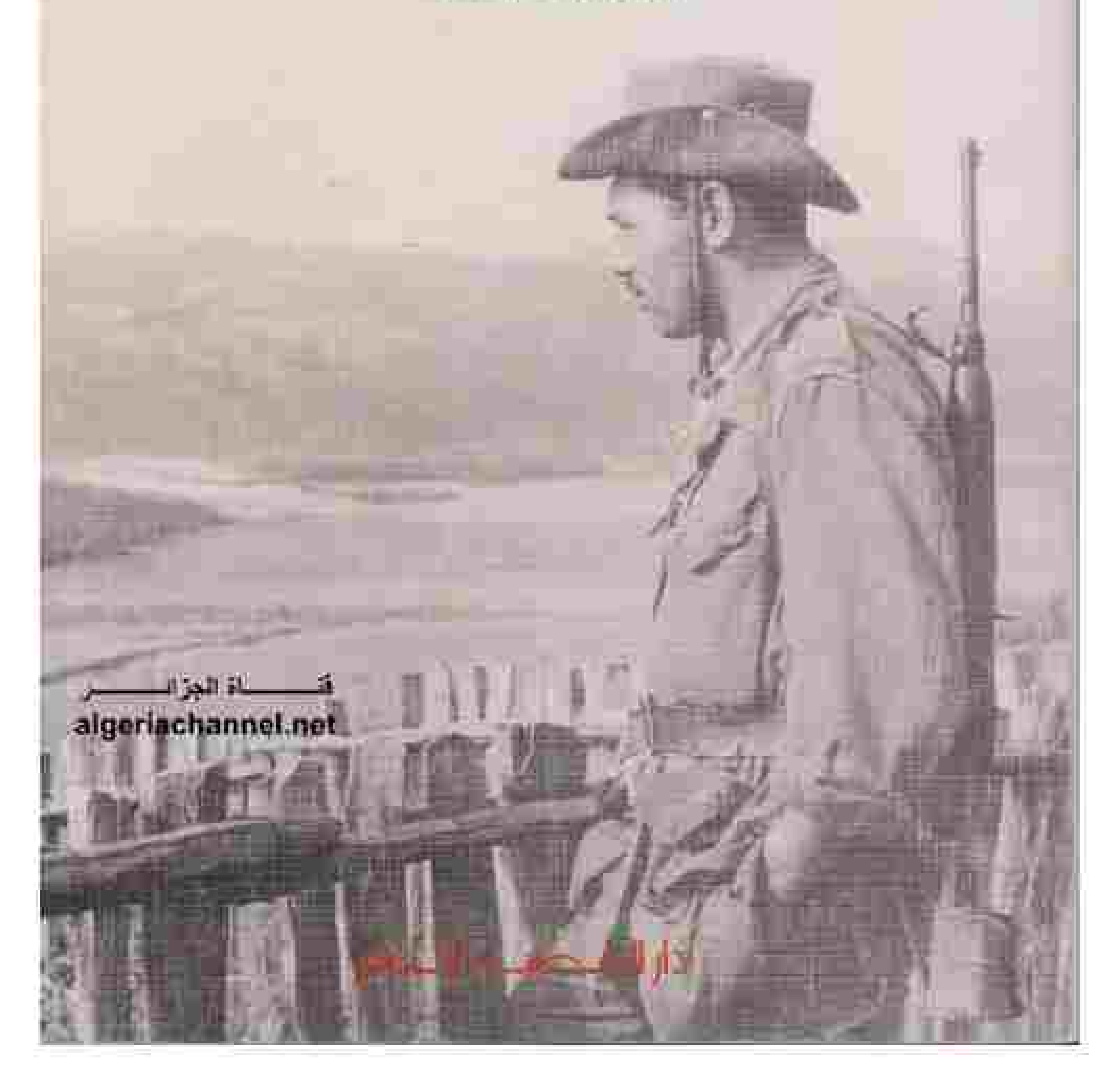
مذكرات
الرئيس علي كافي

من المناضل السياسي إلى القائد العسكري

1946 - 1962



مذكرات

الرئيس علي كافي

من المناضل السياسي إلى القائد العسكري

1946 - 1962

دار القصبة للنشر

فيلا 6 حي سعيد حمدين - حيدرة - الجزائر 16012

دار القصبة للنشر
ردمك: 4 – 188 – 64 – 9961
الإيداع القانوني: 99 – 944

إهــداء

إلى روحي الشهيدين والدي الشيخ الحسين كافي

وعمي الشيخ بلقاسم كافي.

وإلى روح كل شهيد استشهد من أجل جزائر حرة مستقلة وكريمة.

وإلى كل ضحايانا من أجل غد أفضل.

إلى كل مجاهد ومجاهدة وفدائي ومسبل.

إلى كل رفقاء الدرب والمسيرة النضالية في الحركة الوطنية.

إلى كل قلم خط كلمة حق في زمن القهر والبطش والظلام

إلى كل هؤلاء، بعض ما تذكرت.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد خاتم المرسلين وإمام المجاهدين

لماذا هذه المذكرات ؟

عندما كنت سفيرا في الكثير من عواصم أقطار الوطن العربي بدءا من القاهرة، مرورا ببيروت، دمشق، طرابلس، وانتهاء بتونس، ربطتني بالسياسيين والمثقفين والكتاب العرب صلات صداقة وود حميمين، وكنت أحدثهم كثيرا عن نضال الشعب الجزائري وكفاحه وجهاده منذ الثلاثينات لغاية اليوم، وأقدم لهم تجربتي في ذلك. وكان حديثي يلقى استحسانا لديهم. ويدفعهم الى مطالبتي بكتابة مذكراتي. وأمام الحاحهم على بالكتابة، وجدتني أقضي الأيام والليالي في محاولة استرجاع المشاهد والوقائع التي عشتها، لتسجيلها وكتابتها.

وشجعني على ذلك مجموعة من الاطارات التي كانت تعمل معي ضمن المؤسسة الديبلوماسية، ومنظمة المجاهدين، وجميع الإطارات.

وكم كانت الصعوبة كبيرة والعمل شاق ومرهقا، وأنا أعيد المشاهد لأعيش تجربة فريدة من نوعها وهي أقسى من الممارسة نفسها أيام كنت مناضلا في حزب الشعب الجزائري أو مجاهدا في الثورة أو قائدا للولاية الثانية، أو ديبلوماسيا لقطر عربي يحمل رصيدا ضخما تاجه هو ثورة أول نوفمبر.

رجعت بجميع أحاسيسي ومشاعري الى أكثر من خمسين سنة من حياتي، لأعيد بناءها من جديد. وبدأت تتزاحم على ذاكرتي صور أيام النضال والكفاح، التعليمات والأوامر، التي كانت تأتينا من زملاء الجهاد شفهيا، أو نكتبها في كف اليد، خشية أن تسقط في أيدي الادارة الفرنسية، ولم يكن لنا من المكتوب سوى القوانين الأساسية والداخلية والمذكرات.

ولم يكن باستطاعتي العودة الى وثائق الثورة والاستعانة بها في بلورة بعض المواقف والمشاهد، لأن الكثير منها ضاع أو لايزال العدو يحجبها عنا، رغم مطالبتنا المتواصلة باسترجاعها.

ويزيد المشكل تعقيدا، هو أن السجلات والتقارير والمحاضر والتوصيات التي كانت تكتب داخل كل ولاية، ضاعت في خضم الصراعات التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال.

ان معظم قادة الثورات العظيمة يجدون صعوبة في نقل الاحداث التي شاركوا فيها، لأن هناك فرقا شاسعا بين الممارسة في الميدان أثناء الثورة، وبين الواقع الجديد الذي تكشف عنه الانتصارات التي تحققها هذه الثورة.

لهذا، نجد الكثير ممن يسجلون مذكراتهم يقدمون أعمالهم ووثائقهم وكأنهم مراقبون، وينسون البعد الانساني لمشاركتهم في الثورة، والذي يعطي للأحداث نكهتها الخاصة. ويجعلنا نعيشها مرة أخرى. وباعتبار أننا لم نقم بحرب، وانما بثورة، وليست على النظام الاستعماري فحسب. بل كذلك على أنفسنا واضعين قوله تعالى : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) نصب أعيننا فاننا لابد أن نسجل هذه الجوانب بسلبياتها وإيجابياتها.

والانسان مهما كانت وظيفته ومنصبه في الحياة فهو كتلة من الأحاسيس والمشاعر، وليس معصوما من الخطإ، لأنه من لحم ودم.

وأنا اذ أقدم على تسجيل هذه المذكرات فانني أحاول جهد المستطاع تسليط الضوء على مسيرة نضالية، ذات امتدادات داخل وخارج الثورة، وأرى أنه من واجبي التعرض لها. وأدرك أنه من الصعب أن أستحضر جميع الوقائع والاحداث التي كنت طرفا فيها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فضلت عدم ذكر الكثير من الأسماء التي لعبت أدوارا مختلفة في الثورة، كما تجنبت التفاصيل حتى لا أضيع فيها.

ويقيني أن هذه الشهادة الحية عن الثورة، يعود الفضل في تسجيل بعضها الى المرحوم عيسى مسعودي[1]، ومحمد مرزوق[2]، لكن الفضل في ظهورها بهذه الصيغة يعود الى الصحفيين: سعد بوعقبة وعبد العالي رزاقي. فشكرا لهم جميعا على مدهم لي يد المساعدة.

ولاشك أن هذه المذكرات ستكون ذات قيمة تاريخية لأنها رصدت الثورة من داخلها، ووضعت لأول مرة، وثائق ومعلومات، عن تنظيم محكم لولاية تاريخية استطاعت أن تضحي بقادتها. وتترك بصمات في تاريخ الثورة الجزائرية وتدفع بها نحو الانتصار النهائي. ولعل أحداث عشرين أوت 1955 خير دليل على هذه العظمة باعتبارها صورة مصغرة لما جرى في بقية الولايات التاريخية.

ويبقى السؤال: لماذا هذه المذكرات تصدر الآن بالذات؟

---

1) عيسى مسعودي مؤسس صوت الجزائر الذي كان يبث من تونس، وقال عنه بومدين: تحرير الجزائر نصفه لجيش التحرير والنصف الآخر لعيسى مسعودي

2) محمد مرزوق: مجاهد، مدير وكالة الأنباء ووزير الإعلام والثقافة.

أعتقد أن الجيل الصاعد أصبح في حاجة ماسة الى معرفة ما قام به أسلافه من إنجازات عظيمة، كما أنه في حاجة الى الاطلاع على الحقائق والمعلومات من أفواه أصحابها، لربط حلقات المسيرة التاريخية لشعبنا وبذلك لحقق التواصل بين كل الأجيال ... الى جانب حاجة المؤرخين والدارسين والباحثين، الى شهادات الرجال الذين شاركوا في صنع الاحداث في وطننا العربي لفهم تاريخ أمتنا. ومما لاشك فيه أن التشويه الذي لحق بالثورة الجزائرية أساسه التزام صانعيها بالسكوت «الصبر»، وعدم مبادرة المؤرخين والباحثين والدارسين الجزائريين بالعمل على تمكين الرأي العام الوطني والدولي من الاطلاع عليها واكتشاف عظمتها ودورها التاريخي في تحرير الشعوب.

ومهما كانت قيمة الشهادة التي أقدمها اليوم فهي تضاف إلى شهادات من سبقوني في النضال.

وآمل أن تكون خطوة نحو تسجيل حيّ لتاريخ ثوراتنا وقدوة حسنة لتجربة مليئة بالنضال الوطني، ذلك أن هذه المذكرات تحاول أن ترصد أحداثا وحقائق، تكشف لأول مرة، في تاريخ الثورة.

ان الاستعمار، كما كان معاشا في الجزائر بكل قمعه وشراسته لم يكن ليزول بالكلمة أو الاصلاحات الصغيرة المخططة والمتصورة في «الشرعية الاستعمارية» لقد كان بغزوه وانتشاره، وبمحاولته العنيدة لغرس قيمه وثقافته، يريد تخليد بقائه.

ولم يكن باستطاعة المناضلين الذين تربوا على حب الوطن، ونشأوا بين احضان رجال يؤمنون بتحرير البلاد من الاستعمار، أن يستوعب التغيير المفاجىء في اطروحات هؤلاء القادة.

ولم يكن بوسع الحركة الوطنية قبيل اندلاع الثورة ان تقوم بدورها الأساسي، وإنما غرقت في عقمها وانقساماتها، ولم تتمكن من تحطيم النزعة التحررية لدى مناضليها.

إن ميلاد جيش التحرير الوطني لهو حدث هام جدا في تاريخ ومصير الشعب الجزائري، لأول مرة يستطيع شكل من الكفاح، متصور ومطبق على المستوى الوطني، أن يستجيب لمطامح الشعب العميقة، وبهذا يكون أول توفير منعرجا تاريخيا، فجيش التحرير الوطني معناه إرادة تصفية الاستعمار بالقوة، وخلق هذه البداهة الجافة التي نزلت كشفرة المقصلة على الاستعمار، وهناك برنامج سياسي، واجتماعي يُدوّي لدرجة أن الشكل الجديد للكفاح أوضح الطابع التقدمي والثوري للأحداث.

في فجر كفاح طويل وشاق، يجب تجنب التفسخ وتشويه الأفكار والدمج أو تعقيد كل ما يسطته الفطرة الشعبية السليمة.

إن بيان أول نوفمبر يعكس مطالب الشعب بأمانة، فهو يبرز بوضوح أن الاعتبارات ذات الطابع التكتيكي، في هذه المرحلة الأولية من الكفاح ـ تصبح حاسمة وفاصلة، فالكفاح المسلح مفتوح لأكبر عدد حول هدف واحد: الاستقلال الوطني، جيش التحرير الوطني هو نقطة التقاء جميع المناضلين الاصليين من أجل القضية الوطنية دون أي تمييز طبقي.

إن الثورة الجزائرية ترفض في أعماقها المفهوم الماركسي لصراع الطبقات، بل هي ترفض حتى فكرة تحالف الطبقات، وصفوف جيش التحرير الوطني كانت مفتوحة لجميع المواطنين ـ كأفراد، وليس كجماعات منظمة.

والاختيارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقع تأجيلها عمدا، توجد فقط صيغ وعبارات حذرة ومحتشمة، ترياق حقيقي يجد فيه كل واحد علاجه:

1 ـ إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية في اطار المبادىء الاسلامية.

2 ـ تصفية النظام الاستعماري.

في البداية كانت هناك أولوية مطلقة: استعادة الاستقلال، فأول نوفمبر يتحاشى قصدا أن يعتبر نقطة انطلاق لحرب عقائدية، وإنما يحدد لنفسه انطلاقة لحرب تحرر لتحقيق الاستقلال.

ورغم هذا، فإن كانت الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد أجلت إلى ما بعد، فإن جيش التحرير الوطني يحمل في أعماقه مطلبا غريزيا للعدالة الاجتماعية، فالنظام الاستعماري لكي يديم وجوده كان في حاجة لخلق مظالم عميقة ضمن المجتمع الجزائري نفسه، وتحطيم النظام الاستعماري معناه أيضا القضاء على هذه المظالم، وبيان أول نوفمبر ـ بضمنياته أيضا ـ كانت له أبعاده الكبيرة.

إن 20 أوت 1955 يسجل العمق الشعبي للكفاح المسلح، وهو يعطيه البعد الريفي الحاسم. كان الاستعمار يعتقد أن السياق التاريخي في الجزائر، لن يستطيع الوصول إلا الى القضاء النهائي على كل مطلب وطني ضمن الجماهير الشعبية، فجاء 20 أوت ليفاجىء المؤرخين، لأن التاريخ ـ في هذا اليوم ـ نزل الى القاعدة، لم يبق بورجوازيا حيث يتناول سيرة الملوك والرؤساء بل «نزل» الى القاعدة، الى الريف، الى الجماهير

الشعبية، وبذلك كان 20 أوت الانطلاقة الحقيقية للثورة الشعبية، وبفضل التأييد المكثف للريف تعزز جيش التحرير الوطني كقوة سياسية وحيدة ممثلة للشعب في كفاحه التحريري، وبهجومها على رموز الاستعمار فإن الجماهير الريفية أرادت أن تبرهن بوضوح أن تصفية النظام الاستعماري يجب أن تتم بتحول جذري للعالم الريفي الذي كان أكثر من عاني وقاسى الاستعمار.

في يوم 20 أوت، برزت فتحة ايديولوجية حاسمة في ميدان المعركة، محددة أكثر معالم الثورة الجزائرية، وأدرك المعمرون ـ الذين أصيبوا بصاعقة ـ أن ريح التاريخ قد غير اتجاهه في هذا اليوم، وكذلك المتربصون بالثورة الذين بدأوا يتحولون كانتهازيين ويعدون تسللهم الخطير في صفوف الثورة.

وفي مؤتمر الصومام كان التكريس السياسي لجيش التحرير الوطني الذي فرض نفسه كمنظمة وطنية حقيقية وحيدة.

لأول مرة يجتمع مسؤولو الكفاح المسلح في الجبال بالتراب الوطني، وذلك لتقييم ما تم، ومدى الطريق المنجز، ومجابهة التجارب، وخاصة توحيد أجهزة جيش التحرير الوطني ووحدة القيادة.

وأصبح النواة المركزية للكفاح التحريري، إذ تكتلت حوله كل الطاقات جاعلة جبهة التحرير الوطني صدى لانتصارات المناضل المسلح الذي أصبح المجاهد.

وضع المؤتمر اجهزة لجيش وليس لحزب، وأكد أولوية الداخل على الخارج ومعنى هذا سلم هيكلي واضح بين النواة المركزية (مجاهدو الداخل) وبين امتدادها الى خارج الحدود (التمثيل الخارجي).

كما أن صيغة، «أولوية السياسي على العسكري» قد أدرجت في فصل التسابق على السلطة، ذالك أن هذه الصيغة ـ أمام واقع الكفاح المسلح ـ قد أفرغت سريعا من محتواها ومدلولها الذي بقي في النهاية هو تعزيز سلطات القائد العسكري الذي أصبح القائد السياسي العسكري في نفس الوقت.

والأجهزة العليا للقيادة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ) تتعلق وتنتمي الى الدولة أكثر منها الى حزب من النوع الكلاسيكي. (التقليدي) فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ينتمي الى برلمان أكثر من لجنة مركزية، ولجنة التنسيق والتنفيذ تقترب من سلطة تنفيذية أكثر منها الى مكتب سياسي، وهذا ما تم في 19 سبتمبر 1958، حيث ترك مكانه لحكومة مؤقتة.

إن روح أول نوفمبر متواجدة أكثر من أي وقت مضى: فحرب التحرير بقيت من عمل منظمة مسلحة وليست عمل حزب كلاسيكي بمعنى الكلمة، وفي ميدان المعركة تركت جبهة التحرير الوطني المكان لجيش التحرير الوطني المتواجد في كل مكان والماسك بجميع السلطات، فالمحافظ السياسي الذي يجوب ـ دون كلل ـ الدواوير والمدن، أصبح جزءا لا يتجزأ من جيش التحرير الوطني وكان الشعب يرى فيه تجسيدا للمندوب والممثل لجيش التحرير الوطني.

وجبهة التحرير الوطني التي أصبحت رمز الكفاح المسلح فقط، انحصر دورها في تمثيل الثورة الجزائرية في الخارج، كما أن الثورة المسلحة التي انتصبت على انقاض الأحزاب السياسية معززة بعجز تلك الأحزاب، العجز الذي لم تضمد جروحه التاريخية بعد، رفضت انشاء حزب سياسي جدير بهذا الاسم والذي قد يعيد من جديد المآسي الماضية، ومن ثمة كانت جبهة التحرير الوطني مجبرة على الخروج من ميدان التحليل التقليدي للأحزاب السياسية وقد بقيت هذه الحقيقة ساطعة لغاية الاستقلال.

إن مؤتمر الصومام بالاضافة الى تكريس جيش التحرير الوطني، أكد الطابع الديمقراطي والاجتماعي للثورة الجزائرية، الميثاق السياسي قنن المكاسب الشعبية لعشرين أوت 1955. كما أن الاصلاح الزراعي كان واضحا فيه:

«ان المشاركة الجماعية للفلاحين، والخماسة والعمال الزراعيين للثورة والقسم الكبير الذي يمثلونه داخل المجاهدين والمسبلين في صفوف جيش التحرير الوطني، قد سجلت بعمق الطابع الشعبي للثورة الجزائرية وشعب الارياف مقتنع كل الاقتناع بأن عطش الارض لا يرويه إلا انتصار الاستقلال الوطني».

«إن الاصلاح الزراعي الحقيقي ـ الحل الوطني لبؤس الارياف ـ مرتبط بالتحطيم الكلي للنظام الاستعماري»، ومن ناحية أخرى فإن مبدء المجالس الشعبية تمت المصادقة عليه أسلوبا وطريقة ونموذجا لتسيير الشؤون المحلية، وهكذا برزت اللامركزية كوسيلة مفضلة لممارسة الديمقراطية.

جميع هذه القرارات تضمنها مطلبان رئيسيان: العدالة الاجتماعية والطابع التقدمي للثورة الجزائرية.

ومن المفارقات حقا أنه في الوقت الذي خرج فيه جيش التحرير الوطني موحدا ومعززا من اجتماعات الصومام، بدأت القطيعة المأساوية بين الداخل والخارج.

فمنذ ربيع 1957 وبعد استشهاد بن مهيدي وخروج باقي أعضاء القيادة الى خارج التراب الوطني، اتخذ جيش التحرير الوطني، وما أصبح يعرف بالخارج، كلاهما طريقا مغايرا.

القطيعة المتدرجة أدت الى أزمة ثقة خطيرة والى ضياع تمثيل وشرعية كل ما هو خارج ميدان المعركة.

فجيش التحرير الوطني في الداخل، وبامكانياته الذاتية يواجه «سحق» فيالق الجنرال شال، وفي هذا الوقت نجد «الخارج» يتعفن ويتآكله الشلل، ولعدم وجود جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي، فإن الخارج رجع بشكل آخر الى الوضعية السياسية التي كانت عليها الجزائر قبل أول نوفمبر.

والاجتماعات المتكررة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (16 ديسمبر 1959 ـ 18 جانفي 1960) كشفت عن أزمة بلغت قمتها، والقرارات التي اتخذت لم يكن بإمكانها إلا أن تعكس الخلافات العنيدة والتنازلات بين مختلف الكتل والتجمعات.

وكانت المفاجأة للملاحظين حين تمت المصادقة على القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ولكنها جاءت متأخرة. فالمصادقة جاءت في قمة مرضية وبالتالي لم يكن بإمكان الكلمات والصيغ أن تطعّم جروح حزب سياسي من رواسب ومزيج من العقد افرزتها خمس سنوات طويلة من الهزات المتعاقبة.

وأكثر من هذا، حيث ان هذه القوانين الاساسية قد عملت على زحزحة جبهة التحرير الوطني وإفساح المجال أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبالفعل فإن المؤتمر الوطني، الهيئة العليا المنشأة حديثا والتي حددت مهمتها ضمنيا وأجلت الى ما بعد الاستقلال ـ قد ترك المكان للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يجمع بين سلطات لجنة مركزية ومكتب سياسي، فبواسطة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي أصبحت له مطلق السلطات، بقي جيش التحرير الوطني راجحا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني التي بقيت دوما «مجهدة» في الدور الرمزي لدى الثورة الجزائرية في الخارج.

كما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد صدق، في ختام اجتماعه على المؤسسات الأولى للدولة الجزائرية، بالرغم من أن التوجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت محتشمة :

ـ «تأسيس جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية، لا تتناقض والمبادىء الاسلامية».

ـ «إقامة مجتمع حر في الجزائر، يرتكز على ديمقراطية سياسية واجتماعية».
ـ «تمكين الشعب الجزائري من استغلال وتسيير ثروات البلاد والتمتع بها».
ولم يظهر البرنامج المنسجم والدقيق إلا بعد الاجتماع الاخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 في طرابلس وذلك «من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية والشعبية».
ومن هنا يأتي السؤال الملح لمعرفة لماذا كان اجماع الحاضرين بمثل هذه السهولة على هذا النص الواضح فيما يتعلق بالتوجيهات الاشتراكية والتقدمية ؟ خاصة وأن هذا الاجماع تم بين خليط ضمّ جميع التيارات على بساط السياسة المعاصرة من فرحات عباس، مرورا بالشيخ محمد خير الدين وانتهاء بالهواري بومدين؟
هل وافقوا عليها مخلصين؟ أم لغاية بعيدة؟ أم كقضية تافهة لن تصمد أمام المواجهات والصراعات التي بدأت تظهر في الأفق؟
في مثل هذه الظروف الخطيرة يجب التحلي بالموضوعية وبالتالي التأكيد على أن هذا البرنامج (برنامج طرابلس)، لم يكن موضوع نقاش وأن الاجماع عليه تم باستخفاف تام: نص مثل هذا، بالرسالة العميقة التي يحملها في طياته، «يلقى» بمثل هذه السهولة العجيبة؟
وفي الاخير هل كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية ـ قبيل أيام فقط من الاستقلال ـ كفيلا حقا بإعداد مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟
أما نحن فإننا نرى أنّ مؤتمرا أصيلا وطنيا، يمثل حقيقة جميع الشرائح الشعبية ينعقد في ظروف سليمة ملؤها الثقة والجدية هو وحده الكفيل بتحديد الاختيارات الايديولوجية الكبرى للأمة.
فبرنامج طرابلس الذي أعد في الظروف التي نعرفها جميعا مخترقا سيادة الشعب، لم يكن بإمكانه تلبية مطامحه، ومع ذلك فقد صار سلفا لميثاق الجزائر 1964 وميثاق 1976، وكثير من الذين صادقوا عليه في 1962 قد تملصوا من استخفافهم وخطئهم، ذلك أن «تلفيق» هذا البرنامج منذ البداية، قد جعل منه «المهندس» الحقيقي للجزائر اليوم، لقد أوضح المعالم، ولكننا إذا تمعنا بنحصر فيما أصبحنا عليه اليوم، فهل كان ذلك هو الاختيار الأمثل؟
إن اجتماع طرابلس سيبقى في التاريخ ليس ببرنامجه، وإنما يسجل بالصراعات حول تشكيل مكتب سياسي لحزب لم يكن موجودا، «حزب ـ وهم» أصبح فجأة مدار التسابق على السلطة.

ولأول مرة يتناول قادة الثورة قضية تنظيم حزب بمعنى الكلمة، ولكن يباؤون بالفشل الذريع، وهل كان يمكن غير ذلك؟ فالنهاية المخزية والمأساوية لاجتماع طرابلس، والتمزق النهائي قبيل الاستقلال، أكد لنا بوضوح عدم مولد جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي، وعدم المولد التاريخي، جعل شبح جبهة التحرير الوطني يحمله في طياته لغاية يومنا هذا مثل عاهة لا يمكن جبرها، تجعل منه جسما بلا روح والذي لا يوجد إلا برغبة وإرادة الذين يمثلون واقع السلطة (من خلال الزي العسكري).

وفي النهاية ومقابل جيش التحرير الوطني الذي دخل التاريخ بكل شجاعة وبطولة هل تكون بقايا الفلول الأخرى للثورة الجزائرية مجرد تسابق جامع للإستيلاء على السلطة؟

وكل هذه الإشارات المختصرة التي وردت في المقدمة تجدونها مفصلة في فصول هذا الكتاب.

تمهيد

ولد الرئيس علي كافي في 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش، في المكان المسمى «مسونة»، عمالة قسنطينة (ولاية سكيكدة حاليا). وهو من عائلة ريفية محافظة تنتمي إلى الزاوية الرحمانية التي اشتهرت بمقاومتها للاستعمار الفرنسي عن طريق تلقين الدين واللغة العربية التي كانت ممنوعة آنذاك، للمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية، وكانت عبارة عن أسرة ثرية لمدى جيلين كاملين[1]، وإن تقلص ثراؤها فيما بعد.

وكان والده الشيخ الحسين معروفا بورعه وتقواه، وذائع السمعة لدى سكان الشمال القسنطيني، باعتبار أن الجد الاكبر كان صاحب زاوية يتردد عليها طلاب العلم والتفقه في الدين.

وورد في السيرة العائلية أن الاصول تعود الى الجنوب الشرقي للبلاد[2] حيث استوطن بعض أفراد العائلة الحضنة مدة غير قصيرة، وعندما التف حولهم الناس، وتعلقوا بمثلهم، وكانوا قدوة حسنة لهم، فصاروا مصدر قلق للسلطة التركية آنذاك، فعمد الباي على إبعادهم ثانية، لينتقلوا فيما بعد إلى القل حيث يوجد الآن ضريح الجد الاكبر.

تتشكل عائلة كافي من ثلاثة أبناء للجد الأعلى المدعو محمد بن علي وهم: كافي الحسين (والاعلى) بن صالح، بن علي بن محمد بن علي، وكافي احمد بن مختار بن علي بن محمد بن علي، وحساني علي بن محمد المفتي، بن صالح بن محمد بن علي.

وانتشرت العائلة بفروعها شرق وجنوب وشمال البلاد، بعد مجيئها، سعيا إلى خدمة الدين الاسلامي وتعليم العربية والفقه، والمقاضاة بين الناس، ولاتزال آثارها في شبه جزيرة القل وقرب الحروش ومنطقة تورقرت.

---

1) انظر التقرير الذي أعدته مصالح ادارة الاستعمار بخصوص العائلة عام 1938، في ملحق الوثائق.

2) تذكر بعض الروايات التاريخية عن أصل العائلة أنها قدمت من الجزيرة العربية والعراق تحديدا، هاربة من بطش الأمويين والعباسيين، لارتباطها بآل البيت. واستقرت في البداية في المغرب الأقصى، ثم اتجهت شرقا (وبقي من بقي هناك) في خدمة الدعوة واستقر جزأها القريب في منطقة تورقرت. ثم انتشر جزء منها ثانية تجاه الحضنة، ومنها الى شبه جزيرة القل.

وبعد أن حفظ علي كافي القرآن الكريم على يد والده في (صونة) التحق عام 1946 بمعهد الكتانية بقسنطينة، بعد رفض والده تسجيله في المدرسة الفرنسية، الذي تزامن مع سماح السلطات الفرنسية بفتح معاهد ومدارس لتعليم اللغة العربية، وهناك تعرف على العديد من قيادات حزب الشعب.

وانتقل بعد تخرجه من الكتانية الى جامعة الزيتونة بتونس للعام الدراسي لسنة 1950 لاستكمال دراسته، وكانت له نشاطات كبيرة، فقد تولى مسؤولية المفتشية العامة لجمعية الطلبة الجزائريين بتونس، وشارك مع مناضلي الحركة الوطنية التونسية، وكان يقوم بالتنسيق بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كان مناضلا فيها، وبين الحزب الدستوري التونسي، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تبعده نهائيا من تونس في نهاية شهر ماي 1952 رفقة زملاء له.

وعاد إلى الجزائر لتُلقي السلطات الاستعمارية القبض عليه وتدخله السجن بسكيكدة بسبب نشاطاته الوطنية ليقضي ستة أشهر، وعندما اطلق سراحه التحق كمعلم بإحدى المدارس لتعليم اللغة العربية في مدينة سكيكدة، وفي نهاية نوفمبر 1954، التقى الشهيد ديدوش مراد في سكيكدة، ونظم له اتصالات مع مسؤولي حزب الشعب.

لكن نشاطات علي كافي جعلت السلطات الفرنسية تكتشف أمره، فاضطر إلى الفرار ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في بداية 1955م.

عمل مباشرة مع الشهيد زيغود يوسف، وكلف رفقة زملائه بتحضير 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني.

وشارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، التي كانت تضم : زيغود يوسف، بن طوبال، بن عودة، مزهودي ابراهيم، وحسين رويبح.

وفي خريف 1956، عين قائدا عسكريا للولاية الثانية، وفي أفريل من عام 1957 رقي الى عقيد مسؤول على الولاية الثانية بعد انتقال العقيد سليمان المدعو عبد الله بن طوبال، الى تونس.

اخترق خط موريس في نهاية 1957 ليشارك في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ التي عقدت بتونس، وعاد مرة أخرى الى تونس عام 1959 ليشارك في اجتماع قادة الولايات الذي سمي باجتماع العقداء العشرة الذي إلتأم بعد استقالة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فأصبح عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ليعين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1961 بالقاهرة آنذاك (الجمهورية العربية المتحدة)

والجامعة العربية، ليتواصل نشاطه الديبلوماسي في بيروت (1963)، دمشق (1966)، طرابلس (1970)، تونس (1975)، إلى جانب عمله كمندوب للجزائر لدى جامعة الدول العربية في تونس، وتولى القيام ببعض المهام الرسمية لدى عدد من رؤساء دول العالم، وأرغم عام 1990 على العودة إلى ممارسة السياسة بانتخابه أمينا عاما للمنظمة الوطنية للمجاهدين. وعين عضوا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992 ثم رئيسا لهذا المجلس في 02 جويلية 1992، بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف.

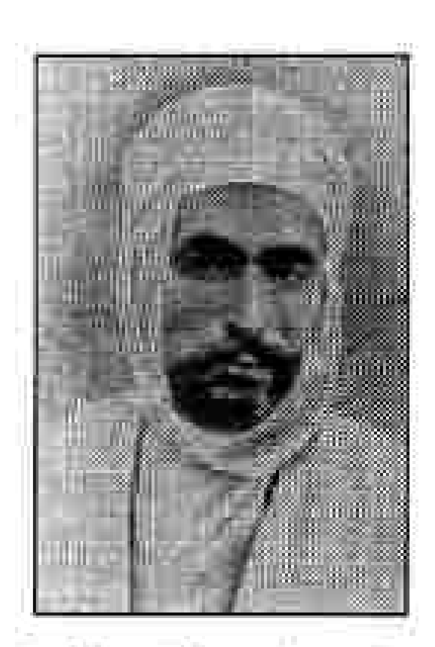
وكان أول رئيس دولة يسلم رئاسة الدولة لخليفته السيد اليمين زروال عام 1994.

وهو ما يجعل شهادة الرئيس علي كافي مهمة، لأنها تسلط الضوء على خمسين سنة من نضاله العسكري والديبلوماسي والسياسي، فهي تغطي فترة (1946 ـ 1996).

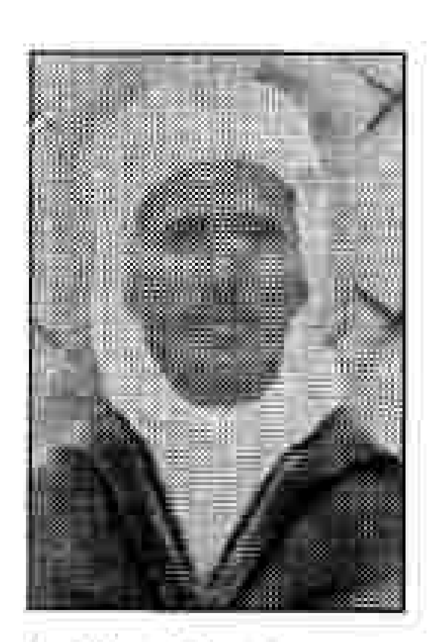
وقضلنا أن نقدم هذه التجربة العميقة على ثلاث مراحل، بحكم أن لكل مرحلة خصائصها وسماتها، ففي هذا الجزء الأول، يروي لنا الرئيس علي كافي مرحلة دقيقة من حياة نضال شعب ما بين (1946 و 1962).

وهي أكثر المراحل صعوبة لحساسيتها، باعتبار أنها تشكل البعد الحقيقي للثورة الجزائرية.

سعد بوعقبة وعبد العالي رزاقي



الشيخ الحسين كافي (الأب)، استشهد في خريف 1959 تحت التعذيب بالحروش.



الشيخ بلقاسم كافي (العم)، استشهد في جويلية 1955 في المحيقن قرب الحروش.

بين الدراسة وممارسة السياسة

في مدرسة حزب الشعب (الكتانية)

عندما التقيت الشيخ خير الدين في آخر اجتماع لمجلس الثورة قال لي: «أنتم من عندنا ونحن نناديكم بالأشراف»، وأسرّ إليّ أن له مخطوطا في مكتبته الخاصة ببسكرة، حول عائلتي، ودعاني إلى زيارته للاطلاع عليه.

أنستني الأحداث التي مررتُ بها، بعد الاستقلال، ذلك المخطوط، لكنني حين تلقيت مذكراته، تذكرت ما قاله لي في طرابلس. وقمت بزيارة إلى بيته في بئر خادم بالعاصمة، وذكرته بوعده لي.

قال لي: «تأخرت كثيرا» موضحا أن ما يملكه من كتب ومخطوطات تبرع بها لمكتبات المساجد، ثم نادى ابنه وأوصاه بالبحث عن المخطوط المتعلق بعائلتي، ومات الشيخ خير الدين، ونسي إبنه وصية أبيه.

كان والدي يقضي جلّ أوقاته خارج البيت منشغلا بالارشاد والتعليم، وكنت أقضي أوقاتي مع أفراد عائلتي، وعندما قرر عمي بلقاسم تسجيلي مع ابنه في المدرسة الفرنسية وبلغ الخبر والدي، جاء رده قاسيا: «إبني لن يدخل المدرسة الفرنسية. أما ابنك فأنت حر في اختيار المدرسة التي يلتحق بها».

لم يكن الموقف غريبا بالنسبة لي، فوالدي متشدد ويحرص على تعليمنا القرآن الكريم واللغة العربية، معتقدا أن تعلم الفرنسية هو خيانة للدين والوطن.

وحين سمحت السلطات الفرنسية للجزائريين بإنشاء مدارس ومعاهد وتعليم لغتهم العربية عام 1946، سارع إلى تسجيلي في معهد الكتانية بقسنطينة في نفس السنة.

وكان الفضل لإنشاء الكتانية للشيخ عمر بن عبد الرحمان بن حملاوي وابن باديس لجمعية العلماء المسلمين أثر مهم في الشرق الجزائري. وصارت قسنطينة قبلة طلاب العلم من مختلف أنحاء الوطن.



البشير بوقدوم



من اليسار إلى اليمين الطالبان:
علي كافي والشريف كافي (في
قسنطينة بجانب الكدية عام 1949).



من اليمين إلى اليسار:
الطالب علي كافي، الشيخ الطيب بلحنش، محمود بن نفير، بن عثمان
(في سوق العصر حيث مقر معهد الكتانية عام 1948).

ما زلت أذكر ذلك اليوم الذي أسرّ لي والدي فيه أنني سألتحق بمعهد قسنطينة، كنا في السوق، وكان يوم جمعة، وكنت رفقته، وفجأة قال لي: «هيا نغسل لنذهب إلى قسنطينة للتعليم». وأردف: ستذهب هذه السنة رفقة إبني عمك أحسن والشريف.

فرحت كثيرا، خاصة وانني سأرافق ابن عمي حسن وازدادت غبطتي عندما تقرر أن يرافقنا ابن عمي الآخر محمد الشريف.

كان يوما مهما في حياتي، وأنا أسافر إلى قسنطينة، وأجدني في مقهى بالقرب من معهد ابن باديس، ويجانبي الشيخ عباس بن الشيخ حسين.

سألنا الشيخ عن سبب قدومنا إلى قسنطينة فأخبرته برغبة والدي في التمدرس بالمعهد، فرح وقال: «إذن تسجلون عندنا في معهد ابن باديس وتنامون في معهد الكتانية».

كان عباس أحد شيوخ معهد بن باديس، وكنت أكنّ له حبا كبيرا، وأقدره وأجله، ولكنني شعرت بخيبة أمل. لم تعجبني قولته (تدرسون عندنا وتنامون عندهم). فضلت الالتحاق بالكتانية للجمع بين الدراسة والمبيت.

كان التسجيل مجانيا والمبيت بأجر رمزي، والأكل حسب استطاعة كل واحد منا.

كان معهد بن باديس لا يقبل تسجيل المنتمين إلى حزب الشعب، وكل من تشم فيه رائحة الانتماء لهذا الحزب يطرد من مقاعد الدراسة، في حين لم يكن معهد الكتانية يُضايقُنا كثيرا.

وأذكر أن، من بين الطلبة الذين استطعنا تسجيلهم في الكتانية بصعوبة فيما بعد، محمد الطاهر قادري، عبد المجيد كحل الراس، ومحمد بوخروبة[1].

كان حزب الشعب يحتل مكانة مرموقة بين أفراد عائلتي فهو التعبير اليومي عن انتمائنا الحضاري العربي الاسلامي، ويعود الفضل في انتشار الوعي بين الشباب إلى مجازر 8 ماي 1945

كنت في السابعة عشر حين وقعت هذه المجازر، وكادت أن تحدث في الحروش، بعد أن مست أفرادا من عائلتي في قالمة حيث استشهد فيها اثنان[2].

1: هواري بومدين.

2: الشيخ علي مقني قالمة وابنه.

كان يوم اربعاء عندما جاء أخي ليبلغنا بأن الحروش تململ بسبب الاخبار القادمة عن حوادث قالمة وسطيف وخراطة يوم الثلاثاء.

انتقلت حُمّى التوتر يوم الخميس الى جميع المداشر، وهب الناس ببنادقهم وفؤوسهم نحو الحروش لإعلان الجهاد.

وكادت أن تقع الكارثة لولا تحرك مناضلي حزب الشعب وكبار عائلات الحروش. وكان الوضع مؤهلا للانفجار فأخبار المشرق العربي تصلنا عبر الصحافة التي كانت توزع آنذاك، والاحزاب الجزائرية تتصارع في الشوارع. كان الحزب الشيوعي يخاطب الناس بقدر عقولهم، يحدثهم عن العمل والسكن والأكل والشرب، وكان أنشط أفراد العائلات هو محمد الصالح بوسلامة، بينما كان حزب الشعب يزحف بقوة، ولشدة انتشار الوعي السياسي بين الشباب، تراهم منكبين في أحاديث السياسة، يقارنون بين التنظيمات الحزبية.

وكان الالتحاق بحزب الشعب يتطلب اختبارا أوليا، غير محدد زمنيا، وبمجرد قبولك في عضوية الحزب تصبح أحد عناصره في الخلية.

ولما التحقنا بمعهد الكتانية عام 1946 كوّنا خلايا للحزب وكان المسؤول على الحزب هو لخضر بوزيد، وهو أكبرنا سنا.

ورغم الاقبال الكبير على التنظيمات السياسية فان عدد مناضلي حزب الشعب يعدون على الأصابع، بين خلايا معهد الكتانية، بسبب الشروط القاسية التي تفرض على من يريد الانخراط فيه. ثم اكتسح الحزب الوسط الطلابي بالمعهد الكتاني.

كان معهد الكتانية معلما تاريخيا، داخل سوق العصر، بالقرب من دار الباي، وكان مسجد سيدي الكتاني تحفة معمارية في ذلك العصر.

ومن بين الشيوخ الذين كانوا يدرسوننا ولازلت أتذكر أسماءهم يحضرني كل من : عبد العالي لخضري، عبد الحفيظ بلهاشمي، الشيخ الطاهر بن زقوطة، الاخضر بن ناصر، الطيب بلحتش، الزواوي بلفون، والشيخ محمد المهدي وغيرهم.

وهم علماء أجلاء، كنا نقدرهم، ونعقد اجتماعاتنا الحزبية في بيوت بعضهم، فكان بيت الشيخ الطيب بلحتش، يأوي اجتماعاتنا الحزبية عند الضرورة.

لكن بعض الشيوخ كانت لهم علاقات بفرنسا، وأذكر أنه عندما أراد المكتب الثاني الفرنسي استنطاقنا أثناء الاضراب العام، لطلبة الكتانية رفضنا ذلك، وطالبنا بأن يجري الاستنطاق بحضور الشيوخ مما جعل الفرنسيين يحجمون عن ذلك.

كان الشيخ عبد العالي لخضري يقسو علينا بصفته مديرا للمعهد، ويتعامل معنا بريبة، وكنا خمسة طلاب آنذاك معروفين بنشاطاتنا الحزبية المسؤولين عن إدارة الحزب في المعهد.

ولازلت أذكر تهديده العلني لنا أمام جميع الطلبة يوم أعلن أنه سيسقطنا في امتحان آخر السنة، وكان هذا الامتحان يسمح لنا بالالتحاق بالمعاهد التونسية.

وفعلا، كان يوم الامتحان على رأس الشيوخ الذين امتحنونا. والمفاجأة: هي أننا نلنا الرتب الخمسة الأولى. وهو ما دفعه إلى الاعتراف لنا بقوله «الله غالب، لا أستطيع أن أفعل لكم شيئا. كنت أعتقد أن نشاطكم السياسي يجعلكم تهملون الدروس، ولكن العكس هو الذي وقع، فمبروك عليكم النجاح».

كان الشيخ عبد العالي لخضري يرصد حركات جميع الطلبة بالمعهد.

وأذكر أنه فاجأنا، ذات يوم، ونحن مجتمعون في مقصورة مسجد الكتاني، ولاحظ بيننا وجود شخص غريب يلبس البرنوس الأكحل والطربوش على رأسه فسألنا مندهشا : من هذا الشخص؟

وكان هذا الشخص هو محمد الطاهر قادري من تاملوكة.

كنت من بين المكلفين بتوعية الطلبة الجدد وإقناعهم بالالتحاق بالحزب، وكنت لا أجد صعوبة في ذلك، خاصة وأنا في السنة الثالثة من الدراسة.

وفي وسط عام 1948، قدم الى المعهد طالب تبدو على وجهه مسحة البداوة، وكأنه خائف من المدينة، كان يلبس برنوسا، وكان لباسه رثا، ووجد صعوبة في الالتحاق بالمعهد، وتدخلنا لتسجيله.

وكان من نصيبي، وحاولت مرارا إقناعه بالإنضمام إلى حركتنا إلا أنه كان يمانع في كل مرة.

وذات مرة، صارحني بالسبب قائلا :

«والدي أرسلني إلى الدراسة وليس لممارسة السياسة».

كان هذا الشاب اسمه محمد بوخروبة، وكان علينا أن نتركه لحاله، وبقيت صورته واسمه عالقين في ذهني، لأنني لم أتمكن من ضمه إلى الحزب.

من طالب في الزيتونة الى مهرب ملفات المقاومة التونسية

عندما تحصلت على الشهادة الأهلية من الكتانية توجهت رفقة زملائي إلى تونس لمواصلة الدراسة. وكنا مجموعة من طلاب الكتانية امثال محمود بن تفير، وعبد الرحمن مهري، الهادي طيروش، واسماعيل بولندروع.

ركبنا القطار من محطة قسنطينة باتجاه تونس، ولما وصلنا نمنا في فندق الزهرا، بباب منارة بتونس العاصمة. وفي اليوم الموالي فطرنا عند الحمامصي، ولم نكن نعرف كيف نؤكل وجبة الصباح. جاءنا الحمامصي بصحن داخله قطعة خبز طلياني وانتظرنا طويلا، دون أن يعود إلينا، وعندما ناديناه بدأ يخاطبنا بالمؤنث (أنت) كدنا نتعارك معه، ولكننا في النهاية أدركنا أنه يجب علينا تفتيت قطعة الخبز حتى يأتينا بالحساء، أو ما يسمى آنذاك بـ«اللبلابي»، ليصبه فوق الخبز إلى جانب ملعقة زيت.

ولقلة أموالنا كنا نختار شخصا من بيننا لنكلفه بالمصاريف، التي نودعها لديه، واخترنا محمود بن تفير أمينا على أموالنا لاستقامته وورعه وانقباض يده، وكنا نطبخ وحدنا ونتقاسم العمل فيما بيننا بحيث يتسوق كل يوم واحد منا بينما يقوم بالطبخ آخر. وفي السنة الأولى سكنا في وكالة سكن لصاحبها المدعو العياشي من وادي سوف، تقع بالمدينة القديمة بالقرب من جامع الزيتونة.

وفي السنة الموالية، طلبنا الالتحاق بإحدى المدارس بعد أن أصبح عدد طلبتنا كبيرا، وباعتبار أن هذه المدارس ذات امتيازات النظام الداخلي، وكان المسؤول عليها يحب الجزائريين لذكائهم واجتهادهم واتقانهم لعملهم، وهو محمد الشاذلي النيفر حفظه الله.

توجهنا رفقة قاسم رزيق[1] إلى المدير المكلف بالسكن بتونس وتقدم منه قاسم بأدب ولباقة وشرح له وضعيتنا.

قال الشيخ : السكن موجود ولكن هناك مشكلا صغيرا، وهو أن بعض السكنات يسيطر عليها جماعة «صوت الطالب»[2] وهي لا تخضع لنا، وتجلب لنا المتاعب بسبب سلوكاتها.

---

1) رئيس جمعية الطلبة الجزائريين بتونس التابعة لحزب الشعب

2) لجنة صوت الطالب تشكلت أيام اضراب الطلبة في جامع الزيتونة سنة 1949

وأضاف : إذا استطعتم إقناعهم بذلك فإنه بإمكانكم أخذها لاقامة فوج طلبتكم.

وافق قاسم على ذلك، وقدّمني له ليكلفني رسميا بمهمة النظارة في مدرسة التوفيقية الكبرى التي تقابل دار الرئيس لحبيب بورقيبة.

ذهبنا إلى مدرسة التوفيقية وكان يحرسها مغاربة حينذاك كبقية المدارس، وطلبنا مقابلة ناظرها فقيل لنا أنه غائب، أبلغناه بقرار تعييني على رأسها، وخوفا من الطرد قبل المغاربة دخولنا إليها، وطلبنا منهم عدم السماح للجماعة القديمة بالدخول. وعندما عاد الناظر السابق المعروف باسم خميس الوسلاتي إلى المدرسة لم يسمح له بالدخول.

كان فوجنا يتكون من 17 طالبا، سكن التوفيقية التي كانت تتوفر على جميع المرافق العامة بما فيها ميدان الرياضة، وكانت تقام فيها سهرات كل خميس. وكنا نسهر لغاية الفجر. وكان يشاطرنا السهر زملاء من مدارس أخرى.

وانتهز الناظر السابق الفرصة ليرسل لنا أربعة أشخاص أشداء ليسهروا معنا، وعندما حان وقت الخروج رفضوا وأبلغني الزملاء بذلك، تقدمت منهم، أخذت أحدهم وصفعته فإذا بزملائه يهرولون خارج المدرسة.

وتكررت العملية في الليلة نفسها حيث قدمت مجموعة أخرى بالسلاح الأبيض وهي تهددنا وتطالبنا بالذهاب الى مقهى بالقرب من السكن كانت ملتقى جماعة صوت الطالب. وعندما فتحت لهم باب المدرسة وهجمت عليهم بخنجر راحوا يهرولون نحو المقهى فتبعتهم حيث وجدت الناظر السابق في انتظاري. وانذرته بتوقيف هذه الأعمال إلا أنه بعد ثلاثة أيام ترصدني في أحد الشوارع وعندما انتبهت إلى وجوده خلفي راح يصالحني.

ورغم ذلك، بقي حاقدا على الجزائريين، وحاول مرارا إيذائنا وكان آخرها يوم لجأ إليّ أخوه الذي حاول مطاردتي وقتلي. ولعل أحد أسباب طردي من تونس هو وشاية أخيهم الثالث مختار الذي كان يتعاون مع الفرنسيين.

كان الطلبة في تونس منقسمين ما بين حزب الشعب وبعثة جمعية العلماء المسلمين. وعندما وصلنا إلى تونس، أعيد انتخاب جمعية الطلبة الجزائريين، وكنت من بين المترشحين لها إلى جانب عبد الحميد بن هدوقة. وكنا من الفائزين في فريق ادارة هذه الجمعية.

عرفت سنة 1952 تحولات جذرية في الساحة السياسية، جعلت العمل المشترك قاسما بيننا، إلا أن عودة لحبيب بورقيبة من منفاه، والاستقبال الضخم الذي حظي به، أثار مخاوف السلطات الفرنسية، وجعلها تلجأ إلى أساليب المضايقة ثم الاغتيالات.

كان هناك اتفاق بين الأحزاب الثلاثة الفاعلة آنذاك (حزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري الجديد للحبيب بورقيبة، وحزب الاستقلال المغربي لعلال الفاسي) على النضال المشترك.

وكان اغتيال المناضل فرحات حشاد (زعيم النقابة التونسية) بداية العمل المنظم ضد الوجود الفرنسي في تونس، وبدأت الاحتجاجات النقابية والحزبية على هذا الاغتيال تأخذ مجرى آخر، وسارعت السلطات الفرنسية إلى فرض قوانين جديدة تحد من حرية الإعلام والتنقل، وفرضت حظر التجول، وبدأ الحرس الجمهوري الفرنسي في عمليات تفتيش واسعة، وتقلص مجال العمل السياسي، وانحصرت النشاطات الحزبية.

وكان لابد لنا من التحرك، وشرعنا في الاتصالات مع مناضلي أحزاب المغرب العربي. وكنت آنذاك أتعاون مع مجموعة (الفلاقة) وهم رجال المقاومة التونسيين، كنت أتعاون معهم بصفتي ناظر مدرسة. وكانوا في حاجة الى مقر النظارة لصنع القنابل والمتفجرات.

كنا ثلاثة أصدقاء: أنا وتونسيين، أحدهما اسمه الهادي بلخيرية الذي كان له أخ في (حراس أمن الجمهورية) وكان يزورنا أخو الهادي واسمه ناصر بلخيرية. ولما اشتدت المضايقة علينا، فوجئت به وهو يزورني بلباس رسمي، أبلغته بأن أية معلومات تخرج عما يحدث في المدرسة، فإنه سيدفع ثمنها غاليا، ومنذ ذلك الحين قلل من زيارته لي.

كان الجو العام في تونس يكاد يطغى عليه العنف، وكانت جميع النشاطات السياسية ممنوعة، ووقع حصار كبير على الحركة الوطنية التونسية، ووجدت صعوبة في الاتصالات بالخارج، لكشف ما يجري في تونس للرأي العام الدولي، فاضطرت إلى الاتصال بالوفد الجزائري وعرضت عليه تهريب ملفات الى الأمم المتحدة بنيويورك، لتسليمها إلى ممثل تونس هناك وعقدنا اجتماعا لأعضاء

جمعيتنا ووافق أغلب الأعضاء على دعم الحركة الوطنية التونسية، وتطوّعت شخصيا لتهريب الملفات. وسألني الزملاء عن كيفية العمل فرددت عليهم :

- هذه مسألة تخصني، ومن يريد التطوع لهذه المهمة فليعلن عن ذلك.

لم يحرك أحد ساكنا بما فيهم رئيس الجمعية قاسم رزيق.

واتفقت مع ممثل الحركة الوطنية التونسية الاستاذ الطاهر قيقة على أن تسلم لي الملفات في مقهى، وتم ذلك. حيث جلس كل واحد منا في طاولة، وعندما غادر المقهى ترك لي الحقيبة فحملتها وعدت إلى غرفتي.

اشتريت أوراقا زرقاء وبطاقات لكتابة أسماء الكتب عليها. وأخذت كتبي، وكتب زملائي، وشرعت في وضع الصفحات ما بين الأوراق الزرقاء، وأغلفة الكتب.

وحزمت أمتعتي واتجهت إلى القطار رفقة الزملاء، وكان من بينهم عيسى مسعودي.

وركبت القطار وحدي، في مقصورة، ووضعت أمتعتي جانبا، وعندما صعد رجال الأمن وفتشوني، لم أحرك ساكنا، تشجعت في مقاومة خوفي من أن اكتشف، لأنني كنت أتوقع عواقب ما يترتب عن اكتشاف السر. ورغم أنهم تصفحوا الكتب إلا أنهم لم يتفطنوا لما هو داخل الأغلفة. وعندما وصلت إلى قسنطينة والتقيت مناضلي الحزب تنفست الصعداء، وأودعت الملف لمركز الحركة الوطنية بقسنطينة حيث تسلمه كل من : سليم راشي، ابراهيم عواطي، حسن بوجنانة.

وبقيت بضعة أيام في قسنطينة ثم رجعت الى تونس، وكانت شرطة الحدود تراقب تنقلات الأشخاص، إلى جانب رصد تحركات المناضلين النشطاء من حزبنا. وفي مقدمتهم عبد الحميد مهري، الى جانب قاسم رزيق، ثم جاء قرار إبعادي من تونس متزامنا مع قرار ابعادهما.

من الإبعاد من تونس إلى السجن في سكيكدة

قصة إبعادي من تونس متداخلة مع قصة شخص يحمل نفس الأسم (علي كافي)، من توقرت، وكثير الأسفار، وله أخ يحمل نفس اسم أخي. وعندما نقلوني إلى (غارديماو) مكتفا، بعد إلقاء القبض عليّ في تونس، تبين أنني لست (علي كافي) الآخر.

استنطقني في مركز الشرطة المدير العام للأمن الفرنسي في تونس، وهو تونسي اسمه (حمادي بن شعبان) ثم أبعدوني من تونس بالرغم من الخطأ الذي وقع في تطابق اسمي مع علي كافي التوقرتي، واستغلت أسفار الاسم الآخر لتضاف الى رصدي من الاسفار والتحركات.

أتذكر أنني عندما عدت إلى تونس بعد خمس سنوات (1957)، من حادثة استنطاقي للمشاركة في لجنة التنسيق والتنفيذ، أقام السيد وزير الداخلية الطيب لمهيري حفلا بالمناسبة، وكان من بين الشخصيات المدعوة مدير الأمن آنذاك حمادي بن شعبان.

كانت الصدمة قوية بالنسبة إليّ إذ أجد نفسي مرة أخرى أمام الذي استنطقني كشرطي فرنسي وأخرجني من تونس ويقدم لي كمدير للأمن التونسي. وواجهته بالحقيقة عندما قدمه لي وزير الداخلية قائلا :

أولم تكن مفتشا للشرطة الفرنسية عام 1952 في باب البحر؟

وأصيب حمادي بالدهشة عندما تأكد بأنني الشخص غير المرغوب فيه، وكانت فضيحة بالنسبة للحفل الذي أقيم على شرفنا. فالمفتش حمادي بعد استنطاقه لي أمر بتسليمي إلى الشرطة الفرنسية في «غارديماو» على الحدود التونسية. حيث تم الافراج عني على شرط الالتحاق بالعدالة في سكيكدة.

وعدت إلى دارنا بالحروش وأبلغت الوالد بأنني مطلوب في العدالة، حيث اتصل بشخص يشتغل ترجمانا[1] في محكمة الاستئناف بسكيكدة، رتب عملية ادخالي السجن، ولا علاقة لدخولي السجن بالأحداث في تونس إذ قصة اصدار حكم علي بالسجن تعود إلى سنة قبل طردي من تونس، ومرتبطة بزيارة الزعيم مصالي الحاج إلى الحروش حيث أقمنا له احتفالا كبيرا. وكنت من بين المناضلين الذين جلسوا على مائدة طعامه. وعندما عاد إلى الجزائر وألقى الفرنسيون القبض عليه، قرر المناضلون القيام بحملة واسعة للإفراج عنه. وأشرفت شخصيا على تلك الحملة التي كانت عبارة عن شعارات تكتب على الحيطان، وهي :

«حرروا مصالي الحاج» باللغتين العربية والفرنسية وكنا نكتبها بسائل القطران، وهي عادة ليست جديدة على الحزب بل ضمن تقاليده العتيقة.

---

[1] من عائلتنا واسمه عبد الرحمان حسني

وخلال حملة المداهمات الفرنسية علينا، ألقي القبض على عضوين من الحزب، أحدهما من أفراد عائلتي، وهو عبد العزيز كافي، فاعترف بأنني وراء العملية، وكنت آنذاك مسؤول قسمة، وكان الحزب يسمح للاعضاء الذين يعتقلون ويعذبون بالاعتراف باسم الشخص الذي أعطى لهم الأوامر. وفوجئت بالدرك الفرنسي وهو يعتقلني رفقة زميلي عبد العزيز تموشي، وسط زغاريد النساء بالحروش.

وبعد 15 يوما من السجن تم الإفراج عني بحكم قضائي، لكن البلدية استأنفت الحكم، باسم الحق العام، وهي القضية التي تم اصدار الحكم فيها في حقي غيابيا.

وبعد خروجي من السجن قضيت فترة دون نشاط سياسي، باعتبار أن تعليمات الحزب تقضي بالإبقاء على السجين المفرج عنه تحت الرقابة لفترة غير محددة قبل إعادة إدماجه في الحزب، لاعتبارات وقائية، منها أن الشرطة الفرنسية قد تتمكن من غسل دماغ المناضل، أو أن التعذيب قد يؤثر فيه، ولهذا تبقى العلاقة بين الحزب والمناضل ذات فتور، ويبقى المناضل خارج العمل الحزبي.

الصدمة كانت قوية عليّ، لأنني كنت متحمسا للعودة إلى سابق عهدي بالحزب والعمل مع أفراده خاصة وأنهم أصدقائي ورفاقي وزملائي في الدراسة والنضال، وكنت مسؤولا عليهم. لكن الصداقة شيء والعمل النضالي الحزبي شيء ثان. فقد بادرت جمعية من الحروش إلى اقتراحي معلما بمدينة سكيكدة في مدرسة تابعة لحزب. ووافقت على ذلك العرض رفقة ابن عمي حسن كافي كان معي في كلية الكتانية بقسنطينة، لم يتمكن من الالتحاق مثلي بتونس.

والتحقنا بمدرسة المستقبل التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعوضني التعليم ما فقدته في السجن.

لماذا وقفت قسمة الحروش في الحياد ؟

وجاءت العطلة الربيعية لعام 1954، وتوجهت الى قسنطينة في نزهة، وأثناءها قمت بزيارة الى مقر الحزب.

كان مقره في الرصيف القريب من رحبة الصوف، بالقرب من الشارع الرئيسي للمدينة، وكان المركز في الطابق الأول، وكانت في الشارع مقهى نتردد عليها،

وهي ملتقى الأبناء بالآباء. وكانت ذات طابع تقليدي، تقدم القهوة على الطريقة التركية في «الجزوة» وكنا نتردد عليها كثيرا.

صعدت إلى الطابق الاول، وجدت زملاء، ورفاقا: سليم راشدي، عواطي ابراهيم، بوجنانة حسن وآخرين، وكان هؤلاء الثلاثة أعضاء في المجلس البلدي لمدينة قسنطينة.

وأدخلني الزملاء إلى مكتب جانبي وفوجئت بتوجيه سؤال لي:

ـ مع من أنت؟

كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة إليّ ولم أكن أتوقع مثل هذا السؤال الغريب. اندهشت وسألتهم: ماذا يعني ذلك؟

شرح لي الزملاء الظروف التي أوصلت الحزب إلى صراع الأجنحة وأطلعوني على وجود أزمة داخل الحزب بين اتباع الزعيم مصالي الحاج وبين المركزيين المعارضين له. وقدموا لي توضيحات حول أسبابها.

قالوا لي أن الزعيم يريد سلطات مطلقة من اللجنة المركزية ولكنها رفضت الاستجابة لمطالبه، فأدى إلى الشقاق داخل الحزب.

ونقلوا لي كيف أن هذا الصراع نزل إلى الشارع، وأن كل جناح يحاول استقطاب مناضلين له ويسعى لعقد مؤتمر خاص به.

عكّر هذا الخبر صفو راحتي، خاصة وأنني كنت أتردد على قسنطينة للراحة وليس للعمل، وبمجرد سماعي لذلك قررت العودة إلى الحروش في اليوم نفسه.

ورجعت إلى البيت، أصبت بأزمة حادة لتعلقي، كجميع المناضلين بحزب الشعب، إذ كنا نرى فيه منقذ البلاد من الاستعمار الفرنسي وأملنا في المستقبل.

كان أمل المناضلين في الحزب هو أن يقودهم نحو المستقبل، لا أن يخيب آمالهم، ويقتل مشاعرهم.

كان الاحساس بانهيار الحزب عميقا جعلني أقضي ثلاثة أيام حبيس نوبة مرضية، قلقا، مضطربا لا أعرف ماذا أفعل؟

ولاحظ أفراد عائلتي ما انتابني من همّ بعد رجوعي من قسنطينة، ولم أستطع مصارحتهم بالحقيقة.

وكيف لهم أن يعرفوا ذلك وقد كان سرّا من الأسرار التي لا يسمح البوح بها، وحاولت طمأنة العائلة بأنني في صحة جيدة.

وجاء يوم الخميس سريعا، نزلت إلى الحروش، ورغم أنه كان قرية صغيرة إلا أنه كان يقيم اسبوعيا أكبر سوق بالمنطقة، وهو سوق يوم الجمعة. وكان يتردد عليه الناس من كل حدب وصوب. بل إن أكثرهم يأتون يوما قبل السوق.

وكان مناضلو الحزب بالمنطقة ينتهزون فرصة حضور السوق لعقد الاجتماعات الحزبية.

والتقيت مناضلي الحزب ومنهم محمود بن نغير، محمد قديد، حملاوي مهري في السوق. سألتهم ما اذا كانوا يعقدون اجتماعاتهم كالعادة في الهواء الطلق على الطريق المؤدي يمينا إلى سكيكدة، وسط بساتين أشجار الزيتون. أكدوا لي أنهم سيجتمعون بالمراقب العام. وكان يجتمع بمناضلي القسمة كل اسبوعين.

كانت سكيكدة تمثل الدائرة بينما يمثل القسمات كل من حروش، عزابة والقل.

جاء المراقب العام، تفقد المناضلين، وتفاجأ بوجودي بينهم، رغم أن الحزب لم يأخذ قراره بعد، باعادة ادماجي من جديد، بسبب أنني سجنت والمفرج عنه لا يتم ادماجه مباشرة بعد خروجه.

عمّ السكوت المناضلين، وشعرت وكأن هناك خجلا مشتركا بينهم إزاء حضوري الاجتماع، فهم زملاء ورفاق وأصدقاء، والكثير منهم يعود الفضل لي في التحاقهم بالحزب.

إلتفت نحوي المراقب العام المعروف باسم محمود[1] قائلا :

- نحن الآن في اجتماع خاص بالحزب. وإذا كان لديك شيء تريد قوله لي، فانتظرني عند مخزن بوقدوم.

تدخلت فورا لأحسم الموقف المحرج للمناضلين قائلا :

- أخي، لأعود. وإنما جئت لأنني واحد من الأخوة، وسأبقى معهم.

استعرضت ما سمعته في مقر الحزب بقسنطينة من أحاديث حول الانشقاق الموجود في الحزب، وتوجهت له بالسؤال : مع من أنت ؟

---

[1] المراقب حشاني المدعو محمود.

لم يكن المراقب العام ينتظر مني هذا السؤال، اهتز مضطربا وقال : ماذا تعني بذلك.

أجبت : أعني ما تعنيه أنت وما سمعته.

وأضفت متسائلا : لماذا أخفيت عن المناضلين حقيقة ما جرى؟

وطلبت منه تحديد موقفه قبل بدء الاجتماع، تلعثم، لم يجد جوابا. واعتذر عن الخوض في الموضوع قائلا:

- أنا آسف، ما قاله زميلكم صحيح. والحزب دخل في أزمة حادة، وكل يعمل لنفسه.

عندئذ وجدتها فرصة لأحسم الموقف لصالحي قائلا:

- ما دمت لم تحدد بعد موقفك، فالأفضل مغادرة الحروش، وعدم العودة إلينا مرة أخرى.

ودخلت معه في مناوشات كلامية ليغادر الاجتماع دون رجعة.

أما أنا فقد طلبت من الحاضرين اتخاذ موقف مما يجري في الحزب. ولأن الشيء بالشيء يذكر.

فلم يكن لقائي الاول والأخير بالمناضل محمود ، فقد شاءت الصدفة أن تحصلنا خلال الثورة المسلحة على تقارير تفيد بأنه استجاب لضغوط الشرطة الفرنسية وانهار أمامهم، وأنه صار مخبرا، وقررت الثورة محاكمته. كلفنا مجموعة بالقاء القبض عليه ونقله إلى الولاية الثانية بتهمة التعامل مع محافظ شرطة الخروب بقسنطينة، وتمت عملية استنطاقه ومحاكمته من قبل قائد الولاية ومساعده العسكري.

وبعد استنطاقه اعترف بالتهم المنسوبة اليه، ومدى خطورة تعامله مع العدو، وطلب العفو عن خطإ أدرك مدى العقاب الذي ينتظره.

اقنعت المجاهد بن طوبال بعدم اصدار حكم بالاعدام فيه، للدور النضالي الذي لعبه في حزب الشعب. وطلبت منه اعطاءه فرصة للتوبة.

وتم العفو عنه. والتحق برفاق الكفاح وأبلى بلاء حسنا. وأصيب اثناء ذلك مما جعلنا ننقله إلى تونس للعلاج ثم إلى يوغسلافيا.

لقد أصيب في وجهه حتى أن رصاصة أصابت لسانه. وانتشرت نكتة بين المجاهدين، وقيل أنه القائل «كنت أعيش بلساني فجاءت الضربة فيه».

عندما غادر المراقب العام الاجتماع، بدأ المناضلون في تبادل وجهات النظر، لاتخاذ موقف مشترك وأجمعنا على البقاء في الحياد. وكان شهر جويلية ساخنا حيث تم اجتماع عام لكل المناضلين في مقهى واتخذنا القرار جماعيا. وبدأت الاحداث تتوالى وتتسارع، وكل جناح يريد أن يعقد مؤتمره.

الزعيم اختار بلجيكا ليعقد مؤتمره ما بين 13 و16 جويلية 1954، والمنشقون عنه اختاروا العاصمة لعقد مؤتمرهم متزامنا مع مؤتمر الزعيم.

ورغم أننا لم نمش مع أي جناح إلا أن المناضلين انتخبوا اثنين من قسمة الحروش للمشاركة في مؤتمر الجزائر، وكنت أحدهما. ولم أحضر المؤتمر وإنما تنازلت لزميلي حملاوي مهري للمشاركة في المؤتمر.

وكشفت التقارير التي قدمها مندوبو القسمة بعد عودتهم من المؤتمر، عن وجود حلقات مفقودة من الأزمة. وربما عدم إحاطتنا بالكواليس جعلتنا نتمسك بالمبادىء الأولى للحزب وهو التحضير لاخراج فرنسا من الجزائر والاستقلال، ولم يتبين غيرنا خطة الحزب المستقبلة.

كان الزعيم رمزا للحركة الوطنية ولم يكن في استطاعتنا آنذاك استيعاب ما حدث. ولكننا أدركنا فيما بعد انحراف المركزيين عندما تقربوا من شيخ بلدية الجزائر، والذي أصبح ذا حظوة لديهم، وكان على رأس المدافعين عن الصداقة الفرنسية الجزائرية السيد عبد الرحمن كيوان.

كان المناضلون يرون في سلوك قيادات الحزب تراجعا عن مبادئه، وكانت قيادات الحزب تسعى للمصالحة مع الفرنسيين.

حزب الشعب والمنظمة السرية *

وضعت مجازر 8 ماي 1945 التي ذهب ضحيتها حوالي 45 ألف جزائري بين رجال وشيوخ ونساء وأطفال عبر التراب الوطني، وخاصة في قالمة، سطيف وخراطة، خطا أحمر نهائيا على جميع الآمال التي كانت تراود مختلف الاحزاب بوعود السلطات الفرنسية (في عهد ديغول، على إثر الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها

* O.S.

الجزائر مثلما وقع في الاولى، باعداد كبيرة، على تلبية بعض المطالب التي سبق وأن تقدمت بها أغلبية الاحزاب الوطنية آنذاك، وهو ما دفع بقيادة الأحزاب والتيارات السياسية، وفي مقدمتها، حزب الشعب، إلى مراجعة نفسها لاكتشاف مواقعها الحقيقية، وتحليل تناقضاتها في إعطاء الأوامر، والأوامر المضادة، وتأخر بعضها عن موعده، وهو ما أدى إلى تلك المجزرة الرهيبة.

وكان لابد من تكريس مصداقية الحزب أمام مناضلي القاعدة ليتماشى مع مبادئه وأهدافه في استعادة الاستقلال بواسطة الكفاح المسلح، ومن هنا وقع التفكير في إنشاء جناح عسكري لحزب الشعب الجزائري وبالفعل تم تأسيس «المنظمة السرية» في فيفري 1947، على إثر المؤتمر الاول للحزب، الذي أصبح فيما بعد يحمل إسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعين محمد بلوزداد، عضو المكتب السياسي، على رأس «المنظمة السرية». وأول اجتماع لهيئة أركانها جرى في 13 نوفمبر 1947.

وكانت مشكلة من ثمانية أعضاء: (محمد بلوزداد، آيت أحمد، بلحاج جيلالي[1] أحمد بن بلة[2]، محمد بوضياف، جيلالي رقيمي، احمد مهساس وماروك) وعقد اجتماع ثان للمنظمة برئاسة بلوزداد، ولأسباب مرضية، خلفه حسين آيت أحمد، لغاية 1949 حيث تسلم أحمد بن بلة مسؤوليتها.

وأسندت جذور هيكلة المنظمة الأساسية والقاعدية إلى التنظيم الأصيل للحزب بادخال تغيير جغرافي عليها فقط، بحيث قسم التراب الوطني إلى خمس مناطق: العاصمة، متيجة، بلاد القبائل، قسنطينة ووهران.

وهذه الهيكلة كانت تستجيب لمعطيات الظروف والمناطق وهو ما أخذته الثورة بعين الاعتبار.

وكانت التركيبة الهيكلية للمنظمة السرية تبدأ من نصف الفوج إلى الفوج (4 مناضلين برأسهم مسؤول) ثم الفرقة (3 أفواج ومسؤول = 16)، والفصيلة (3 فرق ومسؤول = 49). وكان مجموع المناضلين العمليين في المنظمة السرية يبلغ حوالي 1500 مناضلا، موزعين على مجموع التراب الوطني الذي كان مقسما إلى ناحية، منطقة، وهيأة أركان وهي قمة الهرم الهيكلي.

---

1) وهو الذي أصبح فيما بعد معروفا بـ (كوبيس Cobus) الذي تقلد زعامة الجناح المصالي المتهم بخيانة القضية. وأسبح العميل الرمز الذي قضي عليه في الولاية الرابعة.

2) الأمين دباغين هو الذي اقترح احمد بن بلة مسؤولا على القطاع الوهراني للمنظمة.

وفي ديسمبر 1948، عقدت اللجنة المركزية الموسعة للحزب اجتماعا لتعديل هيكلة المنظمة السرية على أساس الفصل بين المهام النظرية والمهام التطبيقية. وتعويض هيأة الاركان بمجلس أعلى يتكون من خمسة أعضاء، لا يشمل قادة المناطق، كما تمت مراجعة التقسيم الجغرافي الأصلي.

وقسمت ناحية قسنطينة الى منطقتين: الشمال القسنطيني والأوراس[1] وتقلد مسؤوليتها محمد بوضياف.

وتم ضم متيجة الى العاصمة وصارت منطقة واحدة[2]، وأصبح على رأسها جيلالي رقيمي، وبقيت منطقتا القبائل ووهران على حالهما[3]، وأصبحت الصحراء منطقة[4] على رأسها علي عساكر.

وكانت قيادة الحزب واعية بأن الكفاح سيكون طويلا وشاقا، وأن التجربة النضالية العسكرية تتطلب شروطا وعناصر موضوعية، يحسمها الاختيار الحازم، والفرز الواعي، والتكوين القوي، والإيمان والفداء.

وكأيّ منظمة ذات هدف نبيل ومقدس كان عليها أن توفر الشروط الموضوعية للانطلاقة الفعلية، باعتبار أن الهدف المقرر هو القيام بالانطلاقة المسلحة، وذلك عندما تكتمل الشروط لبلوغ الهدف والمتمثلة في توفير الاطارات وتكوينهم، وجمع الاسلحة والأموال، واعداد عسكريين. وهو ما يتطلب هيكلة واضحة وسليمة لتغطية مجموع التراب الوطني لتدارك النكسات التي عرفتها المقاومة السابقة. والهدف لا يتحقق إلا بتوفر الوسائل المتمثلة في ايجاد العناصر الكفأة، والكفاءة مرهونة ببعض الشروط منها:

- أن يكون العضو مناضلا عتيدا في الحزب.
- أن يتوفر على إمكانيات لمناقشة القضايا السياسية ذات البعد النضالي القوي.
- أن يكون قوي البنية الجسدية، متمرسا، ذا استعداد وقابلية لشظف العيش.

---

1) أصبحتا خلال الثورة المسلحة الولاية الاولى (الأوراس) والثانية (الشمال القسنطيني).
2) أصبحت خلال الثورة تحمل اسم الولاية الرابعة.
3) أصبحتا خلال الثورة الولاية الثالثة (القبائل) والولاية الخامسة (وهران).
4) صارت الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام.

ـ أين يكون مجردا من كل مسؤولية عائلية، ومستعدا للتحرك والاختفاء، للقيام بمهماته في أية لحظة، وأي زمان أو مكان، ويستجيب للظروف المادية والسيكولوجية لحرب حقيقية قادمة.

ولم تتهاون المنظمة السرية بشأن الوسائل والأموال فقد تحصلت على مخزون هام من الأسلحة عن طريق السوق السوداء والتهريب، من بنادق ومسدسات وذخيرة، تعود إلى بقايا الحرب العالمية الثانية، ووضعها في مخابىء آمنة.

وبادرت المنظمة بإقامة تربصين (تدريبين) أساسيين للتكوين العسكري: الاول في أواخر جانفي 1948، والثاني في أوت من السنة نفسها. ونظمت محاضرات حول المقاومة عبر العالم والعمل الميداني، وأعدت نشرة تدريب عسكري تحتوي على 12 درسا، لتعميم منهجية حرب العصابات، وعملت على تدريب المناضلين في المصارعة والمقارعة واستعمال الاسلحة، وإنشاء كومندوس.

وكانت الحصيلة: أرضية نضالية قوية، ذات تقاليد عريقة، وحزبا منتشرا ومتغلغلا في أعماق أغلبية الشعب داخل الوطن وفي المهجر، أطرا عسكرية مدربة، تتوفر داخل هياكل الحزب عبر التراب الوطني. أسلحة وأموالا تمكن من الانطلاقة وأكثر مما كان متوفرا في أول نوفمبر 1954.

كل هذه المعطيات كانت كفيلة بالانطلاقة في أواخر 1949. وكان بإمكان الجزائر أن تطلق الرصاصة الاولى، في اطار كفاح شعوب المغرب العربي.

أمام هذه الأرضية الصلبة والاستعداد الجدي والتوفر الكامل للشروط الموضوعية لاندلاع ثورة مسلحة. يبرز السؤال التاريخي: لماذا لم تنطق الثورة؟ ولماذا أجهضت؟

الواقع، أن الخلافات طفت من جديد، لتنشأ أزمة داخل القيادة، ويصاب المناضلون بصدمة. بعد أن وضعت ضمائرهم في الميزان ومسيرة نضالاتهم في مفترق الطرق، وهو ما حزّ في أفئدة القاعدة النضالية التي كانت على استعداد تام لأن تكون في الطليعة لتحرير الجزائر.

تماشيا مع ما كان يجرى في المنطقة وخاصة الجو الملائم في المشرق العربي سياسيا وثقافيا ومواكبة للنهضة السياسية والقتالية الحضرية التي كانت سائدة

إذاك؟ وطال انتظار المناضلين القاعديين للإنطلاقة الذين كانوا مقتنعين بأن أغلبية شروطها قد توفرت.

وفي هذا الوقت كانت القيادة تعاني صراعا حادا زاد منه ما عرف بالأزمة البربرية ثم الخلافات في التوجيه وإقناع القاعدة ومكاشفتها بالواقع. بل إن قيادة الحزب لم تجد في نهاية المطاف إلا التنكر لمولودها الشرعي «المنظمة السرية» التي كانت أهم وأجدى إنجاز قام به الحزب متماشيا مع مبادئه التي انطلقت وتكرست منذ نجم شمال إفريقيا.

وكان هذا التنكر بدافع أسباب ـ عديدة ـ وكلها موهومة ومغالطة ـ منها «المحافظة» على الحزب وتفاديا لحله وزواله كما وقع الأمر في الماضي، بل إن القيادة ادعت بأن هناك مؤامرة استعمارية تهدف إلى القضاء على الحزب. وفيهم من ادعى بأن المنظمة غير مستعدة للإنطلاقة وأن الشعب غير مستعد وغير مهيأ للثورة. وكان ذلك قمة التهرب من المسؤولية في ظروف حاسمة وتاريخية كهذه الظروف.

وهو ما يدفعنا إلى التسجيل بأن القيادة أخطأت في تحليلاتها وأن الواجب المسؤول إذاك ـ وحسماً لكل صراع وتناقضات أن تعطي أمرها بالإعلان عن الثورة.

والغريب أن القيادة أعطت أوامرها إلى أعضاء المنظمة بالإختفاء، وإذا ما ألقي عليهم القبض فلينكروا انتماءهم إلى المنظمة. وسادت البلبلة. بعضهم اعتصم بالجبال، وآخرون عمهم التشرد والمطاردة وآخرون ألقي عليهم القبض فمنهم من أكد انتماءه للمنظمة ومنهم من نفى نتيجة تضارب تعليمات قيادة الحزب.

أما الأحوال المادية فيندى لها الجبين؛ لأن مجموعهم كان يتقاضى مرتبه من الحزب. وبالتالي أصبح محروما من مورد معاشي أساسي. ولولا صلابة الإيمان واحتضان الشعب لهم لوقع ما لا يحمد عقباه. وهكذا كان مصير منظمة عتيدة من مناضلين أكفاء وأوفياء وملتزمين ومضحين. وفي هذا الوقت عاش الحزب أزمته القاضية، بدأت في أواخر 1953، وامتدت لصائفة 1954 وخاصة بين المصاليين والمركزيين كلاهما يشهر في وجه الآخر الإتهام بالإنحراف عن المبادىء الأساسية للحزب. وبدأ الحجز على ممتلكات الحزب من أموال ومكاتب. ومن حسن الحظ

ـ وفي هذا الظرف العصيب والحاسم ـ ظهرت مجموعة وضعت نفسها ـ ظاهريا ـ على الحياد بين المتصارعين الأساسيين: المصاليين والمركزيين، وأطلقت تلك المجموعة على نفسها: اللجنة الثورية للوحدة والعمل. وكان هذا في مارس 1954 ومحركها الأساسي هو محمد بوضياف.

وللتعبير عن أفكارها ومواقفها «الحيادية» أصدرت اللجنة منشورها «الوطني»، وفي المقابل أصدر المركزيون صحيفة «الأمة الجزائرية»، ومرة أخرى اشتد الصراع بين الجميع على «كسب القاعدة النضالية» والدعوة إلى عقد مؤتمرات توضيحية.

ـ بين 14 ـ 17 جويلية 1954، عقد المصاليون مؤتمرهم الذي عرف بمؤتمر (مورنو) في بلجيكا.

أما اللجنة الثورية للوحدة والعمل وبعد محاولات فاشلة صعبة وعديدة مع الطرفين المتصارعين[1] فقد دعت ـ في نهاية جوان ـ إلى عقد اجتماع عرف باجتماع 22، الذي كان النقاش فيه حادا وأغلبية المشاركين فيه كانوا من «المنظمة السرية» وخلال هذا الإجتماع شكلت قيادة من خمسة أعضاء وهم: بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط، وبن مهيدي) (ثم ضم كريم بلقاسم ليصبح العضو السادس).

كما قسم التراب الوطني إلى خمسة مناطق. والتحق كل مسؤول بمنطقته إستعدادا للإنطلاقة التاريخية في أول نوفمبر 1954.

إن الخلافات الحادة ـ على مستوى القيادة ـ خاصة بين المركزيين والمصاليين وأساسا «الزعيم» قد بلغت أشدها بدافع وحيد وهو كسب القاعدة النضالية للحزب، كلا الجناحين يدعي أنه على حق ويعمل بكل الوسائل على استدراج وكسب القاعدة. ولكن هذه الأخيرة ـ وهي الإسمنت القوي لتقاليد النضال الحزبي ـ بقيت على حيادتها في انتظار الحسم وتوضيح الطريق الأسلم للإنتماء الفاصل. وكان التسابق على الكسب القاعدي لأن الأرضية الحقيقية المعاشة منذ الثلاثينات انطلاقا من النجم وانتهاء بحزب الشعب الجزائري.

---

1) أجرى مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم اتصالات مع الزعيم مصالي الحاج لدفعه إلى إعلان الثورة ولكنها فشلت.

وهذه القاعدة الأصلية هي التي كانت الحكم الواعي. فالإنتماء الإرتجالي قد يكون خيانة. ومن هنا كان حياد القاعدة، حيادا ثوريا ملتزما هدفه الأول والأخير هو الثورة على أسس سليمة تتماشى والأهداف الرئيسية التاريخية التي حددها الحزب.

ومن هنا ونتيجة للتصارع بقيت القاعدة متململة ولكن واعية على أمل تفاهم وانسجام وتجنب الإنقسام في القمة. وبالتالي كانت هذه القاعدة الحائرة تنتظر مؤتمرا وطنيا يدلي فيه كل منازع بآرائه ومواقفه. وبسبب هذا الصراع بقيت عدة نواحي تتملكها الحيرة والأغلبية الساحقة تسكت بالحياد الثوري، بعد أن تجلت الإتهامات المتضاربة التي لم ترتكز على إدانات حزبية موضوعية.

وقبل وبعد هذه المجهودات اضطرت مجموعة ما يسمى بـ 22 إلى عقد اجتماع عرف باسمها. وكان اجتماعها الأول قد تم في أواخر أفريل والثاني في سبتمبر 1954.

والحقيقة تثبت ـ من خلال الأعضاء ـ أن النصاب لم يتم لا في الإجتماع الأول ولا الثاني، وبالتالي فإن القرارات التي اتخذت كانت مجرد اجتهادات حتى لا تجهض فكرة الإنطلاقة وهي الجانب الإيجابي من خلال تلك الإجتماعات.

ـ فالخلافات كانت قائمة ـ وقد كانت جوهرية بالنسبة لبعض الحاضرين وخاصة ما سمي إذاك بجماعة الشمال القسنطيني.

بالإضافة إلى الجانب الوحيد الإيجابي وهو الإتفاق على الإنطلاقة. فقد كانت أغلبيتهم بعيدة عن اللجنة الحقيقية وهي القاعدة النضالية.

واقع الأحزاب والجمعيات قبيل اندلاع الثورة

المنعرج الحاسم

كما ذكرنا فان الجزائر استسلمت استسلاما كليا منذ الاحتلال، ولكن الانتفاضات المسلحة التي عرفتها الجزائر منذ 1930، الى نهاية القرن التاسع عشر لم تأت بثمارها المنشودة، لاسباب عدة:

فالواعز المحرك للانتفاضات وقادتها كان محوره الرفض المطلق. قاسمه المشترك الحفاظ على الارض وانقاذ الشخصية العربية الاسلامية للجزائر رغم عدم التوازن في القوى وخيانة العملاء، وتردد الجيران وتواطؤ بعضهم مع المحتل. لم يكن لديهم برنامج محدد سياسا أو اجتماعيا الى ان جاء مطلع القرن العشرين وبالتحديد بين 1930 و1936 حيث بدأت الافكار تتبلور، ونواة الاحزاب والجمعيات الدينية ودعاة الاصلاحات والادماج تكشف عن انفسها وترفع شعاراتها وتسعى لاعداد برامجها. وكان ذلك نتيجة الاحداث التي عرفتها أروبا بعد الحرب العالمية الاولى - والصحوة السياسية والدينية والثقافية التي كان مركزها المشرق العربي.

وبدأت تطفو العناصر البرجوازية - المحظوظة بالثقافة الفرنسية - وفي اعماقها الدعوة - عن قناعة في البداية - ان الاندماج وفي «طليعتها فيدرالية المنتخبين النواب» برئاسة د. ابن جلول (1928)، واتحاد الشعب الجزائري فرحات عباس (1938). وكانوا دوما على هامش مطامح الشعب الجزائري، ومما زادهم املا انضمام جمعية العلماء، والحزب الشيوعي اليهم في اطار «فيدرالية المنتخبين»، والتي جمعهم اساسا هو مشروع (Blum Violette)[1] فكان المؤتمر الاسلامي (1936-1937) الذي - كما هو معروف - فشل فشلا ذريعا.

---

(1) قانون يقضي بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين من النخب، (وهو ماعرف بالتجنيس).

فكانت ضربة أخرى توجهها «الجبهة الشعبية» الى المتعلقين بالاندماج خاصة جماعة ابن جلول وفرحات عباس.

كثير من المؤرخين ينسبون ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة الى مصالي الحاج وبالتالي يعتبرونه أبا للحركة الوطنية.

ولكن اذا تعمقنا في التاريخ ـ بكل موضوعية ـ نجد أن هذه الاحقية ترجع الى الامير خالد الذي كانت حركته فعلا أول حركة وطنية جزائرية حديثة، تمخضت عنها كل الحركات التي جاءت فيما بعد.

فغداة الحرب العالمية الاولى ـ التي شارك فيها حوالي 17.500 جزائري في صفوف الجيش الفرنسي ـ منحت فرنسا بعض الاصلاحات للجزائريين، وذلك في فيفري 1919، بموجب قانون 1919/2/4 ومرسوم 1919/2/6 .

غير أن هذه الاصلاحات طبقت ـ كالعادة ـ بكيفية مشوهة ـ مما تسبب في انقسام «لجنة الدفاع عن المصالح الاسلامية» (أي حركة ـ الفتيان الجزائريون ـ التي تشكلت قبل الحرب ـ الى جناحين:

جناح يطالب بتحسين وضعية الجزائريين المسلمين، وجناح التف حول الامير خالد يرفض التجنس ويطالب باصلاحات أهم. ولتحقيق هذه المطالب أسس الامير خالد يوم 23 جانفي 1922، «جمعية الأخوة الجزائرية» التي أصبحت «نجم شمال افريقيا» كما سنرى، كما أسس صحيفة «الاقدام»[1].

وازاء تزايد نشاط الامير خالد قررت الادارة الفرنسية في الجزائر نفيه الى فرنسا في جوان 1924، واغتنمها الامير فرصة لمواصلة تحركاته ونشاطه. من ذلك أنه ـ بمناسبة انتصار التكفل السياسي في الانتخابات ـ بعث برسالة يوم 23 جويلية 1924 الى رئيس مجلس الوزراء الجديد (هيريو) شرح له فيها برنامج المطالب الملحة للمسلمين الجزائريين متمثلة في عشرة (10) نقاط :

1 ـ التمثيل النيابي بنسبة مساوية لنسبة تمثيل أوروبي الجزائر.

2 ـ الالغاء الفعال والكامل للقوانين والاجراءات الاستثنائية والمحاكم القمعية والجنائية والرقابة الادارية، والعودة الى العمل بقانون الحق العام.

3 ـ نفس الواجبات والحقوق التي للفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.

---

1) صدرت في الجزائر وورثها نجم شمال افريقيا.

4 ـ حق الجزائريين المسلمين (الاهالي) في تقلد كافة المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز، وغير الاستحقاق والكفاءات الشخصية.

5 ـ تطبيق قانون اجبارية التعليم تطبيقا كاملا على الجزائريين المسلمين (الأهالي) مع حرية التعليم.

6 ـ حرية الصحافة والاعلام.

7 ـ تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على الدين الاسلامي.

8 ـ العفو العام

9 ـ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على السكان (الأهالي).

10 ـ الحرية المطلقة للعمال الجزائريين (الأهالي) من جميع الفئات في السفر الى فرنسا وكان توقيع الرسالة: الامير خالد من المنفى.

واذا ما تمعن الانسان جديا في هذه النقاط العشر وجدها تتعدى مفهوم «البرنامج» الى أبعاد محاور «ميثاق» حقيقي خاصة اذا وضعناها في الجو السياسي آذاك والمحيط الجهوي والدولي.

وفي 1924/12/7، انعقد بضواحي باريس المؤتمر الاول لعمال الشمال الافريقي ضم 150 مندوبا. وصادق على برنامج المطالب السياسية منها بعض مطالب الامير خالد.

وتجسيدا لروح التضامن والمصير المشترك صادق المؤتمر على لائحتين احداهما موجهة الى الشعب المغربي والامير عبد الكريم الخطابي، والثانية الى الشعبين المصري والتونسي»[2].

بعد الامير خالد تولى مصالي الحاج رئاسة «نجم شمال افريقيا».

1) اللائحة المرسلة الى الشعب المغربي والامير عبد الكريم الخطابي:
«ان مندوبي عمال الشمال الافريقي العاملين في مصانع المنطقة الباريسية والمجتمعين في مؤتمرهم الاول في هذا اليوم التاريخي 1924/12/7، يهنئون أشقاءهم المغاربة وقائدهم عبد الكريم المغوار على الانتصارات التي حققوها ضد الامبريالية الاسبانية. ويعلنون تضامنهم مع كافة جهودهم ونشاطهم من أجل تحرير ترابهم ويصرخون معهم: يحيا استقلال الشعوب المستعمرة، لتسقط الامبريالية، ولتسقط الامبريالية الفرنسية».

2) اللائحة المرسلة الى الشعبين الشقيقين المصري والتونسي:
«ان مندوبي عمال افريقيا الشمالية العاملين بمصانع المنطقة الباريسية، هم بقلوبهم مع اخوانهم المسلمين في مصر المغتصبة والمهددة بالمجاعة من قبل الامبريالية البربرية للحكومة البريطانية، وانهم ليتضامنون معهم في كفاحهم من اجل الاستقلال الكامل لمصر.

ويتوجهون الى الشعب التونسي بكامل تعاطفهم على موقفه الشجاع ضد حكومة كتلة اليسار، ويندّدون بالجريمة التي ارتكبها الاستعماريون ضد عمال بنزرت، الذين يناضلون من اجل تحسين شروط حياتهم، ويحيون ميلاد الاتحاد العام للشغل كسلاح موجه ضد الرأسمالية الفرنسية.

ـ في 1929/11/20، أصدرت محكمة «السين» La Seine حكما يقضي بحل النجم. وبعد محاولات ومساعي ونشاط متواصل أصدرت المحكمة نفسها في 1935/7/3 قرارا يقضي بالغاء القرار الاول. وهكذا أصبح النجم من جديد حزبا شرعيا.

تقول المادة 2 من القانون الاساسي للنجم:

«هدفها الاساسي، النضال من أجل الاستقلال التام لكل بلد من البلدان الثلاثة: الجزائر ـ تونس والمغرب، ووحدة الشمال الافريقي»[1].

كانت للنجم دائما مواقف صارمة وواضحة من كل ما يتعلق بالوضعية في الجزائر وتصرفات ووعود السلطة الفرنسية. كما كان يغتنم كل فرصة سانحة ـ أو يختلقها ـ للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والادارية للشعب الجزائري. وفي نفس الوقت كان مصالي الحاج ـ باسم النجم ـ يعارض المطالب المعتدلة خاصة الاندماج التي كان يتقدم بها بعض الاحزاب في اطار «الشرعية» وأساسا فرحات عباس. ولم تكن المسيرة سهلة ولا المجابهة مع السلطة الفرنسية سلمية. بل كان صراعا قويا ثمنه الاعتقال والسجن والتشريد والنفي، والتعرض مرات عديدة لحل الحزب. والبروز من جديد تحت اسم آخر بنفس الخط السياسي ونفس الاهداف ونفس الصراع. وهذا ما وقع عندما حلت السلطات الفرنسية حزب النجم. حيث انعقد اجتماع في نانتير ضواحي باريس تمخض عنه تأسيس «حزب الشعب الجزائري» وذلك في 11 مارس 1937، وكان استمرارا لطريق ومنهج واهداف النجم: الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح.

ومما جاء في البيان الذي أصدره المكتب السياسي للحزب في 15 افريل 1937:

«ان حزب الشعب الجزائري سيدافع عن كل أفراد الشعب الجزائري، ولن يميز بين أبنائه، وهو سيعمل على وجه التحديد من أجل أن يتمتع مجموع السكان دون تمييز في الطبقة أو الدين بنفس الحقوق ونفس الواجبات، وان ينهضوا بنفس الواجبات. فلا اندماج ولا انفصال بل تحرير وانعتاق».

«ان حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة ادماجية، لأن هذه الاخيرة تتعارض وتقاليد الشعب وماضيه، كما تتعارض مع محتوى معاهدة 5 جويلية 1830، التي تؤكد بصفة مطلقة على احترام التقاليد الاسلامية والتجارة والحرية والملكية. «ان الاندماج خرافة ووهم، وهو في جوهره لا يعدو أن يكون سياسة ابادية لصالح المستعمرين».

---

1) ما يسمى الآن بوحدة المغرب العربي.

«... وستلقى محاضرات تتناول المسائل النقابية من أجل مساعدة العمال على فهم أفضل لهذه المسألة الهامة. وسيكون للشبيبة الجزائرية ضمن حزبنا تنظيم خاص بهم يسمح لهم بالدراسة والعمل حول كافة الامور التي تهم حياتهم ومستقبلهم ومستقبل بلادهم.».

واذا كان هذا التيار السياسي المتغلغل في اعماق الجماهير الشعبية والطبقة المحرومة في الارياف وضمن الجالية الجزائرية في المهجر والذي انطلق مع عهد الامير خالد وترعرع مع النجم وتحول مع حزب الشعب الجزائري والذي تميز بالنضال السياسي الثوري وبصراعه المتواصل مع المحتل وببرنامجه وهدفه المرتكز على محورين أساسيين: الاستقلال بواسطة الكفاح المسلح. فقد كانت هناك تيارات سياسية ودينية أخرى تقودها احزاب وجمعيات، ولكن برامجها ووسائلها واهدافها تختلف اختلافا جذريا مع التيار الاول.

اتحادية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة (بن جلول)

وحتى تكون لنا خلفية شبه متكاملة عن هذه الحركات الوطنية الاخرى، نستعرض اهمها ونوجز مناهجها ووسائلها واهدافها. حتى يكون للقارئ تصور موضوعي عن التمهيد للانطلاقة التاريخية في أول نوفمبر 1954.

تأسست في 18 جوان 1927، اعضاؤها من خصوم الامير خالد، دعاة التجنس، يرأسها الدكتور بن تامي[1] المستشار العام لمنطقة (او عمالة) الجزائر العاصمة،[2] ومدير جريدة التقدم التي ظهرت في ماي 1923 لغاية فيفري 1931.

- في ديسمبر 1927 عقدت الاتحادية مؤتمرها الاول في غياب رئيسها وصادق المؤتمرون على مجموعة من «الرغبات» منها :

الهدف : توحيد وتنسيق جهود المنتخبين المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس والمندوبيات والغرف التجارية من اجل الدفاع عن مصالح السكان الذين انتخبوهم.

1) كان مقرها في 2 شارع عنابة الجزائر العاصمة، وأصبحت فيما بعد تشكل اتحاديتي الجزائر ووهران.
2) خلفه فيما بعد الدكتور بن جلول الذي كان هو أيضا مستشارا بلديا عاما ومندوبا ماليا عن عمالة قسنطينة.

ومن هذه الرغبات :

ـ تمثيل الجزائريين (الاهالي) في البرلمان الفرنسي.

ـ المساواة في الرواتب والمكافآت في الوظائف الادارية التي يتقلدها الاوروبيون والجزائريون (الأهالي).

ـ الغاء قانون الانديجانة.

ـ تطوير التعليم والتربية المهنية للجزائريين (الاهالي). وانشاء عدد كبير من مدارس التعليم الابتدائي والمحافظة على المدارس العربية وانشاء مدارس جديدة لتعليم اللغة العربية.

ومن الجدير بالذكر انها كانت تعمل بنشاط لصالح التصويت على مشروع (Blum Violette) وهكذا كانت هي أيضا ـ وبقيت ـ في جناح البرجوازية والمطالبة بالاصلاحات العامة البعيدة كل البعد عن الشخصية العربية الاسلامية للجزائر وعن المطالب الحقيقية للجماهير في الاستقلال والكفاح المسلح.

حركة أحباب البيان والحرية

في 14 مارس 1944، تأسست حركة A. M. L وكان هذا رد فعل على قانون 7 مارس 1944، الذي يمنح الجنسية الفرنسية لبعض الآلاف من الجزائريين، كما انه كان لا يلبي المطالب التي تضمنها «البيان» والملحق.

والجدير بالملاحظة هو تراجع الذين كانوا يدعون الى الاندماج (UDMA) أو الاطار الشرعي الفرنسي، حيث أصبح الجميع يطالبون بدولة جزائرية، وهو لا يعدو أن يكون نسخة من مشروع Blum Violette سنة 1936 .

وتولى فرحات عباس تحرير قانونها الاساسي وقدم الى محافظة الشرطة في قسنطينة للموافقة عليه وذلك في 4 افريل 1944 . ولكن المشروع بقي حبرا على ورق لغاية أول نوفمبر 1954.

ـ وفي 22 مارس عقدت الحركة مؤتمرها الاول وجاء في قانونها الاساسي:

المادة 3 : وفيما يخص الجزائر فان التجمع قد حدد لنفسه كمهمة مستعملة هي الدفاع عن «البيان» الذي هو التعبير عن فكرة حرة وشريفة وهي نشر الافكار الجديدة والادانة النهائية الصارمة لضغوط النظام الاستعماري وتزمته العنصري وتعسفه.

المادة 4 : أما وسائل عمله، فهي اغاثة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والاضطهاد الاستعماري واستغلال الفرص لاقناع وحمل الناس على الاقتناع، وخلق تيار فكري لفائدة «البيان» وجعل فكرة الأمة الجزائرية فكرة مألوفة وتأسيس جمهورية جزائرية تتمتع باستقلال ذاتي مرتبطة باتحاد فيدرالي بفرنسا المتجددة المناهضة للاستعمار والمعادية للامبريالية».

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ـ في 1924 بدأ الشيخ عبد الحميد بن باديس اتصالاته وتحركاته ودعوته الى انشاء «اخوة ثقافية» يكون هدفها العمل على جعل جهودهم في مجال التعليم العربي منسجمة وتوحيد مذهبهم الديني.

وفي نوفمبر 1925 وجه عبد الحميد نداء» على صفحات مجلة الشهاب الى المثقفين الاصلاحيين الذي يهدف في اعماقه الى تأسيس «جمعية العلماء» وبالفعل انعقدت الجمعية القانونية (42 عضوا) بمقر «نادي الترقي» بعاصمة الجزائر في 5 ماي 1931، وصادقت الجمعية على القانون الاساسي «وكان هدف الجمعية الاصلاح الديني ونشر التعليم العربي وفتح مدارس حرة».

و«لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الاحوال ان تخوض او تتدخل في المسائل السياسية» كما جاء في المادة الثالثة من قانونها الاساسي .

في سبتمبر 1935 عقدت الجمعية مؤتمرها، وكانت مطالبها متشابهة مع التنظيمات الاخرى[1] حيث كانت تبحث عن عمل مشترك على أساس برنامج الحد الادنى الضروري. ويرجع الفضل الى الشيخ عبد الحميد بن باديس في التعبير عن هذه الطموحات التي طرحها في مقال نشرته جريدة الدفاع اللسان المركزي للجمعية، وذلك بتاريخ 1936/1/3، فكان هو أول من دعا إلى عقد مؤتمر اسلامي جزائري لضبط «ميثاق سياسي للمسلمين الجزائريين». كانت الجمعية تؤيد البحث عن حل سلمي ومخرج للقضية الوطنية دون تطبيقه مع اطار التأسيس «الشرعية الفرنسية».

1) مثل اتحاد المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة ـ الإتحادية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي.

ولكن هذه المساعي عرقلها فرحات عباس بمقاله الافتتاحي الشهير في جريدة «الوفاق» الفرنسي ـ الاسلامي لسان حال اتحادية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، أكد فيه موقفه السياسي الداعي إلى الاندماج، وكانت الافتتاحية بعنوان «فرنسا هي أنا».

وكانت لهذه الافتتاحية ردود فعل عنيفة من طرف جمعية العلماء، خاصة المقال الصريح الواضح «الذي نشر في الشهاب» أفريل 1936، حيث عبر عن رفضه الصارم لمقال فرحات عباس، مدافعا بقوة من اجل الاعتراف بالشخصية الجزائرية.

وفي 14 جانفي 1938، نشرت جريدة «البصائر» فتوى للشيخ عبد الحميد بن باديس ضد التجنس وهي نفسها التي كان قد اعلنها في 1937/8/10.

ثم أليس هو القائل: «والله لو طلبت مني فرنسا أن أقول لا إله إلا الله لما قلتها». وهو صاحب القصيدة التاريخية.

شعب الجزائر مسلم	وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله	أو قال مات فقد كذب
أورام ادماجا لـــه	رام المحال من الطلب
يا نشء أنت رجاؤنا	وبك الصباح قد اقترب

فصل الدين عن الدولة

قضية حساسة وهامة لم تأل الجمعية جهدا في الدعوة الى تحقيقها بواسطة الاعلام واثناء الاجتماعات والمحاضرات، ومنها أساسا المذكرة التي قدمتها بهذا الشأن الى المجلس الجزائري، ومما جاء فيها:

مطالبنا هي الآتية:

«حرية الدين الاسلامي وحرية مساجده وحرية مؤسساته الخيرية وحرية تعليم اللغة العربية كلغة وطنية ولغة ممارسة الشعائر الدينية في الوقت نفسه وحرية القضاء الاسلامي».

غير أن الحكومة لم تفتأ تتجاهل كل هذه المطالب لغاية 1947، وهو التاريخ الذي صادق فيه البرلمان الفرنسي على القانون الاساسي للجزائر (قانون 47 ـ 1953) المؤرخ في 1947/9/20، الذي تمخض عنه ميلاد مجلسكم هذا.

«... وانه لمن المتعذر تفسير الدواعي التي حدت بالحكومة الفرنسية وهي حكومة علمانية ـ والعلمانية تمنع التدخل في الشؤون الدينية ـ الى التدخل في شؤون الدين الاسلامي، وهو الدين الوحيد الذي تتدخل في شؤونه الادارة الجزائرية».

1946/7/21، عقدت جمعية العلماء : مؤتمرها التاسع حيث تمت المصادقة على قانون سياسي جديد والمصادقة على لائحة تتعلق بالوظيفة الثقافية والدينية وأكد المؤتمر الطابع الخاص للجمعية بأنها لا تعتزم القيام بعمل سياسي تقليدي.

الإتحاد الديمقراطي للبيان «U.D.M.A»

فلسفته وبرامجه السياسية: الاصلاحات، الاندماج، سياسة المراحل، لا للاستقلال التام ولا للسلاح. يعتبر نفسه المفاوض الاكثر كفاءة مع فرنسا.

ـ ماي 1946 تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري «برئاسة فرحات عباس».

ـ في النداء الذي وجهه فرحات عباس «الى الشباب الجزائري الفرنسي المسلم» بتاريخ أول ماي 1936 طالب بارتباط الجزائر بفرنسا. كما اقترح الحل الفيدرالي الاتحادي في مقال له نشر في جريدة «المعركة» بتاريخ 26 جوان 1946، وفي الجزء الثاني من هذا المقال تحت عنوان «النواب المسلمون يطالبون بتأسيس دولة جزائرية» اكد على ضرورة اقامة هذه الدولة واعطاء اللغة الوطنية حقها وارجاع الاعتبار العملي للدين الاسلامي ومباركة نشاط جمعية العلماء في هذا الميدان.

ـ في 13 ـ 14 اكتوبر 1946 عقد حزب البيان مؤتمره التأسيسي.

كان حزب نخبة واطارات وعناصر من البرجوازية المتوسطة.

1956 حل الحزب حيث التحق رئيسه وكثير من اطاراته بجبهة التحرير الوطني

ـ كما جاء في المقترحات الخاصة بتأسيس هذه الدولة.

المادة 1: تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر باستقلالها الذاتي الكامل، وتعترف في الوقت ذاته بالجمهورية الجزائرية والعلم الجزائري.

المادة 2: الجمهورية الجزائرية هي عضو في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشاركة وان علاقاتها الخارجية ودفاعها الوطني يعتبرا جزءا لا يتجزأ من السياسة

الخارجية والدفاعية للجمهورية الفرنسية. وهما من اختصاص السلطات الاتحادية التي ستشارك الجزائر ممارستها من خلالها».

المادة 3 : تتمتع الجمهورية الجزائرية ـ على امتداد ترابها الوطني ـ بسيادة كاملة ومطلقة، فيما يخص المسائل الداخلية ، بما في ذلك الأمن الداخلي (الشرطة).

في 9 اوت 1946 وضع نواب «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» مشروع الجمهورية الجزائرية على مكتب المجلس الوطني الفرنسي، ولكنه لم يدرس في حينه.

الحزب الشيوعي الجزائري (1936 ـ 1956)

ـ مرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي

ـ يتكون من اوروبيين وجزائريين

ـ هو ايضا كان بعيدا عن المطامح الحقيقية للشعب (الاستقلال بواسطة السلاح) كانت مواقفه مذبذبة، ورغم تصريحاته وبياناته ولوائح مؤتمراته، فقد كان اقرب الى القوى البرجوازية منه الى الجماهير الشعبية.

ومن اخطائه الفادحة والتاريخية ـ التي لا تغتفر لحزب يريد أن يكون تقدميا ـ انه أيد في 1936، مشروع Blum Violette الهادف الى منح بعض الاصلاحات والمواطنة الفرنسية للنخبة فقط..

أثناء حوادث 8 ماي 1945 دعا إلى قمع الوطنية الشعبية.

في النداء الذي وجهه تحت عنوان «من أجل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية» جاء فيه على الخصوص :

«ان اتحاد الجزائريين مع الامة الفرنسية الكبرى هو الشرط الاساسي لنيل المزيد من الحرية والديمقراطية».

بقي هذا شعارا له حتى سنة 1954، ولم يغير موقفه من الكفاح المسلح الا بعد أن راجع كل من المركزيين وUDMA موقفهما من «الشرعية الاستعمارية».

ـ كان ميالا إلى المطالبة بالاصلاحات والتنديد بالقمع ورفع مستوى المعيشة، دائما في اطار «الشرعية والتواجد الاستعماري» وان كان بعض قادته يزعمون بأن الكفاح المسلح كان واردا في برنامجهم السياسي.

ـ كما كان الحزب الشيوعي الجزائري ينظر الى أول نوفمبر 1954 على أنه عملية استفزازية ليس بعيدا أن يكون مصيره ما حدث في 8 ماي 1945، وبالتالي كان يدعوا الى «اليقظة المطلقة» وبعبارة أخرى «الحذر» من أول نوفمبر.

المؤتمر الاسلامي الجزائري الاول، (1936/6/7)

في اطار المساعي والمحاولات والنضال السياسي وعلى إثر نجاح «الجبهة الشعبية» الفرنسية في الانتخابات، راود الأمل قادة الأحزاب الجزائرية في ان يحدث تغيير ايجابي ما في السياسة الفرنسية. وهذا ما دعاهم إلى إحياء الفكرة التي كان قد دعا إليها الشيخ عبد الحميد بن باديس في جانفي 1936 لعقد مؤتمر اسلامي جزائري، لوضع برنامج شامل للاصلاح.

وفعلا انعقد المؤتمر في 1936/6/7، حضره حوالي 4 آلاف مندوب، في قاعة سينما الماجستيك (الأطلس) حاليا بالجزائر العاصمة.

ويوم 17 جويلية من نفس السنة سافر وفد عن المؤتمر الى فرنسا لتسليم نسخة من ميثاق «مطالب الشعب الجزائري المسلم» الى رئيس الوزراء الفرنسي، وذلك في يوم 1936/7/24. ولكن وفد المؤتمر رجع بوعود ـ كالعادة ـ ذابت مع الزمن.

وإذا تعمقنا في المطالب التي قدمتها مختلف الأحزاب والجمعيات، فاننا نجد فقط مطالب نجم شمال افريقيا ومطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي وحدها التي لها علاقة وثيقة بالمطالب الشعبية الحقيقية والشخصية الجزائرية العربية الاسلامية، فقد كان كلاهما وفيا لبرنامجه ومنهجه وفي نفس الوقت غير متأكد في قرارة نفسه بصدق وعود الحكومة الفرنسية حتى ولو كانت منبثقة عن «الجبهة الشعبية».

فمما جاء في مطالب نجم شمال افريقيا :

1) العفو العام والشامل عن كافة المساجين والمنفيين السياسيين بقطع النظر عن الاحزاب التي ينتمون اليها.

2) الغاء جميع القوانين الاستثنائية والاجراءات الخاصة مثل،

أ ـ الظهير البربري

ب ـ قانون الانديجانة وقانون الغابات الجزائر.

جـ ـ إلغاء كل المراسيم المجحفة المطبقة في تونس.

3) منح الحريات الديمقراطية على أن يكرس تطبيقها بقوانين.

أ ـ حرية الصحافة طبقا لقانون 1881.

ب) حرية الاجتماع

جـ) حرية تأسيس الجمعيات طبقا لقانون 1901.

د) حرية الفكر.

هـ) الحريات النقابية طبقا لقانون 1834 وقانون 1920 و1924.

4 ـ جعل التعليم الابتدائي مجانيا والزاميا.

5 ـ تطوير التعليم الثانوي.

6 ـ حق الجميع في الوصول إلى التعليم الجامعي عن طريق تقديم المنح والقروض الشرفية لمن هم اكثر استحقاقا.

7 ـ جعل التعليم للغة العربية الزاميا في جميع مستويات التعليم

وتضمنت مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

اللـغة

1 ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية تماما. وينبغي ان تنشر جميع الوثائق الرسمية باللغة العربية والفرنسـية بنفس المعاملة التي تحظى بها الصحافة الفرنسية. وان تعليم اللغة العربـية في المدارس الخاصة يجب ان تكون له نفس الحرية التي تتمتع بها المدارس التي تعلم بالفرنـسية.

الدين

2 ـ تسليم المساجد الى المسلمين واعتماد مخصصات مالية لها ـ ضمن الميزانـية الجزائرية يتناسب مع موارد املاك «الحُبس» وان يعهد بادارة المساجد الى جمعيات دينية تؤسس طبقا لقانون فصل الدين عن الدولة.

3 ـ التعليم الديني.

تأسيس معهد عالي للدراسات الاسلامية واللغة العربيـة وتكوين رجال الدين.

4 ـ القضاء.

إعادة تنظيم القضاء الاسلامي تستلزم:

أ) انشاء هيئة اسلامية مهمتها اعداد قانون

ب) اعادة تنظيم المدارس التي تكون القضاة، وادخال مادة القانون الاسلامي المشار اليه اعلاه، واعطاء اهمية أكثر لعلوم الدين الاسلامي.

وفي 1937/7/11 عقد المؤتمر الاسلامي الجزائري جلسته الثانية[1] وجدد طلباته ولكن جواب الحكومة الفرنسية كان التجاهل العام، واكتفت بتعيين لجنة جديدة برئاسة النائب gadant لوضع تقرير جديد حول القضية الجزائرية خلال سنة ونصف بقصد تنفيذه.

وفي هذا الوقت بالضبط ـ مطلع اوت 1937 ـ وجهت اللجنة الجهوية لقسنطينة التابعة للحزب الشيوعي الجزائري نداءها المشهور تدعو فيه النواب الجزائريين الى العمل من أجل انتزاع التصويت على المشروع السابق.

أما الشيخ عبد الحميد بن باديس فقد كان يعتقد أنه من العبث الاستمرار في وضع الثقة في الحكومة الفرنسية إلى مالا نهاية. فوجه في 1937/8/12 نداء الى الشعب الجزائري يطالب فيه النواب الجزائريين بالكف عن أي تفاوض مع الادارة الفرنسية. ما دامت الاصلاحات المقررة لم تنفذ.

وكان لندائه صدى كبير حيث بادرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر في نفس اليوم بتوجيه الدعوة إلى استقالة جميع النواب الجزائريين، طالبة منهم عدم الترشح في الانتخابات ما دامت المطالب الجزائرية لم تتحقق.

كما حددت اللجنة يوم 30 ديسمبر 1937، آخر أجل لتقديم الاستقالات وكذلك فصل النواب الجزائريين الاعضاء في المؤتمر الاسلامي الذين لا يلتزمون بقرارات اللجنة التنفيذية للمؤتمر.

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

رغم الأمل المنوط بها نظرا للظروف التي كان يعيشها المناضلون من خلال اختلاف الاحزاب، خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD منذ 1947، فان هذه الجبهة حصرت اهدافها وبرنامجها العملي في التنديد بالانتخابات المزورة والقيام بحملات اعلامية.

---

1) أصبح يعرف من يومها بالمؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد أيام 11،10،9 جويلية 1937.

رسميا تأسست الجبهة في 5 أوت 1951، خلال الاجتماع الذي شهدته قاعة سينما (دنيا زاد) بالعاصمة، وعلى اثر اجتماع اللجنة التحضيرية المؤسسة فيما بين 22 و24 جويلية، حيث اصدرت يوم 25 جويلية بلاغا أوضحت فيه الاسباب التي دعت الاحزاب الى تكوين هذه الجبهة[1].

عين الشيخ العربي التبسي رئيسا لهذا، كما تم تشكيل مكتبها الدائم من عشرة اشخاص[2]. وتتضمن اهداف الجمعية خمس نقاط كما جاء في التصريح المشترك الصادر في 25 جويلية:

1 ـ الغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951، والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين اشخاص من قبل الادارة لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله وينكر عليهم الحق في التحدث باسمه.

2 ـ احترام حرية الانتخابات في القسم الثاني الخاص بالجزائريين.

3 ـ احترام الحريات الاسياسية (حرية التعبير والفكر والصحافة والاجتماع).

4 ـ محاربة القمع بجميع انواعه لتحرير المعتقلين السياسيين، وابطال التدابير الاستثنائية المتخذة بشأن مصالي الحاج.

5 ـ الغاء تدخل الادارة في شؤون الديانة الاسلامية.

ومما دعت اليه هذه الجبهة هو مطالبة الشعب الجزائري بمقاطعة الانتخابات العمالية التي كانت ستجري يومي 7 و14 اكتوبر 1951، وبالفعل استجاب الشعب لهذا الطلب، في حين ان الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن موافقا على هذه المقاطعة.

ومن نشاطاتها التنديدية التضامنية ارسالها برقية الى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزراء ووزير الخارجية تحتج فيها على الاحداث الدامية التي تسببت فيها السلطات الفرنسية في تونس في مطلع سنة 1952، حيث اعتقلت عددا كبيرا من الزعماء السياسيين وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة.

1) الأحزاب هي : جمعية العلماء، الإتحاد الديمقراطي للبيان، حركة انتصار الحريات، الحزب الشيوعي الجزائري.

2) العربي تبسي، محمد خير الدين، أحمد مزغني، عبد الرحمان كيوان، أحمد بومنجل، قدور ساطور، توفيق المدني، مندوز (غيابيا)، كابليرو وكوشي بونس.

والتاريخ يقول أن هذه الجبهة ماتت في المهد ولم تعمر طويلا لاسباب عدة أبرزها استقلالية الاحزاب داخل الجبهة نفسها واقلاسها.

ولعل خير تحليل هي ما جاء في نداء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من أجل مؤتمر وطني جزائري.

«ان التجربة الاخيرة للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تعلمنا بأن الاتحاد الذي يكون برنامجه موجزا أو عاما جدا، لا يمكنه ان يعمر طويلا. وان ماهو مطلوب اليوم من الشعب الجزائري هو البحث عن تصور جديد للاتحاد يتجسد في صيغة وبرنامج جديدين، وتعلن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بأن كل اتحاد لا يستند على قواعد شعبية صلبة، ولا يأخذ في اعتباره مصالح الشعب الجزائري وحدها، ولا يستجيب لاهتماماته العميقة لن يكون إلا وهما، وسيكون منذ البداية محكوما عليه بالفشل الذريع».

مواقف الأحزاب بعد الإنطلاقة في المهجر

تماشيا مع الحقيقة التاريخية كان المهجر ـ وأساسا في فرنسا ـ موطن النواة الأولى للحركة الوطنية انطلاقا من حركة الأمير خالد مرورا بالنجم وحزب الشعب MTLD ومن ثم كان صدى الإنطلاق متميزا، بتأثير الحيرة والتساؤلات والتخوف من أن تكون الإنطلاقة صدمة من نوع حوادث 8 ماي 1945، خاصة وأن أغلبية القاعدة النضالية كانت مصالية الإتجاه، وبالتالي كانت تساورها شبه قناعة بأن «الزعيم» هو وراء الإنطلاقة.

والمؤكد لديهم... ـ رغم كل الإعتبارات ـ أن «الثورة انطلقت» دون علمهم ومشاركتهم. ومن هنا ـ وفي خضم البلبلة والتدارك والضياع بين العاصمة والقاهرة، أصدروا نشرية «العمل الجزائري» Action algérienne للتنديد بالقمع والمطالبة الملحة بالمفاوضات مع الممثلين الأكفاء للشعب الجزائري، ثم التحقوا بجبهة التحرير الوطني.

المركزيون[1]

كعادتهم تميزوا بالمناورة، خاصة بعد أزمة جويلية ـ فهم من ناحية ينظرون إلى الإنطلاقة بأنها جاءت في «غير وقتها المناسب» لا لشيء إلا لأنهم لم يكونوا رافدها ومحركها العملي، ومن ناحية أخرى يحاولون عن طريق لحول حسين ومحمد يزيد المبعوثين إلى القاهرة حيث كان بن بلة وخيضر إقناع من يتوسمون فيهم أصحاب الإنطلاقة ويدفعونهم إلى الإنتظار وإيجاد الظروف الدولية المناسبة للتعريف بالقضية الجزائرية.

وكلاهما تحت مظلة المناورة لم يكونا يتوقعان نجاحا للإنطلاقة. وكان على شكيلة الشريحة التي ينتميان إليها يتربصان ومن هذا المنطلق لم يكن المركزيون يختلفون عن PCA – UDMA.

ذلك أن جماعة الإنطلاقة «سحبوا السجاد من تحت أقدامهم» فكانت «سبة» لهم تجاه قاعدتهم النضالية.ومن هنا كانت «سقطة النخبة».

بل أن بعض العناصر من قيادة المركزيين وقد أحست بضياع قاعدتها النضالية وبتذبذب مصداقيتها أمام القاعدة قد ذهبت بعيدا في الكشف عن نواياها وموقفها المتردد من خلال الرسالة التي بعثت بها إلى فرانسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسي آنذاك الممضاة من كل من يوسف بن خدة ـ أحمد بودة ومصطفى فروخي والتي عبروا من خلالها بأنهم يرون « ... من الضروري والمستعجل اتباع سياسة تهدئة منها إيقاف القمع والملاحقات (المطادرات) الجارية وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، التصويت على عفو واسع وأخيرا الإعتراف لجميع الجزائريين بحق الممارسة الطبيعية لجميع الحريات الديمقراطية المضمونة نظريا من الدستور الفرنسي والتي بإمكانها وعليها أن تكون الإجراءات الأولى».

جمعية العلماء

مثل بقية الحركات الوطنية الأخرى، لم تكن قيادة الجمعية في الصورة يوم الإنطلاقة وهي أيضا كانت تعاني أزمة صراع. فرئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي

---

(1) وعلى رأس هذا التيار كل من بولحروف وبن مهل «اللذين كانا قائدين ـ رئيسيين ـ حربي ص. 41 «الحرب تبدأ في الجزائر».

كان في القاهرة ومصداقية نائبه الأول الرسمي - الشيخ العربي التبسي - كانت في الميزان - والحقيقة الموضوعية تؤكد بأن الشيخ العربي التبسي كان بأفكاره وتوجهاته وقناعاته أقرب إلى «هضم» الثورة وضرورة الإسراع بتأييدها .وهي أيضا سبقها مناضلوها حيث التحق بعض منهم بالثورة قبل 1956.

البيان :U.D.M.A

هو أيضا فوجيء بالإنطلاقة. ورغم المبررات المستقبلية، فقد اتخذ رئيسه فرحات عباس موقفا واضحا منذ البداية حيث كتب في صحيفة «الجمهورية الجزائرية» العدد 46 بتاريخ 12 نوفمبر 1954، : « ... إن موقفنا واضح ودون أي التباس. إننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يسوي شيئا ».

بقيت تلعب على الحبلين بأمل أن تجهض الإنطلاقة فتبدو قيادة البيان أمام الطرف الفرنسي بأنها الجناح الأسلم والاجدر بالمفاوض الكف، لغاية سنة 1956، حيث التحق بجبهة التحرير الوطني. مع العلم أن كثيرا من مناضلي البيان التحقوا بصفوف الثورة قبل ذلك التاريخ.

المصاليون M.T.L.D

كما حدث في المهجر، راجت شائعات بأن مصالي وراء الإنطلاقة. كانت المظلة التي تجمعهم بالمركزيين هي «الإسراع» في كسب المحايدين بعد أزمة جويلية 1954.

أكدت الحقيقة التاريخية أنهم هم أيضا فوجئوا بالإنطلاقة. رغم أن الذين قاموا بها أبناء حزب واحد: حركة انتصار الحريات الديمقراطية سليل حزب الشعب الجزائري خليفة النجم.

حاولوا بجميع الوسائل «استقطاب وتبني» الإنطلاقة، ومحاورة قادة جبهة التحرير الوطني «للتوغل فيها ومشاركتها القيادة. في حين أن مصالي الحاج توجه بندائه المعروف - في 8 نوفمبر - إلى الشعب الفرنسي والطبقة العاملة يمد لهما «اليد الأخوية».

قبيل أول نوفمبر

بقي المركزيون مترددين حائرين بعضهم متعلق بوهم الإستقلال الذاتي، كما أن جولتهم الأخيرة تمثلت في الرسالة التي بعث بها إلى فرانسوا ميتران (وزير الداخلية آنذاك) ممضاة من الثلاثي : بن يوسف بن خدة، أحمد بودة ومصطفى فروخي.

البيان : U.D.M.A

استمر على موقفه ومبادىء حزبه وهو التعلق «بالشرعية» وإدانة العنف، والمناورة للحصول على تنازلات من فرنسا وكان مستعدا لقبول قانون 1947، وبقي في هذا الحلم إلى أن فشلت كل محاولاته فركب القطار في 1956، بعد أن حل الحزب والتحق رئيسه وكثير من إطاراته بجبهة التحرير الوطني.

جمعية العلماء

هي أيضا لم تصفق للثورة، بل حاول بعض قادتها التحالف مع مصالي - عدوهم الألد - بغية تأسيس «التجمع الشعبي الجزائري» وكان الإتفاق بينهم على أن تحل أحزابهم بما في ذلك UDMA. وهكذا بقي الجميع خاصة المصاليون والمركزيون يتسابقون على كسب الحياديين.

ردود فعل الإدارة الإستعمارية في باريس

الملاحظة الرئيسية الأولى هي أن الأغلبية الساحقة من أجهزة الإعلام - المتوسم فيها الإصلاح والتوجيه - ضربت كلها على نغمة واحدة وهي أن الإنطلاقة لم تكن ذاتية جزائرية محضة، بل دفعت بدافع خارجي، يتقاسمه الشرق العربي وأساسا القاهرة والبلاد الشرقية بل وحتى الغرب. وهو نفسه ما أكده المقيم العام Roger Léonard في كلمة إذاعية يوم 5 نوفبر 1954 «لمعرفة أصول مؤامرة كهذه يكفي الإستماع إلى النداءات التهريجية التي توجهها بعض الإذاعات الأجنبية، ومعرفة الروابط المباشرة التي تجمع قادة هذه المؤسسة البعيدة بالوحدات والتجمعات التخريبية التي قامت بعملياتها في الجزائر».

وحتى منديس فرانس رئيس مجلس الوزرا، آنذاك تورط في اللعبة ووجه إنذارا مباشرا لمصر: «لقد حان الوقت أن تتحمل الحكومة المصرية مسؤولياتها». وكان

هذا أثنا ء مداولات الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954. بل أن منديس فرانس قام بذلك رغبة منه في الفصل والتمييز بين قضية تونس والمغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى وتماشيا مع قناعة الإرتباط العضوي بين الجزائر وفرنسا ».

ردود فعل أوروبيي الجزائر والمعمرين

هم أكثر من غيرهم أحسوا بالصاعقة التي هزت وجودهم الإستيطاني، خاصة أن أهداف هجومات الإنطلاقة تركزت على رموز وجودهم فزرعت الرعب وهزت جذور تغلغلهم وسيطرتهم التي امتدت قرابة القرن والربع، وشلت نقاطا عديدة عبر أغلبية التراب الوطني، رغم تواجد حوالي 60 ألف عسكري فرنسي.

وحاولوا تكرار مجزرة 8 ماي 1945، طالبوا بالأسلحة وتكوين المليشيات، وهددوا بإسقاط حكومتهم ونزع الثقة منها إذا هي لم تستجب لمطالبهم وتعمل بعنف على قمع المتمردين والقضاء على شبح الخوف الذي بدأ يسكنهم.

ويفرض علينا التاريخ أن نؤكد بأنه كانت هناك عناصر أوروبية متفهمة للتيار الوطني والإنطلاقة الثورية، فعملوا ضد القمع، ووضعوا وجودهم في الميزان. وتحالفوا مع الإنطلاقة. وساهموا في دفعها وإنجاحها ودخلوا الثورة من الباب الواسع.

ردود فعل الإدارة الإستعمارية في الجزائر

والجزائر بعمالاتها الثلاث ـ قال: ليس لفرنسا ولا لأي برلماني ولا لأي حكومة التنازل عن هذا المبدأ الأساسي.

أما فرانسوا ميتران وزير الداخلية فقد صرح بالصيحة الإستعمارية: «إن الجزائر هي فرنسا»، وكانت تلك لهجة أغلبية الأحزاب بما فيها الحزب الإشتراكي الفرنسي.

أما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد حاول نوعا من التمييز ولكن دائما مع خطه المعروف وهو المطالب الإجتماعية؟ «إن الحوادث (لم يقل ثورة) ناتجة أساسا عن رفض الحكومات الفرنسية تلبية المطالب الوطنية للأغلبية الساحقة للجزائريين».

والخلاصة هي أن الإدارة الحكومية الفرنسية اتخذت شعارا «القمع أولا والإصلاح ثانيا».

مع ديدوش مراد و زيغود يوسف

قصتي مع ديدوش مراد

شكلت التناقضات التي عشناها بعد الانشقاق في حزب الشعب وتردي الوضع السياسي للأحزاب جدارا آمنا لفرنسا في الجزائر. وأصبح الفرنسيون في مأمن من الطبقة السياسية فالحزب الذي كان يخيفهم بمبادئه ونشاطاته دخل مناضلوه في حرب بالسكاكين والهراوي حتى أصبح المناضل في الحزب يخاف من الاعتداء عليه من زميله.

وكانت السلطات الفرنسية تتفرج على ما يحدث مرتاحة البال وهي «تشطح بلا محارم» كما يقول المثل عندنا.

ولم تكن تدرك بأن قاعدة حزب الشعب ستمد الثورة بخيرة الاطارات والمجاهدين، وتكون أساس الانطلاقة المسلحة.

كان المناضل محمود بن نفير في اتصال متواصل بقسمة الحروش، كان مسكنه بمحطة عيون بوزيان التي حملت اسمه في الإستقلال.

كنا نلتقي في سوق الحروش، وذات يوم من شهر جويلية 1954 أخبرني بأن هناك تحضيرات لاندلاع ثورة مسلحة جارية وأنه في اتصال بقيادتها، وحاول أن يقنعني بأن الإخوة في حاجة إليّ، سعيا إلى التحاقي بهم.

ورفضت «المشي على الأوهام» رغم أن المناضل منا كان مهيئا، منذ سنوات، لمثل هذا العمل. بل كنا ننتظره بفارغ الصبر والعناية، ولكن أن يأتي فجأة إثر أزمة حادة في حزبنا العتيد فهذا أمر يصعب أخذه مأخذ الجد، وكأنه يحمل في طياته روحا انتقامية.

تبادلت التحاليل السياسية للوضع الراهن مع زميلي بن نفير، وكانت اجاباته على أسئلتي تزيدني حيرة، لأنه كان لا يرد على كثير منها. وكان يرجىء ذلك للاتصال بالمعنيين بالأمر.

وكانت الاسئلة التي تحاصرني هي: ماهي التحضيرات الحقيقية لهذه الثورة على جميع المستويات، وماهي الامكانيات المتوفرة والاطراف المساندة لها، وماهو برنامجها.

قضية مثل هذه لم يكن ينظر إليها بهذه البساطة والارتجالية.

كانت الأيام تجري وعدت إلى التعليم، واندلعت الثورة وتغيرت النغمة، واتفقت مع محمود بن نقير على أن أقوم بالتنسيق بين سكيكدة والحروش لتسهيل مهمة المناضلين الذين يريدون الالتحاق بالثورة أو الصعود إلى الجبل.

وبقي محمود في اتصال مستمر بي لغاية أن أبلغني أن ديدوش مراد يريد التعرف عليّ شخصيا. واتفقت على ذلك دون معرفة المكان والزمن. وفوجئت به وهو يطرق باب المدرسة رفقة محمود. وجلسنا في مقهى على انفراد. تحدثنا عن سكيكدة ومناضليها الذين يصل عددهم الى 1700 مناضل ولم نتحدث عن الثورة.

وعندما أراد حلاقة شعره توجهنا الى أحد أفراد عائلتي بمدخل المدينة في شارع كان يسمى آنذاك (باب قسنطينة) كان يشتغل حلاقا وهو محمد الصالح كافي[1]. وبعد ان حلق شعر رأسه ترك حقيبة صغيرة كان يضع فيها بعض حاجياته[2].

ومرة أخرى، عاد مراد ديدوش، في شهر ديسمبر 1954، بعد أن حددت له موعدا مع رئيس الدائرة الحزبية بسكيكدة المدعو شعبان البري الذي خلف ابراهيم حشاني.

وفي حدود الساعة العاشرة صباحا، تم اللقاء بينهما في مقهى الجمعي، وكنت أقوم بمرافقتهما وبقيت في طاولة مقابلة لهما.

لاحظت وجه شعبان وهو يتغير شيئا فشيئا ليصير أصفر مثل الليمونة، ولم يتجاوز اللقاء نصف ساعة حتى افترقا.

مشيت رفقة ديدوش مراد وهمست له:

ـ كان يظهر على وجهه أنه غير مرتاح بلقائك.

رد ديدوش مراد في حدة:

إذا لم يمش مع الثورة سأطيح برأسه بنفسي.

تقصيت أخبار شعبان[3] فلم أعثر له على أثر وقيل أنه فرّ الى فرنسا. وكان هذا آخر لقاء لي مع الشهيد ديدوش مراد ومع شعبان البري.

1) أصبح ضابطا فيما بعد، واستشهد في ناحية قالمة عندما كان عائدا من تونس على رأس قافلة محملة بالسلاح عام 1959

2) استشهد والحقيبة عند الحلاق ولا يعرف أحد مصيرها.

3) وهو من أصدقائي

ألقي القبض على المناضل محمد قديد في القطار الرابط بين قسنطينة وسكيكدة، دون أن تتسرب معلومات عنه.

سارع صهري ابراهيم حربي الى الاتصال بي، بعث بابنته إلى المدرسة لتبلغني أنه ينتظرني، وكانت علاقتي بابراهيم تكاد تكون مقطوعة. رغم ان جميع ابنائه تربطهم بي صلة عائلية وصداقة نضالية متينة. وحاولت معرفة السبب ولكنها أبلغتني أنها لا تعرف سبب دعوته العاجلة.

وعندما دخلت الدار وجدته قلقا، وواجهني بالسؤال:

- هل تعرف شخصا باسم قديد؟

أجبت بنوع من السخرية:

أيعقل أن يسمي الإنسان نفسه قديدا[1]

ردّ غاضبا:

أنا لا أمزح. هذا الشخص تم إلقاء القبض عليه، واعترف بأنه يعرفك وأنك كنت زميله بالكتانية.

عندئذ أدركت خطورة الموقف وبدتْ الحيرة على وجهي.

أضاف موضحا: إنه يعرفكم جميعا. وابني محمود على رأس القائمة.

تمالكت أعصابي وقلت:

- يجب أن نتفادى الخطر، وعليك ان تفعل شيئا.

اقترحت عليه الاتصال بأحمد حربي والحواس حربي[2] وصديقه مسؤول دائرة سكيكدة وهذا لتوجيه التحقيق وتعطيله بهدف إعطاء الفرصة للمناضلين للإلتحاق بالجبل. وهذا ما تم فعلا.

واتصلت بالأخ بوقدوم الذي كان يشغل منصب مدير شركة شيخي للتنقل بالحافلات في الشمال القسنطيني، ونائب رئيس بلدية سكيكدة[3].

كان الأخ بوقدوم يمثل دور المتواطئ، مع العدو ليبعد الشبهات عنا. وكنا نلتقي يوميا في أحد المطاعم. كان يجلس كل واحد على طاولة حتى لا يكشف العدو العلاقة الموجودة بيننا.

والمفاجأة أنه جلس هذه المرة الى طاولتي وسألته :

1) القديد هو اللحم المجفف.

2) كان أحمد حربي مفتش شرطة في قسنطينة، والحواس حربي نائب جهوي على عمالة قسنطينة القديمة.

3) رئيس البلدية كان اسمه أكرونو.

ـ ماذا تفعل؟ لماذا لا تجلس وحدك أتريد ان ينكشف أمرنا.

أجاب :

ـ لقد انكشف أمرنا ولم يعد هناك داع للتنكر.

وأردف متسائلا: ما العمل؟

قلت دون تردد: من كان عنده غار فعليه بتوسيعه.

وطلبت منه ان يساعدنا على تهريب شباب الحروش، وانقاذ المناضلين من براثن العدو، وتوزعت الأدوار، أن أقوم شخصيا بنشر الخبر في الحروش بينما يقوم هو بنشره في سكيكدة وتكلف هو بحل مشكلة شباب سكيكدة وتكلفت شخصيا بحل المشكل على مستوى الحروش، غير أن الذي تم هو أننا أنجزنا المهمة معا. واتفقنا على اللقاء في داره.

التحقت بالحروش وتمكنت من تهريب 19 شابا إلى الجبال المجاورة عن طريق الشهيد البشير بولحلوية وبقيت في اتصال مع بوقدوم. عشت أياما على أعصابي، كنت أتوقع أن يلقي العدو القبض عليّ في أية لحظة. وشهدت المنطقة موجة اعتقالات لأعضاء الحزب. ولم يكن العدو يفصل بين المجاهد في الجبال والمناضل في حزب الشعب.

وانتقلت فرقة الدرك بالحروش الى سكيكدة للبحث عنّي، بدأت عملية البحث بمدرسة الارشاد لجمعية العلماء المسلمين، واستجوبوا مديرها الشيخ محمد الغسيري فأنكر معرفته لي. وكان الحظ معي، فقد أرسل الشيخ من يبلغني بأن الدرك يفتش عني وأنه عليّ مغادرة سكيكدة.

كنا في فترة استراحة عندما تقدم مني تلميذ وهو يناديني يا الشيخ، سألته عما يريد فأخبرني ان الدرك يبحث عن «الشيخ علي كافي»، دون أن يدرك أنني المعني بالأمر.

قلت له : لا يوجد في مدرستنا شيخ اسمه علي كافي.

وتسللت خارج المدرسة متوجها إلى أحد أصهارنا، وهو المرحوم كسوس الصادق الذي كان يعمل مراقبا عاما بالسكة الحديدية للخط الرابط بين قسنطينة وسكيكدة.

ووجدته في البيت فأخطرته بما حدث وطلبت منه مساعدتي للخروج من سكيكدة نحو قسنطينة، أبلغني أنه في عطلة وعليّ الانتظار إلى اليوم الموالي أو أن آخذ الحافلة.

ألححت عليه السفر في اليوم نفسه، على أن يقوم بتوقيف القطار في الطريق قبل الوصول إلى المحطة حتى أتمكن من الهروب. لأن المحطات تكون في الغالب تحت رقابة الدرك.

رفض في البداية أن يستجيب لرغبتي بحجة أن القانون لا يسمح بتوقيف القطار خارج المحطة، وبقي يفكر مليا ثم قال لي: على وجه سيدي الحسين (يقصد والدي) سأفعل، وضرب لي موعدا لاحقا.

عدت إلى المدرسة، وفي الطريق صادفت محمود بن نقير وهو يتأبط قفة، وفاجأني قائلا:

ـ نجوت منهم !

وقدم لي القفة قائلا :

ـ خذ سلاحك

ووجدتني أرتب معه عملية خروجي من سكيكدة، وأعود إلى المدرسة فأجمع أغراضي، وأوصي بنقلها إلى بيتي، واعتذر لصهرنا الصادق.

غادرت المدرسة والتلاميذ في القسم، مع محمود بن نقير في اتجاه الحافلات حيث ركبنا حافلة باتجاه القل. ونزلنا في مكان اسمه (براغسبورغ) ما بين تامالوس وسكيكدة.

وصعدنا إلى الجبل، باتجاه المركز وهو عبارة عن دار لأحد المجاهدين وهو يونس رابح.

وفي مساء اليوم ذاته، التقيت لأول مرة بزيغوت يوسف رفقة مجاهدين. كانوا يناودنه (سيدي احمد)..

تأملني مليّا، بينما كان وجه اسماعيل زيغات مكفهرا، وكأنه غير راض بوجودي، وكنت أعرفه جيدا، عندما كان بقسم الجوالة للاشبال بالكشافة.

نظر إليّ زيغات قائلا :

ـ إنه ...

واستدرك وهو يوجه كلامه لزيغوت يوسف :

ـ سيدي أحمد هذا (مشيرا إليّ) من المركزيين الذين لا يتركون معلما دون تجنيده.

لم أتمالك أعصابي، تدخلت بسرعة:

ـ من يكون هذا الشخص الذي يصنف الناس كما يريد؟

لم يعر زيغوت يوسف اهتماما لتساؤلي، ووجدت محمود بن نغير وهو يشدني من ذراعي ليخرجني من المركز قائلا: لم تتعود أن يتكلم أحد أمام سيدي احمد بهذه اللهجة.

ولاحظت الاحراج على زميلي محمود، فنزلت معه إلى «شعبة» كانت المياه تجري فيها، نبهني إلى أن سيدي أحمد يثق كثيرا في زيغات، عبّرت له عن عدم ارتياحي لمثل هذه النماذج. ورجوته أن يبلغ سيدي أحمد بأن يبعد صاحبه عن طريقي.

وشاية كاذبة الى زيغود تحولني مسؤولا

أصبحت مجاهدا. لبست البذلة العسكرية. حملت سلاحا من نوع انجليزي ذي 10 طلقات. كان ذلك في شتاء 1955، أي بعد أشهر من استشهاد ديدوش مراد.

وكان أول خروج لي باللباس العسكري والسلاح نحو الحروش والسمندو وجبال سوق السبت وبوحاجب والصوادق وخندق عسلة وأماكن أخرى.

وكانت الايام الاولى لالتحاقي بالثورة صعبة، لأنها لم تشعرني بوجود تنظيم، ولم أستطع التأقلم مع الوضع المتسم بالفوضى وعدم الوضوح، فرفاقي الجدد يجهلون الاهداف التي يسعون الى تحقيقها.

لكن اطمئناني إليهم واحاسيسهم الصادقة نحو بعضهم البعض، وطاعتهم العمياء لرئيس الفرقة جعلتني أرتاح إلى رفقتهم، وازداد مثلهم اعتزازا وفخرا بحملي السلاح لتحرير وطني من المستعمر الفرنسي.

كان الدراجي العايب رئيس فرقتنا وكان من تجار الاسلحة، وأحد المقربين من سيدي أحمد، ولكنه يفضل السير وحده بينما يتركنا نتتبع خطواته ليل نهار. وكان يترك لنا اشارات معينة للتنقل من مكان الى آخر. كان ينام في البيوت بينما كنا ننام في الجبال، وكان الجيش الفرنسي يطاردنا ليل نهار وكأنه مطلع على تحركاتنا.

لازال يحضرني ذلك اليوم الذي قرر فيه الدراجي أخذنا الى بلدته، وكيف كان يشير لي بـ(ابن الشيخ)، لأن والدي يحظى باحترام كبير لدى سكان بلدته.

وفي الطريق وقع مشكل بيني وبينه حين طلبت منه السير معنا، واحترام حرمة البيوت، إذ راح يستعرض عضلاته عليّ كرئيس فرقة وعندما هددته تجاوز حدود الأدب. عندئذ وضعت حدا له، قائلا:

عندما نصل الى سيدي أحمد سنرى، إمّا أنت أو أنا؟

فإذا بالرجل تتغير ملامحه، وراح يهمهم، في حين شعرت وكأن الجنود تحرروا منه. خاصة وأن واحدا منا استشهد بسبب خطأ في القيام بعملية للقضاء على أحد الخونة وهو أحمد قريوع، أحد شيوخ طريقة كانت له وسائل اتصال مع العدو، وذهبت لتأكد من هذه المعلومة. وفجأة حاول المجاهد دفع الباب فوجد بندقية الخائن في صدره من خلف الباب وسقط شهيدا بين يدي.

فرّ الخائن الى قسنطينة ومكث فيها مدة من الزمن ثم انتقل الى مدينة لخروب على بعد 16 كلم عن قسنطينة وتمت ملاحقته الى لخروب من طرف الفدائيين فاردوه قتيلا جزاء الخيانة.

وصلت مشكلتي مع الدراجي الى سيدي أحمد، وقدمت تقارير مختلفة حول خلافاتنا معه، وطريقة تعامله معنا.

كان الكل شبه متأكد من أنه سيحكم علي بالاعدام لأنني خالفت أوامر رئيس الفرقة، وتجرأت على مواجهته بالحقيقة.

حقق سيدي أحمد مع أعضاء الفرقة وحتى مع جنود آخرين لهم معرفة سابقة بي، ثم استدعاني لوحدي في دشرة «بوساطور» قرب سيدي مزغيش، مستفسرا عما حدث قائلا: «عملتها كبيرة ولابد أن تعاقب».

شرحت له موقفي مما حدث، وقدمت له رأيي في الدراجي.

قلت له أن الثورة لا تقبل قيادات جاهلة، وأنه لم يسبق له أن تحمل مسؤولية وأنه كان في خلية لحزب الشعب تحت قيادة احمد بوحوش وإنه بامكانه الاتصال به للتأكد من ذلك. وكيف أنه كان مهرب أسلحة.

وتعرضت لانتهاكه أعراض الناس بالنوم في البيوت، وكيف أن معلومات تنقلنا تصل الى الجيش الفرنسي ليطاردنا ليل نهار.

خاصة وان المواطنين كانوا يتحدثون باعتزاز وافتخار عن لقاءاتهم بالمجاهدين وتنقلهم من منطقة لاخرى مما سهل عملية تسرب المعلومات الى العدو لملاحقتنا.
ورويت له حادثة أحد المواطنين الذي قتل ابنه عندما رآه يتجه للتبليغ بنا، وكيف ارتبطت علاقتنا بالمواطنين.
وأكمل سيدي أحمد التحقيق معي بالتساؤل :
- هذا كل ما وقع ؟
أكدت له ذلك مشيرا إلى وجود الجنود كشهود عما جرى.
لاحظت أسارير وجهه وهي تنشرح، وكأنه تأكد من المعلومات التي تلقاها من الجنود.
المفاجأة كانت كبيرة، فقد اسفرت نتائج التحقيق التي أجراها سيدي أحمد عن ترقيتي إلى مسؤول ناحية كبيرة خلفا للمجاهد محمد الصالح بن ميهوب المعروف باسم (لمطروش).
وكان لمطروش يقول بدعابة أمام الجنود بأن الثورة المسلحة قامت من «اصطبلي»، وهو مربض خيل كان يشرف عليه، كان المتسوقون كل اثنين يربطون دوابهم عنده مقابل أجر.
وكان آخر اجتماع لانطلاق الثورة المسلحة وقع في اصطبله باسمندو.
وكان مناضلا تطغى على ملامحه صفات البداوة، ولذلك يعامل جنوده كما يتعامل مع سكان البادية مع بعضهم بعضا.
وكانت المنطقة بالنسبة للثورة منطقة عبور وتموين، فهي صلة وصل بين المنطقة الاولى والثانية، وكان لتنكر 47 شخصا للثورة بالمنطقة أثر سلبي في مكان استراتيجي، ولوحظ تعاط للحشيش بالمنطقة وهو أمر خطير، ولهذا تم تنفيذ الاعدام في من يتعاطى ذلك، وعزل الميهوب، وكلفني زيغود يوسف بقيادة المنطقة واعادة تنظيمها، وقال لي:
- اذهب واستلم مسؤوليتك.
وطالبني بعدم مراجعته في أي خطأ يصدر عن بن ميهوب الذي أصبح جنديا تحت مسؤوليتي وأوليت أهمية خاصة للتنظيم أكثر من العمل العسكري، وحولت المنطقة الى مخزن للأسلحة.

من 20 أوت 1955 إلى 20 أوت 1956

بداية ثورة الشعب على الإستعمار

إن الإنطلاقة المعجزة التي أدت إلى الثورة ـ المعجزة، جديرة بالتوقف عندها ولو بإيجاز. فالخريطة التي أمامنا لمجموع التراب الوطني وخاصة المناطق الخمسة تبهر بشساعتها، كما أن خريطة المنطقة الثانية التي تهمنا هنا تبين مدى سعة حدودها، عدم تقسيم تراب المنطقة ـ عدم وجود مراكز ـ عدم تحديد النواحي.

ومعجزة الإنطلاقة تبدأ من هنا أولا، ثم حسم القيادة التي كانت تعتمد على مناضلي حزب الشعب ـ ثانيا وكانوا قلة ـ وثالثا ضعف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح الإنطلاقة والاستجابة للصيحة التي أطلقها سويداني بوجمعة خلال الإجتماع الأخير لما عرف بمجموعة 22 «هل نحن مستعدون للقيام بالثورة أم لا»؟

وبالطبع يتردد أحدهم ـ وكانت الخلفية قبل ذلك: هل نبدأ بالإنطلاقة ثم ننظم أو ننظم وبعد ذلك ننطلق. وكان مع الفكرة الأولى أغلبية أعضاء «المنظمة السرية» السابقة أما التيار الثاني فقد كان يدعو إليه عناصر من المركزيين والمصاليين .

وانطلق رؤساء المناطق التي أصبحت ولايات فيما بعد كل إلى الجهة المعينة له. وكان ذلك ـ كما يقول بعض المركزيين ـ مغامرة. فنواة القيادة تعد عناصرها على أطراف الأصابع. والأموال تكاد تكون منعدمة مثل الأسلحة وكذلك الألبسة والتموين.

ومثل غيرها شرعت قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني، معتمدة في ذلك على المناضلين الحياديين من حزب الشعب الجزائري.

Sur la carte du 20 août la tragédie du Constantinois



المصدر باري ماتش سنة 1955، عدد 336.


LE MARCHAND DE GLACES AVAIT LANCE UNE BOMBE. SA VOITURE EN ETAIT PLEINE.

المصدر باري ماتش سنة 1955، عدد 336.

وبدأت العمليات المقررة في أول نوفمبر: تخريب المزارع التابعة للمعمرين، قطع بعض الطرقات، أعمدة الهاتف، إعدام عناصر من الإدارة الفرنسية، شرطة وحراس غابات (شامبيط) وجندرمة وغلاة معمرين.

بدأت النواة الأولى تكبر والرغبة في التطوع تتزايد. مما جعل القيادة في حيرة، حيث وجدت نفسها في مأزق، كان لا بد من الخروج منه. ضرورة استقطاب الراغبين في التطوع وهو ما يتطلب تنظيما محكما وحازما، وكذلك كيفية الحصول على الأسلحة والتموين والألبسة.

مشاكل وتساؤلات حاسمة كان لا بد من الرد عليها وإيجاد الحلول المناسبة لفسح المجال وإعطاء الفرص وتعبيد الطريق أمام انطلاقة الثورة.

تم الإلتحاق بطريقة عفوية، لأن الإستعداد كان متوفرا من قبل لدى مختلف مناضلي القاعدة في حزب الشعب الجزائري، سواء في ذلك المناضلون الذين كانوا بطبيعة تكوينهم على أتم الإستعداد، ولكن لم يتم الإتصال بهم قبل الإنطلاقة. وكذلك مناضلو الحزب الذين كانوا مطاردين دوما من طرف السلطات الإستعمارية وأساسا في المدن والقرى حيث كان المناضلون فيها هم الخلايا الحقيقية للعمل المستقبلي، التحقوا تفويتا للفرصة على السلطات الإستعمارية للقبض عليهم. ومن بعضهم أصبحت خلايا الفداء في الميدان مثل قسنطينة، سكيكدة، وعنابة، ميلة، جيجل، قالمة وسطيف وغيرها من مدن. وهم الذين كانوا يستقبلون المجاهدين ويزودون الثورة بجميع حاجياتها.

ومن ناحية أخرى فإن المتطوعين لم يتركوا فرصة للقيادة، حيث بدأ الإنضمام والإلتحاق يتمان بجميع الطرق الممكنة، فتكاثر العدد خاصة على إثر الضغوط والملاحقات التي كانت تمارسها الإدارة الإستعمارية ضد المناضلين الحياديين من حزب الشعب الجزائري قبيل الإنطلاقة وبعدها، وأساسا في القرى والمدن.

احتدت مشكلة الحصول على الأسلحة والذخيرة والتموين واللباس. وجاءت فكرة ما عرف بالمسبل فهو جندي احتياطي يرتدي لباسا مدنيا. ودائما وسعيا لإيجاد الحلول، اعتمدت القيادة لحل مشكلة التموين مؤقتا على تنظيم الريف أولا، المهد والقلعة الحقيقيين للثورة، ثم القرى وأخيرا المدن.

أسباب احتضان الريف للثورة

إن أي ثورة حقيقية تريد البقاء والإنتصار لا بد أن تنطلق من الريف وليس من المدن. فالريف ميدان حرب العصابات، ومن الريف برزت القاعدة النضالية وأغلبية القيادات، والريف كان وسيبقى عرين الأخلاق والشيم والتقاليد الأصيلة، هو الذي تحمل أكثر من غيره حملات الإبتزاز والإغتصاب والتدمير والحرق والإبادة والتشريد والإهانة منذ غزو 1830، وبالتالي فهو مهد لقلب كفة التاريخ وفتح صدره وداره لأبنائه المجاهدين واحتضن الثورة وسار بها إلى نهايتها المظفرة.

ألم تنطلق من الريف أغلبية انتفاضات المقاومة منذ 1830؟ وهو الذي استهدفه الأفاقون والمرتزقون الغزاة الذين نهبوا أراضيه وطبقوا فيه سياسة «الأرض المحروقة» في عهد بيجو، كما ركزوا فيه على سياسة التجويع والحرمان

والتجهيل وترك الأمية تنهشه، إذ أدركوا منذ البداية أنه كان دوما معقلا للإنتفاضات وملجأ حصينا للثوار.

ومن أبناء الريف كان «الدليل» الذي يهدي الجندي ويدله على الطريق الأسلم ويَحْميه قبل الواقعة. ولذلك بدأت عملية «تمشيط ومسح» لكل الريف قرية قرية، ودشرة[1] دشرة والإتصال مباشرة مع كل فرد للوصول إلى الفرز والتصنيف فالتعرف على المؤيد المتحمس والمتردد والعميل.

وبعد أقل من شهرين من الإنطلاقة صعقت المنطقة الثانية باستشهاد أحد قادتها وهو الشاب باجي مختار في يوم 1954/12/17. وذلك في دوار الرقاقمة في مكان يدعى مجاز الصفاء شرق قالمة.

وبعد شهر صعقت مرة أخرى باستشهاد قائد المنطقة ديدوش مراد في بداية النصف الثاني من شهر جانفي 1955، وذلك في دوار الصوادق في مكان يدعى واد بوكركر في السمندو. فتسلم القيادة بعده يوسف زيغود وواصل طريق ديدوش الذي كان مناضلا سابقا في حزب الشعب ثم في المنظمة السرية، وعرف بنشاطه التنظيمي والسياسي داخل الجزائر وخارجها، وخاصة فرنسا، وبالتحديد ما بين المدن، حيث كان يتنقل للاشراف على تدريب اعضاء المنظمة السرية، في الشمال القسنطيني قبل أن تكشف هذه الاخيرة عام 1950

ورغم ذلك، فإن عملية التحضير للثورة المسلحة لم تكن دقيقة ولذلك عرفت بعض الفتور والصعوبات في بعض المناطق.

وقال لي المجاهد عبد الله بن طوبال أنه طرح السؤال:

هل تنظم أم ننطلق ثم ننظم؟

وما تم الاتفاق حوله هو عدم العودة إلى ارتكاب الاخطاء، كما حدث في المنظمة السرية، والتي تسببت في اكتشاف قادتها واجهاضها.

وهذا ما جعل التفاوت في العمليات يظهر ما بين ولاية وأخرى. ففي الأوراس كانت الانطلاقة قوية بينما كانت جد ضعيفة في ولايات أخرى، حيث اقتصرت على اغتيال حراس البلديات والغابات الذين كانوا يمثلون الادارة الاستعمارية.

1) كان هنا قبل تشكيل المجالس الشعبية، وهذه الطريقة هي التي ساعدت وسهلت تشكيل تلك المجالس فيما بعد.

وكان ديدوش مراد قد وضع قاعدة لاطارات الثورة كانت بمثابة «الرئة اللوجستيكية» لهذا كان يتردد كثيرا على دوار الصوادق، وكانت المخابرات الفرنسية ترصد تحركاته. خاصة وأن السمندو والحروش كانتا تمثلان مراكز للمجاهدين.

ورغم أنه من العاصمة إلا أنه كان يكافح في الشمال القسنطيني، ويشرف على توسيع قاعدة الثورة. وكان لاستشهاده أثر كبير في نفسي، خاصة وأنني عرفته عن قرب قبل التحاقي بالجبل، وكان أحد القادة الذين تصدروا الصورة الصحفية التي وزعت في الخارج بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ، وتضم ستة قادة وهم محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، وديدوش مراد. بينما انبثق اجتماع الـ 22 عن خمسة قادة لخمس مناطق.

لا توجد وثيقة مكتوبة عن وجود ستة قادة للثورة، والاختلاف هو حول الصورة المنشورة، كما وقع الاختلاف حول العضو الغائب في 22 وحول صاحب الدار[1] التي عقدوا الاجتماع فيها.

والملفت للنظر هو أن صورة القادة الستة ظهرت بعد رفض مجموعة 22 لقرارات مؤتمر الصومام واختطاف الطائرة التي كانت تضم أربعة قادة ولم يكن مصطفى الأشرف الذي كان معهم من قيادات الثورة.

فهل الصورة مجرد وسيلة إعلامية أم هي تحمل صور الذين كلفوا بالتنسيق؟

والدليل على وجود خمسة قادة للثورة وليس ستة، هو أن التراب الجزائري قسم إلى خمسة مناطق وهي :

1 ـ المنطقة الاولى (الاوراس النمامشة) وعلى رأسها مصطفى بن بولعيد.

2 ـ المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وعلى رأسها ديدوش مراد.

3 ـ المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى) وعلى رأسها كريم بلقاسم.

4 ـ المنطقة الرابعة وعلى رأسها رابح بيطاط.

5 ـ المنطقة الخامسة وعلى رأسها محمد بوضياف.

ما يثير التساؤلات هو أن الاشخاص الموجودين في الصورة باستثناء كريم بلقاسم، كانوا قد استشهدوا أو في السجن.

---

1) الياس دريش.

لم تكن عملية الانطلاق من الريف سهلة، ذاك انه يتكون من عروش وقبائل مازالت تتحكم فيها نعرة التأثر وأولوية «الاعيان»، وبالتالي ـ ومن هذا المنطلق قد يوشي أحدهم بآخر ويلحق به تهمة لغاية في نفسه وبغرض الانتقام منه. ولهذا أصرت القيادة ـ أو نواة القيادة ـ على الاتصال مباشرة بجميع الناس والاستماع اليهم ومحاورتهم فردا فردا، حتى يكون الاختيار سليما والتعامل موفقا نزيها وحصينا.

فكان الجندي من جيش التحرير الوطني يجتمع مع جميع أفراد المشرة ويتحاور معهم ويسمع منهم أكثر، وقد يدوم ذلك يومين أو ثلاثة، وعندما تتضح له الرؤيا، يتم اختياره من بين الذين هم اكثر استعدادا، ومنهم يشكل «الخلية» التي تبقى فيما بعد مسؤولة عن جميع النواحي التنظيمية والتنفيذية المنوطة بالمشرة، على الطريقة التي كانت عليها الوضعية أيام حزب الشعب الجزائري، وفق التعلمات والأوامر المعطاة لهم إذ لا ننسى أن كثيرا من أبناء الريف كانوا منخرطين في الحزب، ومن الاهداف الاساسية التي كانت تسعى اليها قيادة المنطقة هو وضع الاسس القوية لنظام هيكلي يصمد ـ مستقبلا ـ أمام جميع العواصف والمناورات، من العدو كانت أو من داخل الثورة نفسها.

ونتيجة لهذا ـ بالاضافة الى نتائج أخرى ـ بدأت عمليات التخريب تزداد أكثر خاصة في مزارع المعمرين وقطع الطرقات والاسلاك. ولم يكن من المعقول أن يتم تخريب عشرة أو خمسة عشر هكتارا من اشجار الفواكه والخضراوات وغيرها في ليلة واحدة من طرف عشرة مجاهدين. إذ كان الفلاحون من أبناء الريف ـ عندما تقوم وحدات العدو في الصباح، بعد العملية، باستنطاق الجماهير وعمال المزارع ـ يؤكدون لها أن عشرات من المجاهدين ـ الفلاقة ـ هم الذين قاموا بعمليات التخريب، وتبدأ المضاربة على الأرقام: كانوا حوالي 500 ـ ألف،ألفين، جاءوا من جهات أخرى غير جهتنا فدخل الشك وحدات العدو، فبدأت ـ خلال عمليات التفتيش والاستنطاق، «يلحسوا» الفؤوس والقوادم، واذا ما تحسسوا طعم «المرارة» فيها تأكدوا من أن عمال المزارع شاركوا في العملية، إن لم يكونوا قد قاموا بها وحدهم فكانت الاعتقالات وما يتبعها. كما عمّ الشك والهلع كلا من المعمرين وجيش العدو. وتلك كانت خطوة أخرى إيجابية وحاسمة في إلتحام سكان الأرياف بثورتهم.

ومن ثمة عدم الامن في صفوف المعمرين أساسا، المستغلين الحقيقيين لجزائر الوطن، وهذا يدخل في استراتيجية الثورة. (بث عدم الامن والاستقرار).

وكان من المقرر حسبما تم فيه الاتفاق في بداية الانطلاقة ان يلتقي قادة المناطق الخمسة في مطلع سنة 1955 وبالتحديد يوم 5 جانفي، لتقييم ما تم ودراسة المستقبل ومحاولة وضع خطة استراتيجية محددة، ولكن الظروف الصعبة للانطلاقة وقفت حاجزا، نتيجة عدم امكانية الاتصال بينهم، يضاف الى ذلك استشهاد ديدوش مراد يوم 17 جانفي 1955 قرب السمندو، واعتقال كل من مصطفى بن بولعيد يوم 13 فيفري 1955 على الحدود التونسية - الليبية ورابح بيطاط يوم 22 مارس عام 1955 في العاصمة.

غير أن الغموض يبقى حول من يرأس المنطقة الخامسة، فهل هو محمد بوضياف أم العربي بن مهيدي؟

ورغم أن مجموعة الـ 22 انتخبت مصطفى بن بولعيد منسقا إلا أنه تنازل عن ذلك لمحمد بوضياف[1].

كان ربيع 1955، مرحلة مخاض عسير وضع المنطقة في مفترق الطرق، فكان على قيادة المنطقة أن تختار وتحسم وترمي بثقلها في ميزان التاريخ. رؤساء الأحزاب يتفرجون ويتربصون يتآكلهم الحقد والتردد والتشفي، على أمل أن تجهض الإنطلاقة وتنطفىء جمرة الثورة ويفرغ لهم الجو ثانية ليبرزوا على السطح ويؤكدوا قولتهم أن جماعة الإنطلاقة، مجانين، يسعون إلى الإنتحار والتغرير بالشعب «والدفع به إلى الهاوية» وهي نفس النغمة التي كان يرددها ممثلوا الإستعمار داخل الجزائر وخارجها، يؤيدهم في ذلك بعض الجزائريين المترددين الذين لا صلة لهم بواقع الشعب والذين كانوا دوما على هامش المطامح الشرعية للشعب، بل كان منهم من «سا ل القبور وطاف في الآفاق بحثا عن الأمة الجزائرية فلم يجد لها أثرا»[2].

إن مسؤولي المنطقة لم يكن يخيفهم رد فعل العدو فهم محصنون بالقناعة الثورية وليس كمثل موقف رؤساء الأحزاب والمترددين والمشككين. فقد دبروا

---

1) ذكره السيد بوضياف لنجل بن بولعيد في القنيطرة سنة 1989

2) من مقال للمرحوم فرحات عباس في الأربعينيات.

وتوقعوا كل هذا قبل الإنطلاقة وأعدوا له العدة في الوقت المناسب، ولكن الشغل الشاغل لهم كان أمرين: الأسلحة واحتواء الشعب للثورة واحتضانها وتبنيها عن قناعة والتزام ومسؤولية. فهي ثورة شعبية من الشعب وإليه، وكل هذا يتطلب تخطيطا وتفكيرا ثوريا موضوعيا واستعدادا كبيرا للتضحية والفداء، وبالتالي مواصلة العمل مهما كان الثمن وتكريس التواجد في كل شبر من تراب المنطقة، تواجد جنود جيش التحرير الممثل الحقيقي والوحيد للثورة، والمدافع الحقيقي والوحيد عن الشعب ومكاسب الثورة.

ومن الخلفيات الأساسية ـ التي سطرتها قيادة المنطقة ـ للإعداد لـ 20 أوت، هي تحصين الثورة وحمايتها خاصة بعد عمليات الإعتقال وصعوبة الإتصال ومحاولة خنق الثورة في المهد من طرف القوات الإستعمارية ومن بعض الجزائريين القياديين المتربصين بها.

ومن هنا تبدأ عبقرية القيادة وعلى رأسها زيغود يوسف للإعداد لعشرين أوت 1955، وفي هذا الوقت بالذات بدأت تعزيزات جنود قوات الإحتلال تتوافد على الشمال القسنطيني تحت قيادة الجنرال Allard قائد منطقة الشمال القسنطيني آنذاك. كما وضع العقيد ديكورنو[1] مقر قيادته في الحروش، والهدف هو ضرب المنطقة الثانية وإخماد الثورة فيها، على أثر شبه الصمت الذي عم المنطقة الأولى بعد اعتقال مصطفى بن بولعيد.

واختار زيغود وأعوانه يوما تاريخيا وهو 8 ماي للرد على العدو وإشعار الجماهير باستمرار بأن الثورة متواصلة. فكانت العمليات التي امتدت من أول ماي إلى الثامن منه تخليدا وردا على مجازر 8 ماي 1945.

وكانت المفاجأة الكبرى للعدو وللجنرال ـ Allard ـ القنبلة التي فجرت يوم 8 ماي في مطعم الكازينو بقلب مدينة قسنطينة والذي يتردد عليه كبار المعمرين والقياد والجندرمة والعملاء، وكبار تجار اليهود، وعدة عمليات فدائية أخرى جريئة وموفقة. كان الهدف هو إفزاع العدو وإيقاظ المدن ودفعها إلى المشاركة في المسيرة الثورية. بل أنّ جرأة القيادة ذهبت بعيدا حيث أرسلت كومندو لمهاجمة معقل العقيد ديكورنو بالحروش فكانت الصدمة للعدو وأعوانه، وانتعاش الأمل

1) إنه أحد صقور (ديان بيان فو) والذي كان يسمى« ديكورنو الصاعقة».

في الأوساط الشعبية مما جعل الشباب يتسابق على التطوع في صفوف جيش التحرير وكما كان متوقعا رد العدو بعنف دموي فظيع: قتل المدنيين إحراق المساكن، الإعتداء على الحرمات، كما وجد المعمرون فرصتهم فكانت المجزرة وهذه ضريبة التواجد واستمرارية الثورة.

وجاء يوم تاريخي آخر هو 5 جويلية 1955، ذكرى احتلال الجزائر عام 1830، قام زيغود ومساعدوه هذه المرة بنموذج آخر للعمليات ليست كعمليات 8 ماي التي ركزت أساسا على المدن.

هذه المرة تميزت العمليات بالكمائن: قطع جميع الطرقات الرئيسية الرابطة بين المدن والقرى لإلحاق خسائر كبيرة بقوات العدو. وغنم أكبر عدد من الأسلحة، كما تضمنت العمليات حملة واسعة تخريبية ضد منشآت العدو الإقتصادية.

فكانت هزة أخرى لنفسية العدو من جنود ومعمرين وعملاء. والمكسب الحاسم - بالإضافة لهذه الهزة النفسية - هو أن عمليات 5 جويلية 1955، وضعت حدا لتبعات العدو لوحدات جيش التحرير الوطني، حيث كان قبل ذلك يحاول - بدورياته ليل نهار- أن يخادع الجماهير الشعبية، ويغالط نفسه، بأنه الماسك بالميدان والمسيطر عليه، وأنه القادر على مطاردة ومحاصرة جيش التحرير الوطني في مجموع تراب المنطقة الثانية، وأنه القوة الوحيدة للتصدي وحماية الجماهير الشعبية، حيث كان يعمل على استفزاز جيش التحرير الوطني للخروج جهارا نهارا. كما كان الشغل الشاغل لزيغود ومساعديه هو السلاح والتموين واحتضان الجماهير الشعبية للثورة.

مع العلم أنه قبل ماي كان عدد قوات جيش التحرير الوطني بالمنطقة لا يتجاوز المائتين. نصفهم فقط يتوفر على بنادق الصيد، وارتفع إلى قرابة خمسمائة (500) مجاهد وبالنسبة لتوفير السلاح كان زيغود ومساعدوه قد أعدوا الخطة منذ شهر ماي، وخاصة بعد المجزرة التي تعرض لها شعب المنطقة.

وتجلت فطنة زيغود ومساعديه في التسابق مع العدو في نزع السلاح من المواطنين الذين يملكونه وكيفية تخزينه وإعداده لليوم المشهود.

وكانت القيادة مقتنعة بصعوبة العملية. ولكنه مصير الثورة. ذلك أن ملك السلاح وخاصة بالنسبة لمواطني الريف، يمثل ظاهرة رجولية بالإضافة إلى التباهي به في الأعياد والأفراح ومنافسات الفروسية، العريقة في الشعب.

كان تخوف القيادة من أن ينظم العدو بعض الجزائريين، خاصة أن القناعة الثورية لدى بعضهم لم تُخْتَمَرْ بعد، وبالتالي قد يهاجمون المجاهدين وهم مسلحون، أو قد ينزع منهم العدو سلاحهم بالقوة.

وهكذا توجهت وحدات من جيش التحرير ـ ومعها قوائم بكل من يملك سلاحا ـ إلى جميع الدواوير والمداشر، ليلا ونهارا. وكان القرار «نزع» السلاح والعتاد دون استشارة مالكه، لمن اقتنع به وإلا فبالقوة. ولم تكن العملية سهلة أبدا، إذ كان هناك من تصدى وتحدى ولم يسلم سلاحه إلا بعد التهديد، وآخرون خزنوه، أبعدوه عن العيون مثل ذلك الشيخ في دوار المجاجدة، الذي علق سلاحه على رأس أعلى شجرة عنده. وكانت أغلبية الأسلحة بنادق صيد وبارود ورصاص وقوالب لصنع الرصاص.. ومسدسات حربية ومدنية ترجع إلى الحرب العالمية الثانية، وبعض الأسلحة البيضاء.

وتمت العملية بنجاح، إذ كانت وحدات جيش التحرير دوما تسبق العدو بدوار أو إثنين. وتواصل ذلك السبق قرابة ثلاثة أشهر.

وكان الدخول إلى المشاتي وحده انتصارا لجيش التحرير الوطني، لقد تغلب على الترددات والشكوك، ونشر مصداقيته في وضح النهار.

وللحقيقة نقول: أن تسهيل هذه المهمة الجبارة يعود إلى مناضلي القاعدة من حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية المتمركزين في الريف. وهؤلاء المناضلون هم الذين شكلوا فيما بعد هيكل وبنية جيش التحرير الوطني ومكنوا من فرز صارم للرجال وسهلوا إقامة الخلايا على طريقة حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وحتى تقسيم المنطقة ـ بغية توزيع المهام بين الإطارات الأولى لجيش التحرير الوطني، كان صورة لذلك النموذج المتمثل في المشتة، الدوار، القسمة، الناحية، المنطقة، والولاية.

بعد عمليات 5 جويلية 1955، برزت مشكلة كيفية تجميع الأسلحة والذخيرة وخاصة كيفية تخزينها في المراكز القريبة من المواقع المحددة لإنطلاق عمليات 20 أوت فقد كانت هناك مراكز استراتيجية أعدت خصيصا، قريبة من المواقع والأهداف المخططة لعشرين أوت. وكل مركز تخزن فيه نوعية وعدد الأسلحة طبقا لطبيعة العملية والأفراد الذين سينفذونها. وقبل التخزين يتم نقل الأسلحة

والذخيرة إلى تلك المراكز، بكل الوسائل، مع العلم أن هذا غالبا ما يتم بالمرور على طرق «رئيسية» خطيرة وأحيانا غير بعيدة عن مراكز العدو.

وكانت البغال، وحدها هي الكفيلة بذلك. ولكن كيف؟

فالحصول عليها ليس بالسهل. (البغل في الريف يشبه الشاحنة في المدينة). ومن ثمة فهو عزيز على صاحبه. وبالتالي لا بد من إقناعه ـ حفظا للسر والأمن ـ بطرق ملفقة كأن يقال لأصحابها بأنها تستخدم في حمل الحبوب ... أو المساهمة في عمليات «التويزة».

ومن ذلك حادثة طريفة وخطيرة كادت تؤدي بحياتي ومن معي والبغال المحملة بالأسلحة والذخيرة.

كنت على رأس قافلة نقود 27 بغلا محملة بالأسلحة والذخيرة، يرافقني مجاهدون بينهم محمد الصالح ميهوبي. وثالثنا دليل. قدمنا من منطقة مكشوفة لنقطع منطقة أخرى أكثر عرا ».. حتى نصل إلى الجبل حيث مركز التخزين. وكان الطريق المسطر لذلك يبدأ من عرش العلمة ـ قريبا من السمندو ـ ومنه مرورا بطريق سكيكدة ـ عنابة.. إلى المركز المحدد.

وعلى مشارف (عيون بوزيان) قرب الحروش، فوجئنا ليلا ـ إذ كانت مسيرتنا دائما بالليل ـ بقافلة عسكرية للعدو قادمة من قسنطينة متوجهة إلى سكيكدة. فما كان من الدليل ـ الدليل ـ وبسر لا يعرفه ولا يقدر عليه إلا هو ـ إلا أن بدأ «يهمس» إلى البغال بكلمات لا يفهمها إلا هو. فأنامها واحدا واحدا وأبطحها أرضا على شعبة صغيرة، ونجت القافلة بأعجوبة!

هكذا تم الإعداد لـ 20 أوت 1955

في شهر جويلية وقع اجتماع ـ في دشرة الزمان في دار رابح يونس ـ في الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل. بين مسؤولي الناحية الثانية. ثم تبعه اجتماع موسع لجميع جنود وضباط المنطقة الثانية في دوار المجاجدة.

ومن بين الذين حضروا اجتماع الزمان عماره بوقلاز بمرافقة اثنين، عن ناحية سوق أهراس حيث كانت تابعة للمنطقة الثانية. تسلموا الأوامر والتعليمات من زيغود استعدادا لليوم المشهود.

ووصل على التوالي وكل واحد على حدة، عبد الله بن طبال على رأس فرقة من ناحيته، ثم مصطفى بن عودة مع بضعة جنود، الأول مسؤول عن الناحية الأولى والثاني عن الناحية الثانية.

بعد الإنتهاء من اجتماع «المجاجدة» وصل كل من بن طوبال وعمار بن عودة،كل على حده، فتسلما هنا أيضا الأوامر والتعليمات والتحقا بمواقعهما. وتم التوزيع كالآتي:

ـ بن طوبال الناحية الأولى التي تبدأ من سوق الإثنين غربا إلى وادي الرمال شرقا. وجنوبا ميلة ـ قرارم إلى تلاغمة وتشمل العلمة وإلى غاية مدينة سطيف.

ـ زيغود[1] الناحية التي تراسم ناحية بن طوبال غربا وناحية بن عودة شرقا وتمتد من قالمة إلى الساحل إلى الحدود التونسية.

وكنت مع زيغود بمعية صالح بوبنيدر، بشير بوقادوم، اسماعيل زيقات، مسعود بوجريو، ابراهيم شيبوط، عبد المجيد كحل الراس، الشيخ بولعراس، رابح بلوصيف، عمار السطايفي وغيرهم. وخلال هذه الفترة كانت المنطقة الثانية منقطعة عن باقي المناطق. فالمنطقة الأولى[2] كانت تعيش حصارا خانقا، حيث ركز العدو عليها بقوات ضخمة، وألقى بثقله فيها، محاولة منه «لإنهاء الثورة» في ذلك المعقل الحصين للثورة والثوار، حيث يجابه المجاهدون في نفس الوقت شراسة الطبيعة و«جنون» قوات العدو، التي تعززت بوحدات قوية من المظليين والطيران بما فيها اللواء 25 من المظليين التابعين للعقيد ديكورنو.

وفي المنطقة الثالثة لم تكن بها إلا بعض العمليات. أما المنطقة الرابعة والخامسة يكاد يكون النشاط بهما منعدما. وبالتالي كان لا بد من القيام بعملية ضخمة لفك الحصار. ودق ناقوس الوعي ومواصلة المد الثوري وقطع كل صلة أمام العدو والدفع بالثورة بقوة نحو اللاعودة ووضع خط أحمر أمام الجميع وإسقاط الأقنعة وفي النهاية ـ وهذا الهدف الأساسي ـ تسليم الثورة للشعب صاحب الكلمة الفصل.

1) بالإضافة الى كونه قائدا للمنطقة الثانية.
2) أوراس النمامشة.

وفي هذه الأثناء استلمنا رسالة من قيادة المنطقة الأولى تطلب النجدة من زيغود لفك الحصار عليها. وفي نفس الوقت وصلت تعزيزات فرنسية قوية على رأسها عقداء فرنسيون شاركوا في حرب الفيتنام. وأحس العدو بأن هناك أمرا خطيرا يبيت له. وكان زيغود قد أعطى تعليماته وأوامره بأن يبلغ وينذر جميع النواب الجزائريين بالإنسحاب من المجلس الفرنسي وإلا فالإعدام. وكذلك مقاطعة المحاكم الإستعمارية.

تم هذا بعد أن أعدت قائمة بجميع العملاء والخونة وكان من بينهم علاوة عباس بن أخ فرحات عباس وعباس بن الشيخ الحسين[1].

وكان الأول نائبا عن مدينة قسنطينة يوزع المناشير المناهضة للثورة، جاء في إحداها: «إننا المنتخبون الشرعيون للشعب الجزائري. إننا نندد بالقمع من الطرفين». ومعنى هذا أنه يساوي بين الثورة والإحتلال بالإضافة إلى مشاركته في تكوين جمعية الأخوة الإسلامية الفرنسية[2].

ودائما في إطار الإعداد ليوم 20 أوت عقد اجتماع أول وذلك في الكدية دوار المجاجدة حضره المشرف الأول وصاحب القرار يوسف زيغود ومساعدوه في الناحية الثانية : صالح بو بنيدر، إسماعيل زيغات، بشير بوقادوم، شبيوط ابراهيم، مسعود بوجريو وأنا.

وبعد ذلك وقع اجتماع موسع ضم جميع جنود وضباط المنطقة. وبعد انتهاء الإجتماع ـ في المجاجدة ـ وصل كل من الأخضر بن طوبال (وكان مسؤولا عن الناحية الأولى) رفقة مسعود بوعلي، مسعود بن الصم، العربي بن رجم، دخلي مختار المدعو البركة وآخرون وعمار بن عودة كل على حدة. تسلما هما أيضا الأوامر والتعليمات والتحقا بمواقعهما.

وسعيا لتوسيع العملية بعث زيغود برسالتين إلى المنطقتين الأولى (الأوراس) والثالثة (بلاد القبائل) يدعوهما إلى القيام بعمليات منسقة. ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان.

1) جمع الأموال والذهب باسم الثورة ثم أخذه لنفسه.
2) علاوة بن عباس.

فالمبعوث إلى المنطقة الأولى صادفه استشهاد شيهاني بشير ولم يكن خلفه قد عين بعد إذ كان مصطفى بن بولعيد يومئذ في السجن. أما المبعوثان إلى المنطقة الثالثة (وقد طلب زيغود من قيادتها الإتصال بالرابعة والخامسة لنفس الغرض) فقد وقعا في قبضة العناصر المصالية في البويرة واغتيلا غدرا.

كان زيغود ومساعدوه واعين ومقتنعين بثقل المهمة وعواقبها. فالثورة أمام منعرج خطير وحاسم. فإما أن تكون أو لا تكون. إما أن تنتصر أو تلحق بباقي الإنتفاضات على رفوف التاريخ.

فثورة متقوقعة جمود. ثورة بدون شهداء وضحايا وخسائر لعبة أطفال. ثورة لا تواصل مسيرتها ولا تحقق أهدافها طوبية وأضغاث أحلام.

كان زيغود ومساعدوه يشعرون بأن مصير الثورة ـ على الأقل في منطقتهم ـ على عاتقهم. فلا بد من الإسراع والنصر أو الشهادة.

تفنيدا لجميع المزاعم والتزييفات التي روجت بأن عمليات 20 أوت كانت مرتجلة. فقد تبيّن أن الإعداد دام ثلاثة أشهر، كما أن اختيار أماكن العمليات كان مدروسا ودقيقا ومضبوطا يخضع لشروط ثلاثة أساسية:

ـ ابعاد العملية يجب أن يتحسس بها الجميع إلى أبعد حد.

ـ جمع ونقل وتخزين الأسلحة وتجمع المشاركين يجب أن يتم دون مشاكل أو صعوبات.

ـ الإنسحاب يجب أن يتم في أحسن الظروف.

يضاف إليها بث فقدان الأمن في صفوف قوات العدو والمعمرين وغلاة الإستعماريين وزرع الرعب فيهم.

قبل 20 أوت بحوالي أسبوع كانت وحدات الكومندوس قد تمركزت في المواقع المحددة لها. كما أعطى زيغود تعليماته بأن يتم توزيع الجنود والفدائيين والمسبلين، ويتوجه كل إلى الجهة التي يعرفها جيدا ضمانا لنجاح أكثر مع توفير المرشدين ساعة الصفر حددت في منتصف نهار يوم السبت 20 أوت 1955.

الأهداف المحددة للهجوم

جميع المواقع العسكرية من ثكنات ومراكز البوليس والجندرمة والمؤسسات الإقتصادية ومعاقل الأوروبيين.

ـ أن يتم الهجوم في وضح النهار حتى تشاهد الجماهير الشعبية جنودها وتلتحم بهم لرفع المعنويات ولتحطيم قوة العدو.

ـ تتواصل العملية ثلاثة أيام، لكل يوم أهدافه.

ـ إعدام من لم يستجب لنداء الثورة وتحالف مع العدو.

ـ تسليم مشعل الثورة للجماهير.

ـ فك الحصار عن المنطقة الأولى.

ـ حث باقي المناطق على النهوض حتى تشمل الثورة جميع ربوع الوطن.

ـ وضع خط أحمر أمام كل متردد.

ـ الإصداع باللاعودة بعد هذااليوم.

ـ 20 أوت تضامن فعال وبالدم مع الشعب المغربي في ذكرى نفي محمد الخامس.

ـ استكمال شمولية الكفاح في كامل أرجاء المغرب العربي وذاك أحد أهداف أول نوفمبر.

ـ القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة في المحافل الدولية.

إنها قمة التحدي وحكمة التخطيط وروعة الفداء.

توجه كل مسؤول إلى ناحيته لإعداد التنفيذ، وشرح أهداف العملية، وتوزيع الأسلحة المتوفرة، وإعطاء التعليمات بصنع أكبر عدد من القنابل. وكان زيغود ومساعدوه مقتنعين بأن الشعب سيوضع أمام امتحان عسير، وفي النهاية يواكب العمل، يتصدر العمليات خاصة المناضلين ـ الجنود أبناء حزب الشعب المليئة بهم كل جهات المنطقة الثانية.. والذين كانوا ينتظرون هذه الفرصة بإيمان قوي وقناعة ثورية صلبة واستعداد للثأر والفداء»[4].

---

4) سكيكدة وحدها كان بها حوالي 1400 مناضل من حزب الشعب.

وبالفعل وجدت الجماهير الشعبية فرصتها للتعبير عن مطامحها، وهي تواكب وتختلط بأبنائها من جنود جيش التحرير الوطني لمحو عار الإحتلال. الثأر للإهانة والإحتقار والإستغلال، والإعتداء على حرماتهم، وخاصة للإصداع في وضح النهار بأن الثورة لن تموت. فلقد عرف الشعب طريقه.

كانت الزغاريد تشق العنان والعلم الجزائري خفاقا تحميه الصدور. خمسة مجاهدين تمركزوا قبالة ثكنة المظليين في سكيكدة وواجهوا قواتها طيلة خمس ساعات، رغم الغازات والقنابل والمدافع واستشهدوا بعد أن الحقوا خسائر جسيمة بالثكنة ومن فيها. وهو مثال تكرر في عدة جهات يكرس التحدي والإرادة.

مثله مثل ذلك الرجل الذي هاجم بـ «شاقور» دبابة عسكرية[1].

معجزات أبرزها شعب وجنود المنطقة الثانية بقيت نموذجا. يتغنى به ويفتخر كل جزائري في جميع ربوع الوطن وسجله الأعداء بألم وخيبة في جميع ما كتبوا.

اهتزت إدارة العدو وانقلب الميزان وسادت الفوضى بين المعمرين وجنود الإحتلال.

وأكثر من الماضي تكالبت قوات العدو من عسكريين ومعمرين على الشعب فارتكبت مجزرة في سكيكدة لا مثيل لها إلا مجزرة 8 ماي 1945.

اغتيال كل «عربي» أينما وجد، إحراق المداشر، تهديم القرى، جمع آلاف من الشباب في ملعب سكيكدة وحصدهم حصدا.

المؤتمر المحلي الأول لتقييم الذكرى الأولى لاندلاع الثورة و 20 أوت 1955

وكما هي العادة وزعت تعميمة لتقييم نتائج عملية، 20 أوت، وخاصة الخسائر.

وفي الكرمة قرب السمندو عقد اجتماع برئاسة زيغود رفقة مساعديه، أنا، اسماعيل زيقات، صالح بوبنيدر، عبد المجيد كحل الراس، البشير بوقادوم، الشيخ بولعراس، مسعود بوجريو، لتقييم التقارير الواردة من كل أنحاء المنطقة، دوارا دوارا، قرية قرية، ومدينة مدينة، وكان الرقم حوالي 12 ألف شهيد أغلبيتهم الساحقة من الجماهير العزلاء جلهم في مدينة سكيكدة ثم عين اعبيد ولخروب وغيرها من القرى والمدن.

---

1) بمنطقة الخروب وبلدية قسنطينة.

من الطبيعي جدا أن حدثا مثل 20 أوت 1955، تكون له نتائجه التي لا بد من تقييمها، مع ملاحظة أن البعض - ومنهم كتاب ومؤرخون جزائريون - وقعوا مع الأسف في فخ التشكيك ومحاولة التقليل من النتائج الإيجابية والتاريخية للحدث، وأنها كانت عملية «انتحارية» أو بدافع اليأس أو تحت تأثير أزمة الضمير كما قال فرحات عباس: «إن السبب الرئيسي الذي دفع زيغود إلى القيام بـ 20 أوت 1955 هي أزمة الضمير التي كانت تتملكه بعد (موت) ديدوش حيث كان زيغود دليله وهو - أي زيغود - يعرف المنطقة جيدا»، بل يقول فرحات عباس أن جيش التحرير لم يشارك في العمليات.

في حين نجد كتّابا أجانب مثل إيف كوريار الذي قال عن 20 أوت في كتابه (زمن الفهود Le temps des Leopards) «أنه الهجوم الأول الحقيقي لحرب الجزائر» ويضيف: دخلت حرب الجزائر الآن مرحلتها النشطة، الأقنعة ستسقط والسياسات ستتطور. من الآن فصاعدا سيكون هناك «قبل 20 أوت» و«ما بعد 20 أوت».

وتقول كاتبة «الفرص الضائعة» (Les Occasions Perdus): «إنه أول هجوم جزائري موسع وشامل، يكشف عن إعداد دقيق ووجود قوات نظامية هامة. أهمية المساعدة من الجماهير. أنه يمثل منعرجا لحرب التحرير الجزائرية، سواء من الناحية الشمولية أو من ناحية اختيار الأهداف».

أما إذا تحلينا بالموضوعية والوطنية فإننا نؤكد بأن من نتائج 20 أوت:

- بلورة التضامن الشعبي، تعميق القناعة الثورية، تكريس المصير وتجسيد الشمولية، وضع خط أحمر أمام كل متردد. توضيح رؤيا وأهداف ثورة حقيقية صرخت في وضح النهار باللاعودة وأسقطت قناع التشكيك والإنتهازية وأبرزت التخطيط المحكم والفداء الروحي والمسؤولية الثورية الداعية والشريفة.

إيمان الشعب بالثورة في إيمانا قويا راسخا، يرجع إلى التلاحم الذي كان قبل الثورة بين المناضل من حزب الشعب الجزائري وأبناء الريف في حملات واجتماعات التوعية والشرح والتجنيد. ولهذه الثقة الثورية في الشعب سلمته الثورة السلاح عكس تصرف الساسة المنحرفين الذين كانوا يشككون في إيمان

الجماهير «المتخلفة» وأنها «لا تصلح إلا درعا للمظاهرات» حيث تتعرض صدورها العارية إلى نيران العدو.

لو لم يشارك الشعب ـ وطوال أيام الكفاح المسلح ـ لكانت الكارثة القاضية للثورة الجزائرية. فالجماهير الشعبية هي المحرك الأصيل والأساسي للثورة الدائمة.

القضاء، نهائيا على ما كان يدعيه ويروجه ويعمل له بكل الوسائل العسكرية والدعائية من أن الثورة ليست إلا تمردا محليا وطائشا سيقضى عليه خلال ثلاثة أشهر ـ ثم ثلاثة أشهر أخرى.. وذاك ما كان يذكي «أمل» القادة السياسيين التقليديين ـ من خلال محاوراتهم واتصالاتهم بالعدو ـ للإستعداد لتسلم السلطة.. من أمثال «المعتدلين» وحتى عناصر من المركزيين، الذين كانوا لعبة «المهمة» التي كان يعمل لها سوستيل باعتماده على بعض قادة الأحزاب لخلق «القوة الثالثة». وبالتالي وبفضل 20 أوت تَعَرِّي هؤلاء، المترددون المتربصون وانكشف أمرهم واتضحت نواياهم مما جعل مناضليهم يتخلون عنهم ويلتحقون بالثورة.

ومن النتائج ثبت أن جيش التحرير الوطني هو رأس الحربة الحقيقية للثورة.

ـ تكريس جبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا.

ـ تكثيف القطاع الوهراني لعملياته العسكرية والفدائية، وكذلك باقي المناطق.

ـ تزايد عمليات التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني وضمان الإحتياط الذي لا ينضب للجماهير الشعبية.

ـ وضع حد فاصل ونهائي بين مؤيد الثورة وعدوها ـ أوروبيين وجزائريين.

ـ وضع الأحزاب نهائيا أمام مسؤولياتها التاريخية بأن يكون الإنضمام فرديا.

ـ بدأ العدو يشعر ويقتنع بأن ثورة حقيقية قد اندلعت وتبخرت فكرة «التمرد» و«الخارجون عن القانون» و«كمشة من قطاع الطريق» إلخ.

ـ القضاء، على فكرة «الإندماج التام» التي كان سوستيل يومها يدعو إليها، وكذلك تفكك صفوف جماعة 61 داخل المجلس الجزائري، إذ انسحب أغلبهم إما عن قناعة أو خوف، وأصدروا بيانا بعد شهر فقط ـ يرفضون فيه الإندماج.

ـ تراجع فرنسا عن إجراء الإنتخابات التشريعية التي كانت مقررة يوم 2 جانفي 1956، والتي كانت تسعى من خلالها إلى «خلق مفاوض شرعي» يمثله بعض الجزائريين الذين كانوا ما يزالون يحلمون بالقضاء على الثورة.

ـ تصدع الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع «المستقر» في الجزائر.

ـ الإعتراف غير الرسمي بأن الوضعية قد تغيرت ولا بد من مجابهتها بأسلوب جديد. من ذلك قرار فرض حالة الحصار (حالة الطواريء)، التي لم تستعملها فرنسا بعد إقرارها منذ ما يزيد عن مائة عام (1849) إلا أربع مرات فقط. وكان ذلك في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية لمواجهة حالة الحرب الخارجية أو التمرد العام المسلح والحرب الأهلية في الداخل[1].

تمت المصادقة على هذا القرار ـ المذكور أعلاه ـ الذي سمي بـ«حالة الطوارئ» في عهد حكومة ادغار فور في 3 أفريل 1956. وهو يهدف إلى تقنين وتكريس جميع ألوان القمع والإضطهاد.

ـ ولأول مرة قررت الإدارة الفرنسية إقامة المناطق المحرمة.

ودائما في هذا الإطار تقرر تعبئة المجندين حيث استدعيت الفئة الأولى من مجندي عام 1954، وتوجيههم إلى الجزائر وبلغ عددهم 104 آلاف جندي فرنسي. ولكن الأمر لم يكن سهلا والإستجابة لم تتحقق بقناعة حيث تظاهر هؤلاء، الشباب عدة مرات خاصة يوم 5 سبتمبر 1955، في محطة مون بارناس ويوم 11 في محطة ليون. وفي يوم 29 من نفس الشهر اعتصم حوالي 400 مجند فرنسي في كنيسة سان سيفران بباريس ووزعوا منشورا يعبرون فيه عن «قلقهم وخجلهم من أن يخدموا ـ بالقوة ـ قضية ليست قضية مجموع الشعب الفرنسي».

تحرك اليسار الفرنسي بمختلف شرائحه.

وإلى جانب كل هذا ـ وهو ليس بالشيء اليسير ـ حطم 20 أوت الحصار الإعلامي الفرنسي والغربي الأمبريالي، فانتقلت الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية. وأصبحت تتصدر الصفحات الأولى في جرائد العالم. بل أن «FLN» تلقت

(1) الأولى ديسمبر 1852 والثانية 1870، والثالثة 1914 والرابعة 1939.

دعوة للحضور في ندوة باندونغ وهو حدث ترك صداه في العالم الثالث الذي بدأ يسطع بزوغه، شاركت فيه 29 دولة تمثل مليار و300 مليون نسمة. بعد الإستماع إلى التنديدات بالإستعمار بجميع أشكاله صدقت الندوة بالإجماع على لائحة مصرية تطالب بحق الجزائر في الإستقلال وتطالب فرنسا بإعطاء جواب مستعجل. وفي الكواليس وفي اجتماعات خاصة مع المندوبين العرب تم التعهد لآيت أحمد وامحمد يزيد بمساعدات مالية لمؤازرة القضية. وهكذا خطا «FLN» خطوة فتحت الطريق أمامه إلى الأمم المتحدة. وبعد خمسة أشهر ظهر إسم الجزائر رسميا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وفي يوم 20 سبتمبر - من نفس السنة - طالبت 15 دولة من كتلة باندونغ بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة.

وهذا ما تم بالفعل فكان تتويجا رائعا للثورة ولجيش التحرير الوطني والشعب الجزائري ومفخرة تاريخية لـ 20 أوت 1955.

فهل بعد كل هذا تكون لنا الشجاعة الموضوعية لأن نقول: لولا 20 أوت لأجهضت الثورة؟ وكفاه فخرا أنه أصبح «يوم المجاهد» كما أن الثورة كرمت هذا اليوم، حيث انعقد مؤتمر الصومام في نفس اليوم بعد سنة.

هذا ما سيجيب عليه شبابنا والمؤرخون الموضوعيون النزهاء جزائريين كانوا أو أجانب.

قرار 20 أوت 1955 كان خاصا بالمنطقة الثانية، وهو مبادرة من زيغود يوسف، لدفع الثورة خطوات نحو الأمام، والفكرة كانت عبارة عن دعوة الى عملية كبيرة وشاملة. وكانت الوضعية التنظيمية والحالة المعنوية مؤهلة لمثل هذه العملية، بعد التفاف الشعب حول الثورة وثقته بها، وتطلع الشباب نحو التجنيد، وكانت عملية أوت تجربة لمدى مشاركة الشباب التي إلتحق بها في العمل العسكري.

فتحت عملية 20 أوت الباب أمام الشباب للالتحاق بالثورة وكانت فرصة لقيادة الثورة لاختبار مدى قدرة هذه الشريحة من المجتمع في احتواء الثورة، وكنا نعمل مع زيغود يوسف موزعين على أقسام، ولم تكن المناطق الترابية محددة بدقة، وكانت النشاطات تقدم في شكل تقارير مكتوبة حول ما تحصل عليه الثورة من أسلحة وعتاد وتموين. وكان كل منا يقدم تقريره باللغة التي يتقنها. وكنا نناقش مع زيروت كل صغيرة وكبيرة وحتى كيفية اتخاذ القرارات.

وكان المجاهدون يشرفون على نقل السلاح بأنفسهم الى المغارات والمخابىء. وكانت هناك فرقة من المجاهدين تقوم بصنع الذخيرة وصيانة الاسلحة. وكانت الدواب والبغال وسيلة النقل الأولى لدينا، وكنا نوزع الأسلحة قبل بدء أية عملية. ولجأ المستعمر الى انشاء مناطق محرمة في معظم تراب المنطقة الثانية. وارتفعت أصوات حلفاء العدو بمحاولة التقليل من أهمية الحدث ووصفه بالارتجالية وعدم التحضير للعملية. وذهب فرحات عباس الى وصف المجاهدين في لقاء له مع جاك سوستال بـ «الأوساخ»، لأن الثورة نفذت حكم الإعدام في 20 أوت 1955 في ابن أخيه الذي نشط في جمعية الأخوة الفرنسية الاسلامية، وهي سابقة خطيرة، تخدم أطروحات الاندماجيين، ولو لم تضع لها حدا لأحدثت شرخا في المجتمع الجزائري. وأصبحت قرارات الثورة تنفذ بسرعة وتوسعت الاستجابة لها.

وجاءت عملية منع «الدخان والشمة» لتثبت قدرة الثورة على التنظيم وفرض الاحترام، شملت القرارات جميع مصانع التبغ والشمة، أمثال بن شيكو، بن معطي، وشركة الباسطوس دفع الاشتراكات تقرر منع انتاجهم، ومعاقبة كل من يدخن أو يشم، وتأثرت المصانع بهذا القرار رغم انه ليس مرتبطا بحرب التصادية ضد العدو.

ويعود الفضل في التحاق المرأة بالثورة إلى عملية 20 أوت 1955، ومع ذلك فإن قضية المرأة لم تعالج كما ينبغي، ولا تزال المعلومات حول مشاركتها في الثورة تكاد تكون مقصورة على المدن الكبرى ومنها العاصمة. ولا تغطي الدور الذي لعبته خلال الثورة المسلحة.

وبالنسبة لي، كنت أنظر إلى المرأة كخلفية أساسية للجهاد، وكنت أفرق بين المرأة المتعلمة والمرأة الريفية. فالمرأة المتعلمة التحقت بالثورة لتصبح مرشدة اجتماعية أو ممرضة أو مجاهدة حاملة للسلاح، وهي حالات نادرة. لكن الدور الاول كان للمرأة الريفية التي لولاها لما صمدت الثورة فهي التي تتولى خدمة المجاهدين ليل نهار، تغسل الملابس وتطبخ وتخفي آثارهم. ومع الأسف فإن ما قامت به المرأة من أجل الثورة لم ينعكس في الأعمال الابداعية كالرواية والقصة والمسرحية والقصيدة. لقد كنا نجاهد ونحن نعود إلى بيوتنا لنجد الزوجة والأم والأخت بجانبنا.

وعندما قام العدو بترحيل سكان الارياف اختار الكثير منهن العيش بالجبال مع الثوار بدل المحتشدات. أما اللواتي اخترن العمل الفدائي مثل مريم بوعتورة التي اشتبكت مع العدو فاضطر الى ضربها بالمدفع، لأنها لم تستسلم فإنهن استشهدن.

وهنا تحضرني قصة المجاهدة مسيكة بن زيزة التي كانت مسؤولة على مصحة وعندما بلغها أن الطائرات شرعت في قنبلة المنطقة، سارعت إلى انقاذ المرضى، واستطاعت افراغ المصحة منهم ووضعهم في مأمن من القصف و عادت الى المصحة لتأخذ حاجاتها الشخصية فاذا بها تسقط شهيدة.

اللقاء الوطني من بو الزعرور الى إيفري

20 أوت 1955 واللقاء الوطني

بعد عمليات 20 اوت المظفرة، رجع كل مسؤول من المنطقة الثانية الى موقعه لتقييم العملية واعداد تقرير مفصل - كالعادة - استعدادا للمؤتمر المحلي الذي دعا اليه زيغود في الأول من نوفمبر 1955، الذكرى الاولى للانطلاقة، وذلك في المكان المسمى تابرأو دوار بني صبيح.

وبالفعل عقد الاجتماع وحضره حوالي 400 مجاهد من مسؤولين وجنود. ونلاحظ بأن هذا المؤتمر المحلي لم يكن جدول اعماله مقتصرا على نتائج 20 أوت فقط بل كان تقييما لجميع ما تم خلال السنة الأولى للثورة، ودراسة المنجزات والمشاكل وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، ومما تضمنه جدول الأعمال :

التقرير السياسي والنظامي والمالي وعدد المجاهدين والمسبلين، والمراكز والاسلحة والذخيرة والتموين، ووضعية قوات العدو وعددها وتمركزاتها في جميع النواحي، والأساليب التي تستعملها في كل ناحية ومعاملاتها للشعب في المدن والقرى والمداشر.

فقد جاءت عمليات 20 أوت بزخمها، وتوافد المتطوعين بمن فيهم بعض المثقفين. فكان لابد من ايجاد حل لتعزيز صفوف الجيش واعطاء الفرصة لكل مخلص شريف.

ولاحظت القيادة ان هناك بعض الاعراش مازالت مترددة، وما يمثل ذلك من خطر كونها تقع في مناطق استراتيجية بالنسبة لتحركات المجاهدين ولهذا التردد عدة أسباب منها القمع الاستعماري الاعمى، وغياب الرؤية الواضحة لاهداف الثورة لدى هؤلاء. فكان القرار القيام بحملة واسعة للشرح والاقناع.

وخلال المؤتمر المحلي تبينت القيادة كذلك ان هناك بعض العناصر تصرفت تصرفات غير ثورية كادت أن تؤثر على مسيرة الثورة في المنطقة وتدخلها في حمامات من الدم كما وقع في بعض المناطق من الوطن. فاتخذت قرارات حاسمة ضدهم. فالثورة التي تريد لنفسها البقاء، لابد ان تعمل بحزم وصرامة لتطهير صفوفها وعدم التسامح مع كل من يرتكب خطأ ما يهدد مصلحة الثورة والسير بها في الطريق السليم .

كما تبين أن البعض لم ينفذ جميع العمليات التي أقرها مخطط الاعداد لعشرين أوت في نواحيهم[1].

ومن أهم القرارات التي تمخض عنها المؤتمر المحلي:

- اعادة تقسيم المنطقة على ضوء ما تم خلال السنة ونتيجة لتزايد عدد المتطوعين.

- تسمية المسؤولين وتحديد الصلاحيات.

- تغيير اسلوب العمل طبقا للمعطيات الموضوعية الجديدة.

- إيفاد ممثل عن المنطقة الثانية لمعاينة الوضعية داخل المنطقة الاولى (الاوراس).

- ضرورة مواصلة الاتصال بباقي المناطق عبر الوطن لتقييم شامل وتحديد استراتيجية عامة وقيادة موحدة، وإيجاد حل لقضية السلاح.

ولأول مرة في حياة الجزائر الثائرة وخلال ثورة أول نوفمبر أنشيء ما عرف بالمجالس الشعبية وكانت هذه مبادرة ذاتية من قيادة المنطقة الثانية (أي قبل مؤتمر الصومام) تندرج في اطار تنظيم الشعب وتأطيره وتعبئته فهو «الماء الذي تعيش فيه الثورة كالسمكة». وكانت هذه المجالس الشعبية القاعدة الصلبة للهرم التنظيمي للمنطقة الثانية، اذ هي تنطلق من الدوار الخلية الاولى والاساسية في الهيكلة العامة.

---

1) عمليات تنفيذ قرار هجوم 20 أوت 1955 لم ينفذ بشمولية إلا في الناحية التي كان برأسها زيغود يوسف تماما مثلما حدث لقرار أول نوفمبر حيث لم ينفذ القرار إلا في الأوراس التي كان على رأسها الشهيد مصطفى بن بولعيد.

تتكون المجالس الشعبية للدواوير من مسؤول وأربعة أعضاء، ينتخبون بكل حرية وديمقراطية من طرف الجماهير الشعبية. وهم مكلفون: بالمال، التموين، الأخبار والأمن. يساعدهم مسؤولوا المشاتي أو المداشر[1].

وفيما بعد استوحى مؤتمر الصومام نظامه الوطني من الهيكل التنظيمي للمنطقة الثانية وعممه على باقي المناطق، وهو نظام كان مطبقا في حزب الشعب وأضاف اليه الولاية مع ابقاء المنطقة ثم الناحية فالقسم.

إن عمليات 20 أوت ونتائجها الهائلة والمكاسب التاريخية التي حققتها، كانت دافعا لمسؤولي بعض المناطق للتعرف على حقيقة الوضع في المنطقة الثانية وطريقة تنظيمها وأسلوب عملها، بالرغم من أن المراسلات كانت متواصلة والاتصالات المباشرة مع المنطقة الرابعة مستمرة بالرسائل وعن طريق أشخاص مسؤولين في مدينة قسنطينة تابعين للمنطقة الثانية.

---

1) هياكل المجالس الشعبية

1) مهام مسؤول المجلس:

- يقوم بمهمة التنسيق بين أعمال ونشاطات مختلف الأعضاء.
- يسهر على تنفيذ التعليمات والتوجيهات
- يقوم بتنشيط ومراقبة الهياكل النظامية في الدوار
- يسهر على تطبيق قرارات المجلس الشعبي في الدوار
- ينظم ويترأس اجتماعات المجلس
- يراقب نشاط رجال الشرطة.

2) مهام مسؤول المالية:

يقوم بجمع الاشتراكات والهدايا والتبرعات من مسؤولي المشاتي أو المداشر والقرى والمدن. كما يقدم تقارير شهرية بذلك.

- تسديد نفقات الهياكل النظامية.
- صرف منح أسر الشهداء، وعائلات المجاهدين المتكونين بعض الفقراء، ويتم ذلك بواسطة مسؤولي المشاتي.

3) مهام مسؤول الدعاية والأخبار:

- يقوم بتنظيم مراكز البريد.
- جمع المعلومات وتبليغها للقيادة أولا بأول.
- تنظيم شبكة الاستعلامات داخل الدوار والقرى والمدن.
- مراقبة تحركات العدو وعدده وعدته
- احصاء الشهداء والساجين وجرد أعمال القمع التي يقوم بها العدو.
- احصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف رتبهم.
- كشف هوية الخونة ورصد الحركة تمهيدا لملاحقتهم

4) مهام مسؤول الأمن:

- الاشراف على رجال الشرطة وتحديد الأماكن الملائمة لمراكز جيش التحرير الوطني.
- تنظيم المرور ومراقبته بالنسبة للمواطنين وتحديد الطرق والمسالك الخاصة بالأفراد وقوافل التموين.
- تنظيم ومراقبة الحراسة الشعبية ومساعدة مسؤولي المشاتي (المداشر) ونوابهم.

5) مهام مسؤول التموين:

- جمع المؤونة وتخزينها وتوزيعها على مراكز جيش التحرير الوطني.
- القيام بجرد شامل لأملاك الثورة من حبوب ومواد غذائية وحيوانات، والعناية بها.

6) مهام مسؤول الدشرة أو المشتى:

- جمع الاشتراكات والزكاة والتبرعات
- تنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب حتى تكون المشاركة جماعية ومنصفة
- تبليغ مختلف المعلومات والأخبار لأعضاء المجلس الشعبي.
- مراقبة الخونة والمشبوهين وتحركات العدو.
- استقبال مجاهدي جيش التحرير الوطني وتأمين المأوى والأكل ومدهم بكل ما لديه من معلومات تهم الجانب العسكري.
- تحضير قوافل التموين والسهر على حفظ المؤن وتخزينها.
- توزيع المنح العائلية على أسر الشهداء والمجاهدين.
- تسجيل الحالة المدنية وتبليغها لمسؤول الدوار.
- العمل على حل المشاكل التي تقع بين المواطنين عن طريق الصلح والقضاء.



قيادة الولاية الثانية :

من اليمين إلى اليسار وقوفا : جندي من الأوراس، علي منجلي، عبد المجيد كحل الرأس، بن طوبال، علي كافي، رابح بن الوصيف، علاوة بن بعطوش، الحسين روبح.

الجلوس من اليمين إلى اليسار : عبد الكريم بابا أحمد، عمار شطايبي، مسعود بوجريو، بلحسين، المسرحي رشيد، بوشدر صالح (صوت العرب)، جانفي 1957.

من المشروحة إلى بو الزعرور فالصومام

وفي شهر نوفمبر 1955، زار المنطقة الثانية الطالب الشاب عمارة رشيد مبعوثا من المنطقة الرابعة (الولاية الرابعة فيما بعد). فكان حدثا هاما ضاعف من رفع المعنويات وفك الحصار وأثبت ان 20 أوت كان في الطريق الصحيح للثورة.

وُضع عمارة رشيد في الصورة وعاين الواقع كما حضر عدة اجتماعات، وبعد نقاش طويل وثري اقترحت عليه قيادة المنطقة الثانية ـ وبالتحديد زيغود ـ ضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل التقييم وبلورة الطريق التي حددها أول نوفمبر، وتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني. كما زودته قيادة المنطقة بتقرير مفصل عن الوضعية الشاملة في المنطقة الثانية، وكان الاقتراح ان ينعقد المؤتمر في المنطقة الثانية فهي على أتم الاستعداد لذلك.

وعاد عمارة رشيد الى العاصمة حاملا رسالة مطولة من زيغود وسلمها الى عبان رمضان الذي أخبر بدوره أوعمران بمحتواها فوافق هذا الاخير فورا مؤكدا على عبان رمضان ارسال مبعوث آخر فوقع الاختيار على سعد دحلب.

وفعلا وصل دحلب الى قسنطينة حيث كان في استقباله بوجريو مسعود المدعو مسعود القسنطيني الذي أوصله إلى الناحية التي كان بها صالح بوبنيدر. وتوجها معا الى (بني احمد) قرب (حمام المسخوطين) حيث كان زيغود ومعه كل من عبد الله بن طوبال وأنا وباقي أعضاء مجلس المنطقة والنواحي.

فعاين هو الآخر الوضعية عن كثب طوال اقامته بالمنطقة الثانية ـ والتي تواصلت قرابة ثلاثة أسابيع ـ وكم كانت دهشته كبيرة وهو يجول في بعض النواحي حين شاهد بعض المجاهدين يلعبون كرة القدم في نواحي شبه محررة! فتأكد ان الثورة في المنطقة الثانية بخير. فالمعنويات مرتفعة والمعارك متواصلة وارتبطت مودة وثيقة بين دحلب وزيغود حتى أن هذا الأخير دعاه إلى البقاء في المنطقة الثانية[1].

---

1) هناك طرفة: عندما عاد دحلب الى العاصمة ـ وبذكائه الحاد وأسلوبه المضحك والهادف ـ بقي حوالي أسبوعين يروي للمناضلين ماشاهده وعايشه في المنطقة الثانية، ولكن كان يقص عليهم بالتقسيط، يقول لكل جماعة: إن أردتم أن أقص عليكم فعليكم بعشاء. وهكذا بقي سعد يتعشى من بيت إلى آخر مدة أسبوعين على حساب ماشاهده وعايشه في المنطقة الثانية بعد 20 أوت 1955. الطرفة رواها دحلب شخصيا.

بعد رجوع دحلب الى العاصمة جاءت من المنطقة الرابعة رسالة بالموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية. وأعطى زيغود تعليماته بالاعداد لاحتضان المؤتمر واختير في الاول مكان «المشروحة» وهي منطقة تقع بجبال بني صالح تابعة للمنطقة الثانية، وانطلقت التحضيرات، ولكن استشهاد باجي مختار، أدى إلى وقوع مشاكل داخل قيادة الناحية التي كان يشرف عليها عمار بن عودة، حيث انشقت عنه جهة سوق أهراس، فلم يعد المكان مناسبا لعقد مؤتمر وطني بتلك الأهمية مما جعل قيادة المنطقة تتخذ اجراء جديدا وهو اختيار بوالزعرور مكانا لعقد المؤتمر.

ويقع بوالزعرور في شبه جزيرة القل وهو مكان حصين، بسبب وجوده في منطقة شبه محررة وفي الجبال الكثيفة والوعرة التضاريس التي لا تسمح للعدو بالتحرك بسرعة اضافة الى المراقبة المحكمة التي يفرضها جيش التحرير على كامل المنطقة وضواحيها. وتتوفر المنطقة أيضا على مخابىء وملاجىء حصينة، ولا يستطيع العدو تمشيطها بسهولة دون امكانيات ضخمة ودون خسائر كبيرة.

كما أن هذه المنطقة تمثل مكانا مفضلا لأمن الوافدين بسهولة الانسحاب اذا ما ظهر أي خطر، فالتقديرات تقول: إن تقدم العدو داخل هذه المنطقة بـ 1 كلم يمكن المجاهدين بالمقابل من التحرك بـ 10 كيلومترات في نفس الوقت، عندما نقل المكان من المشروحة الى منطقة بوالزعرور عينني زيغود مسؤولا مباشرا على عملية التحضير[1] وكلفت مع زملائي بتهيئة المكان وتوفير حاجيات المؤتمرين من آلات رقن وسحب وأوراق ومداد وأقلام، وكانت هناك خلية في قسنطينة توفر لنا هذه المستلزمات.

وبالنسبة للتموين والمبيت والأمن فهذه أمور لا تكلفنا جهدا كبيرا، لأن المراكز جاهزة والتموين موجود، وعندما كنا نحضر المخابىء فلم يكن أحد يدرك أن العملية من أجل عقد مؤتمر، وإنما كانت تدخل ضمن الاحتياطات الأمنية التي نوفرها للجنود، وكان الشعب يساعدنا في بنائها، ولم يكن يدرك في أي مخبإ قد نتواجد. وأحيانا يكون حفر المخابىء للتمويه فقط.

كانت الاحداث المؤلمة التي شهدها العام الاول من بداية الثورة قد حالت دون لقاء قادتها بعد عام كما اتفقوا: بسبب استشهاد باجي مختار وديدوش مراد وسجن رابح بيطاط والقاء القبض على مصطفى بن بولعيد، ورحيل بوضياف إلى الخارج، واعتقال بن بولعيد واستشهاد سويداني بوجمعة في الولاية الرابعة.

1) بمعنى المسؤول المباشر لهذه الناحية

كل هذه الاحداث حالت دون عقد لقاء وطني بعد عام من بداية الثورة كما اتفق عليه مفجروها لكن الاستعدادات لعقده بالمنطقة الثانية توقفت بعد أن وردت إلى زيغود يوسف رسالة من قيادة المنطقة الاولى (الاوراس) عقب عليها زيغود بعين دامعة عند قراءتها قائلا:« قتلوه...»[1].

وعندما سألته: من؟ ... رد عليّ: سي مصطفى.

وأحس زيغود بأن المنطقة الأولى ستعرف مشاكل بعد رحيل بن بولعيد وهو العارف بأحوال هذه المنطقة، بالاضافة إلى ما يحمله غياب هذا الرجل من خسارة للثورة.

وواكب هذه الاحداث هجوم شرس على الاوراس، وحدثت بعض المشاكل داخل هذه المنطقة، وعلى إثر هذا جاءت رسالة ثانية من العاصمة تقترح مكانا وسطا تسهيلا لجميع القادة من الوصول الى المكان المقترح للمؤتمر وهو وادي الصومام مع تحديديوم 20 أوت 1956، تكريما وتشريفا لعشرين أوت 1955.

وفي هذه الاثناء كان بعض مسؤولي المنطقة الرابعة ـ بزعامة عبان ـ يعملون على تشكيل الهيئات والاتحادات لمختلف شرائح المجتمع، خاصة العمال والطلبة والتجار.

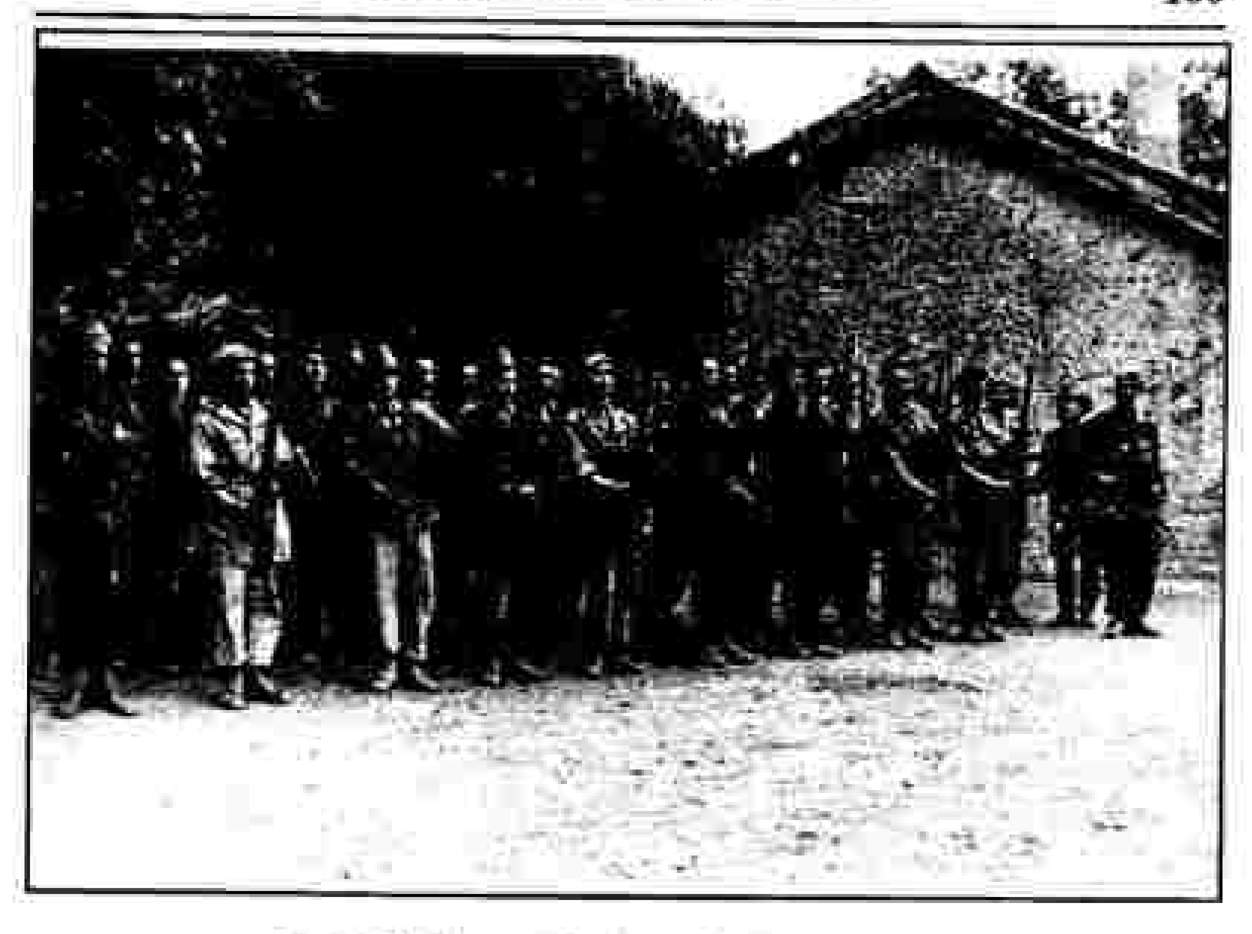
وهكذا اعلنت جبهة التحرير الوطني يوم 24 فيفري 1956، عن تشكيل «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» برئاسة عيسات إيدير، كما تم تشكيل «اتحاد التجار الجزائريين» برئاسة عباس التركي و«اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين».

من الناحية التنظيمية والهيكلة الثورية يكون كل هذا ـ نظريا ـ مبدأ إيجابيا وخطوة عملية، لو لم تكن لها خلفياتها «المحسوبة» استعدادا لمؤتمر الصومام حتى تكون لبعض العناصر الورقة التي كانوا يقدرون أنها كاسبة وهم ـ وأساسا عبان رمضان ـ الذين دافعوا واقترحوا عناصر «معتدلة» مرفوضة وطنيا وثوريا لتكون اعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدافع ما أسماه عبان رمضان بالوحدة الوطنية، في حين أن الوحدة الوطنية تمت مع مر الأيام وبالسلاح عبر كامل التراب الوطني منذ اندلاع الثورة في أول نوفمبر ولا داعي للعودة قبل هذا التاريخ.

وبسبب نقل مكان المؤتمر إلى المنطقة الثالثة أصبح الاتصال بالمناطق الخمس يتم عبر المنطقة الرابعة التي تولت تحضير هذا اللقاء.

---

1) تضاربت الشهادات والروايات حول حادثة استشهاد مصطفى بن بولعيد.



صورة للفيلق الذي كونه علي كافي في الولاية الثانية.

في الطريق إلى المؤتمر

وتم اللقاء بين ممثلي المنطقة الثالثة المنظمة للمؤتمر وبين المشاركين من بقية المناطق على مشارف حدودها مع مرشدين.

بالنسبة للولاية الثانية التي كنت من ضمن وفدها كان في استقبالنا المسؤول قاسي على حدود الولاية الذي أصبح فيما بعد رائدا. وبالنسبة للرابعة ذهب عميروش لاستقبالهم. وأثناء مجيء وفد المنطقة الرابعة وقعوا في كمين. وكانوا قد وضعوا وثائقهم على ظهر بغل. ولما وقع الاشتباك فرّ البغل من الرصاص في اتجاه العدو.

وكان الكمين عاديا ولكن اكتشاف الوثائق التي كانت في حوزة المؤتمرين تبين لهم أن هناك مؤتمرا سينعقد في المنطقة، فسارع العدو إلى غلق المنطقة بدءا من سطيف والبرج نزولا إلى البحر ثم البيبان، وطوّقوا مساحة واسعة بالعسكر والطيران والبواخر الحربية.

وكان من نتيجة ذلك ان وقعت بعض الوفود في مواجهة مع الاستعمار. فوقعت اشتباكات مع العدو .فبقي وفدنا بضعة أيام في وضع حصار، واشتبكنا مع العدو وأخذنا سلاحه وتبرعنا به للمنطقة الثالثة لأن الاشتباك جرى فوق ترابها.

والواقع أن الحادثة كانت صدفة حيث اصطدمنا ببعضنا داخل الجبل ليلا. كنا متعبين وكانوا نائمين بجانبنا، فاصطدمنا بهم، وبمجرد أن اطلقنا النار عليهم تركوا أسلحتهم وهربوا، وما لفت انتباهنا هو رائحة الدخان[1] التي كانت تصلنا مما جعلنا نتقدم نحوها لنعثر عليهم.

كنت رفقة زيغود يوسف ومعنا مجاهدان نقوم بدورية لحماية قافلتنا فإذا بنا أمامهم وجها لوجه. وعندما استيقظ جنودنا على وقع الرصاص، دفع بهم التعب الى الاصطدام مع الأشجار، بعد أن هرب العساكر.

ولم ندر كيف اختفى مرشدنا[2] مما جعلنا نبقى في انتظار معرفة الطريق، وبقينا في خمسة، أنا والعقيد زيغود يوسف والمسؤول قاسي وجنديان، ولكننا في الأخير التقينا بعضنا البعض.

وأثناء الرحلة تحدث لي زيغود عن جميع القضايا، وكانت نيتنا الوصول الى المؤتمر وكنا نتبادل النكت والقصص ونعيش حياتنا عاديا. ولم نكن نعرف أن هناك مناطق لن تشارك في المؤتمر!

كان لكل منطقة الحرية في تحديد عدد الجنود الذين يرافقون قيادتها، ولا يوجد نص يحدد العدد، فاللقاء مقرر بين مسؤولي جميع المناطق والوفد الخارجي.

العربي بن مهيدي مثل قيادات المنطقة الخامسة، ولم يأت بوثائق خاصة بالولاية الخامسة، رغم أنه شارك باسمها، وقيل أنه لم يجتمع بقيادة المنطقة بخصوص هذا المؤتمر.

ولم يبلغهم حسب شهادة عبدالحفيظ بو الصوف لي شخصيا.

كان السبب الأساسي الظاهر لنقل مكان المؤتمر هو توسط المكان للتراب الوطني بحيث تتمكن كل المناطق من الحضور دون مخاطر. لكن فيما بعد

1) السجائر كانت ممنوعة عندنا .

2) المرشد ذهب مع الشطر الآخر من وفدنا.

اكتشفنا أن هناك أسبابا أخرى وسجلنا عدم حضور بعض المناطق لأسباب داخلية ومنها ان القاعدة الشرقية انعزلت ولم تحضر، وكانت ممثلة عبر المنطقة الثانية، كما ان المنطقة الأولى قد واجهت صعوبات بعد استشهاد بن بولعيد مما أدى الى وضع علامة استفهام حول تمثيلها في هذا المؤتمر، حيث أن عمر بن بولعيد وصل الى المنطقة الثالثة على رأس مجموعة من الجنود ولم يبق لحضور المؤتمر[1]، غير أنه أكد التزامه بما يصدر عنه، رغم أن قيادة المنطقة الاولى لم تخوله تمثيلها في المؤتمر.

أما بالنسبة لجماعة الخارج فقد رفضوا حضور المؤتمر، والأسباب لا يعرفها أحد منا ولا يعرفها سواهم، وابن مهيدي هو الذي كان مكلفا بالاتصال بالخارج لأنه كان نائب محمد بوضياف.

والكلام الذي كان متداولا في المؤتمر هو أن الاتصال تم مع الخارج ولكن الوفد الخارجي لم يبعث من يمثله في هذا المؤتمر. أما بالنسبة لفدرالية فرنسا فلم تكن مهيكلة آنذاك كمناطق.

ولكن ما حدث بعد المؤتمر كشف عن سلوك مجموعة الخارج وهي ان المبادرة اذا لم تكن منهم فإنهم يتحفظون عليها.! وهذا ما كان جليا في رفضهم لقرارات المؤتمر.

قرارات مؤتمر الصومام

ومنذ مؤتمر الصومام أصبح قائد الولاية بصفتيه السياسية والعسكرية ليس من صلاحياته تعيين أو فصل أو تجريد نوابه من رتبهم، بل هي من اختصاصات القيادة العليا، وعلى قائد الولاية تقديم اقتراحاته فقط. حيث ان مجلس الولاية يتشكل من مسؤول عسكري، وآخر سياسي وثالث للإستعلامات والمواصلات ينسق بينهم قائد الولاية.

ومن القرارات الهامة المنبثقة عن المؤتمر:

ـ أولوية الداخل على الخارج، أولوية السياسي على العسكري، وطبقا لهذا القرار فان ادارة جبهة التحرير الوطني، أي (CCE) يجب ان تتمركز وتستقر داخل الوطن وهو ما لم يتم العمل به، وكان من نتائج المؤتمر أيضا اعتراف الثورة الجزائرية بالفلاح الرائد الأساسي للثورة، وبالتالي تلبية تطلعه للعدالة الاجتماعية.

1) هناك رواية تقول أنه تجنب البقاء في المؤتمر خوفا من احتمال محاكمته بتهمة ماجرى في الولاية الأولى.

تكريس المناير داخل الجبهة

أغلبية الثوريين العسكريين كانت مقتنعة بأن الثورة ستطول وأن العدو لن يتوقف ولن يسلم بكل سهولة بقرن وثلث من تواجده وبمصالحه وامتيازاته.

بعض السياسيين ومحترفي السياسة كانوا يرون عكس ذلك وان الحرب ستنتهي بعد سنة أي في مطلع سنة 1957، كما سنرى.

كان هذا التيار مؤازرا من بعض عناصر الاتحادات المستحدثة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ اتحاد التجار الجزائريين ـ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ـ وفيدرالية فرنسا)، والمتشكلة قبيل المؤتمر.

كرس هذا التيار نشاطه قبل واثناء المؤتمر لتفضيل أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، هدفه الأول والأخير القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني صانع أول نوفمبر، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين، مع العلم أن عبان رمضان هو الذي اقترح فرحات عباس المرفوض نضاليا وثوريا، والشيخ عباس بن الشيخ الحسين، عضويين أساسيين في مجلس الثورة؟، وكان فرحات عباس قد ندد بـ 20 أوت الصفحة المشرقة في تاريخ الثورة، والتي لولاها ما كان مؤتمر الصومام ولا تدويل القضية الجزائرية وشمولية الثورة عبر الوطن؟

كانت عناصر من هذا التيار تدافع عن المدن والبورجوازيين والبيروقراطيين، متجاهلة الريف الحصين، مهد الثورة ومعقلها الشامخ، موطن الفلاحين والعمال الصغار والجماهير الشعبية المتسابقة على الفداء، التي تحملت الوزر الأكبر من المحن والتشريد والاعدام والسجون، هذه الشرائح الاصيلة التي كانت القلعة الأمنية لجيش التحرير الوطني.

وكان كل نشاط هذا التيار تحت غطاء «الوحدة الوطنية» سعيا لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا الى الكفاح السياسي ومواصلة طريق التفاوض.

وكان يحلو لبعضهم، ومنهم عبان، القول: «ان وجود عناصر من المدن مكونة سياسيا وذات تجربة تحت القيادة الواعية والبصيرة لجبهة التحرير الوطني، قد سمح ومكن من تسيير النواحي المختلفة».

أليس هذا ناقوس الخطر وبداية اللعبة السياسية المنحرفة والانتهازية؟ فمن يتكون جيش التحرير الوطني الفارس الوحيد في المعركة والميدان؟

أليست اغلبيته من مناضلي حزب الشعب؟ المناضلون ـ الجنود، ارتدوا الزي العسكري بوعي سياسي وتجربة نضالية وصمود مسؤول ليتخذوا الرصاص والفنا.، في حين كان الموعزون بهذا القرار بعيدين عن الواقع مرابطين في ابراجهم يلوكون النظريات ويتشبعون بالأفكار المستوردة!

إنها سية في حق ارث نضالي وضع ركائزه نجم شمال افريقيا، ورفع مشعله حزب الشعب، (وأحباب البيان) والمنظمة السرية وابطال أول نوفمبر جرأة وتحدي 20 أوت.

سية للطبقة المحرومة من فلاحين وعمال ومثقفين ثوريين حقيقيين، كتبوا بدمائهم حوادث 8 ماي 1945، الشرارة الاولى لفاتح نوفمبر وعمليات 20 اوت.

وقد اثبت التاريخ ان قرار «أولوية السياسي على العسكري» تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر. فأصبح هناك من يقول «أنا من جيش التحرير» وآخر يقول «أنا من جبهة التحرير».

ومن النتائج السلبية لهذا القرار أن تصدعت الجبهة الثورية العسكرية في الداخل فهناك من والى فلانا من السياسيين فتهاطلت عليه الاسلحة. كما فتح الباب للاتصال بالعدو ومحاولة التفاوض دون استشارة من في الداخل أو رؤساء قادة الولايات، وكذلك اختطاف الطائرة، الذي ليس من المستبعد أن يدرج في إطار محاولات التفاوض ومسايرة ما جرى على الجناحين تونس والمغرب، حتى لا تذهب الثورة بعيدا ولا تحقق الاستقلال الكامل الحقيقي والتحولات الاجتماعية والعدالة والديمقراطية وفق أهداف أول نوفمبر.

وتكرست الخلافات بين الداخل والخارج، وازداد التسابق على السلطة وتبلورت الاطماع وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة، وظهرت مراكز قوى أدت الى تناقضات واصطدامات في صفوفها كادت تمزق جبهة الثورة لولا يقظة وإيمان وتضحية أبطال جيش التحرير الوطني في كامل الولايات، وارتباطهم بمبادىء الثورة والحرص على نجاحها.

تقييم نتائج المؤتمر

مما لاشك فيه أن مؤتمر الصومام حدث تاريخي عظيم. فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق: كل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، والاتصالات شبه منعدمة، الاسلحة المطلوبة غير متوفرة، ولم تكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج موحد لبلوغ الاهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر. يضاف الى ذلك الصراعات على زعامة الثورة بين جماعة الخارج والداخل. كل هذا استدعى ضرورة اللقاء.

كان جدول الاعمال يتضمن 10 نقاط اساسية بالاضافة الى تقارير مندوبي المناطق. (التي اصبحت فيما بعد ولايات).

وللتاريخ نقول: أن المؤتمر اعتمد تقرير المنطقة الثانية الذي قدمه زيغود أرضية أساسية للنقاش وصادق على اغلبية ما تضمنه، خاصة فكرة المجالس الشعبية التي كانت المنطقة الثانية المبادرة الاولى بها قبل المؤتمر.

ومن أهم قراراته:

ـ التنظيم العسكري الجديد أي هيكلة الجيش: الكتيبة: 110 جنديا ـ الفرقة: 35 جنديا ـ الفوج: =11 جنديا ـ نصف فوج: 5 جنود.

ولأول مرة أطلق اسم «الولاية» على المنطقة وأصبح كل قائد ولاية عقيدا «سياسي عسكري»، اعيد التقسيم الجغرافي وأصبح ست (6) ولايات، وتم توحيد الزي والرتب والشارات العسكرية، وتكوين هيأة تشريعية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA). وهيأة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ.

وهكذا كان مؤتمر الصومام حدثا تاريخيا عظيما، كرس التنظيمات التي كانت مطبقة في بعض المناطق.

ومع هذا ـ وتصحيحا للتاريخ وإقرارا للحق ـ لابد أن نحلل هذه القرارات، ونكشف عن التيارات ومختلف النوايا والخلفيات.

ـ السؤال الأول : هل كان الصومام مؤتمرا أو اجتماعا أو لقاء قيادات؟ لقد حضر المؤتمر مندوبو وممثلو المناطق الثانية والثالثة والرابعة فقط بوفود اما الخامسة فكان يمثلها العربي بن مهيدي. ولم تحضره المنطقة الاولى (فقد

استشهد مصطفى بن بولعيد). ولا اتحادية فرنسا ولا جماعة «الخارج» الذين رفضوا قرارات المؤتمر.

- والسؤال الثاني: لماذا اختارت لجنة التنسيق والتنفيذ العاصمة مركزا لها، ولم تختر الجبال الجزائرية حيث الأمن متوفر ووسائل العمل الثوري موجودة، وكذلك امكانيات التنسيق بين جميع ولايات الداخل والخارج، فتعيش مع جيش التحرير الوطني، وجماهير الريف حتى تتلمس الحقيقة وواقع الثورة وتعاين المشاكل الموضوعية.

قضية الطائرة الوهم

وأذكر أن العربي بن المهيدي أسرّ إلى زيغود يوسف أن طائرة محملة بالأسلحة تريد انزال حمولتها بالمنطقة الثانية، وخرج زيغود ليبلغني بالخبر في اليوم الثالث للمؤتمر المنعقد في منطقة إيفري.

فوجئت به يناديني رفقة العربي بن المهيدي لنجتمع أمام خريطة ويطلعني على المكان المقرر لإنزال الأسلحة وهو منطقة واد الزهور قرب منطقة القل، ولاحظت أن هذا المكان غير آمن لقربه من البحر. واقترحت استبداله بدوار بني صبيح الذي يبعد عن البحر وتحيط به الجبال، ووافقا على اقتراحي بتحديد المكان الجديد، وطلب مني زيغود الرحيل فورا بأقصى سرعة ممكنة.

ناداني زيغود يوسف والعربي بن مهيدي وأبلغاني بالخبر، بصفتي القائد العسكري للمنطقة الثانية والمسؤول عن حماية الوفد ذهابا وإيابا وانطلقت مع وحدة من الجيش، ووصلت المكان المحدد حيث كان في استقبالي الرائد صالح بوبنيدر بعد عمليات عسكرية واشتباكات خطيرة ومحاصرة خطرة من العدو. أعددت العدة، ورسمت المكان الذي ستنزل به الطائرة حمولتها، وضبطت الانارة لتدليل الطائرة. ولكن الطائرة لم تأت، ولم يعرف السبب لغاية الآن. هل فعلا كانت هناك طائرة محملة بالأسلحة؟ وهل كان من المعقول أن تنزل طائرة حمولتها من الاسلحة في المكان إياه؟ تحت سمع وبصر الرادارات وقوات العدو؟ هل إن إيماننا بالثورة هو الذي جعلنا نصدق. أم كانت هناك نية مبيتة لعزل زيغود عن قائده العسكري؟

إننا لانشك في صدق المناضل البطل العربي بن مهيدي ولكن من خطط للعملية؟

وهناك سؤال خطير ما يزال يطرح لغاية اليوم، وهو قصة الطائرة التي كان من المفروض أن تقوم بانزال الأسلحة في منطقتنا.

وبعد ذهابي الى تونس إلتقيت ببعض قادة الثورة وتسألت عن سر تلك الطائرة اللغز فأكدوا لي بأنه لم يكن هناك أي تخطيط أو اعداد لانزال حمولة طائرة من الأسلحة وأنهم لايعلمون شيئا عن هذا الأمر.

سنتقابل في شارع «إيزلي»!

هذه كلمة قالها بن مهيدي لزيغود بعد انتهاء المؤتمر وهما يتوادعان.

قال «سنتقابل عن قريب في شارع ايزلي .. في نهاية هذه السنة أو مطلع 1957، ان شاء الله للاحتفال بالنصر».

أليس هذا تأكيدا صريحا لما ورد اعلاه؟

اختلاف جذري في وجهات النظر بين الثوريين العسكريين وغيرهم.

أليس تأكيدا صريحا بأن «التيار» سائر في طريق التفاوض؟.

فقد كان لديهم أمل في ايجاد حل مع «غي موللي» أو غيره، بالاضافة الى ما كان يلعبه أو يمكن ان يلعبه من يسمون بـ «التقدميين الفرنسيين» والمتعاملين معهم من الجزائريين المعتدلين الذين أصبحوا في القيادة.

كل هذا وغيره مما دار اثناء المؤتمر بقراراته وتياراته وخلفياته جعلت زيغود يقول لرفاقه من وفد الولاية وهم راجعون من حيث أتوا: «ان الاستقلال سنحصل عليه لاريب، ولكن الثورة انتهت». قال كلمته الخالدة بألم ومرارة[1].

---

[1] هذه العبارة نقلها إليّ الشهيد زيغود يوسف عند عودته من المؤتمر.



من اليمين إلى اليسار

الرائد الطاهر بودربالة، النقيب عبد الحق قويسم و الرائد علاوة بن بعطوش النقيب عبد المجيد كحل الراس والرائد بومنيجر صالح، العقيد علي كافي، الرائد حسين رويبح والنقيب الهاشمي هجرس

اخذت هذه الصورة بمركز جراح سنة 1958 بمناسبة اجتماع الولاية مع مسؤولي المناطق.

كيف طبقت الولاية الثانية قرارات الصومام

نظرا للسمعة الكبيرة والاحترام الذي كان يتمتع بهما زيغود قبلا في الولاية الاولى (الاوراس) فقد كلفه المؤتمر ـ رفقة ابراهيم مزهودي العارف بالشاوشة لأنه منهم بتبليغ القرارات الى الولاية الأولى ومحاولة تنظيمها، وايجاد حل لبعض المشاكل التي بدأت تطفو على السطح ـ بعد استشهاد شيهاني بشير ومصطفى بن بولعيد وتمكينها من العودة الى ما كانت عليه حصنا وقلعة ثورية.

وقبل ذلك عرّج زيغود على عائلته لتوديعها الساكنة في (دوار الصوادق) وبعد عودته وقع في كمين وكعادته لم تكن معه الا حراسة خفيفة. وخلال الاشتباك عمد إلى حرق الوثائق وكان الدخان دليل العدو. وتهاطلت عليهم القنابل والمدفعية فاستشهد. وكان ذلك في ظهيرة يوم 25 سبتمبر 1956.

وبذلك خسرت الثورة بطلا آخر من ابطالها العظام امثال ديدوش وبن بولعيد وباجي مختار وغيرهم.

كان استشهاد زيغود صدمة قوية ليس فقط للولاية الثانية بل للثورة كلها.

ومن عبقريته ـ وقد يكون ارهاصا ـ انه قبل توجهه لزيارة عائلته والانطلاق نحو الولاية الاولى، عقد اجتماعا، وحدد المسؤوليات، وأقر بأن يكون الأخضر بن طوبال قائدا للولاية في غيابه.

ورغم تبني مؤتمر الصومام لأغلبية محتويات التقرير الذي عرضه زيغود باسم المنطقة الثانية خاصة التنظيمية منها وعمودها الفقري المجالس الشعبية فقد كان لمجلس الولاية بعض التحفظات. لم يرفضوا القرارات ولكنهم تصرفوا بأسلوبهم الخاص.

وشرعت الولاية في عملية شرح ضخمة لقرارات المؤتمر بعد مؤتمرها المحلي، وتطورت هياكلها العسكرية والنظامية والاجتماعية والصحية والادارية وتسمية المسؤولين.

من ذلك ان مسؤولي الولاية رفضوا فكرة تعليق الرتب ولم يطبقوها في الولاية الثانية، رغم قرارات الصومام. احتفظوا بالاسلوب القديم، ذلك ان المسؤولين كانوا معروفين ومحترمين من الجنود والشعب. والكل يعرف من هو فلان.

وتطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام، وبعد ان اصبحت المنطقة الثانية تسمى الولاية الثانية، شرعت القيادة في اعادة التقسيم الجغرافي والهيكلي للولاية.

أصبحت الولاية تضم خمس مناطق والمنطقة قسمت الى نواحي والناحية إلى أقسام والقسم أصبح يضم عددا من الدواوير والمشاتي.

كما أعيد النظر في تنظيم وتقسيم المدن والقرى، وفقا لطبيعتها وخصوصياتها.

ومن هنا ـ وتماشيا مع المسيرة الطويلة للثورة، واستعدادا واحتياطا لجميع الاحتمالات ـ شرعت قيادة الولاية الثانية في الحين في تطوير الهياكل العسكرية النظامية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية فأقرت نصوصا واضحة تبني الارضية السليمة في التعامل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، والالتزامات على جميع الأصعدة والمستويات انطلاقا من اعضاء لجنة القسم (القاعدة) الى مجلس الولاية (القمة).

فكانت الصلاحيات التي أقرتها القيادة حصنا حصينا أمام جميع المستجدات مهما كان نوعها ـ وفعلا كانت الدرع الواقي أمام جميع الهزات والاسمنت الذي

حفظ الولاية لغاية الاستقلال من كل التمزقات والهزات والتربصات بمسيرة الثورة في الولاية.

وتماشيا مع التقسيم الترابي للولاية تشكلت لجان على مستوى كل هيئة أقرها المؤتمر، ووجدنا صعوبات في الميدان مما جعلنا نكيف ذلك مع الواقع.

1 ـ صلاحيات مسؤول اللجنة:

ـ يتمتع بالسلطة المركزية في حدود دائرته الترابية وبالتالي يعتبر المسؤول الرئيسي أمام الهيأة الاعلى منه ومن مهامه:

ـ تنظيم وترأس اجتماعات اللجنة

ـ السهر على احترام مبدأ الاجماع أو الاغلبية في اتخاذ القرار

ـ يسهر، اثناء الاجتماعات على تطوير التكامل والانسجام فيما يتعلق بالميدانين السياسي والعسكري.

ـ يبلغ التوجيهات والتعليمات اللازمة إلى جميع الأعضاء ويبحث معهم شروط تطبيقها.

ـ يتمتع بسلطة وصلاحية التفتيش والرقابة فيما يتعلق بنشاط وأعضاء لجنته وكذلك مجموع اللجان التي هي في سلم تصاعدي.

2) صلاحيات المسؤول العسكري:

ـ هو مسؤول، في حدود دائرته، على جيش التحرير الوطني (مجاهدين، مسبلين، فدائيين، وكذلك رجال الدرك وحراس الغابات) وهو بالتالي يعتبر المسؤول الاول عن:

أ ـ التدريب العسكري لجنود جيش التحرير الوطني.

ب ـ التربية الفكرية والعقائدية لجيش التحرير الوطني.

جـ ـ النشاطات والعمليات العسكرية التي تقع في حدود دائرته.

د ـ يراقب ويحدد مكان العمليات، ويقيم النتائج.

ونلاحظ هنا - وهو مهم جدا - ان المسؤول العسكري - أثناء تأدية مهامه عليه ان يسترشد دائما برأي مسؤول الاستعلامات.

هـ - يقوم بدفع مرتبات المجاهدين ويسهر على تنفيذ تطبيق الطاعة والانضباط داخل وحدات الجيش.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر والتسجيل، هو ان المسؤول العسكري، أثناء اجتماع اللجنة، هو الذي يقدم :

1 - التقرير النظامي للجيش.

2 - التقرير الادبي للجيش.

3 - النشاط العسكري للجيش.

4 - تقرير حول العدد والعدة.

5 - التقرير المالي للجيش والدرك وحراس الغابات.

كما ان المسؤول العسكري بالقسم مطالب بتقديم تقريرين عقب كل عملية او نشاط عسكري :

- التقرير الاول يقدمه الى لجنة الناحية، وان تعذر ذلك لسبب من الأسباب فعليه أن يرسل التقرير مباشرة الى مركز قيادة الولاية لاستغلاله والاستفادة منه في ميدان الدعاية.

أما التقرير الثاني: فعليه ان يقدمه إلى لجنة القسم لترسله بدورها الى الهيئة الأعلى عن طريق السلم التصاعدي.

3 - صلاحيات المسؤول السياسي (دائما في حدود دائرته)

1 - التربية السياسية لعناصر جيش التحرير الوطني.

2 - الاتصال الدائم والتحاور المستمر مع مختلف شرائح الشعب، فهو الذي يوضح لهم الاهداف الحقيقية للثورة كما حددتها الوثيقة الاساسية لجبهة التحرير الوطني، وعليه ان يجيب على مختلف الاسئلة والاستفسارات التي قد تطرح عليه. كما ان له دورا دعائيا، اذ عليه ان يعرف الجماهير الشعبية بمختلف انشطة جيش التحرير الوطني.

3 ـ يتسلم مختلف الاموال والهيبات.
يدفع النفقات والمنح العائلية.
يمنح الاعتمادات المخصصة لمرتبات المجاهدين وله سلطة المراقبة في مجال الايرادات والنفقات.
4 ـ يجتمع بالمجالس الشعبية للدواوير ويبلغها التعليمات كما يراقب انشطتها.
ـ يراقب اعمال لجان العدل ويفصل في المعلقة منها
ـ يعد تقريرا مفصلا عما يقوم به العدو من اعمال عنف وقمع ضد المدنيين.
5 ـ يسهر على شراء اللباس والتموين الضروريين، واعداد مراكز لذلك تحسبا لكل الاحتمالات.
وأثناء اجتماع اللجنة فانه على المسؤول السياسي ان يقدم لاعضائها:
ـ تقريرا حول الحالة المعنوية للشعب
ـ تقريرا ماليا.
ـ تقريرا اداريا.
كما ان للمسؤول السياسي بالقسم الحق في اختيار نائب له يساعده على القيام بمهامه السالفة الذكر.

4 ـ صلاحيات مسؤول الاتصالات والاستعلامات: (دائما في حدود دائرته)

ـ يراقب الاتصالات البريدية ويسهر على حسن سير البريد.
ـ ان يكون مطلعا باستمرار على عدد قوات العدو ومراكزها وتحركاتها وتسربها.
ويبلغ كل ما لديه من معلومات الى اعضاء اللجنة بصفة عامة والى المسؤول العسكري خاصة، وبالتالي عليه ان ينظم شبكة استعلامات عبر كامل مجموع تراب المنطقة التي يتواجد فيها العدو في المدن والقرى والارياف، ويسهر على حسن عملها.
وفيما يتعلق بالمدن والقرى فان شبكة الاستعلامات لابد أن تمر عبر مسؤول اللجنة المحلية الذي يبلغ بدوره كل المعلومات بما يقدمه من تقرير خاص بهذا الشأن.

كما أن مهام مسؤول الاتصالات والاستعلامات ان يكون محاطا دائما بأناس على قدر كبير من السرية والايمان ونكران الذات لاستقصاء ، ومتابعة الحالة المعنوية للشعب والكشف عن هوية الخونة والمجندين والمتعاونين مع العدو.

ـ ومن مهامه الأساسية العمل باستمرار والبحث الدائم عن طرق الاتصال بالمجندين الجزائريين في صفوف جيش العدو، وبالتالي العمل على اقناعهم بضرورة الالتحاق بصفوف الثورة بأسلحتهم ومحاولة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تمكن من الهجوم على مراكز العدو بفضل معلوماتهم ومساعدتهم.

5 ـ دور مسؤول التموين

نظرا للأهمية الاساسية لقضية حيوية مثل قضية التموين بالنسبة لمسيرة الثورة والتخفيف عن الشعب، قررت قيادة الولاية ضبط تنظيم محكم ودقيق لعملية التموين. وتحقيقا لهذا الهدف عينت مسؤولا يعمل تحت اشراف اللجنة، وهو تابع لها هرميا من القسم الى الولاية.

واللجنة هي التي تخصص له الاعتمادات اللازمة للقيام بمهمته وتحدد له مختلف الطلبات (تموين، لباس، ادوية، ادوات، الخ).

وبما ان دوره حيوي ـ كما ذكرنا ـ ولتمكينه من القيام بواجبه على احسن وجه، فله حق تعيين مختلف اعضاء اللجان التابعة له وتحديد دورها ومراقبة انشطتها.

واللجان هي كما يلي:

1) لجنة الشراء:

ـ اقامة تنظيم للشراء في المدن والقرى

ـ اقامة تنظيم في مراكز التجمع والمحتشدات لارسال التموين بواسطة النساء والاطفال.

ـ اقامة عدة «سلاسل» منها الطرق والمسالك التي تمر بها قوافل التمويل والسهر على حسن سيرها.

2) لجنة التوزيع:

ـ تزويد مراكزها ودائرتها الترابية بالتموين ومختلف الادوات والحاجات الضرورية

ـ مراقبة الاستهلاك في المراكز.

3) لجنة النقل والتخزين :

- تحضير واقامة المخابىء الضرورية

- السهر على حفظ وصيانة وأمن ومخازن التموين

- السهر على حماية الحيوانات التي تستخدم في نقل التموين.

وبحكم المهام فان مسؤولي التموين، بالمجالس الشعبية للدواوير، هم تابعون لمسؤول التموين في القسم ويساعدونه على تأدية واجبه.

فمن الناحية النظامية: فان مسؤول التموين مطالب باعداد سجلات وتقديم تقارير شهرية والسجلات الاساسية هي:

1 - سجل خاص بالحبوب (مدخول استهلاك).

2 - سجل خاص بالمنتوجات الاخرى (مدخول استهلاك).

3 - سجل يتضمن اعضاء مختلف اللجان والمراكز.

4 - سجل خاص بالحيوانات (أنعام، بغال، حمير).

أما التقارير التي عليه أن يقدمها فهي :

1 - تقرير خاص عن المدخولات والمصاريف والباقي في المخازن من مختلف المواد.

2 - تقرير خاص حول المشتريات.

3 - تقرير خاص حول نشاط مصالح التموين، القوافل، والمكلفين بالشراء، الصعوبات المعترضة، ارتفاع او انخفاض الاسعار وسبب ذلك، حالة طرق التموين، وسائل النقل، وهل تتم تلبية حاجيات الدائرة بصفة مرضية.

4 - تقرير حول وضعية المخازن والمخابىء وحماية الحبوب والمواد الغذائية - وغير الغذائية - من التلف والفساد.

5 - تقرير ادبي حول سلوك عناصر منظمات التموين وعددهم وعدتهم.

أمانات اللجان

في ميدان التنظيم الاداري كان لكل لجنة، من اللجان، (لجنة الولاية، لجنة المنطقة، لجنة الناحية، لجنة القسم). أمانة خاصة بها تتشكل من مجاهدين اكفاء، تسهر على اعداد وتنظيم وحفظ وصيانة مختلف الوثائق، تعليمات، قرارات، محاضر، منشورات، قوائم الخ.

ورغم الظروف الصعبة والامكانيات المتواضعة، فإن هذه الامانات كانت في مستوى المسؤولية المنوطة بها، وأدت مهمتها بكل كفاءة ودقة ووضوح.

نظام القضاء في الولاية الثانية

لقد كان تنظيم الشعب وتأطيره يحتلان اهتماما بالغا من مسؤولي قيادة الولاية الثانية في مختلف الميادين: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فبعد تنظيم المجالس الشعبية ـ الخلية الاساسية للتنظيم القاعدي ـ وبعد تنظيم المشاتي واحداث نظام للشرطة يساعد المجالس في تأدية مهامها، اهتمت الولاية الثانية ـ ودائما في اطار التنظيم القاعدي ـ بقطاعات أخرى لا تقل اهمية ولها علاقة مباشرة بالمواطن وبالمجاهد على السواء، مثل القضاء والصحة وغيرهما.

أ) لجان العدل :

لقد كان اهتمام القيادة بهذا القطاع منذ انطلاق الثورة بواسطة ما كان يعرف آنذاك بلجان الصلح. ثم وبعد ان انتشرت الثورة وتجذرت مسيرتها ـ خاصة بعد مؤتمر الصومام ـ أصبحت تلك اللجان تعرف بلجان العدل مهمتها النظر في المنازعات والمخالفات والجنح التي يكون اطرافها من المدنيين.

أما الجنايات فكانت من اختصاص المحاكم الثورية، مهما كان نوع اطراف مقترفيها.

وبموجب التعليمة رقم 11 المؤرخة في 1957/6/16، وضع مجلس الولاية القواعد التي تحكم وتنظم عمل لجان العدل من الناحيتين التشكيلية والموضوعية.

1) تكوين اللجان :

على مستوى القسم ـ القاعدة، تتشكل لجنة العدل من مسؤول وأربعة اعضاء تعينهم لجنة المنطقة باقتراح من لجنة الناحية (ونلاحظ هنا احترام التسلسل الهيكلي الهرمي)، والاعضاء يختارون من بين المواطنين الذين يتمتعون بسلوك مثالي وقدر كاف من المعرفة باحكام الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الاول والمرجع الاساسي لجميع الاحكام.

ويتم عزل عضو من اعضاء اللجنة من طرف لجنة الناحية وذلك في حالة ارتكاب خطأ جسيم اثناء الممارسة، او نتيجة لسلوك مشين.

2) الاختصاص:

هناك نوعان من الاختصاص نوعي ومحلي (وهو ما عرف بولاية القضاء). ذلك انه بالاضافة الى لجان العدل، كانت هناك المحاكم الثورية.

1 ـ مهام لجان العدل :

من مهامها الاساسية :

ـ الفصل في قضايا المدنيين في مجال الحقوق الشخصية والحقوق العينية والالتزامات والعقود، بالاضافة الى قضايا الحيازة ـ الوصية ـ الميراث ـ الاحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة. وكذلك الجنح على اختلاف انواعها.

والجدير بالذكر ان احكام اللجان تعتبر نهائية وغير قابلة للاستئناف.

كما ان المتهم كانت تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه او اختيار من يدافع عنه.

2 ـ مهام المحاكم الثورية :

تختص بالنظر في القضايا التي يكون اطرافها من جبهة او جيش التحرير الوطني، بالاضافة الى الجنايات حتى ولو كان صاحبها (فاعلها) مدنيا.

الجدير بالتسجيل هو ان تنفيذ العقوبات على اختلافها كان يخضع لاجراءات يحددها القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني، حيث يتم تنفيذ جميع الاحكام الصادرة في حق افراد الجيش والنظام السياسي، من طرف الهيأة العليا مباشرة، طبقا لدرجات المسؤولية باستثناء الحكم بالاعدام الذي يصدر وجوبا من طرف مجلس التأديب العسكري للمنطقة وبحضور قيادة الناحية المعنية.

كما أنه لا يتم التنفيذ ـ بعد صدور الحكم بالاعدام ـ إلا بعد ابلاغ الولاية بذلك.

الجنرال ديغول والدسائس داخل الثورة

الجنرال ديغول والمواجهة المباشرة

كانت بداية ربيع 1958، جحيما على الإدارة الفرنسية في باريس والجزائر. الثورة انتشرت وعمت وتطورت وتعززت وحققت انتصارات هائلة في الميدان، رغم تكاثر عدد القوات الفرنسية وتعزيزها بمختلف الأسلحة المتطورة، ورغم التلويح بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي حمل رايتها سوستيل والتي تصدى لها جيش التحرير الوطني وجماهير الشعب الصامدة.

ورغم محاولات خلق «قوة ثالثة»[1] من العملاء والسياسيين المحترفين التقليديين الذين مايزال يراود بعضهم الأمل الميت، بغية إيجاد حل للقضية الجزائرية على طريقة حل مشكلتي المغرب وتونس حتى لا تذهب الثورة الجزائرية بعيدا وتحقق أهداف أول نوفمبر.

أسقطت الثورة خمس حكومات فرنسية بدءا من الجمهورية الرابعة، بل إن فرنسا بقيت بدون حكومة لمدة 35 يوما في نوفمبر 1957، وظهرت فرنسا عاجزة عن تسيير دفة الحكم، وسقطت سمعتها في الحضيض أمام حلفائها الغربيين وخاصة أمريكا المتربصة بها، وفي وضعية لم تشهدها منذ 1870.

وفي الجزائر العاصمة بركان على وشك الانفجار يعمل على تفجيره كل من غلاة الضباط والمعمرين والأوروبيين الداعين إلى ابقاء «الجزائر الفرنسية».

خلاف حاد بين المظليين والمشاة والسخط يتعاظم ضد القيادة العامة لجيش العدو تحت تأثير وزعامة سالان، نقد لاذع للحكومات المتعاقبة.

---

(1) عازم والي في ولاية القبائل

ـ سيد قارة والعقيد سان في وهران (مع العلم أن زوجة سيد قارة كانت صديقة حميمة لزوجة ماسو، بنشاطها الاجتماعي المزيف: نزع الحجاب ـ المساعدات الاجتماعية ـ إنشاء لجان خيرية. الخ).

ـ الرائد مداني في العاصمة.

ـ الرائد بلمغار في قسنطينة.

ـ بعض وجهاء الصحراء بتأثير العميل عبد العالي الأخضري.

سوستيل بروج وبدعو - بعد فشله الذريع أمام صمود الثورة وانتصار جيش التحرير الوطني - إلى الملجإ الأخير والوحيد وهو عودة ديغول إلى الحكم «فهو المنقذ لشرف فرنسا».

في حين أن شعارات «السلطة للجيش» بدأت تعم العاصمة منذ 26 أفريل، والدعوة إلى إنشاء «لجان السلامة العامة» و «لجان الانقاذ» وهو ما تحقق في 13 ماي عندما أعلن ماسو عن تشكيل أول «لجنة للسلامة العامة» من 74 عضوا، ومطالبا أيضا بتشكيل «حكومة للسلامة العامة» وقبل ذلك في مارس كان قد تم انشاء جهاز «فرقة السبعة» متكونة من عناصر فاشية وعنصرية من بينها لاقايارد وأورتيز، تدعو هي أيضا إلى استلام الجيش للسلطة.

وفي 23 ماي شكلت لجنة جديدة للسلامة العامة تمثل مجموع الجزائر بما فيها الصحرا، مهمتها الأولى العمل على «شرعية» لجنة 13 ماي، بل أخطر من هذا بدأ التهديد بالزحف على باريس والاستعراضات في شوارعها الرئيسية.

انقلاب على فرنسا نفسها من قلب الجزائر وبجيشها وغلاة معمريها وأوروبيها.

خيم على فرنسا جو قاتم من الفوضى وشبح الحرب الأهلية.

تلك كانت بعض مظاهر الوضعية الذليلة التي كانت عليها فرنسا قبيل مجيء وعودة ديغول إلى الحكم، ونتيجة لسيطرة الثورة على الميدان، والتصدي لجميع المحاولات التفشلية الهادفة إلى اجهاضها.

عاد ديغول بفوضى برلمانية و «مؤامرة» دستورية وقعت يوم فاتح جوان 1958.

- عاد ديغول بعد 12 سنة بعيدا عن ساحة الحكم.

- عاد بعد كارثة لم تعرفها الجمهوريات الأربعة السابقة.

- عاد رجل «برازافيل» سنة 1944.

- عاد رجل 8 ماي 1945، وضميره ملطخ بـ 45 ألف ضحية جزائرية.

وفي مطلع جوان منحته الجمعية الوطنية الفرنسية ثقتها ولتكريس الشرعية الدستورية طالب باستفتا، ليوم 28 سبتمبر والانتخابات الرئاسية في ديسمبر من نفس السنة، كما طالب الجمعية بصلاحيات استثنائية تمكنه من «انقاذ الوضعية المتدهورة»،

وكرجل عسكري جاء ولديه برنامج محدد تكتيكي واستراتيجي في نفس الوقت، كان الهدف التكتيكي ينحصر أساسا في الميدانين الاجتماعي والبسيكولوجي لإفراغ الثورة من محتواها ومحاولة استقطاب الريف مهد الثورة، فقد كان يدرك أن الشعب قد احتوى الثورة وصار كالماء للسمكة. وكان يدرك أن الثورة حلت جل مشاكلها عن طريق «المجالس الشعبية»، خاصة في الولاية الثانية، حيث لم يبق للوجود الإداري الفرنسي أي أثر، فالثورة تحل جميع مشاكلها بنفسها سواء منها الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية.

ومن هنا كانت الدعوة إلى سياسة «الاخوة».

ومن هنا كانت الدعوة إلى الاصلاحات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لمحاولة فصل الشعب عن جيشه الوطني، واستقطاب الريف بالأساس. حيث كان ديغول يعتقد ـ وهذا خطأه التكتيكي ـ أن جوهر الريف بما يعانيه من حرمان وتشريد وجوع وجهل ومرض وسجن واعدامات ـ والذي تسبب فيه ونفذه جيش «المدنية والتحضير».

كان يعتقد أن الريف «سيتزاحم» على مشاريعه التي أعلن عنها في خطابه بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958، من خلال مخططه الخماسي الهادف إلى «تحويل الجزائر المتخلفة إلى أمة مصنعة» بإنشاء:

- 400 ألف منصب شغل جديد.
- 250 ألف هكتار أراضي جديدة توزع على الفلاحين الجزائريين.
- رفع الأجور إلى مستوى أجور عمال «فرنسا الأم».
- مناصب إدارية للجزائريين.
- فتح مدارس ومستشفيات الخ...
- مشروع الألف قرية.

ومن هنا نطرح سؤالا: لماذا اختار ديغول قسنطينة بالذات فأعد لها مشروعا خاصا باسمها؟ وكان قد خص لهذه المشاريع 15 مليار سنتيم.

لا نريد أن نتجنى على باقي الولايات فهي ولايات الجزائر الثائرة كلها ولكن تكتيك ديغول كان مقصودا، فالمعمرون ليسوا بالكثرة التي هم بها في ولايات الغرب الجزائري مثلا. ثم أن أكثر تجمعات جيش العدو كانت متمركزة في الشرق،

ومن هنا انطلقت الثورة بقوة، وهناك تكاثر عدد الجنرالات، ومن هناك كان العدو يسعى دوما إلى القضاء على الثورة وسحق جيش التحرير الوطني ومن هناك بدأت «المجالس الشعبية» ومن هناك كان 20 أوت الخالد.

وأمام هذا الزحف «التكتيكي» لم تبق الثورة في الولاية الثانية مكتوفة الأيدي، بل ـ كعادتها ـ زادت من العمليات العسكرية والدعائية بشعار الرفض لجميع هذه المحاولات، كما كشفت عنه المناشير[1] للتوعية واليقظة خاصة الاستفتاء، الذي ـ كما هو معروف ـ جندت له كل الامكانيات العسكرية والمادية والبسيكولوجية لإجبار الشعب على التصويت وتمويها على الرأي العام الفرنسي والعالمي، خاصة وأن القضية الجزائرية مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة (10 ديسمبر 1958).

وفيما يخص الولاية الثانية نستعرض بايجاز الاجراءات التي اتخذتها القيادة لمقاطعة الاستفتاء.

عقدت قيادة الولاية برئاستي اجتماعا موسعا ضم جميع الاطارات وبعد نقاش تقرر:

1 ـ إنشاء لجان لتوعية الشعب وتحذيره من خطورة هذا الاستفتاء، وأهدافه (تنظم الاجتماعات ليلا).

2 ـ توزيع المناشير على القرى الحضارية بواسطة الخلايا السرية، داعية إلى المقاطعة، أما في الأرياف فقد كان الاتصال مباشرا.

3 ـ ترحيل قسم من الشعب القاطنين في منطقة السهول إلى المناطق الجبلية خوفا من بطش العدو.

4 ـ تنظيم عمليات عسكرية واسعة في كامل الولاية مصحوبة بأعمال تدمير وتخريب لمرافق العدو واقتصادياته من مزارع وعتاد فلاحي.

5 ـ قطع خطوط الهاتف والكهرباء، وخزانات المياه والطرقات لشل حركات العدو.

6 ـ نصب كمائن صبيحة يوم الاستفتاء، من بينها كمين تحول إلى معركة حامية تواصلت يوما كاملا في شعبة الواعرة، أسفرت عن سقوط طائرتين من نوع T.6.

7 ـ رفع العلم الجزائري ـ لأول مرة ـ عبر كامل الولاية. وهكذا منيت محاولة الاستفتاء، واستدراج الجماهير بفشل آخر رغم القمع والاجبار العنيف الوحشي الذي تعرض له الشعب، وتأكدت السلطة الفرنسية وعلى

---

1) عن طريق الدعاية والمنشورات

رأسها ديغول، وبالتالي الرأي العام العالمي، بأن جيش التحرير الوطني ماسك بالأمور والشعب ملتف حوله وأن لهذا الشعب قيادة سياسية وحيدة هي جبهة التحرير الوطني.

كما ان قيادة الولاية الثانية كانت توجه باستمرار مناشير الى المجندين فرنسيين وجزائريين والى القومية (الخونة) واللفيف الاجنبي تدعوهم الى الفرار من صفوف الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة. وكان لهذه العملية نجاحها المعتبر، حيث التحق بعضهم، وفيهم من حمل معه ـ بالاضافة الى سلاحه ـ كميات من الاسلحة والذخيرة.

ودخل الشك صفوف قيادة العدو فأصبح يجرد المجند الجزائري من سلاحه وخاصة الذخيرة التي لا تسلم له الا اثناء عمليات ميدانية.

وجدير بالتسجيل انه بعد اسبوع فقط من وصول ديغول الى الحكم، وبالتحديد في يوم 19 ماي 1958، وقعت معركة مرمورة، الشهيرة غرب قالمة، في مكان يدعى جبل الصليب. كان تحديا سافرا من العقيد (جان بيار) لوحدات جيش التحرير الوطني، في الولاية الثانية. كان (جان بيار) يقود لواء كاملا معززا بمائة وعشرين (120) طائرة من نوع ب 26، وطائرات الهليكوبتر ووحدات من المظليين شاركوا في حرب الفيتنام. تواصلت المعركة يوما كاملا بين لواء (جان بيار) وكتيبة من جيش التحرير الوطني بقيادة البطل (قتله خليفة) كانت المعركة تحديا عسكريا حقيقيا، كان العقيد الفرنسي يسير المعركة بنفسه، من على طائرته المروحية ويطلق بنفسه النار على أي جندي من جنوده يتردد أو يتقهقر.

كانت نتيجة المعركة: مقتل العقيد (جان بيار) وتفجير طائرته وابادة كتيبة الجنود القادمين من الفيتنام. وشاهد الشعب 317 تابوتا تنقل من ميناء عنابة الى فرنسا ومن حيث جاءوا. وهكذا تحطم رمز الضابط الفرنسي السامي «المدهش» من نوعية بيجار ماسو.

وليومنا هذا يمكن لأي انسان ان يشاهد «النصب التذكاري» لهذا العقيد الفاشل مكتوبا عليه «هنا سقط العقيد جان بيار ووحداته من الهند الصينية».

عبان واستراتيجية الإحتواء المزدوج للثورة

لم يكن لعبان رمضان توجها يساريا، وليست له هواجس فكرية، وإنما كان هاجسه الأساسي هو بسط سلطته على الثورة، وافتكاك زمامها من الوفد

الخارجي، وهذا ما تبلور في قرارات مؤتمر الصومام بالنسبة للداخل والخارج، وكذلك نزع السلطة من القيادات العسكرية ووضعها في أيدي القيادات السياسية باعتباره وضع نفسه سياسيا محسوبا على السياسيين.

ولهذا تحولت مجموعة الخارج الى «مجرد» مكلفين بمهمة فقط وقد لجأ إلى المجموعة التي لا تؤمن بالثورة أمثال عباس فرحات والشيخ عباس بن الشيخ الحسين.

ويجب أن نفرق بين نظرتنا اليوم إلى التاريخ وإعادة الأحداث كما هي بمفهومها آنذاك وبين ماكان يحدث آنذاك.

لا أظن أن هناك من كان يشكك في عبان رمضان، يكفي أنه كان مناضلا في حزب الشعب. ولكن كانت لعبان حسابات ولهذا جاء مع العربي بن مهيدي لكننا بعد عام من مؤتمر الصومام، سمعنا كلاما آخر من قادة الثورة، فعميروش وكريم بلقاسم وبن طوبال كانوا يؤكدون وجود علاقات بين عبان وفرنسا، واتهموه بفتح قنوات مع العدو دون علمهم. وأشيع أنه محكوم عليه بالاعدام من الثورة.

ومحضر الاجتماع الذي وقع بيني وبين عميروش حرّره الأمين خان، وهو موجود، ويحمل موقف عميروش بوضوح من عبان.

وكان المجاهد صالح زعموم يقول لي ونحن في طريق العودة من تونس الى الجزائر أن عبان رمضان قد أعدم، فكنت أرد عليه أنني تركته في تونس وطلبت منه أن ينسى ما كان يقوله، لأنه ليس صحيحا. ولكن الحديث كان يجري أثناء الاجتماع بتونس أن عبان رمضان قتل من قبل محمود الشريف وعبدالله بن طوبال.والصراع كان داخل لجنة التنسيق والتنفيذ ولم يكن يهمنا كثيرا.

عميروش يقول: أن عبان أراد أن يعمل فتنة داخل الولاية الثالثة، وله علاقة مع عضو قيادي في الولاية سلم نفسه للاستعمار الفرنسي، وأوضح ان معلومات مؤكدة وصلت إليه عن وجود اتصال لاحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مع العدو. ويضيف «تأكدت لما قال لي صالح زعموم هذا الكلام».

واتهم عميروش عبان صراحة في محضر مكتوب(1).

1) راجع الملحق

عبان والشهادة بالاعدام !

يقول الخبر الرسمي لنعي عبان رمضان أنه سقط في ميدان الشرف وهو على رأس جيش كان متوجها إلى الشمال القسنطيني، وأنه دخل في اشتباك مع العدو.

والواقع أنه لا وجود لهذه الاشتباكات، ولكنني أبلغت قيادات ولايتي بأن عبان قتل لأنه كان يشتغل لنفسه.

وأتذكر أنه جاءني يطلب مساعدتي له، وبعد أن شكرني حاول استمالتي نحوه في خلافه مع كريم وبن طوبال ولكنني بقيت محايدا.

وما كان يشاع حول عبان أنه «على مشارف خيانة»، أما بالنسبة لصدور حكم بالاعدام في حقه فإن من قابلتهم من قادة الثورة ينفون ذلك. وكل ما أكدوه لي هو وجود اتصالات بين عبان والعدو.

وكانت لعبان رمضان اتصالات سرية مع العدو لم يكاشف بها زملاءه في القيادة حتى اكتشفوها بمجهوداتهم ووسائلهم الخاصة، وعندها حامت حوله الشكوك، أدت بزملائه الى استدراجه للذهاب معهم الى المغرب بحجة مقابلة الملك محمد الخامس، وهناك تمت محاكمته ونفذ فيه الحكم.

عملية اكفادو أو «La Bleuite»

في الوقت الذي كانت فيه «جماعة الخارج» في القاهرة تغرق اكثر في صراعاتها على السلطة وتكريس التحالفات وتجاهل ما يجري في الداخل، تاركة الجيش والشعب يواجهان الأمر الواقع بنقص السلاح والذخيرة والتموين، غنم العدو هذا «الانفصام» بين الداخل والخارج فخطط لضرب الثورة من الداخل فوجد «ضالته» في الولاية الثالثة، حيث دبر مؤامرة جهنمية كادت أن تزعزع الثورة وتصيبها في الصميم، وهي ما عرفت بعملية Bleuite، التي دبرها Goddar ونفذها Cap. Léger وذلك في شهر جويلية 1958.

كانت العملية بسيكولوجية محكمة وخطيرة، جند لها بعض العملاء، فأوعز الى العقيد عميروش بأن عناصر من ضباطه وجنوده وخاصة المثقفين والطلبة الذين

التحقوا بولايته بعد اضراب الطلبة لعام 1956 والقادمين من العاصمة، هم على اتصال وثيق بالجيش الفرنسي والادارة الفرنسية. وبدأت عملية التشكيك خاصة بين المثقفين وجماهير الشعب من جنود وغيرهم، ثم بين الجنود ومسؤوليهم وأخيرا بين المسؤولين فيما بينهم(1).

وتمكن سرطان الشك من نفسية العقيد عميروش وبعض مساعديه ـ فسارع دون تحري ولا تعمق وتدبر ـ باقامة محاكمات صورية واستعجال الاعدامات فكانت النتيجة إعدام حوالي 1800 من الضحايا اغلبيتهم من المثقفين.

وتبريرا لموقفه أسر عميروش الى باقي الولايات بأنها مهددة بنفس العملية. وبالفعل امتدت العدوى سريعا الى الولاية الرابعة حيث ذهب ضحيتها حوالي 500 شخص.

ونسجل هنا بأن قيادة الولاية الثانية عندما سمعت بالعملية عن طريق رسالة من العقيد عميروش ـ وهي جارة لصيقة بالولاية الثالثة ـ نبهت العقيد عميروش الى ضرورة الرجوع الى لجنة التنسيق والتنفيذ قبل التسرع في الاعدامات خاصة الضباط، فهذا ليس من صلاحياته طبقا لقرارات مؤتمر الصومام، وانما بامكانه فقط اصدار قرار الاعدام في الجندي الاول الى ما تحت وهذا بعد «محاكمة نزيهة متروية ودقيقة»، وعلى لجنة التنسيق والتنفيذ أن تبعث بلجنة تحقيق.

ولكن قيادة الولاية الثانية فوجئت ـ وكانت الحكومة المؤقتة قد تشكلت ـ ان وزير الدفاع كريم بلقاسم ووزير المواصلات عبد الحفيظ بوصوف، بعثا إلى العقيد عميروش برسالة تهنئة وشكر «لاكتشافه المؤامرة» قبل ان تستفحل.. مع العلم ان قيادة الولاية الثانية كانت قد ارسلت الى الحكومة تخطره بالمؤامرة وجسامة انعكاساتها وضرورة ارسال لجنة تحقيق وان «جميع العناصر التي يراها عميروش خائنة» فان قيادة الولاية مستعدة لاستقبالها وإيصالها الى الحكومة. ولكن قيادة الولاية لم تتلق أي رد».

---

1) عن طريق رسائل مغشوشة تحمل في طياتها الدس والفتنة.

كما ان قيادة الولاية الثانية كانت قد أخطرت الحكومة المؤقتة بأن عدة تقارير من مختلف جهات الولاية تستفسر عما حدث وبالتالي قد تسرب العدوى بطريقة أو بأخرى و« تصبح الولاية على مشارف كارثة قاتلة أن لم نبادر بعملية شرح وتوعية وطمأنة ».

وفي اطار هذه «المؤامرة السرية» ارسلت الولاية الاولى الى الثانية بثلاثة مسؤولين «متهمين» بدعوى انهم من «العناصر المدسوسة»، وهم: عبد السلام برجان وشنوفي وبكوش، تم إيصالهم الى السكان المعروف بأولاد عسكر، وصادف ان كان صالح بوبنيدر (وكان أيامها قائدا للولاية في غيابي عندما كنت في مهمة بتونس) في جولة تفقدية استطلاعية في تلك الجهة. وعندما قابلهم كانت المفاجأة.

- عبد السلام برجان من طليعة أول نوفمبر وأحد المثقفين الثوريين.

- شنوفي مناضل قديم.

- بكوش كان مسؤولا في حزب الشعب - قبل الثورة - في ناحية عنابة.

فما كان من صالح الا اتخاذ القرار الثوري النزيه :

- عين عبد السلام برجان نائبا لمسؤول ناحية.

- بكوش نائبا لمسؤول في ناحية عنابة.

- شنوفي في ناحية الميلية.

الاول مازال على قيد الحياة.

الثاني استشهد في مدينة عنابة.

شنوفي استشهد استشهادا رائعا في احد الاشتباكات، حيث جابه وحده وحدات للعدو لمدة ثلاث ساعات مما دفع قائد الوحدة الفرنسية الى تأدية تحية عسكرية له تقديرا واحتراما.

ان كتابة تاريخ نزيه تفرض علينا ان نسجل بأن من اخطاء عميروش في هذه العملية هي التسرع في الحكم والتنفيذ. ذاك ان «الخيانة» التي أوحى بها العدو وأحكم خطتها لم تكن تخص نفرا أو عشرة بل شملت «كل المثقفين» طلبة الجامعات وحتى الثانويات.

وللتاريخ أيضا نقول - واعادة للإذهان - بأن الولاية الثالثة كانت لصيقة بالثانية. فكلما وقع اشتباك خطير كان جنود الولاية الثالثة يلجئون الى الولاية

الثانية، ومن ثم كان الاحتكاك دائما متواصلا ومباشرا ويشهد مسؤولو المناطق المجاورة أمثال محمد معيزة، بأن مجاهدي الولاية الثالثة كانوا مخلصين، كلهم حيوية وثورية واخلاصا للثورة. وبالتالي هل يعقل ان تكون الولاية الثالثة كلها ملغمة؟ وخاصة ابناءها المثقفين ومنهم ذوو الرتب العالية وقضوا في صفوف الثورة ما لا يقل عن سنتين.

إذ كيف يعقل ان «تنجح» مثل هذه العملية في ولاية كالولاية الثالثة، وهي معقل الوطنية العريقة والمقاومة الصامدة قبل الثورة، وقلعة النضال الحزبي، بتغلغل حزب الشعب الجزائري فيها الى الاعماق.

الولاية الثالثة التي أفشلت بصمود أبنائها وصلابة مناضليها، جميع محاولات العدو منذ الاحتلال وخلال الثورة، لطمس شخصيتها الاصلية، فهي الولاية التي عانت المجاعات، فأكل ابناؤها الحشيش أيام الثورة وصمدوا فكانوا المنتصرين.

فكيف «يُدنّس» هذا الماضي العريق بين ليلة وضحاها، ويشمل خاصة المثقفين والمناضلين الاصليين الذين كانوا دوما يتصدرون الصف الاول.

وكتبرير لتصرفاته وتغطية لما أصاب الولاية من مآسي ومجازر أودت بالمآت من خيرة الشباب والمسؤولين. بعث عميروش برسالة «توضيحية» الىّ بصفتي قائد الولاية الثانية مؤرخة في 3 أوت 1958، نوردها بحذافيرها وهي تنشر لأول مرة مع رد قيادة الولاية الثانية عليه بتاريخ 23 من نفس الشهر هذا نصهما:

إلى الجيوش، يوم 3 أوت 1958

العقيد عميروش

قائد عام الولاية الثالثة

إلى العقيد قائد الولاية الثانية *

الأخ العزيز،

من واجبي، ولي الشرف أن أطلعكم ـ داعيا الله أن تصلكم هذه الرسالة في وقتها ـ على مؤامرة واسعة... داخل ولايتنا، نسجتها منذ مدة طويلة المصالح السرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية وبتواطىء عناصر مختلفة.

(*) أنظر النص الأصلي في ملحق الوثائق باللغة الفرنسية.

وحسب المعلومات التي في حوزتنا، فإن هذه المؤامرة ستمتد إلى جميع ولايات الجزائر، بل قد تكون لها فروع وشبكات حتى في قواعدنا بتونس والمغرب الشبكة التي حيكت في ولايتنا، ثم القضاء عليها بعد تحقيق، ثبت أن مسؤولي هذه المؤامرة في الجبال هم أشخاص كانوا في الظاهر بعيدين عن كل شك وريبة، أغلبية هؤلاء المسؤولين أن لم يكن جميعهم قد ألقي عليهم القبض، وأدلوا باعترافات تسمح لنا أن نبعث لكم بالمعلومات مع الأمل أن تساعدكم في بحثكم:

1) المؤامرة مسيرة من طرف المصالح السرية الفرنسية (قودار - وليجي) الذين تأكدوا من تواطىء وشاة محترفين توغلوا منذ سنوات في صفوف التشكيلات السياسية القديمة ومن الأشخاص أعيان في الظاهر تستروا تحت غطاء المصالية وتيارات منحرفة أخرى.

2) أهدافها في:

أ - اضعاف جيش التحرير الوطني، وذلك بواسطة:

- الوشاية والتبليغ من أشخاص بسطاء (جنود، مسبلون أو مدنيون لهم اتصال دائم بـ S.A.S)، المجاورين ووحدات جيش التحرير الوطني، وملاجئنا ومراكز عتادنا، قوافل الأسلحة والقادة الأوفياء...

- تخريب دواليب مصالحنا (السياسية، الاستعلامات والمواصلات، الصحة، التموين، الاتحاد العام للعمال الجزائريين...) حيث كانوا يسعون إلى الحصول على أقصى المعلومات.

- الانهاك، الغضب والاستياء المنتشرة وسط مجاهدين، الصراعات والطموحات التي كانوا يشيرونها بلباقة ويستغلونها فيما بعد لصالحهم.

ب - التسلل داخل جيش التحرير الوطني: الوسائل المستعملة للوصول إلى ذلك هي بصفة عامة:

- تسهيل توغل بعض العناصر القادمة من الجزائر العاصمة في صفوف جيش مدعين أنهم فدائيون مطاردون ولكنهم في الحقيقة مرسلون من قودار وليجي ومن غير أخرى (بوعلام العياشي من C.R.A.D، قدور والطاهر الحلاقين في الدار البيضاء ولونتر دام أفريك).

- تعبئة وتجنيد جنود وقادة كانوا لغاية الآن أوفياء ولكن مطامحهم وضغينتهم كانت تستغل.

- الاتصال بأشخاص قادمين إلى الجبال من تونس، ومن بينهم من أرسل خصيصا في مهمة، من طرف عناصر تظهر ولاءها لجبهة التحرير الوطني، وفي الحقيقة هم جواسيس في خدمة فرنسا.

ج - تحطيم جيش التحرير الوطني: فيما يخص ولايتنا فإن الأمر كان سيتم كالآتي:

خلال الاجتماع القادم للولاية (صائفة 1958) كان من المقرر اعدام القادة الأوفياء من طرف الخونة باستثناء الأكثر أهمية الذين كان من المنتظر اعتقالهم وتسليمهم للعدو أحياء. يخطر العدو مسبقا بمكان وتاريخ انعقاد الاجتماع حتى يتدخل بسرعة وبكثافة لمنع وحدات الحماية من القيام بمهمتهما، وعندما تعطى الإشارة إلى جميع عملائهم في المناطق والنواحي والقسمات لإعدام الإطارات الصغرى الوفية، والتبليغ واعتقال أو القضاء على وحدات بأكملها.

وللتتويج كل هذا كان من المقرر انضمام جميع قادة وعناصر المؤامرة (وقد قرر لها ـ مبدئيا ـ وقت الزيارة الثالثة للجنرال ديغول للجزائر) في حين أن الخونة مثل فارس عبد الرحمن (رئيس الهيئة الانتقالية) وحمزة بوبكر (إمام مسجد باريس) يتظاهران بالانضمام إلى سياسة الجنرال ديغول.

وبتقويضهم لجيش التحرير الوطني، فإن الموحدين بهذه المؤامرة كانوا يعملون على بث الانهيار وسط الجماهير بتبليغ العدو عنها، وبنشر الاستياء بتصرفهم مع الشعب تصرفا مشينا للثورة، بل تمكنوا في بعض الجهات إلى إنشاء خلايا محلية سرية تحت غطاء الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A).

3) العناصر المورطة في المؤامرة جاءت من أماكن مختلفة، يمكن أن نصنفها كما يلي:

أ ـ عناصر متعلمة، مثقفة (طلبة، معهديون أطباء، أساتذة،...) دخلوا الجبال في 1956، بعد اضراب الطلبة مباشرة، عن طريق بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني آنذاك أو حتى فيما بعد.

ب ـ أشخاص دخلوا الجبال بعد إطلاق سراحهم من السجن أو مركز تجمع (خاصة العناصر التي كانت لها نشاطات سياسية قبل الثورة).

ج ـ أشخاص دخلوا عن طريق تونس (أو المغرب) ـ (أطباء، ممرضين، لاسلكيون، أو فنيون آخرون، وعموما أشخاص متعلمون...).

د ـ وشاة محترفون محنكون (بعضهم كان في التشكيلات السياسية القديمة أو في خدمة فرنسا...

جميع العناصر سابقة الذكر كانت عموما، مكلفة بمهمة، قبل دخولها للجبال لكن إلى جانبهم كان هناك مسؤولون انظموا إلى الثورة نزهاء ولكن بدافع القلق والطموح أو بسبب شخصي آخر، استسلموا لرغبات عملاء العدو، وبالتالي وجدوا، أنفسهم في هذا الطريق الاجرامي وفي حظيرة الخيانة.

وكما نرى، فإنه كان من الصعب الاشتباه وكشف هذه الأشخاص خاصة وأن التعليمات التي أعطيت لها هي القيام بمهامهم ـ بكل وعي وكفاءة ـ داخل صفوف جيش التحرير الوطني، والظهور بأنهم «فوق كل شك»، وكل عنصر لا تنطبق عليه هذه المواصفة يبعد، على الأقل يبعد عن المسؤوليات الهامة.

إن المكلفين بالتنفيذ والمسؤولين الصغار في المؤامرة كانوا يختارون أساسا من :

1 ـ الشباب القادمين من الجزائر العاصمة بعد الاضراب الأسبوعي (أغلبيتهم الساحقة مشبوهة، خاصة الذين جاءوا بدون «رخصة المرور» من منظمة جبهة التحرير الوطني في ذلك العهد، وحتى الذين التحقوا بالجيش بنفوس خالصة، كان العدو على اتصال دائم بهم وهو يعرف أنهم لا يتسجمون مع الحياة الشاقة في الجبال، وكان يوحي إليهم بأنهم معرضون للميز من طرفنا).

2 ـ من المجندين والقومية «الفارين» وحتى لو كانت معهم أسلحتهم (كثير منهم ممن ألقي عليهم القبض وتم التحقيق معهم اعترفوا بأنهم مرسلون من العدو).

3 ـ المرشدين المكونين حديثا في فرنسا (ايسوار ISSOIRE) المدعين بأنهم فارون وفي الحقيقة هم مرسلون من S.A.S.

4 ـ جنود كانوا مخلصين للثورة وانقلبوا بدافع القلق والاستياء أو تحت غطاء الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A، عندما يتعلق الأمر بمناضلين سابقين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D.

4) الوسائل التي استعلمت في ولايتنا هي الآتية:

مصلحة الصحة هي القطاع الأول الذي تم فيه التوغل والتسلسل بقوة حيث أن بعض المحركين للمؤامرة سبق أن تحملوا مسؤوليات هامة في هذه المصلحة، فتحت غطاء هذه المصلحة كان بريد المنظمة يمرر، بعيدا عن كل رقابة وذلك قرابة سنة كاملة. ومصلحة الاستعلامات والمواصلات كانت هي أيضا مركز اهتمامهم، وهكذا كانت هذه المصلحة في إحدى المناطق تحت أيديهم من القاعدة إلى القمة. والمصالح الأخرى المستقلة (صحافة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين والعتاد...) كانت هي أيضا مستهدفة، كما أن كثيرا من المسؤولين في جيش التحرير الوطني على مستوى القسم والناحية والمنطقة كانوا في المؤامرة يسعون جاهدين لأن يكون في مصالحهم الأشخاص الذين يثقون فيهم ويتقدمون باقتراحات لترقيتهم إلى رتب سامية، ومن ناحية أخرى يعملون على الذين يتوسمون فيهم تعلقهم بالثورة، وذلك بتنقيلهم من مكان لآخر أو بتجريدهم من رتبهم أو تبليغ العدو عنهم والوشاية بهم.

وهكذا خلال بضعة أشهر كانت توجد بسهولة في كل قسم أو ناحية العناصر المتآمرة في مراكز المسؤولية والثقة.

التعليمات كانت تأتيهم من الجزائر العاصمة عن طريق اتصال خاص، وكانوا يتصلون أيضا بـ S.A.S، في كل ناحية بكلمة سر، وهكذا تمت عدة اتصالات بين ضباط فرنسيين و«ضباط من جيش التحرير الوطني» أصحاب المؤامرة، سلمت لهم الأموال من إ.ش.ا، أما الأسلحة فكان من المقرر أن تسلم لهم أياما قليلة قبل انطلاق العملية، تحاشيا لتكرار الإساءة للعملية «الطير الأزرق».

من بين الذين تم اعتقالهم يوجد ضباط مناطق وضباط نواحي، وضباط صف، جنود، مسبلون، مسؤولو منظمات محلية (جبهة التحرير الوطني) ومدنيون.

ومن تصريحاتهم يتبين :

أ - المنظمة منتشرة عبر كامل الجزائر، والتي توجد بالولايات الأخرى، يبدو أنها أقوى من التي عندنا. «الولاية الرابعة تكون قد غرقت بالعناصر القادمة من الجزائر العاصمة، هذا ما قيل لنا.

الكل مرتب في باقي الولايات، وتكفي إشارة واحدة ليشرعوا في عملهم.

ب - كان العدو يعتزم تحطيم هيآت أركان جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني، قبل كل شيء آخر، وكان يعتمد على الفوضى التي ستعم للقضاء على الوحدات التي كان يتوقع أن تنقسم بسرعة، وباختصار كان يأمل في أن «ينظف كل شيء» قبل استفتاء 5 أكتوبر.

ج - كان العدو يعتزم اختتام نشاطه التطهيري للجبال، بإرسال سكان المدن والقرى - في هذا الصيف - إلى الريف، بدعوى الشوق إلى العودة إلى «مناخ البلاد». وفي الحقيقة يكونون مكلفين بجمع أقصى ما يمكن من المعلومات عن جيش التحرير الوطني ونقلها - لدى عودتهم - إلى المصالح السرية الفرنسية.

د - أن الأغلبية الساحقة من عمال البناء في مدن ولايتنا قد تم تجنيدهم (لسنا ندري كيف) في المنظمة المسماة «Bleu de Chauffe»، فهل نفس الشيء في الجهات الأخرى؟

هـ - العناصر الفارة من وحدات كوبيس KOBUS (الأصنام) أو قسم منهم يكون مورطا في العملية، حيث أن محركي المؤامرة كانوا يعتزمون في وقت من الأوقات «تهريب» بضعة مئات من جماعات بلونيس - إلى ولايتنا - مزودين بأسلحتهم حتى يتمكنوا من تلطيخ أحسن للولاية.

نحمد الله أن كل خطر قد زال الآن، ذلك أننا تحركنا بسرعة وبصرامة، منذ الملاحقات الأولى، اعلنت حالة الطوارىء في جميع الولاية، وفي نفس الوقت اتخذت اجراءات جائزة عاجلة.

1) إيقاف التجنيد، ورقابة من جند وخلال الثلاثة أشهر الأخيرة.

2) اعتقال القومية والجنود الذين «فروا» منذ مدة قصيرة من الجيش الفرنسي، التحقيق في الوضعية الشخصية لكل واحد منهم.

3) اعتقال أغلبية الجنود المولودين في العاصمة أو القادمين منها منذ الاضراب الأسبوعي، مع التحقيق في الوضعية الشخصية لكل واحد منهم.

4) الغاء العطل، وكل واحد يلتحق بمركزه بسرعة.

5) الغاء جميع المراسلات الخاصة مراقبة بريد كل مصلحة.

6) إيقاف كل تنقل إلا الذين يحملون «رخصة مرور» مسلمة من مسؤول بالولاية بعد 18 جوان 1958.

7) منع التبديلات من ناحية لأخرى أو منطقة لأخرى. اعتقال جميع الأشخاص القادمين من الولايات الأخرى، مع فحص دقيق لأوراقهم ووضعيتهم غلق الحدود مع الولايات الأخرى، ما عدا رجال الاتصال المعتمدين قانونا من الولاية.

8) اعتقال جميع المشبوهين والمبلغ عنهم مهما كانت رتبتهم، والاستنطاق الصارم للذين تبدو وضعيتهم غير قانونية.

بفضل هذه الاجراءات الأولى استطعنا كشف هذه المؤامرة الفظيعة، نأمل بحرارة أن تمكنكم هذه المعلومات أنتم بدوركم من اكتشاف وتحطيم الشبكة الموجودة عندكم.

أننا لا نستطيع أن نقدم لكم هنا أسماء الضباط الخونة، كما أننا لا نستطيع تقديم أسماء أخرى كثيرا ما ترددت في هذه القضية، وضرورة عقد اجتماع بين الولايات يبدو أكثر إلحاح من أي وقت مضى، نجدد إذا اقتراحنا للقاء مع مستوى عالي لمسؤولي الولايات معتمدين قانونا. أن مثل هذا اللقاء يمكننا من تبادل جميع ما لدينا من معلومات حول هذه القضية القائمة، وأن نتعاون بطريقة أكثر فعالية من الماضي، ومن تنسيق جميع مجهوداتنا في جميع الميادين، وتقوية كفاحنا على جميع الأصعدة لغاية انتصار الثورة الجزائرية.

في انتظار جواب أمل أن يكون إيجابيا، تقبلوا أخي العزيز التحيات الوطنية من جميع جنود جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني الجزائري بالولاية الثالثة.

■ صودق في الأصل عند الاطلاع على إحدى وعشرين كلمة شطب عليها بالحبر[*]

العقيد عميروش

قائد عام الولاية الثالثة

7 نسخ موجهة إلى :

- الولاية الأولى
- الولاية الثانية
- الولاية الرابعة
- الولاية الخامسة
- الولاية السادسة
- لجنة التنسيق والتنفيذ (نسخة)
- الأخيرة للوثائق.

---

*) راجع الوثيقة الأصلية في الملحق.

كنت مترددا في أن أسجل هذه الملاحظات حول هذه الرسالة التي تسلمتها ولايتنا من الولاية الثالثة بتوقيع العقيد عميروش. والموجهة إلى جميع الولايات، لكن الوقت والظرف يحتمان عليّ أن أدلي بهذه التوضيحات:

أ ـ النزاهة تقتضي مني إلا أن أحلل الرسالة اليوم، أو أعقب وأعلق عليها، لأن قراءتي لها تاريخيا كانت في الرد الذي كتبته إلى العقيد عميروش ـ بعد عشرين يوما من وصول الرسالة ـ أطلب فيه الإلتقاء به في (سرج الغول) على انفراد للإطلاع على المشكل وأتعرف من قائد الولاية الثالثة شخصيا، على خلفيات هذه الأزمة. ولكنه فضل أن يجتمع بقيادات الولايات مجتمعة مما جعلني أرسل إليه الدكتور الأمين خان ليعتذر عن مشاركة قادة ولايتنا في اجتماع تحوم حوله شكوك.

ب ـ لنترك تحليل مضامين هذه الرسالة للقاري، ليستخلص منها ما يشاء، فهو القادر على فهم المؤامرات التي تحاك ضد الثورة في الداخل والخارج ليقارن بينها وبين كتابات ضباط فرنسا حول هذه المؤامرات.

ج ـ وللتاريخ فإن الفئات التي ورد ذكرها في الرسالة هي التي تشكل منها قيادات الثورة والعناصر المسيرة لأجهزتها سواء كانت في النظام العسكري أو السياسي أو الديبلوماسي باستثناء الفئات التي حملت على العمالة للعدو وطبعت بالخيانة للثورة والوطن وما تزال حتى الآن تمارسها، وتحضرني قصة الطلبة الجزائريين الذين قدموا من المشرق العربي حاملين شهادات عليا بالثورة، وشاءت الصدفة أن تسبقهم رسالة تطالب الحذر منهم فما كان منا إلا أن وزعناهم على مناطق عائلاتهم وترصدنا خطواتهم، وتبين لنا أنهم جاءوا لدعم الثورة.

ولعل وصول المجاهد الأخضر بو الطمين إلى منصب سكرتير خاص على مستوى ولايتنا دليل على أن مقتل الطاهر عمروش الذي كان كاتبا لوثائق مؤتمر الصومام ليس له ما يبرره.

ردت الولاية الثانية على عميروش في 23 أوت 1958، تنصح بالتعقل والتأني (النظرة السليمة) وتحذر من كل تجاوزات للسلطة كما يظهر في الرسالة الموالية :

إلى الجيوش في 23 أوت 1958.

العقيد قائد عام الولاية الثانية

إلى العقيد قائد عام الولاية الثالثة *

الأخ العزيز.

لقد درسنا بعناية الرسالة المؤرخة في 3 الجاري والتي تخبروننا فيها من اكتشاف مؤامرة واسعة مدبرة ضد الولاية الثالثة، ونهنئكم على قضائكم على هذه المؤامرة.

بعد دراسة برقيتكم وعلى ضوء هذا النص، فإننا نريد أن تكون لدينا معلومات أوسع عن هذه القضية الهامة، ولهذا نقترح عليكم أن يعقد اجتماع سريع بين ولايتنا بغية دراسة الوضعية في جميع الميادين.

نظرا لخطورة الوضعية في ولايتكم، نطلب منكم أن تأخذوا الاحتياطات الضرورية للحفاظ على السير الحسن لمنطقتنا، وعدم خلق المشاكل التي قد تمس المسيرة الحسنة هذه، نأمل أن تلقى هذه النصائح أذنا صاغية وأن يتغلب التعقل والتأني. وعلينا أيضا أن ننبهكم إلى أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار التعليمات التي أقرها مؤتمر 20 أوت 1956، وإلا تتخذ عقوبات إلا بعد الموافقة الضمنية للجنة التنسيق والتنفيذ، كل ضابط مورط في هذه المؤامرة لا يناله عقاب إلا من لجنة التنسيق والتنفيذ.

نظرا لخطورة القضية فإننا نطلب منكم الرد على ندائنا حتى نتمكن من دراسة هذه القضية الهامة وإيجاد الحلول المناسبة، وعلى هذا نحدد لكم الموعد إذا في سرج الغول، وننتظر منكم تحديد تاريخ هذا اللقاء، وهذا الاجتماع سيصلح أيضا لإعداد لقاء بين جميع الولايات.

أما فيما يتعلق برسالتكم المؤرخة في 7 الجاري فإننا سنتدارس حول هذه القضية خلال لقائنا.

في انتظار رد عاجل وإيجابي نبعث بتحياتنا الوطنية والأخوية لكم وإلى جميع المجاهدين في ولايتكم.

إلى... يوم 1958/8/23.

القائد العام للولاية الثانية

---

*) أنظر النص الأصلي في ملحق الوثائق.

وكما قلنا أعلاه فقد أطلعت قيادة الخارج بخطورة الوضعية في الولاية الثالثة، وخطر العدوى على جميع الولايات، وطلب منها التدخل السريع، خاصة إرسال لجنة تحقيق إلى الداخل. اقتصر رد فعلها على إرسال برقيات تهنئة إلى عميروش من طرف كريم وبوصوف.

أطلع الخارج أيضا على ما كان من صدى قوي لعملية التقتيل تلك، في النواحي المجاورة للولاية الثالثة : فقد أعرب جنود وشعب الولاية الثانية عن استنكارهم وسخطهم، لم يفهموا العمل الدموي والتحطيم الذاتي الذي أصاب الولاية الثالثة. واجهت الولاية الثانية هذه الهزة بهدوء ووعي وتبصر. القضية أخطر من أن تناقش على مستوى القاعدة. بقيت على مستوى مجلس الولاية إلى أن يحمل الزمن عمله.

أمام سعة المأساة، فإن المؤرخ لا يرضى فقط برد الأحداث، ولكن عليه خاصة أن يحاول إيجاد جواب على السؤال؛ لماذا وكيف تورط عقيد من جيش التحرير الوطني في مثل هذه المأساة؟

1) هناك قبل كل شيء، الثقة التي تربط في وقت من الأوقات وفي ناحية من النواحي بين القائد والأشخاص الذين يسيرهم. فاستمرارية هذه الرابطة، أو تمزقها وانفصامها، ترجع أساسا إلى شخصية واهلية وكفاءة القائد.

وهكذا إذا كانت الولاية الثانية لم تعش مثل هذه المآسي، فإن ذلك يرجع إلى خاصية ونوعية قاداتها، على جميع المستويات، والوراثة الجديرين بزيغود يوسف.

ومن هنا نرى أن بعض القادة لم يكونوا في مستوى هذا الخطر، وهو أكبر خطر تواجهه المنظمة.

هناك أخيرا هروب القيادة واستقرارها في الخارج. إنه السبب العميق للكارثة. إذ لم يكن بالإمكان أن تصاب المنظمة، بمثل هذا التسلل والمهزلة لو أن قيادة جديرة بهذا الاسم، تحملت مسؤولياتها من الداخل ولم يكن لعميروش أن ينزلق إلى هذه المأساة. ليحيط نفسه في النهاية بالفراغ منتظرا الاستقلال «وحيدا» مع «الله»، بل هو يطمح في قيادة الثورة بتنظيمه لاجتماع من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، ضم قادة الولايات الأولى، الثالثة، الرابعة، والسادسة، أما الولاية الثانية ـ متبوعة بالولاية الخامسة، فقد رفضتا المشاركة. لقد أدركت الولاية الثانية

المناورة: فبعد تهاني كريم وبوصوف كان عميروش يريد التهنئة العامة والشاملة من جميع الولايات، وفي نفس الوقت تضامنهم معه على ما سيبقى في التاريخ مجزرة وجريمة.

في 15 ديسمبر 1958، كتب عميروش لي معربا عن تأسفه لعدم حضوري؛ وهذه الرسالة مثيرة حقا:

إلى الجيوش في 1958/12/15.

العقيد عميروش (الولاية رقم 3)

إلى العقيد سي علي كافي (الولاية رقم 2)

الأخ العزيز.

قبل مغادرة ولايتكم، أفكر فيك وأبعث إليك بهذه الأسطر لأخبركم بأن الصحة جيدة، أملا أن تجدكم رسالتي هذه في نفس الحالة.

لقد انتظرناكم لحضور اجتماع الولايات ولكن دون جدوى. لقد وصلتني الرسالة التي أعربتم فيها عن عن رفضكم لدعوتنا بحجة انشغالكم. وأسامحكم بالقول بأنكم لم تحتوا عملا. كنتم على بعد ثلاث ساعات مشيا من المكان الذي عقدنا فيه الاجتماع ولم تجشموا نفسكم القدوم على الأقل لرؤية سي امحمد وسي احمد بن عبد الرزاق وهما على التوالي قائد الولاية الرابعة والسادسة. لقد قضى كلاهما شهرين مشيا ورغم طول المسافة. فقد تجشما تعب الوصول. لقد ارتأيا ان الاجتماع سيكون مثمرا، وبالفعل أني اعتقد أنه كذلك. وأعلمكم بأنه بعد دراسة معمقة للقضايا الداخلية والخارجية، لاحظنا أن الوضعية ليست أحسن كما تظن، وإن ولايتنا هي في وضعية خطيرة وحرجة جدا.

لتعلموا أن غيابكم قد أثر فينا. وأنتم بهذا توضحون بأن هناك انقساما ضمن منظمتنا؟ انقسام قد تكون له عواقب سيئة وخاصة خلال المرحلة التي نجتازها حاليا.

عوضا أن نتوحد لتعزيز ومساعدة حكومتنا التي ليست مستقرة بعد. فأنتم بالعكس من ذلك تريدون الابتعاد عنا، وحتى إذا كنا متحدين ويتظامننا الواحد مع الأخر، فإنه من الصعب التغلب على العدو، وكيف يكون الحال عندما تعمنا الخلافات؟ لا ننسى أن علينا الكفاح على جبهتين الاستعمار والمشوشين الذين يبرزون في جيهات مختلفة من التراب الوطني.

(*) أنظر النص الأصلي في ملحق الوثائق.

في أمل أن تحل الوحدة محل هذا الاختلاف. تفضلوا أيها الأخ العزيز، بقبول تحياتي الأخوية والوطنية.

تفضلوا بنقل تحياتي إلى جميع الاخوة المكافحين من أجل القضية الوطنية.

العقيد عميروش

إنصافا للواقع ونزاهة مع النفس والتاريخ لابد من توضيحات بشأن عدم حضوري برئاسة وفد الولاية الثانية إلى الاجتماع الذي أشار إليه العقيد عميروش في رسالته.

ففي ردي المؤرخ في 23 أوت 1958، واضح جدا أنه هو الذي دعا واقتراح «أن يعقد اجتماع سريع بين ولايتنا» في برج الغول وذلك لدراسة الوضعية مفصلة على اثر «المؤامرة الخطيرة» التي عاشتها الولاية الثالثة كما دعوت إلى «التعقل والتأني» هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى واحتراما وتطبيقا وتماشيا مع مبادىء الثورة وبالتالي قرارات مؤتمر الصومام التي حددت صلاحيات العقيد في الحكم والتنفيذ و«إلا تتخذ عقوبات إلا بعد الموافقة الضمنية للجنة التنسيق والتنفيذ وكل ضابط مورط في هذه المؤامرة لا يناله عقاب إلا من لجنة التنسيق والتنفيذ».

كما أوضحت في ردي بأن هذا الاجتماع - بين الولايتين الثانية والثالثة - سيصلح أيضا لإعداد لقاء بين جميع الولايات.

ونعيد للأذهان هنا بأنه سبق لي في احدى الاجتماعات مع «قيادة الخارج» أن قلت لهم: لاتستاؤوا ولا تفاجئوا إذا ما سمعتم باجتماع ضم قادة الولايات في الداخل إذا ما تطلبتها ضرورات مستعجلة تهم أو قدتمس بمسيرة الثورة.

لكن وذلك وعندما اكتشفت قيادة الولاية الثالثة، بعد رسالة العقيد عميروش التي كانت اخبارية فقط من المؤامرة - وقد وصلتها قائمة تضم 1800 ممن نفذ فيهم الإعدام بين ضباط سامين وضباط صف وجنود ومدنيين رغم النصائح التي قدمتها بصفتي مسؤول الولاية الثانية، عندئذ قررت الولاية عدم الحضور حتى لا تزكي تلك المؤامرة وتزكي خرق قرارات الصومام وتبارك اعدام عدد كبير من خيرة أبطال تلك الولاية. وبالتالي تساهم في تبرير ما حدث في الولايات الأولى والثالثة والرابعة، من تسرع في الحكم وخرق للقرارات ونصب المحاكم وخاصة التنفيذ.

كما رأينا كانت سنة 1958، مخاضا عسيرا للثورة، ومحكا صارما لإرادة وعزيمة جيش التحرير الوطني وإيمان وتضحيات الشعب، أمام العمليات التمشيطية المهولة والتكشيف من مراكز التجمع التي كانت مقابر حقيقية والمناطق المحرمة وتعزيز خط موريس المكهرب بما يزيد عن 20 ألف جندي مجهزين ومحصنن بالرادارات والمنبهات الكهربائية والذي تسبب في استشهاد عدد كبير من المجاهدين وبعض القيادات التي كانت تلتحق بتونس أو القاهرة للاجتماعات... واتخاذ القرارات التي بقيت جميعها حبرا على ورق.

القطيعة شبه تامة بين الداخل والخارج، لا جواب على برقيات النجدة من جميع قيادات الولايات الجنود «مجمدون» على الحدود الأسلحة المتطورة المشتراة والمهداة من الدول الشقيقة والصديقة من الخارج مكدسة، أموال الثورة تستعملها البنوك الأجنبية، في حين أن جيش التحرير الوطني يعاني من قلة الأسلحة والذخيرة والتموين والجنود والإطارات والأموال، والشعب يتآكله الحرمان والجوع والبرد والأمراض في مراكز التجمع والمحتشدات ـ بالإضافة إلى الإهانات وحرق المداشر والقتل الجماعي ـ وعائلات الشهدا، لا تتقاضى حقها من المنح التي ألح عليها مؤتمر الصومام.. وكان المعنيون في لجنة التنسيق والتنفيذ آنذاك يردون على برقيات قيادة الداخل: «سلاحكم في أيدي عدوكم».

جواب يكشف النوايا الحقيقية لعناصر سكنتها روح السلطة، ولا تخجل من التاريخ فتدعي لنفسها الزعامة والقيادة. قيادة تعششت في الخارج ـ تسير ثورة جبارة كثورة أول نوفمبر من المكاتب والصالونات وتصنع القرارات حول الموائد المشحونة بما لذ وطاب. قيادة تفر من الداخل حيث الحقيقة والواقع. حيث الموت والجوع والمرض والحرمان والسجون والإعدامات.

فهل كانت قيادة الصين الشعبة بزعامة ماوتسي تونغ يسير ثورتة العظيمة ومسيرته التاريخية من مكان غير ترابه الوطني وسط جنوده وشعبه؟

وكذلك الثورة الفيتنامية بقيادة هوشي منه مثل هذا وهو الذي كان شبه خيال ولكنه هَرَمٌ وسط جنوده وشعبه.

لم يسير أحدهما ثورته من موسكو أو أية عاصمة أخرى أما قيادة ثورة أول نوفمبر فقد تزوجت بالخارج، يتآكلها السباق نحو السلطة، تتخبط في الصراعات

والمناورات، تتخذ قرارات خيالية تنعكس سلبياتها الخطيرة على مسيرة الثورة، التي أرادت وقررت لشعبية يحمل رايتها جيش التحرير الوطني في حين كان بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يفكرون ويعملون على تأسيس جيش كلاسيكي ـ في الخارج ـ ضباطه أكثر من جنوده.

ففي 19 جويلية، تقدم كريم بلقاسم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بهيكلة عسكرية تقضي بتشكيل 160 ألف جندي منهم خمسة آلاف ضابط و16 ألف ضابط صف، و25 ألف عريف.

ومن يتصفح هذه الهيكلة ويحللها يتبين مرة أخرى من التفاهة والأوهام التي كانت مسيطرة آنذاك.

في هذه الأثناء كان الداخل على بركان مهول يصارع آثار العمليات التمشيطية الجهنمية وخاصة الولايتين الرابعة والثالثة حيث تعرضتا ـ بالإضافة إلى ذلك ـ إلى مناورة بسيكولوجية مدروسة وجهنمية، تهدف إلى نسفها وبالتالي مد اللهيب إلى باقي الولايات.

شهادة العقيد عميروش في قضية عبان رمضان

بالاضافة الى «قضية لعموري» التي كشفت عن فشل أول محاولة للاستيلاء على السلطة من الخارج بالقوة، جاءت قضية أخرى لتميط اللثام عن حدة التناقضات وتآمر «الخارج» على بعضه البعض والسعي المحموم نحو السلطة، وهي قضية عبان الذي قالت عنه اذاك وسائل اعلامنا انه استشهد في معركة على الحدود التونسية ـ الجزائرية في حين ان الحقيقة انه حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه، كما ورد ذكره سابقا.

وهاتان القضيتان أثيرتا خلال اجتماع تم في الداخل بيني وبين عميروش، وكان يرافقني الأمين خان المسؤول على القطاع الصحي بالولاية وذلك يوم 27 نوفمبر 1958، وقد يكون من المفيد نشر نص محضر هذا الاجتماع الذي يلقي ضوءا إضافيا على ردود الفعل بالداخل حول قضية عبان :

عرض قضية عبان من طرف الصاغ الثاني عميروش*:

أ) الصاغ الاول سي صالح [1] عضو الولاية الرابعة عائدا من تونس، واثناء مروره بالولاية الثالثة روى بأن الأخ عبان رمضان يكون قد أعدم، مؤكدا ذلك بأنه تلقى جوابا عن رسالته الى الصاغ الثاني أو عمران والذي جاء فيه: «للمصلحة الوطنية، فات الوقت لعمل أي شيء لصالح عبان».

ب) عند الاعلان عن موت عبان أرجع مسؤولو الولاية ذلك الى دعايات العدو وطرحوا بعض الاسئلة عن ظروف موته.

ج) تصريحات الدكتور سي محمد مسؤول المصلحة الصحية بالولاية الثالثة والذي اعتقل لمشاركته في المؤامرة ضد الثورة: قيل لي أنه يوجد ضمن منطقتنا عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ. ولم أصدق الا لدى موت عبان.

د) منذ 20 أوت 1956، ظهرت لنا هيئة عبان مشبوهة وذلك بالدور الانشقاقي الذي قام به بين مسؤولي الولاية الثالثة.

هـ) اعضاء المؤامرة ضد الثورة الذين اعتقلوا في الولاية الثالثة كانت اغلبيتهم إن لم نقل جميعهم اصدقاء لعبان، مثل بن مرزوق امحمد المدعو عبد الله مسؤول المنطقة الثانية بالولاية الثالثة الذي التحق بالعاصمة بعد مؤتمر أوت وهو الآن[2] «مقدم» في صفوف العدو الذي التحق بالمنظمة في جوان 1958

الصاغ الثاني سي علي كافي

المؤامرة في تونس

الصاغ الثاني سي علي كافي:

- يشرح الاجتماع الذي تم في تونس بين لجنة التنسيق والتنفيذ والولايات حيث اثير بالخصوص انشاء لجنة مهمتها توحيد القضايا العسكرية.

- انشاء C.O.M كنتيجة أولى لهذا الاجتماع.

- الطلبات المتكررة للأسلحة دون جدوى.

---

* أمام هذه الشهادة التي وردت في الرسالة 71 تتبين العلاقة بين قضية «أكفدو» ومقتل عبان رمضان.

1) الرائد صالح زعموم.

2) يقصد عام 1958.

ـ المكالمة الهاتفية مع وزارة الداخلية التي اعلنت عن اكتشاف مؤامرة ضد الثورة (ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) واعتقال ضباط من جيش التحرير الوطني، قد يكونون مسؤولين عن عجز C.O.M معرقلين في الأول وصول الأسلحة الى الداخل.

وبالتالي وقعت دراسة الوضعية الناشئة للإنعكاسات التي يمكن أن تخلفها خاصة في الولاية الاولى.

أ) سي صالح دخل معي من تونس، وفي هذا التاريخ كان عبان مازال على قيد الحياة.

ب) وقت الاعلان عن موت عبان، وقعت اشتباكات كبرى على خط موريس.

جـ) من الطبيعي الا نكون على علم بطبيعة علاقات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فيما بينهم ولكن الواقع هو أن عبان تعرض لعقوبات تحدد من نشاطه.

د) سرد محاولات اختطاف العدو للاخوين بن طوبال وكريم في تونس.

هـ) بامكاننا أن نندهش من هيئة سي صالح بما روجه وهو عائد من تونس.

وقد تم الاتفاق على:

1) التأكد من موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الوضعية القائمة وخاصة في الولاية الاولى.

2) طلب اسماء العناصر المعتقلة حتى يمكن تتبع هذه القضية في الداخل.

3) توجيه برقية تهنئة وتضامن الى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على يقظتها.

وفي الوقت الذي انتهت فيه مغامرة جماعة لعموري وبمبادرة من عميروش اجتمع أربعة من قادة الولايات في الداخل وذلك من 6 الى 12 ديسمبر 1958. وبالاضافة الى الاقتراحات التي وجهت إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي نتعرض لها فيما بعد، اتخذت قرارات هامة تبنت بطبيعتها وبعدها الطموحات الى نفوذ حقيقي في الداخل.

فيما يلي القرارات المتخذة :

1) تطهير الاوراس، وبهذا الشأن ترسل الولاية الثالثة فيلقين والولاية الرابعة كتيبتين وليس لهذه الوحدات ان تلتحق بقواعدها الا بعد الانتهاء من مهمتها.

هذا الاقتراح مقدم الى الحكومة للمصادقة عليه. واذا مر أجل عشرين (20) يوما، دون جواب منها فإنه يطبق نظرا للوضعية الحساسة التي يعيشها الأوراس.

2) بعد التحقيق، ينفذ حكم الاعدام سرا، في الاسرى والقومية الذين يحاولون التسرب داخل صفوفنا أو الذين تثبت جريمتهم وصدر بشأنهم الحكم بالاعدام.

3) إرسال وحدات الى الولاية الاولى على الحدود، للعمل على تخريب خط موريس. ولكي تكون هذه الاعمال متسقة وفعالة، تطلب من الحكومة مساعدة من الخارج.

4) لكي تمكن مقاومة عناصر (الحركة الوطنية الجزائرية) M.N.A في الولاية السادسة، فان الولاية الرابعة ترسل كتيبة للمساعدة على القضاء على هذه العناصر في الولاية السادسة. والوحدات المرسلة الى الولاية الاولى تكون مهمتها تطهير تلك الولاية.

5) إعداد مناشير وطنية من طرف الولاية الرابعة التي تتصل بدورها ـ عن طريق الرسائل او المواصلات ـ بالولايات الاولى والثالثة والسادسة.

6) تكون اسماء الرتب والوحدات باللغة العربية مثل: كتيبة، عريف، الخ..

7) يحتفل بأول نوفمبر.

8) الاتصالات فيما بين الولايات تكون اجبارية كل شهرين.

9) من الضروري أمر بعض العسكريين والشخصيات المدنية ـ اسرى الولاية يوجهون الى الولاية الثالثة.

10) يعقد اجتماع فيما بين الولايات كل أربعة (4) أشهر. توجه دعوات الى الولايتين الثانية والخامسة.

11) اقرار المساعدات والتبادلات الاقتصادية.

12) بغية انجاز الانتظام والتوحيد تقرر:

أ) تأجيل العطل.

ب) منع التبغ.

جـ) لابد من تعليق شارات الرتب.

د) الزواج مسموح طبقا لبعض الشروط.

هـ) اعداد قانون داخلي.

و) المدعوون الى الخدمة العسكرية تحت علم العدو، لا يلبون الدعوة.

ز) مقاومة عبادة الشخصية.

ـ تعزيز وتطبيق مبدأ القيادة الجماعية.

ـ منع تبديل المواقع داخل الولاية، منطقة، الخ... استعمال الارقام.

ـ اقامة شفرة للمراسلات بين الولايات.

ـ تشجيع النقد البناء والنقد الذاتي.

ـ تعزيز الطاقة داخل صفوف جيش التحرير الوطني.

ـ سيتم بين الولايات تبادل الوثائق التي لها علاقة بالتنظيم.

ـ تخريب جميع املاك العدو الواقعة في المناطق المحرمة.

ـ تخريب وتدمير خط خراطة المكهرب وكذلك خط الانبوب، وهذه التخريبات تقوم بها الولايات المعنية.

ـ تحديث وتشبيب جيش التحرير الوطني ورفع مستواه الثقافي.

ـ تثقيف وتوجيه التسليات السليمة للمقاوم، واذا ما وقع سوء فهم بين الولايات فانه يسوى في مجالس الولايات.

تتخذ اجراءات المقاومة «عقدة الطالب» والتي بررت بتسرب «الزرق».

ـ تتكون لجان فيما بين الولايات لانعاش البحث عن المعلومات، وسيتعهد الرائد الطيب باعداد القوانين والنشريات، الرواتب المالية تسلم لارباب العائلات، ولتطوير الفداء، التخريب بجميع الوسائل والامكانيات وعجزة ومعطوبو الولاية الرابعة يحولون الى الولاية الثالثة والسادسة. التربصات العسكرية في الولاية الثالثة يقوم بها ضابطان عسكريان واخران سياسيان. كل ولاية تبعث بعشرة (10) متربصين. ولمحاكمة الضباط المدنيين تشكل في الولاية الثالثة محكمة تضم ضباطا من مختلف الولايات.

ستطبع الولاية الثالثة كتبا عسكريا وكتابا ابيض حول «الزرق» وجماعة بالونيس.

يسلم شهادات لعائلات الشهداء عقيد الولاية السادسة مكلف بالاتصالات مع الشرق والغرب.

ـ يعقد اجتماع طارىء بين الولايات كلما دعت الى ذلك خطورة حادث ما. ستبعث الولاية الرابعة الى الاولى والسادسة باثنين من صانعي القنابل والمواد التخريبية.

التوقيع: عميروش وكافي

وهكذا فإن عميرش وهو يرى نفسه في موقف قوة، مكللا حادثة أكفادو، ويتصرف وكأنه «منقذ» الثورة.. يرشح نفسه للادوار الكبرى وبإيحائه لهذه القرارات يريد ان يسيطر ويحكم الداخل، كل الداخل، فهو غير يائس من أن يمتد تأثيره الى الولايتين الثانية والخامسة. وبالاضافة إلى افساح المجال امامه، فإن الصاعدين من المسؤولين في الخارج يوجهون له التهاني، وخاصة كريم الذي يرى فيه الحليف الاكيد في محاولته للإستلاء على السلطة.

ودائما في هذا الظرف وتكريسا للقاءات المتواصلة والمباشرة بين الولايتين الثانية والثالثة، اجتمع كل من علي كافي وعميروش قائدي الولايتين وكان الموضوع الرئيسي هو وجود ما يسمى بالوحدات المصالية في الولاية السادسة. وعلى اثر ذلك بعث بتقرير الى وزيري القوات المسلحة والداخلية في الحكومة المؤقتة هذا نصه :

الحكومة المؤقتة و«المسألة المصالية»

الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني

من الصاغ ثاني علي كافي والصاغ ثاني عميروش قائدي الولايتين 2 و3

الى الأخ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير القوات المسلحة

والى الأخ وزير الداخلية

تشير معلومات بلغت الصاغ ثاني عميروش من طرف كل من سي محمد بن عبد الرزاق قائد الولاية (6) السادسة والصاغ أول سي عمار المسؤول العسكري في نفس الولاية، وذلك اثناء مرورهما بالولاية (3) الثالثة الى وجود ما يسمى بالوحدات المصالية تقدر بحوالي ثلاثة عشرة كتيبة (13) في أولاد جلال (الولاية الاولى) وأولاد نايل، بوغيل والجلفة (الولاية السادسة).

ويبدو الآن على الاقل ان حالة هذه الوحدات من الناحية المعنوية والتنظيمية والمادية تعاني من انعدام الوحدة التنظيمية تضاف اليها الخلافات الشخصية على مستوى القادة الحاليين.

ان وجود هذه الوحدات المناهضة قد تشكل خطرا حقيقيا على سلطة الحكومة المؤقتة، اذ ان العدو يمكن ان يستعملها ويستغلها لزرع الشك حول هذه السلطة في حالة اجراء مفاوضات بشأن ايقاف القتال أو أي احتمال آخر.

ومن ناحية أخرى، فان توزيع هذه الوحدات على جنوب الاطلس الصحراوي يقسم البلاد الى قسمين، وهو من الناحية الاستراتيجية ذو أهمية قصوى.

وأخيرا فإن وجود هذه الوحدات المناهضة في أولاد جلال يشكل دعوة مستمرة إلى العصيان والتمرد مهما كانت طبيعتها وخاصة في الولاية الاولى حيث الصراعات والتأثيرات الشخصية سهلة البروز والشحن. وبهذا الشأن فاننا نجهل الاجراءات والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة بما يخص هذا القسم من التراب الوطني وخاصة بعد مؤامرة تونس .

ولهذه الاعتبارات فاننا نعتقد أنه من واجبنا اثارة انتباه الحكومة المؤقتة بشأن هذه الوضعية المقلقة. خاصة وان وضعية جيش التحرير الوطني في هذه القطعة من البلاد ليست على أحسن ما يرام.

وبالفعل، فان خبر استسلام ألف وخمسمائة (1500) من العناصر المصالية الذي أشيع في (...) لا يكتسيه أي طابع للجدية، بل انه يشوه تشويها كبيرا قيمة خبر المنظمة التي كانت مصدر هذا الخبر.

كشف الصاغ ثاني سي محمد بن عبد الرزاق عن توغل كتيبتين في الولاية السادسة تابعين لسلطة الولاية الاولى، وهو توغل ذو طابع عصياني.

وحسب ما علمنا فان المشاكل التي تعاني منها الولاية السادسة من الناحيتين المادية والسلطوية، جعلت لجنة هذه الولاية لا تستطيع أن تجتمع.

والآن على الحكومة المؤقتة للجمهورية أن تقدر خطورة الوضعية وتتخذ الاجراءات لمجابهتها.

ونسمح لأنفسنا بأن نقترح على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن الاجراءات الكفيلة بتحسين الوضعية تبدو لنا أنها تكمن في تعزيز الجهاز العسكري للولايات المعنية، وذلك اما بعد تعزيز السلطة والتنظيم في الداخل وإما أن تتلقى جميع الولايات مهمة دراسة ـ جماعيا ـ التدابير اللازم اتخاذها لتطهير الجهات الملوثة والمدسوسة.

إن العزلة واهمال ونقمة وسخط جيش التحرير الوطني في الداخل قد بلغت قمتها خلال هذه المرحلة (سنة 1959، سنة العمليات التمشيطية العسكرية الكبرى، وهجومات العدو على جميع الجبهات: العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبسيكولوجية). ومن العجب أن هذه المرحلة هي التي كان جيش التحرير الوطني فيها إلى أمس الحاجة إلى مؤازرة وتعزيز الخارج له، هذا «الخارج» الذي تفاقمت ـ اذاك ـ تناقضاته وعجزه وتنكره لروح نوفمبر.

ولتوضيح وإبراز هذه المرحلة المأساوية التي مرت بها الثورة ـ فاننا عوض سرد جاف للاحداث، نقدم بعض الاحداث البارزة مدعمة بوثائق لم تنشر في الماضي، والتي توضح هذا الفصم بين جيش التحرير الوطني وهذا التجمع العقيم الذي يسمي نفسه قيادة في الخارج.

من 6 الى 12 ديسمبر 1958، اجتمع بعض عقداء الداخل ـ بمبادرة من عميروش عن الولاية الثالثة وبمشاركة كل من الحاج الاخضر (الولاية الاولى)، سي محمد (الولاية الرابعة)، والحواس (الولاية السادسة). أما علي كافي (الولاية الثانية) ولطفي (الولاية الخامسة) فانهما رفضا المشاركة لأسباب نذكرها فيما بعد.

واذا ما بقينا في هذا الاطار وهو العلاقة بين الداخل والخارج، فان مثل هذا الاجتماع هو في حد ذاته تحد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولوزير الدفاع، ولقادة هيأة الأركان الشرقية والغربية.

ومن أبرز نقاط جدول الأعمال نقطة تتعلق بالعزلة المتزايدة لجيش التحرير الوطني في الداخل وانعدام المساعدة المادية خاصة الاسلحة كانت محور سبعة وعشرين اقتراحا (27) أرسلت الى الحكومة المؤقتة للجمهورية في برقية تحت رقم 248/306 بتاريخ 5 فيفري 1958، وفيما يلي محتوى الاقتراحات بحرفيتها :

1) ارسال بعثة رقابية الى الداخل

2) نريد اطلاعنا على القضايا الداخلية للقيادة

3) نحتج ضد اهمال الهلال الاحمر للمرضى الموجودين في الخارج

4) نريد التعرف على الاوامر التي اعطيت لمهاجمة خط موريس

5) نطالب بدخول الاطارات والجنود الموجودين في الخارج

6) نريد أن يتم توزيع الأسلحة والاشخاص بانصاف وعدل بين الولايات.

7) الشباب المرسل الى الخارج يجب توجيهه نحو عدة فروع واختصاصات.

8) نأمل ايضاحات حول جميع الاعتقالات والتنفيذ في المسؤولين بالخارج.

9) نلفت انتباهكم إلى بعض التصريحات التي من شأنها المس بكرامة المقاومين، مثل التي أدلى بها فرحات عباس حول ايقاف القتال.

10) نطالب بأن تمنح مساعدة مادية للطلبة في الخارج.

11) نطالب بأن يتم تدريب الدوريات تدريبا جيدا تحاشيا للخسارة في الرجال والعتاد.

12) ننادي بمرارة لارسال الاطباء والادوات والادوية.

13) نسجل بأن الوحدة المغربية لا تتحقق ما دامت لم تنجز على الصعيد العسكري.

نقترح ان تعزز أكثر مساعدات البلدان الشقيقة، واذا أمكن توسيع النزاع.

14) نريد تأميم المصالح الخارجية والقضاء على الامتيازات.

15) نطالب بالرد على تقاريرنا وبرقياتنا وارسال التوجيهات والاخبار بانتظام.

16) اننا في حاجة إلى العتاد والذخيرة والمال.

17) نقترح اقامة اذاعة وطنية في الداخل.

18) تأسف لدعايتنا في الخارج الغير الكافية والتي عليها ان تركز نشاطها على التنديد بالاعمال الوحشية والابادة واستعمال النابالم والغازات الخ.

19) نطلب تكثيف استعمال الصحافيين الاجانب لما في ذلك من أهمية بسيكولوجية.

20) ولا تبقى قاعدة متينة فلابد من مراجعة ميثاق 20 أوت.

بعض النقاط تجاوزها الوقت أو أصبحت غير منسجمة مع الوضعية الراهنة.

وللمصلحة العامة فاننا نطالب بالدعوة ـ في أحسن الأجال ـ لعقد مؤتمر وطني تشارك جميع الولايات.

21) نطالب بتطوير الولايات بالاطارات والجنود.

22) نطالب باختيار نشيد وطني.

23) نطالب بتوجيه التمرينات؟ والطوابع.

24) نأمل في أن يبذل مجهود كبير لصالح الداخل.

25) نطالب بأن تتم ترقية الضباط مع الأخذ بعين الاعتبار للكفاءة والاقدمية والاخلاق.

26) نود أن تكون الاتصالات مباشرة

فيما بين الولايات لحل القضايا العاجلة.

27) نطلب مختصين واطارات عسكرية ومختصين في صنع القنابل، وجنود في المدفعية والمدربين وفي الاستعلامات والمواصلات الخ.

نطالب بدخول لجنة تحقيق ورقابة إلى الولاية الأولى.

وإثر هذه الرسالة تلقينا برقية تطلب منا التكفل بهذه المشاكل بالتنسيق بين الولايات المعنية بالأمر ولكننا في الولاية الثانية والثالثة رأينا أن تتكفل الولاية الأولى بأمر التنسيق بين الولايات الأخرى لمعالجة المشكلة في ظروف جيدة وأرسلنا بذلك برقية إلى القيادة هذا نصها :

الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني

الصاغ ثاني علي كافي

الصاغ ثاني عميروش قائدا الولايتين الثانية والثالثة

الى الأخ نائب رئيس المجلس وزير القوات المسلة

والى الأخ وزير الداخلية

الأخ العزيز

بالاشارة الى برقيتكم بتاريخ 1958/11/28 والمتعلقة بأوضاع الولاية السادسة، فاننا نوجه إليكم التقرير المرفق ونقترح عليكم الآتي:

إنه من المهم إجراء تقييم دقيق لهذه الأوضاع بواسطة تحقيق خاص.

ان تتكفل الولاية الأولى بدراسة هذه الأوضاع بطريقة جيدة

. أن موضوع التطهير ان كان لايمكن أن يتم في أحسن الظروف إلا أنه من الضروري الإسراع فيه وذلك لأسباب نظامية ومناخية.

تقبلوا أخي العزيز تحياتنا الوطنية والأخوية.

وبقيت الإتصالات متواصلة بين الولايتين وهذه بعض النماذج :

الرقم: 54

تاريخ الارسال: 1958/9/23

الباعث: الصاغ الثاني للولاية الثانية

المبعوث له: الصاغ الثاني للولاية الثالثة.

يسرني جدا، قف، وصلتنا مخابرتكم رقم 370/38. قف. نظرا للأهمية التي تعطيها لعلاقاتنا معكم. قف. نطلب منكم أن تحضروا شخصيا، قف. مصحوبين بصاغ أول ان ترون ذلك. قف. وإن كان لكم عمل فإننا نقترح آخر نوفمبر تاريخا للإجتماع. قف. نترقب جوابكم لنأخذ احتياطاتنا. قف.

الامضاء: الصاغ الثاني: سي علي حسني. قف.

الرقم: 63

تاريخ الارسال: 1958/10/2

الباعث: الصاغ الثاني للولاية رقم 2

المبعوث له: الصاغ الثاني للولاية رقم 3

إن مجيئك في آخر نوفمبر في نطاق حدود ولايتنا، تناقش فيه أمور تخص الولايتين الثانية والثالثة. لذلك فلا داعي لحضور ولاية أخرى. حضورك أنت وواحد من أعضاء ادارتك فقط. نطلب ردا مستعجلا، قف.

الامضاء: الصاغ الثاني: سي علي كافي، قف.

الرقم: 65

تاريخ الارسال : 1958/10/4

الباعث: الصاغ الثاني للولاية الثانية

المبعوث له: الصاغ الثاني للولاية الثالثة

إننا نتأسف كثيرا على عدم حضورنا في اجتماع 1958/10/25. هذا ونتمنى لكم النجاح في اعمالكم. مع طلبنا الأكيد في ارسالكم لنا جدول اعمالكم والقرارات التي

تؤخذ في هذا الاجتماع بواسطة اللاسلكي ـ وعدم حضورنا يرجع الى تحضير قرارات عامة لاتصالنا بالمناطق في التاريخ نفسه ـ مقررات نظامية وادخال تعديلات في جميع الفروع ـ كما نحضر ايضا قرارات للتنفيذ خاصة بخطاب «دي غول» الاخير في قسنطينة. وملاقاتنا معك في التاريخ المحدد في 1958/11/25 قف.

الامضاء: الصاغ الثاني، سي علي حسني، قف.

وانتشرت رائحة المؤامرة على الولاية الثالثة كالنار في الهشيم، ووصلت عدواها إلى الولاية الرابعة، وتكونت محاكم، وأصابت الفتنة معظم الولايات عن طريق رسالة وصلت من الولاية الثالثة الى الولايات الأخرى، تتهم فيه الذين خرجوا من الجامعات والثانويات والمعاهد والمدارس، والأطباء والممرضين وغيرهم بالخيانة.

وشمل الاتهام جميع المناضلين على جميع المستويات وصار الرقم المتداول في الولاية الثالثة وحدها أكثر من 2000 متهم.

وبدأت عمليات التصفية، وتساءلت:

ـ هل الولاية الثالثة جزء منهم أم هم جزء منها؟

وكيف يمكن لهذا العدد الهائل من مختلف الشرائح الاجتماعية أن يكون عميلا لفرنسا، ما لم تكن هناك لعبة من صنع المخابرات الفرنسية لزرع الشك بين المجاهدين، وتحطيم معنوياتهم، ونشر الفتنة بينهم، وهذا ما حصل فعلا.

وقلت لعميروش: لو كان هذا الرقم الضخم في ولايتي ممن اتهموا بالخيانة لانضممت إليهم.

وكنت على اقتناع بأنها مؤامرة حيكت في المكتب الخاص الفرنسي بالعاصمة، الذي ظهر ليعوض المكتب الثاني.

وأذكر ان عميروش قبل هذه الحادثة بسنة عاد من تونس، وكنت في استقباله بمعية قائد الولاية عبد الله بن طوبال وعلاوة بن بعطوش، حيث نزل ضيفا علينا - ومعه حراسته الخاصة وبعض المرافقين ومن بينهم شاب وسيم.

هكذا انقذت شندرلي من الموت

وفي الليلة التي نزل فيها العقيد عميروش عندنا، وأثناء إقامة بيننا للراحة من عناء الرحلة الطويلة، لاحظت مسحة حزن على وجه شاب وسيم كان يرافق قافلة عميروش. وهو يجلس وحيدا، منطويا على نفسه، وكأنه يخفي سرا.

تقدمت منه وسألته: لماذا أنت جالس وحدك؟

وتابعت أسئلتي له: ما اسمك؟

قال: اسمي جمال شندرلي.

وأنا من العخصمة، وابن القاضي شندرلي فسألته عن عبد القادر شندرلي الذي وصلتنا أخبار عن انضمامه الى البعثة الجزائرية بنيويورك، فقال لي أنه أخي الاكبر، وهو موجود الآن في نيويورك رفقة أعضاء بعثة الثورة الجزائرية.

وقص عليّ حكايته وكيف اتهم، وجاؤوا به من القاهرة عبر تونس ليحاكم في الولاية الثالثة. زاعما أنه انتقل بسيارته (سيتروان) من الجزائر الى القاهرة مرورا بالاسكندرية، وأنه تعرف على أعضاء من الجبهة ومن بينهم السيد كريم بلقاسم الذي أعجب بسيارته، وأراد أخذها منه، وعندما رفض إعطاءه إياها، حوله الى تونس عند الرائد قاسي في القاعدة الجزائرية، وهو بدوره سلمه الى عميروش لنقله الى ولايته لمحاكمته هناك.

وسألته عن عمله فقال لي : مصور سينمائي وكاتب سيناريو. وأخبرني أنه كان يعمل في الاذاعة والتلفزة في الجزائر، وأنه صور مجزرة عين عبيد أثناء زيارة سوستال، وأنه تأثر، فرفض البقاء في الاذاعة والتلفزيون وفضل الالتحاق بالثورة.

عندئذ قررت عدم تسليمه لعميروش، وناديت أحد جنودنا وطلبت منه الذهاب به الى المركز وأمرتُه بعدم تسليمه لأي شخص مهما كان.

وعندما أراد عميروش مغادرتنا سأل عنه وبحثنا عنه ولم نجده وظن الجميع أنه هرب وقلت لعميروش : سنلقي عليه القبض لأنه لا يعرف المنطقة، ولن يهرب بعيدا، وسنرسله اليكم.

وعندما رحل عميروش بقافلته اتفقنا مع قائد الولاية على شراء الآلات التي يحتاجها الشاب شندرلي لعمله معنا، وبعثنا الى قسنطينة بمن يحضر هذه الأجهزة.

وشرع شندرلي في تصوير العمليات التي كنا نقوم بها، وتمكن من انجاز أول عمل سينمائي عن إلقاء قنابل النابالم على منطقتنا وهو الفيلم الذي عرض في الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

وأصيبت رجل شندرلي بمرض «عرق اللسا»، فاضطرت الولاية إلى ارساله إلى تونس للعلاج.

وعندما كان يعالج في تونس، انتشرت شائعة وفاته مما دفع بأمه الى السفر من الجزائر الى تونس لمعرفة ظروف وملابسات وفاته.

وشاءت الصدفة، أن أكون متواجدا هناك، فأردت أن اطمئن والدته بأن ابنها لا يزال حيا، ومهدت لذلك بأن دخلت عليها في الفندق وقلت لها أن جمال حي يرزق، وسيصل الى تونس مع القافلة القادمة من الجزائر.

وكان جمال يجلس في بهو الفندق، وبعد تحضيرها نفسيا، لاستقبال ابنها، طلبت منه الصعود الى غرفتها.

وعند اللقاء بكي الإثنان.

وفي ماي 1959، كانت زوجتي حاملا، وهي مجاهدة، فأرسلت الى طبيب فرنسي كان يعمل مع الثورة وهو (د. لوباي) وكانت له عيادة بالقرب من باب دار رئيس المكتب الثاني الفرنسي برتبة عقيد.

ووضعت ابني الاكبر وبقيت في قسنطينة 14 يوما حتى شفيت وعادت إلى الجهاد، بينما أرسل الطفل الى خالته بجيجل.

وعندما اكتشف رئيس المكتب الثاني الفرنسي تعامل الطبيب (د. لوباي) مع الثورة، وأنه شارك في اسعاف زوجة مسؤول في الثورة، بدأ في عملية بحث عن الابن والعائلة، حتى وصلوا الى عائلتي في جيجل وكان الطفل قد نقل مرة اخرى الى خالته ببجاية ولكنهم اكتشفوا ذلك ايضا، بعد ان تم نقل الطفل مرة أخرى الى العاصمة عند جدته، وعندئذ أخذوا جده الحسين بوبزاري المدعو مولود ووضعوه في طائرة مروحية ورموا به منها على منطقة خراطة.

وفي عام 1961، ارسلت الى زوجة القاضي شندرلي (أم جمال) لتحضر لي ابني الى تونس، بعد التحاق زوجتي بي هناك.

وقامت أم جمال بتسجيل ابني باسم حفيدها واحضرته معها الى تونس، وكان عمره عامين.

وقالت لي وهي تسلم لي ابني قاسم «أنت مميت ابني وجئتني به حيا، وأنا حرصت على أن أحضر لك ابنك حيا، لأرد لك الجميل».

وكان هذا أيضا من المواقف الانسانية التي أثرت في حياتي فيما بعد.



قاسم كافي 1959 الإبن الأكبر لكافي قبل أن يصبح مطلوب القبض عليه.



من اليمين إلى اليسار وقوفا

علي منجلي، صالح بوشدير، العربي بن رجم، علي كافي، بوجمعة لبازدي، زيغود يوسف، إبراهيم شيبوط، محمد مهري، محمد الطاهر بن مهيدي، عبد المجيد كحل الراس، عمار شطايبي، الطبيب فرحات (الباريكي)، الطاهر جواد.

من اليمين إلى اليسار جلوسا.

علاوة بن بعطوش، سعود بوجريو، علي بداي المدعو بوستة، الشافعي بن رموقة، السرحان محمد، الأمين خان، أحد الممرضين المنبطحان

أحد الفارين من الجيش الفرنسي، والدراجي العايب

الولاية الثانية في مواجهة الواقع ميدانيا

ملامح التحولات التنظيمية في الميدان*

قد يرى البعض بأن الثورة هي مجرد مجابهة عسكرية مسلحة بين صاحب القضية الشرعي والعدو الغازي المحتل، بالإضافة إلى السجون والتعذيب والحرمان والإعدامات.

ولكن في خضم كل هذا هناك اختصار حاسم وتحول كامل في المجتمع، من الناحية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها.

وهذا ما تمخضت عنه الثورة عبر مسيرتها الشاقة والمظفرة. ومن هنا عرف شعب الولاية الثانية ـ مثلما هو الشأن في جميع الولايات ـ تحولات جذرية في مختلف الميادين خاصة منذ 1955.

التحولات الإجتماعية

من المسلم به أن الإستعمار منذ غزوه البلاد عمل الكثير لدراسة نفسية وشرائح المجتمع الجزائري، استخلص منها فلسفة «فرق تسد» على أساس الطائفية والعشائرية والقبلية والجهوية، وقد عانى شعبنا الكثير من هذه السياسة التي كانت تؤدي إلى الصدامات والتفاضل الأعمى وتكريس الطبقية والعمالة. إلى أن جاءت الثورة.ولا ننكر هنا العمل التمهيدي الإيجابي الذي قامت به مختلف الحركات السياسية خاصة حزب الشعب والدينية وعلى رأسها جمعية العلماء.وفي خضم الثورة تبلورت هذه المساعي أكثر وأشمل. ورغم التقسيم الجغرافي الذي فرضته مسيرة الثورة (ست ولايات وفيدرالية فرنسا حيث إخواننا المغتربون) فإن الإنتماء الوطني أصبح لحمة وحدة الشعب، فلا فرق بين أبناء الشمال والجنوب ولا الشرق والغرب ولا بين هؤلاء جميعا وبين إخواننا المغتربين.شعور واحد وهدف

*راجع الوثائق بالملحق .

واحد وانتماء واحد. أدى كل هذا إلى تبلور الشخصية الوطنية لكل جزائري وجزائرية.

أصبح نكران الذات العمود الفقري في العلاقات الإجتماعية. ولم يعد المواطن يملك بيتة لنفسه وعائلته بل أصبحت داره مفتوحة لكل جزائري مجاهدا كان أو مدنيا.

وكان الجندي لا يعرف من رفيقه في السلاح إلا الإسم فقط لا يهمه ولا يريد أن يعرف من أي جهة هو.

التحمت الأسرة الجزائرية أكثر وقضى على «المهر الخرافي في الزواج بل كان القرآن يعقد بين المجاهد والمجاهدة في عز عمليات التمشيط وينجبان «الثائر» الصغير أو «الثائرة» الصغيرة في خضم المعارك والنار.

التحولات النفسية

لعل أبرز ظاهرة لهذه التحولات هو تخلص الإنسان الجزائري من عقدة الخوف خاصة بعد 20 أوت 1955. والتاريخ شاهد على ذلك، وأصبح الجزائري لا يتخوف من التضحية والفداء، ومن السجن والتشريد والإعدام. بل أصبح يطارد الموت في كل مكان تخلص من الملكية الفردية ووهب كل ما يملك للثورة.

التحولات الإقتصادية

كان الريف أساسا هو مهد هذه التحولات فهو الذي عرف أكثر من غيره. المعارك الكبرى والعمليات التمشيطية الجهنمية التي كانت تكرارا لسياسة «الأرض المحروقة» الذي جاء بها الغزو الإستعماري. القنابل تدمر وتخرب والنابالم يأتي على كل شيء. ومما أنجزته الثورة في هذا الميدان إقامة أسواق خاصة في بعض المناطق الجبلية للولاية. مثل سوق الشكارد بأولاد عسكر. وشجعت النشاط التجاري في الجبال بإقامة الدكاكين وغيرها، ومنعت دفع الغرامة والضرائب والرضوة. شجعت الشعب على تنمية الثروة الحيوانية واستثمار الأراضي. بل كانت تقدم لهم سلفة إما نقدا أو حبوبا. وذهبت أبعد من ذلك حيث أنشأت تعاونيات فلاحية تضم الأملاك التي رحل أو هاجر أصحابها أرضا كانت أو أشجارا مثمرة يستغلونها لفائدة الجيش والشعب معا.

وإلى جانب هذا كانت الثورة تستعمل كل وسيلة لمقاطعة اقتصاديات العدو مثل مقاطعة التبغ وغير ذلك.

التحولات الثقافية والدينية

جانب آخر حرص له العدو بكل إمكانياته وطاقاته بهدف محو وطمس الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية. ابتداء من منع اللغة العربية إلى تكنيس المساجد والتمسيح إلى ترويج الخرافات عن طريق بعض «الروى» والمعتقدات المزيفة.

ومن هنا تصدت الثورة إلى كل هذا منذ البداية.

فرضت استعمال اللغة الوطنية في جميع معاملاتها إدارية وتقارير ومراسلات وتخاطب. ولم تترك المجال للغة الفرنسية إلا في الحالات الشاذة جدا.

بل أن الثورة أثرت القاموس العربي استخدامها لبعض المفردات مثل: المسبل، الفدائي، المجاهد، المجلس الشعبي، الشرطي الدركي، الإشتباك، الكمين، كل هذه المفردات وغيرها أصبح متداولا بين الشعب.

المجالس الشعبية

بعد 20 أوت 1955، وقد التحقت الجماهير بجنودها وعرفت الثورة دفعا قويا وحاسما، قرر زيغود بأن تعطى أوامر صارمة إلى جميع أعضاء المجالس البلدية من الجزائريين وكذلك ما كان يعرف بمجلس الجماعة بأن يستقيلوا من الإدارة الفرنسية وإلا الإعدام ـ فكانت التلبية جماعية.

وبعد أيام فكر زيغود في كيفية حل مشاكل الجماهير الشعبية وقد قاطعوا المحاكم الفرنسية، وبعد مداولة مع مجلس الولاية تقرر إنشاء المجالس الشعبية. كانت الفكرة أن تساهم الجماهير بل تضطلع مشاكلها بنفسها دون تدخل من قيادة الجيش، وبالتالي تحس بأنها فعلا في خضم الثورة. إن المجالس الشعبية كانت بحق تكريسا للسيادة وركيزة هامة جدا في إرساء أسس الدولة المستقبلية. والأمر ليس بالسهل إذ لا بد من تعمق بسيكولوجي واجتماعي ـ وحتى تاريخي ـ لنفسية وعادات وتقاليد أبناء الريف.

فالعروشية في الجزائر ـ أي الريف ـ قديمة وحساسة بإيجابياتها وسلبياتها، والنعرات والتحرشات الطائفية ضاربة في الأعماق بين فلان وبين علان إلخ.

ومن هنا أختير الدوار كنواة، وأن تترك الحرية الكاملة لأعضائه فلا تدخل لجيش التحرير الوطني ـ مباشرة ـ ولا أجهزته مثل المحافظ السياسي وغيره فهم أحرار في انتخاب ممثليهم.

مهام المجالس الشعبية

أما مهمة مسؤول النشرة كانت.

- جميع الإشتراكات والزكاة والتبرعات.
- تنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب حتى تكون المساهمة جماعية.
- تبليغ مختلف المعلومات والأخبار لأعضاء المجلس الشعبي.
- مراقبة الخونة والمشبوهين وتحركات العدو.
- استقبال جنود جيش التحرير الوطني وتأمين المأوى والأكل ومدهم بكل ما لديه من معلومات تهم الجانب العسكري.
- تحضير قوافل التموين والسهر على حفظ التموين وتخزينه.
- توزيع المنح العائلية على أسر الشهداء والمجاهدين.
- تسجيل الحالة المدنية وتبليغها لمسؤول الدوار.
- العمل على حل المشاكل التي تقع بين المواطنين عن طريق الصلح.

وجدير بالملاحظة أن في بداية الثورة كان هناك ما عرفت بلجان الصلح ولكن مع ضخامة صفوف الثورة ومقاطعة محاكم الإدارة الفرنسية أصبح من الضروري تكوين نظام قضائي عرف بلجان العدل. مهمتها النظر في المنازعات والمخالفات والجنح التي يكون أطرافها من المدنيين كما شكلت محاكم ثورية للنظر والفصل في القضايا التي يكون أطرافها من جبهة وجيش التحرير الوطني.

وهكذا أصيب النظام القضائي الإستعماري بالشلل وأصبحت محاكمه خيالية إلا من المعمرين والعملاء.

أما تنفيذ العقوبات المختلفة ـ من طرف المحاكم الثورية ـ فقد كان يخضع لإجراءات يحددها القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني، حيث يتم تنفيذ جميع

الأحكام الصادرة في حق جنود الجيش أو النظام السياسي من طرف الهيئة العليا مباشرة،طبقا لدرجات المسؤولية باستثناء الحكم بالإعدام الذي يصدر وجوبا من طرف مجلس التأديب العسكري للمنطقة وبحضور قادة الناحية المعنية. ولا يتم التنفيذ بعد صدور الحكم بالإعدام إلا بعد إبلاغ الولاية بذلك.

دور المرأة*

كثيرون جدا - إن لم نقل جميعهم - ممن كتبوا عن الثورة وتعرضوا لدور المرأة الجزائرية - أو الفتاة - في الثورة الجزائرية فحصروه في المدن فقط، دون التعرض للمرأة - أو الفتاة - في الريف الجزائري.

من الريف انطلقت الثورة في حجمها الأكبر. وبالتالي فإن المرأة الجزائرية واكبت واحتضنت وشاركت في الثورة منذ انطلاقتها الأولى. ومن هنا فإن كلمة أو السؤال متى التحقت امرأة الريف بالثورة يكون باطلا وغير وارد وإجحافا لها.

امرأة الريف - مثل رجل الريف - هي التي تحملت أكثر الاضطهاد والإهانة أيام الإستعمار وبالتالي كانت في طليعة الثأر منه والمشاركة في الثورة منذ انطلاقها.

لم تعرف الفصول ولا الراحة. تتعهد بجمع الحطب وإعداد الأكل والنوم للمجاهدين وغسل ثيابهم وخياطتها وتقوم بالحراسة وتشهر بندقيتها.

إن الثورية متغلغلة في عروقها رغم أميتها، والوطنية ضاربة في جذور ماضيها.

ألم يرفض بعضهن الزواج - وحتى المعاشرة الجسدية - من زوج لم يلتحق بالثورة؟

كم من امرأة زغردت في أذن ابنها الشهيد بحضر قوات العدو.

وكم من امرأة ترى بيتها يحرق ويدمر أمام عينيها دون أن تحرك ساكنا أو تتأثر.

أو تلك التي كان لها ابن وحيد - صالح الحروشي (استشهد) على أهبة الزواج في بداية الثورة. لم تكن تملك إلا بقرة واحدة. وكان من المقرر أن يتزوج في الصيف. وفي نفس الوقت أراد الإلتحاق بالثورة ولكن لم يكن لديه سلاح. فباعت الأم البقرة واشترت له بندقية وساعدته على الإلتحاق بالمجاهدين مضحية به وبالزواج.

---

*راجع الوثائق بالملحق

لقد كانت المرأة الجزائرية في الموعد دائما. لم تبخل في يوم من الأيام بالتضحية والجهد. كانت مناضلة ومجاهدة وفدائية ومسبلة، كانت ممرضة ومرشدة اجتماعية، تقدم النصائح حول كيفية تربية الأطفال والإعتناء بنظافتهم وصحتهم. والتوعية بأهداف الثورة وعدالة قضيتها بواسطة الحوار والإقناع، وإجهاض مخططات العدو في استمالة المرأة الجزائرية سواء في الإستفتاءات والإنتخابات، أو الجمعيات الإجتماعية والخيرية التي أنشأها سوستيل وبيجار سالان وصدام سيد قارة.

في بداية 1956، بدأت الطالبات والمعلمات يلتحقن بالجبال قادمات من المدن. وكان في البداية صعبا أن ترى امرأة بلباس عسكري مثلها مثل الرجل. ولكن الثورة بقناعتها قضت على هذه العقدة. فأصبحت جنبا لجنب. وترافق الفدائي إلى المدينة ـ وتشارك معه ـ تعرفه بالموقع والملجأ.

وبعد إضراب 1956، تكاثر العدد ومن ثم استحدث قطاع الصحة(9) فألحقن وأصبحن بعضهن مسؤولات عن مستشفيات بجميع مرافقها.

مسيكة بن زيزة

إلتحقت بالثورة في 1956، كانت نموذجا حيا للحركية والنشاط والإستماتة كانت مسؤولة عن مركز صحي في منطقة محرمة (المكان دشرة وادي مسعودة قرب البيلية). عندما كانت طائرات العدو تحلق فوق المنطقة (في إطار دورياته التفتيشية) فتبين لها دخان وكان متصاعدا من المستشفى، إنتبهت مسيكة فشرعت في التو في إجلاء الجرحى والمرضى والعتاد والتموين ـ رفقة مساعديها ـ وإخراجهم من المستشفى المخبأ (كازمة) ونقلهم إلى مكان آمن.

وصادف أن نسيت حقيبتها الطبية ـ وبها بعض الوثائق ـ فرجعت إليها وهناك حصدتها القنابل، فاستشهدت مكانها، وسلم جميع من كان في المستشفى ـ المركز

مريم بوعتورة

التحقت بالثورة في 1956، كذلك.

عندما أعاد العدو نظام التربيع (الكادرياج)، الذي وعد به شال الجنرال ديغول سنة 1960 للقضاء على جيش التحرير الوطني في الولاية وقد أعيد بأسلوب آخر



بوعشورة مريم ومسيكة زليخة مجاهدين من الولاية الثانية والأمين خان يساراً.



مجاهدات يرفعن العلم.

تفتيش وتمشيط يومي. اعترضت الثورة نتيجة هذا النظام التربيعي ـ مشاكل عديدة. منها مشكل المستشفيات المستقرة. فقررت قيادة الولاية تفكيكها لتصبح متنقلة مع الوحدات التي أصبحت هي بدورها خفيفة.

وفي هذه الظروف فضلت مريم الإلتحاق بالفداء، فكان لها ما اختارت. فساهمت في عدة عمليات ناجحة كان آخر مطافها مدينة قسنطينة. حيث نفذت ـ رفقة الشهيد البطل الحملاوي ـ عدة عمليات في قلب المدينة ضد منشآت العدو العسكرية ومراكز الشرطة والخونة.

وعندما اكتشف أمرهما التجآ في أحد المنازل قريب من مقر الولاية حاصرها العدو، واشتبكا معه طويلا إلى أن نفذت ذخيرتها، ورفض الإستسلام فما كان من العدو إلا نسف المنزل. فاستشهدا معا في 8 جوان 1960.

ومن المفارقات أن هذه الحادثة تذكرنا باستشهاد علي لابوانت في نفس الظروف بقلب مدينة القصبة بالجزائر العاصمة.

نماذج حية عن دور المرأة، بالإضافة إلى ما تعرضت له من عذاب وإهانة في السجون مثل سركاجي وغيره عبر التراب الوطني مسجلة دورها بأحرف من نور.

التنظيم الصحي

أفرزت انتصارات 20 أوت 1955، المظفرة، موجات من المتطوعين من الجماهير الشعبية وأساسا الطلبة بعد إضراب 19 ماي 1956.

وكان زيغود إذاك وأعضاء وفد الولاية الثانية، في ـ بوالزعرور ـ يستعدون للتوجه إلى مؤتمر الصومام، عندما بلغهم خبر التحاق الطلبة الجامعيين بالمنطقة، وكان من أبرز الملتحقين المتطوعين من طلبة جامعة الجزائر:

- الأمين خان (طب)
- علاوة بن بعطوش (حقوق)
- الطيب فرحات (رياضيات)
- الطاهر بن مهيدي (شقيق العربي بن مهيدي)

ـ بابا أحمد عبد الكريم (الذي التحق فيما بعد)

وكانوا طلبة في جامعة الجزائر العاصمة.

وسر زيغود وقرر الإستفادة منهم وتدعيمهم بمجلس المنطقة. فكلف علاوة بتقنين النصوص والقرارات والشؤون الإدارية. والأمين خان بتنظيم الخلايا الأولى التأسيسية لمراكز طبية عبر تراب المنطقة.أما الثلاثة الآخرون فقد كلفهم بكل ما يتعلق بالتحرير (مناشير، رسائل، إلخ) في مجلس القيادة.

وكان النظام الصحي الذي أحدثه الأمين خان، يرتكز على أسلوب علمي. وكان التعليم يتم. بواسطة كراسات باللغتين الوطنية والفرنسية.

ومن هنا تغلغل عامل نفسي هام حيث أصبح كل مجاهد أو مواطن متأكدا من أن أحدهم إذا ما جرح أو كسرت أحد أعضائه فإن لديه من يعالجه من إخوانه المجاهدين داخل المستشفيات التي بدأت تتكون هنا وهناك عبر تراب الولاية الثانية. وعندما عين الأمين خان كاتب دولة في سنة 1958، وصل الدكتور محمد التومي (المتخصص في القلب) متطوعا إلى الولاية الثانية ليتسلم المصلحة، فوسع من دائرة المراكز ونظمها هو أيضا تنظيما علميا حديثا وجند فتيات لمساعدته ابتدا ، من الإسعافات الأولية وكون مدرسة للطب وعربها. بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث كان يدرس تطبيقا على هيكل عظمي.

وكانت وضعية هذا القطاع كانت في ماي 1958 كما يلي:

ـ 89 ممرضا وممرضة موزعين على المناطق الأربعة للولاية:

من بينهم سبعة (7) مسؤولين صحيين للنواحي.

ـ 52 تابعين للمراكز.

ـ 37 تابعين للفرق العسكرية.

كما كان هناك (390) ثلاثمائة وتسعون سريرا في (25) خمسة وعشرون مركز تمريض منها أربعة للإسعاف واثنان للإستجمام.أما معدل الإسعافات الطبية ـ بمختلف مظاهرها ـ عبر كامل الولاية فقد كان يتراوح بين 200 و250 يوميا. تمثل نسبة الجرحى ـ من هذا العدد اليومي ـ من 20 إلى 25 %.

وكان المسؤول الصحي متواجدا في كل من القسمة والناحية والمنطقة والولاية. والمسؤول الرئيسي كان عضوا في مجلس الولاية.

مرحلة الإنطلاق : 1954 ـ 1956

مثلما انطلقت الثورة في أول نوفمبر 1954، بعدد قليل ممن عاهدوا الله والشعب وبأسلحة تكاد تكون منعدمة لقلتها وقدمها؛ كذلك كان الشأن بالنسبة للقطاع الصحي في الولاية.

ـ الإطارات تعد على الأصابع، التكوين بدائي، منهم من حمل معه ما تعلمه في الكشافة...

إلى أن كان إضراب الطلبة حيث التحق كثير منهم بالجيش، وكان من بينهم أطباء وجراحون تعززت بهم صفوف الثورة وأصبحوا نواة القطاع الصحي.

وكانت قاعدة الهرم التنظيمية تبدأ من القسمة.

والمسؤول الصحي للقسمة كان مسؤولا عن مستشفى ممرضون وممرضات. وتحت مسؤوليته كذلك تلامذة متربصون وممرضون متنقلون يجولون عبر القسمة مهمتهم إسعاف المجاهدين والمدنيين، والسهر على التطبيق الصارم لتعليمات النظافة والوقاية ليس فقط في مراكز الجيش بل أيضا وسط المدنيين. وهو إلى هذا في اتصال مباشر مع المرشدات اللاتي يضطلعن بالنواحي الصحية والإجتماعية والسياسية.

المستشفى النموذجي لجيش التحرير الوطني ومهام المسؤول الصحي للقسمة

بصفة عامة يكون هذا المستشفى في مكان آمن نسبيا قريبا من منبع ماء سواء في غابة وأحيانا ضمن الشعب في مكان آمن في قلب الدوار.

يتكون من عدة خيم (قربيات) أكبرها يخصص للمرضى والجرحى على حصرة خشبية أو سجاد..

خيمة أخرى للفحص ومكتب الطبيب، وثالثة تتخذ مطبخا وهي على قسمين قسم للنساء حيث يعددن الخبز والثاني للطباخ ومساعديه، ورابعة للمستخدمين والأخرى للحراسة تضم حوالي 12 جنديا مسلحين تسليحا كاملا للدفاع عن المخيم ـ المستشفى وكثيرا ما ينضم إليهم ـ عندما تقع معركة ـ المرضى الذين هم في صحة مناسبة.

وتتبع المستشفى مخابىء عديدة إحداها للأدوية وأخرى للتموين وثالثة ـ كازما ـ لحماية مريض أو أكثر ـ لا يستطيعون الحراك ـ وذلك في حالات الإنذار.

ومقر المخبأ الأخير يكون في سرية تامة ـ وأحيانا يكون بعيدا عن مركز العلاج بعدة كيلومترات وله حارس خاص به. وبالإضافة إلى هذا تخصص لمرض هذا المخبأ أدوية وغذاء زائدة تحسبا لمعركة ما أو انسحاب.

وفي الإطار التنظيمي والتنسيقي فإن من مهام المسؤول الصحي للقسمة إعداد تقرير شهري ـ فلا ثلاثة نسخ ـ تتضمن جميع نشاطاته يحتفظ بنسخة ويبعث بالثانية إلى لجنة القسمة والثالثة إلى المسؤول الصحي للناحية. وبعد أن يجمع هذا الأخير كل التقارير الواردة من مختلف القسمات يعد تقريرا ملخصا يوجهه إلى لجنة الناحية ومسؤول المنطقة الذي يعد تقريره ـ هو بدوره ـ ملخصا لجميع تقارير النواحي يرسله إلى قيادة المنطقة وإلى المسؤول الصحي بالولاية. ومن كل هذا يحرر تقرير ـ في كل ثلاثة أشهر ـ يقدم إلى لجنة الولاية.

التكوين

لإقامة ونشر الشبكة الصحية عبر كامل الولاية. لا بد من حل مشكل الإطارات وذلك بالتكوين وهو ما أدى إلى التفكير في انشائها منذ 1958، وكانت النواة الأولى من جنود جيش التحرير الوطني، مستوى الشهادة الإبتدائية بالفرنسية ـ يبدأون بتربص نظري لمدة ثلاثة أشهر متبوع بتربص تطبيقي لمدة ستة أشهر في مختلف المستشفيات.

وأمام نقص العدد المطلوب فسح المجال للمعربين، حيث كانت الدروس تترجم إليهم باللغة الوطنية. حتى ملزمة صغيرة حول الإسعافات حررت باللغة الوطنية.

كما كانت هناك تربصات لتنمية المعلومات.

وفي 1961 أسست مجلة طبية - صادرة عن الولاية - تتناول القضايا النظرية والتطبيقية وملاحظات ومعلومات طبية وجراحية بهدف تحسين ورفع المستوى التقني للمسؤولين الصحيين.

شبه تخزين وتوزيع الأدوية

بالإضافة إلى مجهودات التكوين وتعميم الشبكة الصحية عبر الولاية كان لا بد من تكوين الجندي الصيدلي على مستوى الناحية والمنطقة. لم يكن الحصول على الأدوية بأنواعها بالأمر السهل. وكانت الأدوية المحصل عليها تجمع في القسمة ومنها إلى الناحية حيث يستلمها صيدلي الناحية. قسم يحتفظ به والآخر يكون من نصيب صيدلي المنطقة.

هذا ونلاحظ هنا، ولأسباب أمنية، كان التعرف على مختلف المستشفيات يتم بطريقة سرية وبملاحظة تتضمن أرقاما ثلاثة. مثلا إذا قلنا المستشفى رقم 123 معناه المستشفى التابع للقسمة رقم 3، الناحية 2 المنطقة 1.

صرامة تسيير الصحة في القسمة

كل مريض تابع لقسمة ما لا يجوز لكل مريض أن يتوجه إلى مستشفى قسمة أخرى سواء للعلاج أو إجراء عملية إلا إذا اتفق على تحويله كل من المسؤول الصحي في القسمة مع زميله في الناحية. التعليمات بهذا الشأن صارمة لا تقبل المخالفة.

وهكذا فإن الجندي المريض - وكذلك المدني - يفحصه أولا ممرض وحده الذي من صلاحيته وحده الحكم على صحة المريض في عالجه هو بنفسه و يحوله إلى أقرب مركز. وعند وصول المريض إلى المركز - ويكون دائما مصحوبا بسلاحه - يفحصه المسؤول الصحي بالقسمة ثم يقرر إما إبقاءه هناك أو إرساله إلى وحدته مصحوبا بالأدوية اللازمة لعلاجه. أما المرضى المعالجون في المستشفى والتي

تتطلب حالتهم الصحية مدة نقاهة فهم يحولون إلى مركز لهذا الشأن.

مشاكل الجرحى

مما لا شك فيه أن أغلبية الإشتباكات التي يخوضها جيش التحرير الوطني مع العدو تخلف شهداء وجرحى، وهذا الأخير يصعب أحيانا علاجه وإسعافه في الوقت المناسب نظرا لظروف وطول المعارك. فمثلا قد يفقد جريح وعيه خلال أو بعد اشتباك أو كمين. فيبادر رفاقه بتجريده من سلاحه معتبرا شهيدا. يتركونه في مخبأ. وقد يستطيع هذا الجريح بعد صحوته أن يصل بمشقة إلى دوار أو مشته التي يساعده أبناؤها على الإلتحاق بوحدته ـ أو يعثرعليه رفقاؤه وقد عادوا ـ بعد الإشتباك أو الكمين ـ خصيصا لدفنه.

إن جريحا مثل هذا يصل إلى المركز في حالة سيئة جدا وعلى مشارف الغنغرينية (أو تآكل اللحم) مع العلم أن فصائل الدم منعدمة في المراكز وبالتالي يكون لا مفر من البتر. والعملية تنجز في ظروف بدائية وبإمكانيات عتيقة. كما أن التبنيج يكون قريبا من المسكنات فقط. وفي حالات تجرى العملية بدون تطبيب.

النظافة والوقاية :

هنا أيضا تطبق صرامة كبيرة بشأن النظافة والوقاية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وعلى كل جندي أن يمتثل بصرامة وحزم للتعليمات الآتية:

ـ الحلق اليومي للحية. شعر الرأس قصير، تقليم الأظافر، نظافة اللباس ـ البدلة العسكرية. تفلية القمل، غسل اليدين قبل كل وجبة والأسنان بعد الأكل، خلط الماء بالجافيل أو بنسبة قطرة إلى إثنين من مسحوق الصوديوم، في اللتر الواحد تحاشيا للعلق. يمنع البصاق. كما يمنع منعا باتا استعمال البهارات. (الفلفل) في الأكل خوفا من الإسهال.

تفرض النظافة في المطاعم الجماعية ومعابر النوم.

ويسهر المسؤول على إعداد الأكل حتى يكون متوازنا قدر الإمكان بين الكمية والنوعية كما تحددها شروط الوجبة. وتكون أكثر غنى وتنوعا بالنسبة للمرضى.

كما كانت حملات التلقيح تتم بانتظام، خاصة الجدري تشمل جنود جيش التحرير الوطني وجماهير المناطق المحرمة.

هذا وكثيرا ما كان يتم العلاج بالأعشاب الطبيعية.

ملاحظتان جديرتان بالتسجيل :

- إن النظام الصحي في هذه المرحلة التاريخية من حياة الجزائر ساهم بدون شك في إرساء النواة الأولى للجهاز الوطني للصحة الذي تشهده بلادنا اليوم.

- ومن هنا فإنه لواجب مقدس أن نترحم على شهدائنا «طليعة» النظام الصحي أيام ثورتنا المجيدة.

وهناك ظاهرة تمسكت بها المرأة الجزائرية نتيجة عقدة أو تقاليد أو خوفا من الطبيب «الرومي» وهي الكشف عن جسمها للفحص. إذ من المعروف أن المرأة في الريف كان مستحيلا عليها - ومن غير المقبول أبدا - أن تكشف عن جسمها أمام طبيب، كما أن زوجها لم يكن يهضم أبدا أن يترك زوجته في «خلوة» مع الطبيب وهو خارج الغرفة إلى أن جاءت الثورة فخلصتها نهائيا من هذه العقدة وعقد أخرى.

وأقامت الولاية نظاما صحيا متكاملا وضعت له نظامه الداخلي في المنشور رقم - 2 بتاريخ 1956/12/9. تضمن (9) نقاط:

1. تنظيم مراكز العلاج
2. شروط القبول
3. هيئة المركز
4. التنظيم المادي
5. الطاعة
6. الأمن
7. المرتبات
8. رخص الراحة
9. الأدوية.

التنظيم الهيكلي للولاية الثانية

ـ تطلبت التحولات التي شهدتها الولاية الثانية في الميدان عقب احداث 20 أوت 1955، إيجاد صيغ تنظيمية حديثة تستجيب لتأطير الاعداد الكبيرة من المواطنين الذين يريدون المساهمة في الثورة وفق هيكل فعال ومنظم، فكان ان احدثت المجالس المختلفة لاستيعاب الحركة المدنية.

وكان لابد لنا من ان نضع أطرا جديدة في المجال العسكري والسياسي ليلبي المشاركة الشعبية في الثورة. ووضعنا تنظيما سياسيا وعسكريا للولاية الثانية يتكون من مجلس الولاية يضم خمسة اعضاء ويتفرع إلى أربع مناطق، كل منطقة على رأسها مجلس يتكون من خمسة أعضاء، وتتفرع المنطقة بدورها إلى نواحي يتولاها مجلس مكون من العدد نفسه. ويضم كل مجلس قائدا عاما ومسؤولا عسكريا وآخر سياسيا ومسؤولا عن التموين، وآخر للاستعلامات.

وفيما يلي نموذج تقريبي لكيفية هيكلة الولاية، مرفقا بقائمة المسؤولين خلال فترة محددة كما جاء في المحضر الموالي :

جيش وجبهة التحرير الوطني
الولاية رقم (2)
شمال قسنطينة
محضر جلسات 26 و27 ماي 1958

الحاضرون : ادارة الولاية : علي كافي، صالح بوبنيدر، حسن بودربالة، حسين رويبح، رؤساء المناطق: مسعود بوعلي، العربي بن رجم، عبد المجيد كحل الرأس.
افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف تحت رئاسة سي علي كافي، كاتب الجلسة، سي حسين رويبح.
1) تسليم التعليمات الى رؤساء المناطق:
أ ـ أخبار بأسماء ادارة الولاية وادارات المناطق الجديدة
2) مسائل نظامية :
أ ـ الأخبار بحدود المناطق الجغرافية وتحديد النواحي
ب ـ تسمية أعضاء ادارات النواحي والمسؤولين العامين بالاقسام.
3) مسائل متنوعة :
المنطقة (1)

الناحية (1)

حميدة فريخ، مسؤول عام ،

احمد بن لعبني ، مسؤول عسكري،

ديلمي العيد ،مسؤول سياسي ،

احمد الأشهب ، مسؤول الاتصالات والاخبار ،

الناحية (2)

صالح بوالحرث ، مسؤول عام،

الصديق بوريدان ، مسؤول عسكري ،

الطاهر بوسنة ، مسؤول سياسي ،

بوغنوط رابح ،مسؤول الاتصالات والاخبار ،

الناحية (3)

محمود بن التونسي ، مسؤول عام ،

محفوظ مطاي ، مسؤول عسكري ،

عبد الرحمن ، مسؤول سياسي ،

الاخضر بن قرية ، مسؤول الاتصالات والاخبار ،

المسؤولون العامون بالأقسام،

الناحية (1)

القسم (1) عبد الحميد

القسم (2) محمد معيزة

القسم (3) العيد

الناحية (2)

القسم (1) محمد بوكبير

القسم (2) عزوز كحال

القسم (3) الدراجي ابركان

الناحية (3)

القسم (1) محمد النمر

القسم (2) فاروق

القسم (3) الطاهر عمران

المنطقة (2)

الناحية (1)

صالح بوحبل ، مسؤول عام ،

حسين زعموش ،مسؤول عسكري ،

صالح حربي ، مسؤول سياسي ،

احمد بغيجة ، مسؤول الاتصالات والاخبار ،

الناحية (2)

بلقاسم فنطازي ، مسؤول عام ،

عمار قوقة ، مسؤول عسكري ،

أحمد الأعور، مسؤول سياسي ،

علي دوة ، مسؤول الاتصالات والاخبار،

الناحية (3)

بوذراع صالح ، مسؤول عام ،

احمد فيصلي ، مسؤول عسكري ،

مصطفى فيلالي ، مسؤول سياسي ،

بوالاعراس ،مسؤول الاتصالات والاخبار ،

المسؤولون العامون بالأقسام

الناحية (1)

القسم (1) الاخضر بو الكرشة

القسم (2) عمار قنون

القسم (3) محمد بن الحملاوي

الناحية (2)

القسم (1) رابح قدروش

القسم (2) مليط
القسم (3) الاخضر حربي
الناحية (3)
القسم (1) بشير بورغود
القسم (2) عمار رواق
القسم (3) حمادي كرومة

المنطقة (3)

الناحية (1)
ابراهيم شيبوط ، مسؤول عام ،
حسين بشيخ ، مسؤول عسكري ،
حشاشي العيد ، مسؤول سياسي ،
مصطفى حيدوسي ، مسؤول الاتصالات والاخبار.

الناحية (2)
عز الدين بن مبارك ، مسؤول عام ،
السعيد حمروش ، مسؤول عسكري ،
الطيب زيغد ، مسؤول سياسي ،
الطاهر جواد ، مسؤول الاتصالات والاخبار،

الناحية (3)
صالح بوجمعه ، مسؤول عام،
محمود بوزابة ، مسؤول عسكري ،
الطاهر رحمون ، مسؤول سياسي ،
علي بوستة ، مسؤول الاتصالات والاخبار،

المسؤولون العامون بالأقسام
الناحية (1)
القسم (1) بن العيشة محمد
القسم (2) صالح العوجة
القسم (3) عبد الوهاب عيسى

الناحية (2)
القسم (1) الدراجي العايب
القسم (2) محمد حفار
القسم (3) يوسف زايدي

الناحية (3)
القسم (1) خليفة حتى
القسم (2) الطاهر مويس
القسم (3) محمد الشريف عوالي

المسائل المتنوعة : أنظر الأوامر العامة.

وكان هذا التنظيم يتسم بالمرونة والتكيف حسب المستجدات الميدانية، ولذلك عمدت الولاية الثانية إلى وضع تنظيم خاص لمواجهة النظام الدفاعي الذي أعده العدو لحماية نفسه في المدينة. تطلبت التحولات التي شهدتها الولاية الثانية في الميدان عقب احداث 20 أوت 1955، إيجاد صيغ تنظيمية حديثة تستجيب لتأطير الاعداد الكبيرة من المواطنين الذين يريدون المساهمة في الثورة وفق هيكل فعال ومنظم، فكان ان احدثت المجالس المختلفة لاستيعاب الحركة المدنية

النظام الدفاعي لمدينة قسنطينة

بعد أن أصبحت مدينة قسنطينة المنطقة الخامسة، وبعد أن ازداد العمل الفدائي أعد العدو «نظاما دفاعيا لمدينة قسنطينة» هذا وكما هو معروف فإن الثورة لم تكن في الريف وحده، بل شملت المدن جميعا ـ ويكفي التذكير «بمعركة الجزائر» حيث كانت ميدانا حيا للأعمال الفدائية الجريئة، ومن هذه المدن البطلة مدينة قسنطينة.

وكما كانت مدينة قسنطينة بالأمس معقلا للوطنية وحصنا شامخا لشخصية الجزائر العربية الإسلامية، كانت كذلك أيام الثورة حصنا منيعا للفدا،، ومن هنا لا بد من التعرض لأول مرة، للأهمية القصوى التي كان يوليها العدو المحتل حيث خصص لها نظاما دفاعيا تحسبا لهجومات جيش التحرير الوطني.

كان هذا النظام الدفاعي تحت قيادة الجنرال «جاروا» الذي يشغل في نفس الوقت منصب عامل عمالة قسنطينة يساعده ضابط جزائري متقاعد وهو الكومندان ـ الرائد ـ «بوحجار» الذي يساعده بدوره القبطان «بكير» قائد الكتيبة الإدارية الجهوية رقم 103.

تتكون حماية المدينة كما يلي :

الناحية الشرقية

وتبدأ من المستشفى المدني إلى قنطرة سيدي راشد. تتكفل بحمايتها الكتيبة رقم 192 (الكتيبات الجهوية للأمن).

وفي حالة هجوم جيش التحرير الوطني تتعزز الكتيبة المذكورة بكتيبتين من متمركزين في طريق المنصورة. وتنحصر المهمة في تكوين حاجز يعتمد من المستشفى المدني إلى قنطرة سيدي راشد.

وتضم 350 جنديا تقريبا (الأغلبية من الفرنسيين الأصليين وبعض الإسرائيليين وقليل من الجزائريين).

الأسلحة

مسدسات رشاشة من نوع 38 و49.

3 سيارات شحن عليها أسلاك من نوع دومان.

وتكون مهمتها في النهار: وضع الحواجز، المراقبة في القنطرة «باب القنطرة»، وكذلك داخل المدينة خاصة شارع فرنسا سابقا.

الناحية الجنوبية

تمتد من سيدي راشد إلى طريق باردو.

تتكفل بحمايتها كتيبة خاصة بالمدينة، متمركزة في كل القرى. عددها 81 جندي تحت قيادة اليوطنان «درقون» الذي شغل منصب ضابط المالية بالكتيبة الإدارية الجهوية رقم 103.

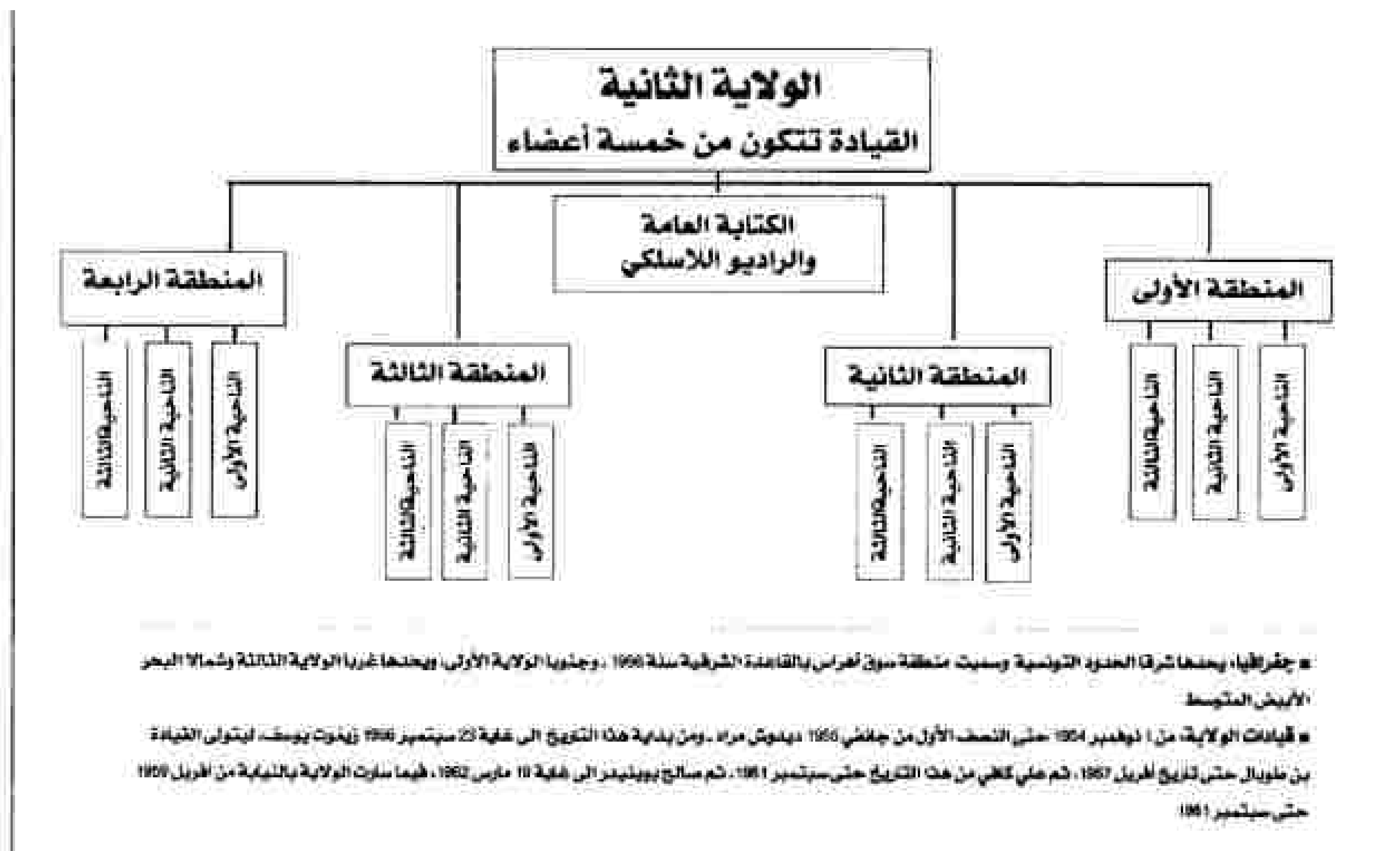
الأسلحة

4 ـ مدافع رشاشة نوع 30 مركبة على سيارات هالف تراك.

4 ـ بنادق رشاشة

ـ مجموعة من البنادق والرشاشات.

مهمتها في النهار: مراقبة الضباط الكبار وحراستهم، نشاط بسيكولوجي حول المدينة. أما في الليل وفي حالة هجوم جيش التحرير الوطني فمهمتها هي التنقل بالسيارات وإقامة الحواجز من سيدي راشد إلى طريق باردو.



■ جغرافيا: يحدها شرقا الحدود التونسية وسميت منطقة سوق أهراس بالقاعدة الشرقية سنة 1956، وجنوبا الولاية الأولى ويحدها غربا الولاية الثالثة وشمالا البحر الأبيض المتوسط

■ قيادات الولاية: من 1 نوفمبر 1954 حتى النصف الأول من جانفي 1955 ديدوش مراد، ومن بداية هذا التاريخ الى غاية 23 سبتمبر 1956 زيغوت يوسف، ليتولى القيادة بن طوبال حتى تاريخ أفريل 1957، ثم علي كافي من هذا التاريخ حتى سبتمبر 1961، ثم صالح بوبنيدر الى غاية 10 مارس 1962، فيما سارت الولاية بالنيابة من أفريل 1959 حتى سبتمبر 1961

وعندما يمتد الخطر تعززها كتيبة نجدة تأتي من الخروب ومزودة بـ :

4 ـ هالف تراك.

4 ـ مدافع رشاشة من نوع 30

8 ـ بنادق رشاشة

2 ـ مورتي

6 ـ رشاشات وعدة بنادق.

أسلحتها

ـ رشاشات 38

ـ سيارات شحن، وإذا ما تم هجوم ليلي تنتصب هذه الكتيبة كحاجز من باردو، وإلى الأعلى من طريق سطيف .

وعندما يمتد الهجوم تتعزز بفرقتين من التموين والخدمات تتكون من حوالي 60 نفرا تحت قيادة لاجودان شداوي ولاجودان التونسي.

الناحية الغربية

تمتد من السجن المدني إلى المقبرة وحي أمزيان. يحرسها حوالي 40 رجلا من الجندرمة.

أسلحتها:

40 ـ رشاشة ومسدسات أوتومكاتيكية وبنادق 36.

ـ محمولين على سيارتي (جيب) وسيارة عسكرية مكشوفة من نوع 6/6

المهمة نهارا

إلقاء القبض، مرافقة المساجين، حماية المحكمة العسكرية، عمليات التفتيش والتحقيق في الحالة المدنية بالمدن والقطارات.

المهمة ليلا

حماية بناية الجندرمة، تعزيز حراسة السجن المدني. مكونة من فرنسيين وإسرائيليين وكورسيكيين وبعض الجزائريين.

الناحية الشمالية

تمتد من حي أمزيان إلى قنطرة أسيطار.

تحميها كتيبة «الموازرة» التي تأتي من الحامة. عددها حوالي 130 رجلا يمتطون سيارات الشحن.

تضاف إليها كتيبة إدارية جهوية وأخرى تابعة لنقل الجنود والبضائع و120 رجلا.

حماية محتشد الحامة وإقامة الحواجز في مدخل قرية الحامة.

أما ليلا : فتتكلف بتنظيم دوريات الإستكشاف في نواحي قنطرة سيدي راشد.

مهمة الكتيبة الثانية نهارا: دوريات بالمدينة

وليلا : تزويد القيادة العليا بالحراس. وعددها 80 رجلا بقيادة العميل القبطان أبكير «بمساعدة اليوطنان «طوماس».

مهمة الكتيبة الثالثة :

نقل الجيش إلى ميدان العمليات.

القطاع الداخلي

ويشمل القوات العامة ـ الشرطة ـ الوحدات الإقليمية ـ الحرس المتنقل ـ الفرق الإدارية المدنية ـ الفرق الإدارية المتخصصة ـ أفواج الأمن المتنقلة ـ كتيبة الكومندوس المتمركزة في «الكدية».

عدد القوى

ـ الشرطة = 3650

ـ الوحدات الإقليمية والمليشيا = 1850

- الحرس المتنقل = 450
- كتيبة الكومندوس = 60
- فوج الأمن المتنقل = 60

كما أن برنامج وعدد القائمين بالنظام الدفاعي يتغير حسب الظروف. وفي حالة هجوم جيش التحرير الوطني هناك تعليمات صارمة معممة:

- الإلتحاق العاجل بثكنة «فيلفير»
- على الضباط وضباط الصف الجنود أن يتركوا أرقام هاتفهم وعناوينهم في المكاتب.
- على الأوروبيين الذين يسكنون الأحياء العربية ترحيل عائلاتهم إلى أماكن آمنة.
- غلق المقاهي والحانات والمغارات.
- إنضمام الأطباء المدنيين وتجمعهم في ثكنة «حي فيلفير»
- تمنع منعا باتا حركة السيارات التي يسوقها مدنيون غير مسلحين.
- إطفاء الأنوار في جميع الثكنات والمخيمات العسكرية.

رغم هذا النظام الدفاعي، وهذا التحصين الجهنمي، فإن مدينة قسنطينة بأبطالها من جماهير شعبية وفدائيين (وإبسان وحدات من جيش التحرير الوطني كانت تنزل إلى المدينة وتقوم بعمليات ضد وحدات العدو) بقيت صامدة تواصل جهادها بكل نجاح.

ولعل التقرير الذي أعدته قيادة المنطقة الخاصة في مطلع 1961، عن نشاطها في سنة 1960، يبرز لنا مدى بطولة وتضحيات شعبنا وجيشنا وفدائيينا.

ردّ الفعل الفرنسي في الولاية الثانية

كل ثورة أوحرب لاتنجح إلا إذا كانت لها رجلان سليمتان وثورتنا لم تشذ عن هذه المقولة ونجحت فعلا لأنها كانت لها رجلان سليمتان إحداهما عسكرية ميدانية والثانية بسيكولوجية إعلامية، ولم تصابا خلال المسيرة الثورية إلا ببعض الجروح والرضوض.

وفي خضم ضخامة الكفاح المسلح وما أقره العدو وخطط من عمليات تمشيط كبرى جهنمية خاصة فيما بين 1956 ـ 1959، اكتشف العدو خلالها بأن رجله الثانية مبتورة، فحاول تضميدها. فأنشأ ما عرف «ضباط الشؤون الأهلية» والمكتب الثاني واللجان الشعبية. الهدف من جميعها هو محاولة ضعضعة صف الثورة وإبعاد الشعب عن الجيش، بواسطة بعض العملاء من قياد وقومية يؤازرهم المعمرون ويشرف على كل ذلك ضباط متخصصون في علم النفس والإجتماع.

ويعرف الجميع أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ما عدا بعض الحالات التي داستها الثورة في مسيرتها.

ولكن ما لا يعرفه الكثيرون هو جانب آخر يكتسي طابعا عسكريا أكثر منه بسيكولوجيا.

ذلك أن العدو عندما جرب كل طاقته العسكرية معززا بالحلف الأطلسي وفشل، حاول أن يطبق حكاية الغراب. ونعني بهذا إنشاء مدرسة عسكرية في سكيكدة عرفت بمدرسة جان دارك، أنشأها بيجار بهدف تدريس فن ضد حرب العصابات لمقاومة جيش التحرير الوطني.

أنشئت المدرسة في 1957، بمدينة سكيكدة. وكان بيجار ـ ومعه القيادة العامة لجيش العدو ينتظرون منها الشيء الكثير.

تتخرج من المدرسة دفعات من الكومندات بعد استكمال دراسة فن ضد حرب العصابات.

ـ الوحدات أريد أن تكون خفيفة فهي تتركب من 23 جنديا.

ـ المهمة بعد نهاية التدريب هي التسلل وسط الشعب والبحث عن الأخبار «مكان تمركز قيادة الولاية ـ عدد المجاهدين ـ مراكز التموين والأسلحة ومسالك القوافل».

ـ محاولة التغلغل وسط الجماهير على أساس أنهم من عناصر جيش التحرير الوطني «تاهوا» بعد اشتباك أو كمين... أو زنهم فارون من الجيش الفرنسي يريدون الإلتحاق بجيش التحرير الوطني ويطلبون دليلا لإيصالهم إلى مراكز الجيش. (وقد تدعو الحاجة إلى اختطاف الدليل للحصول على الأخبار).

ومن بين أعضاء الكومندوس مستشار سياسي، ومن أساليبه ـ حسب الظروف المواتية ـ الضرب على نقاط الضعف، خاصة بعد العمليات الكبرى حيث التدمير والحرق والتشريد ـ فيركز على الآلام التي يعانيها الشعب و«كثرة» الموتى و«غلق» الحدود، وفي نفس الوقت يندد بتصرفات الجيش الفرنسي أثناء المعارك...

والجدير بالملاحظة هو أن الكومندوس لا يرتدي الزي العسكري الفرنسي بل يموه بجلاليب، وبدلات مدنية وأخرى عسكرية شبيهة بزي جنود جيش التحرير الوطني بالقباعات والرايات..

أما تركيبة الفرقة ـ الكومندوس كالتالي :

ـ فرقة الهجوم والإصطدام = 5 جنود ـ 5 رشاشات.

ـ فرقة المساعدة = 5 جنود ـ 35 قطعة ما بين رشاشة وبندقية صيد

ـ فرقة الإنسحاب والكمين = 5 جنود بندقية رشاشة و4 رشاشات.

ـ فرقة صحية = 6 جنود (تضم اختصاصيين في الألغام وحمل التموين)

ـ بندقيتان مات 49 قاذفات للقنابل

ـ بندقية صيد

ـ بندقيتان حربيتان بالمنظار

ـ قائد الفرقة = رشاشة ومسدس أوتوماتيكي ـ رتبته ضابط صف ذو كفاءة عسكرية، يتقن العربية ويتكلمها.

ـ مساعد للقائد = رشاشة ومسدس آلي. رتبته ضابط صف جزائري

المجموع 23.

أما الإتصالات فتتم بأجهزتين نوع أفريك 6 وأفريك 3. يشرف عليها اثنان: أحدهما مخابرات والثاني للإتصال.

والمدرسة لا تكتفي بالتكوين والتدريبات العسكرية فقط بل تركز أيضا على الميدان النظري بإلقاء محاضرات متعددة ومتخصصة من طرف ضباط سامين. ومن هذه المحاضرات.

- محاضرة حول النشاط البسيكولوجي (يلقيها ضابط كبير من الناحية العسكرية العاشرة).

- محاضرة عن الجزائر (الجغرافية - علم إحصاء السكان - التنمية - الإصلاحات المطبقة).

- محاضرة عن الثورة (اندلاعها - تطورها - الوضعية الراهنة - المستقبل).

- محاضرة عن البترول (الأبحاث والتنقيب - الإكتشافات - الآبار - اليد العاملة - المشاريع المستقبلية).

وهناك محاضرات ذات طابع سري يحضرها - ويشارك فيها ويلقيها - ضباط كبار، جنرالات وكولونيلات.

- محاضرة عن الأسلحة الموجهة في بشار - جنوب وهران - (يلقيها ضابط يأتي من هناك) = صواريخ نوع فيرونيكا وميكا.

- محاضرة حول الفلك (انتشار الأمواج - الذرات المكهربة إلخ).

- محاضرة حول الأسلحة الجديدة التي هي تحت التجارب (الحلف الأطلسي).

- محاضرة حول المصفحات الجديدة المصنوعة في إيزي لي مولينو بباريس، والتي ما تزال - إذاك - تحت التجربة مثل - ليزير، والطائرات النافورية الجديدة وكذلك الطائرات الروسية من نوع ميغ والبوشين والمصفحات 34 وتشمل أيضا تركيبة وأسلحة الجيش الروسي.

وهناك اجتماعات سرية أخرى خاصة بالعمليات الكبرى تبدأ من القرار إلى أدق التفاصيل يشارك فيها الجنرالات والكولونيلات. وقادة الفيالق ومحاضرات خاصة بالأوضاع المدنية والعسكرية والسياسية. ومن بين الذين مارسو الدراسة وألقوا محاضرات في هذه المدرسة اليوطنان محمد غانم. ومحمد غانم هنا هو إحدى لعب العدو وعملائه، لا ليتخصص في التجسس على جيش التحرير الوطني فقط، ولكن ليكون إحدى ركائزهم في الجزائر المستقلة ليعمل على نفس وتلغيم كل ما من شأنه أن يطور البلاد ويعرقل مسيرتها - مع غيره - نحو تكريس شخصيتها وعروبتها والمحاولة على إبقائها دوما تحت مظلة الإستعمار الجديد. ومحمد غانم

هو إحدى النماذج التي عمل العدو على إفراغها من كل انتماء وطني.

ومعمر إبن كابتان (رائد) جزائري عمل في صفوف العدو.

ـ تعلم في المدارس العسكرية الفرنسية مع أبناء كبار الضباط الفرنسيين في صف الأشبال.

ـ متخرج في علم النفس

ـ مترجم للجنرال إيلي

ومن المهام التي كلف بها هي مراقبة الدكتور لوباي الذي كانت عيادته تحت تصرف جيش التحرير الوطني.وأعدت قيادة الولاية خطة لاختطافه. وبالفعل تم ذلك في كازينو الكوليزي في قلب مدينة قسنطينة.وفي مركز قيادة الولاية أجرى معه استجواب مطول (يوجد نصه الكامل في ص؟؟)

الواقع في الداخل يقنع ديغول بتقرير المصير

ومر الزمان على الوعود دون أن تتخذ الحكومة القرار المطلوب ومرة أخرى تبين ضعفها .وفي هذا الوقت ـ وبالتحديد في أوت 1959ـ ـ «اختلى» ديغول بنفسه لمدة ثلاثة أسابيع، للتفكير جديا في إيجاد مخرج للتوصل إلى حل للقضية الجزائرية بواسطة إيقاف القتال وإجراء الإستفتاء. فقد تأكد أن العمليات التمشيطية الجنونية ـ التي أمر بها وأوكل قيادتها إلى الجنرال شال، لم تأت بالنتائج المرجوة أمام صمود جيش التحرير الوطني وتضحيات الشعب المثالية، رغم مراكز التجمع وسياسة التركيع والتدمير والتجويع والتشريد، ومارس سياسة التلويح بالمشاريع الإقتصادية والإجتماعية والإدارية وخاصة مشروع قسنطينة وسياسة التهدئة «والأخوة» و«سلم الشجعان» الذي كان يهدف من ورائه إلى عزل الداخل عن الخارج وتصديع جبهة الداخل وإظهار قيادة الخارج عديمة السلطة على الداخل.

وشعورا منه بأن جيشه في الجزائر لم يعد قادرا على كسب المعركة عسكريا و«سحق» جيش التحرير الوطني كما وعده بذلك ضباطه السامون.وشعورا منه بأن الحوار معه ـ أي جيشه ـ لم يعد مجديا، ورغبة منه في إعداد جنوده وضباطه بسيكولوجيا وواقعيا لمخططاته المستقبلية المتعلقة بإيقاف القتال والإستفتاء

حول تقرير المصير.لكل ذلك وغيره بدأ ديغول جولته التكتيكية في يوم 27 أوت 1959، لغاية 30 منه، دشنها بالونشريس ثم الحضنة وخط موريس مرورا بالولاية الثانية وخاصة القل، التي موه عليه فيها ضباطه الساموني، حيث استدعوا حوالي اربعمائة (400) من المجندين الجزائريين ـ تحت الخدمة العسكرية ـ وبعض المتطوعين يشرف عليهم حوالي 27 ضابطا من الجيش الفرنسي، وجمعوهم في مخيم قريب من حجر مفروش القريب من عين قشرة في مكان يدعى القصر، وموهوا عليه بأن أي واحد من هؤلاء المجندين الجزائريين لم يلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني، رغم أننا متواجدون هنا منذ أكثر من شهرين»...

وتظاهر ديغول بالوقوع في الفخ ـ مثلما حصل له في النواحي الأخرى ـ فأعطى أوامره بأن يطاردوا «الفلاقة» وينتصروا عليهم عسكريا لأنهم لم يلبوا نداء «سلم الشجعان».

وجاء خطاب 16 سبتمبر، الذي حمل معه فكرة تقرير المصير.

ومرة أخرى برزت الخلافات الدفينة بين أعضاء قيادة الخارج، وازدادت القطيعة بينهم وبين الداخل، كما اشتد الخلاف بين هيئة الأركان العامة ـ المستقبلية ـ وأغلبية عناصر الحكومة المؤقتة حول قبول تقرير المصير غير المشروط والمفاوضات المستقبلية واتهامات الهيئة للحكومة بأنها تعمل على «إجهاض الثورة والسقوط في فخ العدو».

أما الولاية الثانية فرغم العمليات الكبرى الخانقة التي كان يتعرض لها جيش التحرير الوطني وجماهير الشعب، وتكريس المناطق المحرمة، ومراكز التجمع والمحتشدات وجهنمية الخط المكهرب وعدم قيام قيادة الخارج بمهماتها السياسية والعسكرية وبالتزاماتها وتعهداتها للداخل بإرسال الجنود «المجندين» والذخيرة والتموين والأموال ـ فإنها بقيت صامدة تواجه مصيرها بما لديها من إمكانيات ذاتية.

بل أن هذه المرحلة ـ 59 ـ 1960 شهدت أعمالا جبارة قامت بها الولاية في مختلف الميادين :

ـ تعزيز النظام الهيكلي أكثر

- أصبحت مدينة قسنطينة تعرف بالمنطقة الخامسة.
- تكثيف العمل الفدائي وسط المدينة خاصة.
- تقوية القطاع الصحي.
- تحولات كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

نماذج لكيفية عمل الولاية الثانية

ا) ـ التقرير النظامي.

ب) ـ التقرير السياسي والأدبي.

جـ) ـ التقرير الإقتصادي.

د) ـ النشاطات شبه ـ العسكرية.

الجمهورية الجزائرية

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

هيئة الأركان العامة الولاية الثانية

المنطقة الخامسة

المدخل

خلال الإجتماع الذي انعقد يوم 20 أكتوبر 1960، جدد برنامج عام للعمل وأعطيت تعليمات إلى جميع الوحدات العاملة التي تراقب المدينة مباشرة. وبصفة عامة فإن الجو السياسي يساعد على تطبيق هذه التعليمات. رغم الوسائل القمعية وإجراءات الأمن الذي يطبقها العدو لم تعرف تغييرا. إلا أن اضطراب إحدى فرق العمل (نهاية اكتوبر) واختفاء بعض رجال الإتصال الذين سقطوا في ميدان الشرف في ديسمبر 1960، قد عرقل نوعا ما مواصلة العمل الذي كان بالإمكان أن يثمر أكثر.

أ) التقرير النظامي

هناك عدة فرق عمل موزعة داخل وعلى المشارف اللصيقة بالمدينة، مكلفة بتأطير وتنظيم الجماهير ـ التقسيم المحدد للمدينة لم يتم بعد، ولكن لكل فرقة يوجد ميدان للعمل محدد بالتقريب.

وبصفة عامة فإن العمل المشترك يهدف إلى الحصول على الأموال وإيصال الألبسة والعتاد. والتنظيم السياسي والنظامي وشبه ـ العسكري.

أجهزة الحصول على الأموال

في هذا الميدان يتعلق العمل بالبحث عن العناصر الكفيلة بالقيام بمسؤوليات جمع التبرعات. والملاحظ أيضا هو التجربة المحصل عليها من طرف هذه العناصر حيث تصرف دون عناء أو تأنيب، وأحيانا اختلاس أموال الثورة.

إن جمع التبرعات ـ في المجموع ـ يتم بدون طريقة نظامية. في غالب الأوقات يكون هناك عنصر أو إثنان مكلفان بجمع التبرعات في دائرة خاصة أو قطاع مهني، ولكن نادرا ما توجد تنظيمات لجمع التبرعات بمعنى الكلمة. يعني منظمة على رأسها إدارة محلية وميدان للعمل محدد ومضبوط.

وهذه الوسيلة في جمع التبرعات والتي يمكن أن نسميها «انتهازية» نظرا لنقص العناصر القوية، تمثل فائدة الحصول على ردود سريع، بعيدا عن المراقبة البوليسية للعدو. وكذا فإن عدد المسؤولين القائمين على جمع التبرعات والعاملين فعلا، يمكن أن يصل إلى حوالي المائة تقريبا.

والملاحظة الأخيرة هي التنافر بين مسؤولي مختلف فرق العمل، وهذا طابع شمل مجموع المدينة شيئا فشيئا.

إن جمع التبرعات مطبق تطبيقا كاملا في القطاع التجاري الكبير، على عكس ما يتم وسط العمال والموظفين خاصة سكان المدينة، وهو ما يستدعي تركيز التنظيم تركيزا قويا. إن انخراط العمال والموظفين يتم «ببطء» خاصة منذ الضربات القاصمة التي أصابت المنطقة. وكذلك توغل بعض العناصر ـ من جامعي التبرعات ـ والتابعة لتنظيمات أجنبية عن المنطقة.

بصفة عامة يهتم جامعو التبرعات كذلك بأعمال أخرى خاصة بإيصال الألبسة والأدوية والعتاد. كما يضطلعون أيضا بالشؤون الاجتماعية، خلافات، خصومات، مشتريات، متابعات قضائية.. ونقص العناصر الكفأة والقوية يحتم على التنظيم ألا يهتم إلا بالقضايا المهمة. مع ملاحظة أن هناك إمكانية كبيرة للحصول على الألبسة والأدوية، ولكن انقطاع «سلسلة» الإيصال يبقى عرقلة جدية.

أجهزة سياسية

يبذل مجهود كبير ـ وسط مختلف الأجهزة السياسية ـ لجميع القوى الحية من السكان على جميع المستويات.

1) الفرع السياسي

هناك خمسة فروع تعمل في الإتجاه الذي تحدده التعليمات الآتية والموجهة إلى أعضاء اللجان على اختلافها:

رسالة مفتوحة إلى الأخوة أعضاء اللجنة

- هيئة أركان المنطقة الخامسة تحييكم تحية وطنية بمناسبة انعقاد اجتماعكم متمنية لكم نجاحا كبيرا في العمل الذي تطلب منكم الإضطلاع به.

- تصر هيئة الأركان أيضا على تبصيركم فيما يخص دور وهدف منظمتكم:

1) تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء ترأس وتسير المنظمة

2) على اللجنة أن تعقد اجتماعات منتظمة ورسمية مرة كل أسبوع. كما أن التقارير حول الوضعية التنظيمية ومعنويات الجماهير والإستخبارات العامة، يجب أن ترسل حالا.

3) لا يمكن أن تعتبر المنظمة منظمة حقيقية إلا إذا كان عدد الأعضاء الذين يشكلونها يقارب الثلاثين.

4) ومعنى هذا أن الشغل الشاغل هو دراسة إمكانيات وسائل انخراط أعضاء جدد مع التركيز على مقياس الإختيار والسرية.

5) تواصل المنظمة نشاطها نحو أهداف ثلاثة :

- سياسي

وذلك بتكوين وتربية مناضلين منضبطين، مع التركيز على السهر على حسن سيرتهم واختبار معرفتهم بالنقاط التي يمكن أن تفيد الثورة في الوقت الراهن أو في مستقبل قريب. كما أنه من الضروري أن تصادق المنظمة على برنامج عمل، وتعد منهجا سلوكيا بغية تهيئة الإطارات الكفأة على مستوى الجماهير.

- الدعاية

ذلك بواسطة مختلف وسائل الإعلام الشفوية والمكتوبة (وثائق مجلات، صحافة، منشورات، أوامر...).

- استعلامات

وذلك بالتوغل داخل الإدارة الإستعمارية ومصالح العدو، وسط الطبقات الإجتماعية والمهنية.

6) وهذا العمل التنظيمي يتم في إطار الطاعة والإحترام والأمن. وعلى العناصر أن تضع - في كل فرع من الفروع الثلاثة للمنظمة - كل واحد حسب إمكانياته وكفاءته.

7) عمل التنظيم يجب أن يوزع على أعضاء اللجنة بالعدل والتساوي، كما يجب أن يكون لكل عضو مساعد (نائب).

8) على اللجنة أن تحدد أجلا (تاريخا محددا) لكي تحصل على العناصر الضرورية المنظمة. وعلى كل عنصر أن يدفع بانتظام اشتراكه الشهري. وبعد انتهاء هذا الأجل، على اللجنة أن تقدم تقريرا تنظيميا وماليا شاملا.

2) فروع الإستعلامات

هناك الآن فرع وحيد يمارس نشاطه عمليا يدعى المالغ ، يضم عناصر مفيدة وكفاة. وهناك فروع أخرى من نفس النوع بصدد التكوين في إطار التعليمات.

إنه جهاز ثوري تحت الرقابة المباشرة لهيئة أركان جيش التحرير الوطني، والمالغ معناه استلامات، دعاية وأخبار.

أ) معلومات تنظيمية

1 ـ جميع العناصر التي تشكل هذا الجهاز يجب أن تكون ـ قبل كل شيء ـ ناضجة فكريا وتتوفر على تكوين تنظيمي متين، ومعنى هذا أن مبادىء التضحية والطاعة والمثابرة والصبر يجب أن تكون متوفرة أولا.

2 ـ يرتكز هذا الجهاز على السرية المطلقة وعلى عمل مرن ومتهجي. والفصل بين جميع المصالح يجب أن يكون صارما. وكل انتهاك لهذا يجب أن يعاقب بعنف.

3 ـ عدد العناصر التي يمكن انخراطها ليس محددا، شريطة السهر باستمرار على الفصل والسرية.

وهكذا فإن عضو جهاز الإستعلامات والدعاية والأخبار ليس له أبدا أن يتدخل فيما لا يعنيه، ويجب ألا يكون معروفا إلا من طرف مسؤوله المباشر، وحتى صديقه الحميم يجب أن يجهل تماما نشاطاته وانتماءه.

4 ـ جميع عناصر جهاز الإستعلامات والدعاية والأخبار يجب أن يكونوا في الموعد المضروب. وأن يدفعوا اشتركاتهم ويعدوا تقاريرهم وتحقيقاتهم بكل ايجابية ووعي.

مثل هذه المزايا والتصرفات ضرورية. وبها فقط تتحقق جميع الأهداف التي حددها هذا الجهاز.

ب) الإستعلامات

هناك استعلامات خاصة واستعلامات عامة

1 ـ الإستعلامات الخاصة، تستهدف مصالح العدو التي يمكن أن تكون:

أ) ـ مصالح الشرطة وما يتبعها

ب) ـ الجيش وما يتبعه (مراكز ـ ثكنات ـ مكاتب)

جـ) ـ سجون ومراكز الإيواء

د) ـ أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات أخرى.

يجب أن يجند عدد كبير في جهاز الإستعلامات والدعاية والأخبار. يمكن أن يكونوا مزدوجي الإنتماء أو يستطيعون التوغل بالوسائل المناسبة والسرية. عليهم أن يقدموا معلومات كاملة حول نشاطات وتحركات الميادين الأربعة سابقة الذكر.

2 ـ الإستعلامات العامة: تستهدف الجماهير، جميع السكان، جميع الأشخاص، يمكن أن تتعلق بالجار كما تتعلق بالأجنبي. تستهدف جمع المعلومات والأخبار.
يمكن لهذه الإستعلامات أن تتعلق بالسلوك والمعنويات والنشاطات وحالة الجماهير وكذلك الفرد.. إن عضو جهاز الإستعلامات والدعاية والأخبار يجب أن يكون دائما يقظا لما يدور حوله. أن يختلط بجميع الناس، دون الكشف عن انتمائه لأي كان.

جـ) ـ الدعاية والأخبار

على عضو جهاز الإستعلامات والدعاية والأخبار أن يقاوم جميع أنواع الكذب والتزوير ومحاولات التعتيم. وعليه بسلوكه وأقواله أن يحقر كل ما من شأنه أن يفيد العدو. وعلى العكس من ذلك عليه أن يشرف الكفاح ويفتخر بالأعمال البطولية للمجاهدين. عليه أن يندد بجميع تعليمات العدو. عليه أن يطلع السكان ويبلغهم بجميع الحقائق.
عليه أن ينمّي الوطنية والعمل لدى جميع الجزائريين دون أن يكشف عن انتمائه. عضو جهاز الإستعلامات والدعاية والأخبار في هذا الميدان يجب أن يكون المنبه والمنشط لعمل وديناميكية كفاحنا.

3 ـ الفرع النسائي

أسس فرع نسائي هام كان دوره في البداية اجتماعيا وسياسيا ودينيا. ثم علق وأصبح دوره مكرسا في (الهلال الأحمر الجزائري)، يهدف أساسا إلى: الإسعاف العام، المساعدة والإعانة للعائلات المحتاجة، عائلات المجاهدين والمناضلين، والقيام بزيارات تشجيعية لهذه العائلات وإرسال الطرود إلى المعتقلين.

4 ـ فروع نقابية

أسست في المدينة ثلاثة فروع على رأسها مسيرون أكفاء. سطر لها برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار مراحل عدة:

1 ـ تأسيس اللجان

2 ـ تنصيب مندوبين في المؤسسات والمراكز العمالية

3 ـ تشكيل خلايا من مناضلين نقابيين.

يمكن اعتبار المرحلتين الأوليتين منتهيتين. أن وصول الطوابع البريدية للإتحاد العام للعمال الجزائريين يسهل كثيرا توسع هذه الحركة. وبالفعل فقد وضع تحت تصرف هذه الفروع عدد كبير من تلك الطوابع.

والجدير بالملاحظة هو أن هذه الطوابع وكذلك طوابع الهلال الأحمر الجزائري قد وضعت للبيع على نطاق واسع من طرف مختلف فروع العمل بهدف الدعاية فقط لدرجة أن جميع السكان قد أخذوا علما بها.

5) الفروع شبه العسكرية

إن تأسيس مثل هذه الفروع قد أخذ باهتمام كبير. وهكذا شكلت عدة خلايا من اثنين إلى ثلاثة عناصر وذلك باتصال مباشر ويقارب عدد هذه الخلايا العشرة. ونلاحظ بأنه قد تم تأسيس تنظيم حقيقي شبه عسكري مع مسؤول عن ثلاثة خلايا تعمل في إطار التعليمات الآتية

الفداء

الأهداف :

إن الأعمال الفدائية تمثل الشكل الأساسي والفعال في كل ثورة مسلحة أنها تهدف إلى نشر جو تمردي وإلى تحطيم شبكة الزمن التي يقيمها العدو كما تهدف هذه الأعمال إلى تطهير الشعب من العناصر المعادية أو الخائنة للوطن.

جميع الأعمال الفدائية مأمور بها ومراقبة من طرف جيش التحرير الوطني وبواسطة المسؤول المحلي.

سلوك الفدائي

الفدائي هو المكافح المتواجد في المدن والقرى. مجهول تماما من الشعب ومن العدو.

ينشط في منظمة سرية، يمتثل لنفس قوانين جيش التحرير الوطني، وأكثر هذه القوانين أهمية هي: السر ـ الطاعة ـ التضحية.

أ) السرّ

كل فدائي يجب أن يكون معروفا فقط من مسؤوله المباشر ومن واجبه على مسؤوله الاحترام الأكبر.

ب) الطاعة

يمتثل الفدائي لجميع الأوامر التي تأتيه من مسؤوله المباشر ـ وكذلك الأمر بالنسبة للأعمال التي تناط به ـ وبسلوكه وأقواله عليه أن يعرب عن المفهوم النبيل والمقدس الذي لديه عن الكفاح التحريري.

ج) التضحية

إن الفدائي يضحي ـ قبل كل شيء بنفسه في سبيل الوطن ـ ولهذا السبب ليس له أن يتعلق بالأمور الدنيوية. عليه أن يتجاهل تماما ويحتقر المشاكل العائلية أو المجتمعية وألا يعترف إلا بمسؤوله في جيش التحرير الوطني.

هذه النقاط الثلاث هي الوسائل الوثيقة والفعالة للحصول على النجاحات والتسهيلات في جميع الأعمال المنوطة به.

جيش التحرير الوطني يراقب الفدائي دوما ويدرس تطوره بعناية. كما أنه يسهر عليه ويدرجه أتوماتيكيا في صفوفه عندما يصبح معرضا وهدفا للتفتيش عنه من طرف العدو.

خلية الفدائي

هي تشكيلة سرية من اثنين أو ثلاثة عناصر تحت إدارة مسؤول محلي. تحت تصرفها أسلحة وقنابل يدوية للقيام بأعمال مسطرة في برنامج معد سابقا.

وفي العادة تقوم الخلية بعملها حتى في خلال عشرة أيام. وبعد كل عملية منجزة على جميع عناصر الخلية أن يلتقوا بالضرورة.

والجدير بالذكر أن الحصول على عدة أسلحة نارية فيما بعد قد مكنت هذه الخلايا من تنفيذ أعمالها بنجاح. حوالي خمسة عشر عملية خلال شهر.

وكما نلاحظ بالنسبة لهذه الفروع شبه ـ عسكرية. هناك شرط وحيد وهام، وجود الأسلحة والقنابل اليدوية.

فروع خاصة

مثل هذه التسمية تعطى للإتصال مع الخواص، وإجمالا مع الذين تراقبهم هيئة الأركان مراقبة مباشرة. وكل واحد من هذه العناصر يلعب دورا تنظيميا وسياسيا في وظائف تتفاوت أهميتها. ونشاط هذه الفروع رغم الإتصالات غير المنتظمة وخاصة إنعدام التعليمات الهامة وذات مغزى في المهمات المنوطة، فإنه يسير بطريقة طبيعية ويقدم خدمات هامة.

ب) ـ التقرير السياسي والأدبي

مدخل

منذ أكتوبر 1960 وأحداث ذات طابع تناقضي تتسارع بطريقة مذهلة لدرجة أن كل نظام مستقر لم تبق فيه الحياة، وخلال هذه الأحداث فإن المنظمات مهما كانت طبيعتها ـ برضائها أو رغما عنها ـ قد جرفتها التيارات الشعبية، أكثرها تأثيرا المظاهرات التاريخية في ديسمبر 1960.

1 ـ السكان المسلمون

أ) تطورهم

أول نوفمبر 1960 احتفل السكان ـ وخاصة في مدينة قسنطينة ـ بالعيد الوطني جهرة وبوقار، عبرت الجماهير خلاله عن مشاعرها العميقة.

وهكذا جال الأطفال عبر الشوارع وهم يرددون ـ طوال اليوم ـ الأناشيد الوطنية المشهورة. واحتفلت العائلات بهذا العيد بصنع الحلوى وشراء اللحم. وكثير منهم ترحم على أرواح الشهداء فكانت مقبرة المسلمين غاصة بالنساء والفتيات متضرعات على قبور الشهداء والمفقودين (المجهولين).

كان هذا نتيجة المناشير الضخمة التي وزعت عليهم. وتميز اليوم الثاني بعمليتين فدائيتين بالقنابل اليدوية خلفت عددا من القتلى في صفوف المعمرين المتطرفين.

مظاهرات ديسمبر 1960

قرر ديغول القيام بجولة عبر الجزائر. وكان يعتزم خلالها أن يجري مقابلات مع بعض الشخصيات المسلمة المختارة والمعروفة بمشاعرها الإيجابية من جبهة التحرير الوطني (أربعة في قسنطينة).

كان ديغول يعتزم التخلص نهائيا من «الجزائر الفرنسية»، والإعلان عن «الجزائر الجزائرية» وبهذا الشأن أعطى تعليماته بأن تترك الحرية في هذه المظاهرات لصالح الجزائر الجزائرية. وكان رد الفعل العنيف من المعمرين المتطرفين وأنصار «الجزائر الفرنسية» قد أثار مقاومة السكان الجزائريين الذين شجعهم الجيش الفرنسي في البداية وخاصة في تيارت.

وتحول هذا التصدي إلى فيضان جماهيري تلقائي في وهران أولا ثم العاصمة وقسنطينة وأخيرا عنابة.

ومع مطلع يوم 14 ديسمبر، علمت الجماهير القسنطينية بالأحداث الخطيرة في وهران والعاصمة فقررت تلقائيا التضامن مع المظهرات التي جرت في المدن الكبرى. فسجل أنه في مدينة قسنطينة لم يحدث أي استفزاز يذكر.

كانت المظاهرات عنيفة مثل التي جرت في وهران والعاصمة. إلا أن الجيش الفرنسي في قسنطينة لم يرتكب أي خطأ وبالتالي لم يحدث أي شيء خطير خلال هذه المظاهرات التي تواصلت مايزيد عن الأسبوع وقد عاشت الأحياء الشعبية ساعات «تاريخية» حيث أطلق الجميع عنانهم ـ رجالا ونساء ـ للغناء والرقص والهتافات إلى درجة الانهيار، وكان العلم الوطني معلقا في كل مكان. ومن حين لآخر كانت جموع الشباب تخترق الحواجز لتنتشر عبر المدينة. كما أن الفتيات ـ وهن

رافعات للعلم الوطني ـ عبرن المدينة على السيارات في جميع أطرافها ـ كان منظرا رائعا وجرينا شمل المدينة كلها ولأيام عديدة حيث كان النصر يلمع في الأفق.

إلا أن العدو لم يبق مكتوف اليدين وقد أسر إليه أن عناصر من المجاهدين قد تسربت وسط الجماهير، فشن عمليات واسعة النطاق، وحاسر حيا بأكمله وفتشه دارا دارا، فاعتقل البعض وخاصة المشبوهين.

استفتاء 8 جانفي

إن انعكاسات هذه المظاهرات والتأثير الحسن الذي تركته على الشعب ليس لها من مثيل، فبعدها أصبح الشعب يحس نفسه قويا ولم يعد يخاف من قول الحقيقة، لقد كسب الشجاعة المعنوية، هذه الشجاعة نفسها التي تميز شعبا في طريقه إلى التحرر.

ووضع الشعب شجاعته هذه في الميزان حيث قاطع بصفة مثالية استفتاء 8 جانفي، ساعده في ذلك عدم قمع العدو الذي وجد نفسه مضطريا ضائعا للتحول العميق الذي عرفته الجماهير.

أما المنظمة، فقد أعطت تعليماتها إلى الجماهير بالرد عنفا إذا ما استفزت. وفي الزوال خرجت جماهير الشباب تجوب الشارع الرئيسي رافعة العلم الوطني.

طاعة السكان

من الجدير بالذكر أن طاعة كبرى تكتنف سكان المدينة؛ لا يقومون إلا بما تأمرهم به الثورة. ويبدو هذا جليا في المظاهرات والإستفتاء وخاصة عندما يتعلق الأمر بوضعية سياسية مثل: تأسيس حركة تسمى: «التجمع الديمقراطي الجزائري» ففي هذا الصدد كثيرون من الجزائريين استشاروا الثورة قبل الإنخراط أو حتى بدون الإنخراط. وهكذا فإن حالة ومعنويات السكان هي مرضية حقا، وكذلك المساهمة فهي تتصاعد وتتزايد أكثر وبكل حيوية وحمية.

تأطير السكان

في المجموع نجد السكان مؤطرين تأطيرا متينا بواسطة شعب الفروع التنظيمية التي تزداد انتشارا، كما أن جامعي التبرعات يقومون بدور هام في هذا الميدان.

فالنخبة من السكان المسلمين أغلبيتها منظمة تنظيما متينا، والعناصر المتعلقة تنظم هنا وهناك الإطارات الكفيلة بأن تلعب دورا هاما في تأطير الجماهير.

إسعاف السكان

توجد مصالح إسعاف جزائرية محضة منظمة على أحسن وجه ذات طابع وطني، وقسنطينة هي المدينة الأولى التي تتوفر على مثل هذا التنظيم المستجيب لطموحات السكان.

مساعدات لعائلات الشهداء والمفقودين والمعتقلين

بالإضافة إلى المساعدة والاستقبال من طرف أغلبية السكان فإن المنظمة الداخلية للمدينة قد ساهمت جديا في تحسين وضعية عائلات جميع الاخوة الذين سقطوا في ميدان الشرف وكذلك المفقودين والمعتقلين، إذ تقدم لهذه العائلات ـ وبانتظام ـ منح معقولة وكافية.

ومن ناحية أخرى هناك اتصالات بالأخوة المعتقلين وهو ما يعلي جيش التحرير الوطني ويساعد على رفع معنويات المكافحين المساجين.

ب) ظروف حياة السكان

مدخل

عوامل كثيرة خلقها جو حرب ضروس، قلبت (حولت) الحياة الاجتماعية للسكان، سواء على صعيد التقاليد والعادات أو على الصعيد المادي.

إن ظروف الحياة مرتبطة ارتباطا مباشرا بنتائج الكفاح والتوجيهية الإقتصادية الأبوية المطبق من العدو، وعلى هذا فإن القضية لا تتعلق بعرض احصائيات حول عائدات السكان أو نسبة التعليم.. ولكننا سنقدم الخطوط العريضة التي تسمح بفهم أحسن للوضعية المستجدة حديثا.

1) تمزق عائلات المدن

إن المعارك والقمع وما تخلفه من قوافل الموتى والمفقودين والمعتقلين قد انقصت من العنصر الرجالي، وهو شباب في أغلبيته، كثير من العائلات وجدت نفسها محرومة من هذا العنصر الديناميكي، الرافد الوحيد للعائلات المسلحة والتي هي في أغلبيتها كثيرة الأفراد. ومن هنا الزيارة المحسوسة في العنصر النسائي، رديء تقليديا على السعيد المهني وطيع للدعاية المفرطة التي يبشر بها التيار العصري (العصراني) وهو ما يؤدي إلى تفقير الناس وإلى انحطاط الأخلاق.

2) توافد اللاجئين

نتيجة للتدمير الشامل للدواوير، ولموقعها كمدينة في قلب منطقة المعارك، فإن مدينة قسنطينة أصبحت عاصمة للاجئين القادمين من جميع الآفاق الجزائرية. وكان لهذا تأثيرها المباشر على طريقة حياة ومعنويات السكان، ارتفاع في نسبة البطالة والطفولة البائسة والأمراض.

أ) البطالة

إن هؤلاء اللاجئين ـ فلاحين فطريا ـ لا تجد أغلبيتهم عملا ما، ويعيشون يومهم بالفتات، فكثر التسول بنسبة كبيرة.

ب) بؤس الأطفال

إن فقر الأباء والتغير الجذري للحياة والأمية كافية لابراز البؤس المأساوي لهذه الطفولة.

ج) امراض وقصور جسمي

إن الأكواخ هي قسمة ونصيب هؤلاء السكان وخاصة اللاجئين مرغمين على الاقامة عشرة في غرفة واحدة وفي ظروف صحية يرثى لها، يضاف إلى ذلك الذين لا مأوى لهم وعددهم في تزايد، إن الفاقة شبه الشاملة والجهل يؤثران تأثيرا مهولا على صحة السكان، فالسل يسكن هذه الأجسام المحرومة من كل عنصر مقاومة، الأطفال يولدون مسلولين والأقوى فيهم يصاب بهذه الآفة في الستة أشهر الأولى.

إن هذا الإمتزاج (المزج، الخلط) للسكان قد قصم معنويات الجماهير، بظهور أغنياء آخر ساعة ومستغلي النظام، إن روح التضامن لأهالي قسنطينة يضعف يوما بعد آخر لتحل محله «روح الشجع والطمع».

3) التوجيهية الأبوية للإقتصاد

لقد ساهم العدو عمدا في خلق هذه الوضعية المخيفة، وهو يستغلها للسيطرة على الإقتصاد وعلى جميع مصادر العائدات، يراقب جميع شرائح السكان، يجبرهم على الحياة في المحيط الاداري المتعفن بالعنصرية رغم تعليمات المرونة وحسن المعاملة التي أعطتها الحكومة بشأن السكان المسلمين، فلكل من أقام العدو أجهزة رقابة وهو ينمي روح المحاباة والمحسوبية بواسطة «الترقية الإجتماعية».

أ) الطفولة

إن جهاز رقابة الشبيبة ذا الطابع العسكري قد أخضع معنويا وماديا الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و14 سنة، وحشرهم في أماكن يذكر المجهود البدني المفروض عليهم بظروف الشبيبة الانجليزية في مصانع الفحم في القرن التاسع عشر، يضاف إلى ذلك محاولة إفساد وتشويه أفكار وعقلية هذه الطفولة الجزائرية وذلك بواسطة أجهزة تمسك مصالح «التوظيف ومنح الوظائف».

ب) الشبيبة

لنفس الهدف والإتجاه أنشئت الوظيفة العمومية و«الترقية الإجتماعية» الجديدة، ولكن الأجر المناسب يطيح به المجهود البسيكولوجي الذي يهدف إلى تفويض روح الشاب، وبإقامة «أندية مختلطة» تدفع الشاب المسلم إلى عدم الإهتمام واهمال مسؤوليته كوصي على العائلة ليصبح مبذرا وأنانيا.

ج) الراشدون

عبرة وإنذار من هذه التوعية، تجاه الفقراء، وذلك بإقامة «أندية» للإعلانات، حيث يرغم المحتاجون والمعوزون من السكان للإتيان إليها حيث يتقاضون مبالغ

مالية زهيدة بهدف وحيد وهو أن يشعروا بأنهم تابعون وفي حاجة إلى «الفرنسي» وهكذا أنشىء تسول رسمي، بالنسبة للأجراء والتجار، ضغط مستمر وعنيد يدفعهم إلى التعاون مع العدو وإلى الابقاء على العلاقات العامة، رسميا واحتفاليا. يضاف إلى هذا توزيع الرتب والمسؤوليات التي تندرج في إطار الترقية الاجتماعية.

2) الأقلية الأروبية

تنقسم الأقلية الأروبية إلى متطرفين، متحررين ورجال أعمال:

1) المتطرفون

هم أقلية، في عهد الوجود الشرعي للإدارة قاموا بنشاط كبير، ولكن منذ أن انحلت هذه الحركة سكنت أصواتهم، على الأقل ظاهريا، في قسنطينة، حقا ما تزال هناك مجموعات تطرفية، ولكن بقيت حذرة ولم تقم بأي نشاط ظاهري.

2) المتحررون

هم أيضا أقلية ولكنهم معززون بشخصيات مسلمة لدرجة أنهم غداة مظاهرات ديسمبر 1960 قاموا بأعمال نشيطة بتأسيسهم رسميا حركة (التجمع الديمقراطي الجزائري) مقره في مدينة قسنطينة، والتجمع الديمقراطي الجزائري هذا ترجع فكرة تأسيسه إلى عهد مولان، أهدافه واضحة كما جاء في العدد الأول من صحيفته والذي وزع بمناسبة عيد الفطر المبارك.

وقبل أن يعرف النجاح تعرضت هذه الحركة ـ التي تضم أروبيين متحررين ومسلمين ـ إلى أزمات كبيرة وذلك بسبب ملاحقات الجيش المحتل والتخوف من جبهة التحرير الوطني من ناحية أخرى.

ولكن عندما وضعت قوانينها وحصلت على موافقة الولاية عرفت هذه الحركة انتصارا حقيقيا، وطرحت للبيع بطاقات الانخراط وفي الأخير ظهرت صحيفتها لسان حالها.

وحددت هذه الحركة مهمتها المستعجلة وهي تأسيس فروع لها في المدن الجزائرية الأخرى، ويعود الفضل إلى مدينة قسنطينة التي ساهمت كثيرا في تأسيس هذه الحركة، كما يعود الفضل خاصة إلى الاستعداد الطيب للشخصيات المسلمة والأروبية.

هناك حقيقة ثابتة وهي أن هذه الحركة تتبع حقا خط سياستنا الثورية وبالتالي فليس بإمكانها أبدا أن تشكل «قوة ثالثة»، هذه الفكرة التي أكل عليها الدهر وشرب.

3) رجال الأعمال

فخص منهم الصناعيين الذين لا يهمهم العلم إذا كانت أعمالهم مزدهرة وكسبهم في تصاعد، أنهم يفكرون عكس ملاك الأراضي الذين يعرفون بأنهم سيكونون أول

من يمس بتوزيع الأراضي الذي لا مفر منه. ملاك الأراضي الكبار هؤلاء هم الذين يصونون المقاومة ويجدون التفاهم في جماهير «الفرنسيين الجدد» الذين تنكروا لأصلهم (إيطاليا، إسبانيا) ليتخذوا من الجزائر وطنا لهم.

فالجزائر الفرنسية بالنسبة إليهم هي قبل كل شيء الحفاظ على امتيازاتهم فلتذهب فرنسا إلى الشيطان، المهم أن يبقوا هم أسياد الجزائر. منذ ديسمبر أصبحت ردود فعلهم أقل عنفا وأقل فعالية، والجيش الفرنسي لا يسايرهم كما أن المسلمين الجزائريين لم يعودوا يخافون، وهم يعرفون أن أي مظاهرة تهتف بالجزائر الفرنسية تكتسحها مظاهرة مضادة منادية «بالجزائر المستقلة». إنهم لا يأملون إلا في أن تستمر هذه الوضعية أطول مدة ممكنة، وأن يموت الناس وتبذر المليارات ويتكرس الحقد والكراهية، كل هذا لا ينال ولا يؤثر في أنانيتهم الوحشية. إلا أنه يجب ألا ننسى بأنهم مسلحون جميعا، وإذا لم تتخذ التدابير مسبقا فإنه يخشى أن تدفع الجماهير المسلحة ثمن غضب وبأس تلك العناصر. وعلى هذا يجب أن تجابه هذه القوة التي قد تنتهج قوة أخرى منظمة تستطيع بإمكانياتها وتصميمها أن تفرض قانونها.

إجمالا، الأغلبية الكبرى هي مع السلم. يجب المحافظة على هذه الروح داخل الهيآت النقابية والأوساط الثقافية والأحزاب السياسية، ولتحقيق ذلك يجب إعطاء الضوء الأخضر لبعض الشخصيات المسلمة الموثوق بها. هناك أيضا في الأوساط المسؤولة العليا من يريد السلم. هناك تخوف من حدوث سويس جديدة. هناك تخوف من ظروف قد تضع فرنسا في جو السويس. هي لا تستطيع مقاومة ضغط موحد من طرف الإتحاد السوفياتي وأمريكا.

ولكن الإيليزي يريد قبل كل شيء الحفاظ على وحدة الجيش ويخشى ثورة داخلية قد يتسلم السلطة على إثرها أما المتطرفون (الجيش) أو الشيوعيون. وهذا ما يفسر الحيرة المنتشرة حيث الشك يتبع الأمل واليأس يختلط بالرجاء لتحطيم - شيئا فشيئا - جميع حوافز المعارضين. وهنا في رأيي يكون لمسؤولينا دورهم وعليهم هم أيضا أن يعملوا على تنضيج الغاية. أنها ثقتنا في دبلوماسيتهم الحكيمة التي تبقى أملنا الأكبر، فتكون الحقيقة الجميلة للغد المشرق.

4) الخلاصة

هناك عدد كبير من الفرنسيين يريد مغادرة الجزائر. وهكذا وضعت عمارات ومتاجر للبيع بأسعار زهيدة وسيل من طلبات جوازات السفر يتهاطل على الولاية. وعدد كبير من الموظفين قرر - بمناسبة العطل الطويلة - ألا يعود مرة ثانية إلى الجزائر. وكمثال فمنذ حوالي شهرين هناك خمسون (50) طلبا لجوازات السفر للتوجه إلى إسرائيل، وهناك 78 حالة تنازل - من إسرائيليين - عن حقهم في البنايات ذات الملكية المشتركة وذلك حال القوى الغربية من «الكولون اليهود» وأغلبيتهم

ترغب في سحب دفوعاتهم ليسددوا بها ثمن سفرهم إلى إسرائيل.

وبالمقابل هناك عدد آخر - وبسبب عدم توفرهم على الإمكانيات ممزق وحائر الحلين الآتيين: الذهاب بدون أي فلس ولأي مكان كان أو البقاء في الجزائر وتحمل جميع أنواع الإهانة. في حين هناك عدد قليل قد اتخذ قراره النهائي وهو البقاء في الجزائر مستقلة كانت أم لا.

3) عقلية جيش الاحتلال

خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ ماي 1958، لعب الجيش في الجزائر دورا مهيمنا، حالا محل الإدارة المدنية ومصلحة الأمن والعدالة، وسيطرته كذلك على مصلحة التربية الوطنية والصحة، كان وكأنه يسير الإدارة في الجزائر بل وحتى حياة الجزائر. وبلغنا درجة أن الحياة بدون الجيش تكون خانقة.

كان الجيش واعيا بقوته وكان يؤخذ برأيه في جميع المناقشات حول الجزائر. الحكومة كانت حقا في باريس، ولكن السلطة - فيما يتعلق بالجزائر - كانت ممارسة من طرف طغمة من العقداء على رأسهم بعض الجنرالات، ولكثرة ما كان يرددون من أنه سئم أن يرى تضحياته لا تقدر ولا تراعي وأنه على ألا تلحق عزيمة أخرى مثل هزيمة (ديان بيان فو)، استقطبت حوله جميع مقاومات ومعارضات أوروبيي الجزائر وفرنسا، ثم شيئا فشيئا وبنشاطه المتعدد أوصى وكأنه أضعف وشل السكان المسلمين الذين كان يسعى إلى وضعهم في محيطه.

إن السكان الأوروبيين المؤازرين من الجيش مؤازرة كاملة هم في حالة متوترة وفي أوج الاحتداد، يتصرفون وكأنهم مرآة للمظليين، وبثقتهم في رعاية الجيش فهم يسمحون لأنفسهم بأي تصرف كان، وبزحفهم على ساحة الولاية أجبروا السلطة على التحالف وعلى التخاذل والتنازل وبالتالي فرض وجهة نظرهم على فرنسا. وهذه القوى المتزاوجة والمتحالفة بين الجيش والطائفة الأوروبية وقفت حاجزا أمام حل القضية الجزائرية التي بدأت تبتعد شيئا فشيئا عن شعار «الجزائر الفرنسية»، كل هذا تطاير بسرعة أمام امتثال أغلبية الجيش للسلطة فصاحت الطائفة الأوروبية بالخيانة، كما أن فصل ماسو وبعض العقداء دفعت المسؤولين العسكريين إلى الحذر، وجاء اعتقال (لاقايارد) وآخرين ليقضي على تعفن هذا التحالف بين المتطرفين والمظليين، إلا أن الجيش استعاد بريقه بعد الجولة على مطاعم الضباط (التي قام بها ديغول) ووضع نفسه نهائيا في دائرة الطاعة، وذلك بعد مجيء ديغول في ديسمبر 1960.

حاليا لم يعد الجيش يؤمن في حل «الجزائر الفرنسية»، فقد تخلص تقريبا من العناصر المتطرفة، وإن كان هناك ما يدفع إلى الاعتقاد بوجود حوالي مائة من ذوي الرتب المختلفة، والذين يعملون في الخفاء بأمل زعزعة المقاومة، إلا أن ذهاب (ترانكي) إلى الكونغو لا يسعف هذا التيار.

ومع هذا فإن أغلبية الرتباء (أصحاب رتب مختلفة) مهتمة في أعماقها وترغب في أن تطول الحرب لأن في ذلك مصلحتهم الشخصية، ويتربص بعضهم لمعرفة مدى رد فعل الجيش إزاء حل سلمي يتناقض وأملهم وليس لهذا من جواب اللهم إلا إذا تواصلت المفاوضات شيئا فشيئا أو بترحيل المدعوين بالمقاتلين العنيدين، والإبقاء على وحدات المجندين الذي ينتظرون جميعا تسريحهم بفارغ صبر. يضاف إلى ذلك ضرورة تطهير وتصفية الإطارات السياسية.

4) المنتخبون المسلمون

مع مراعاة من ناحية أعضاء المجلس البلدي ومن ناحية أخرى النواب والشيوخ (أعضاء مجلس الشيوخ).

1 ـ هناك 37 سبعة وثلاثون من أعضاء المجلس البلدي في قسنطينة قسم ضئيل منهم وطني، وقسم آخر ـ ضئيل أيضا ـ عناصر مضرة، والقسم الثالث هو الذي يمكن أن نسميه «مستنقعات»، جميعهم مسلح بمسدسات عيار 9 مليمتر معها عشر رصاصات النشاط الثوري يطاردهم على الصعيدين العسكري والسياسي. وهكذا دفع بعضهم حياته نتيجة خيانته.

2 ـ غير الشيوخ والنواب موقفهم بصفة محسوسة باتخاذهم مواقف حازمة آخرها موقفهم في اللوكسامبورغ وهو يتماشى والخط السياسي لثورتنا. وبالفعل فقد أسسوا «التجمع الديمقراطي الجزائري» الذي يرمي إلى هدف وطني ينسجم وعقلية جبهة التحرير الوطني.

5) الحركات المناهضة للثورة

1 ـ الخونة

بالإضافة إلى بعض المنتخبين الذين تمردوا على قانون الثورة واعتنقوا السياسة الإستعمارية وأسلوب بني وي وي (بنو نعم ـ نعم)، وهناك جنس من الخونة المضرين يتعاون مع العدو ـ بدون تردد أو ذمة ـ وفي العمل المسلح والبوليس ضد المناضلين والمجاهدين.

أ) مصالح فرق الشؤون الأهلية

إنهم أساسا رؤساء التجمعات السكنية والمراكز المحصنة، قليل منهم جدا من يحظى برضى السكان، يوجد من بينهم خونة حقيقيون يراقبون مسيرة وأقوال السكان.

وآخرون توصلوا حتى إلى تشكيل فرق «الدفاع الذاتي»، ونجح هذا في المتاخمة للمدينة، وأشهر تلك الأحياء حي بن تلليس، تتوفر الفرق على أسلحة حربية مع ذخيرة قليلة.

رؤساء التجمعات السكنية يتوفر كل واحد منهم على مسدس عيار 6.35 والذين هم

أكثر عمالة للعدو ويحملون معهم صورا للفدائيين الأغلبية تنتمي إلى طبقة من الضالين والفاسدين، المهملين والمحرومين الجاحدين والأميين، ويعيشون في ظروف بائسة وشقية وفي انحطاط أخلاقي بذيء.

ب) مصلحة الشرطة

هناك بعض المفتشين المعروفين لدى السكان قد تميزوا بكرههم الشديد للثورة ويتجلى اندفاعهم وتحمسهم خاصة في أماكن التعذيب الواقعة في حي آمزيان. والمعروفون أكثرهم الشريف التبسي وجمال والجنود الذين التحقوا بالعدو مثل فضيل وكلكولة.

وهناك أيضا عدد لا بأس به من المجندين العاملين لصالح العدو الذي أصبح يستعمل عددا كبيرا من النساء مقابل مبلغ زهيد. إن يقظة السكان تكشفهم بسهولة ويخطرون الثورة بالسرعة المطلوبة.

2) الفرق غير النظامية

منذ قرابة ستة أشهر أصبح السكان يدلون على وجود فرق غير نظامية. واسم هذه العناصر كثيرا ما تجهله منظمتنا. وهذه الفرق تستعمل وسيلة العنف. إنها لصوصية حقا ترتكب باسم جبهة التحرير الوطني.

ومنذ بضعة أشهر وقعت إحدى الفرق غير النظامية بين أيدي مصالح العدو. واعترفت الفرقة بأنها حصلت على مبلغ إثنى مليون فرنك جمعتها من السكان المسلمين.

كما اكتشف عنصر جريء كان يدعي أنه الدكتور هدام وذلك للحصول على مبالغ مالية من بعض الأوروبيين المعروفين بأفكارهم التحررية.

3) المصاليون والشيوعيون :

إن ما يسمى «بالحركة الوطنية للجزائر» ليس لها في المدينة وجود عملي ولا تنظيمي، حقا هناك عناصر كانت تنتمي إلى هذه الحركة ولكنها الآن بدون أي نشاط.

أما «الحزب الشيوعي الجزائري» فقد اغتنم مناسبة أول نوفمبر 1960 لتوزيع مذكرة على الشعب الجزائري هدفه من ذلك تسجيل موقفه النشيط في الكفاح التحريري.

وهذه المذكرة التي شددت على أخطاء جبهة التحرير الوطني وعلى المقاومة الكبيرة لجيش التحرير الوطني، وزعت يدا إلى يد في مدينة قسنطينة. من الناحية التنظيمية فإن الحزب الشيوعي الجزائري لا وجود له عمليا في المدينة والمركز السابق للشيوعية وتعني به شركة السكة الحديدية الجزائرية و هو بالضبط الوسط العنصري المميز.

6) حركات العدو

تكتسي مدينة قسنطينة طابعا خاصا لدى العدو الذي جعل منها إحدى القلاع الكبرى في الجزائر. هناك عدد كبير من مراكز المظليين والاحتياطيين تؤطر المدينة تأطيرا قويا. كما أن حزام الأسلاك الشائكة المضروب على المدينة قد عزز في المدة الأخيرة في مواقع شتى، وتتم دوريا عمليات كبرى من الحصار وتفتيش المساكن والمحلات، وفي يوم واحد تجرى الحملات التفتيشية المفاجئة في نقاط عديدة من المدينة.

وفي النهار تواصل الدوريات بدون انقطاع تجوالها في مختلف أنحاء المدينة، وهي مجهزة بجهاز إرسال والتقاط، وفي حي واحد تجوب ثلاثة أنواع من الدوريات، الحراس المتنقلون، الاحتياطيون والمظليون.

مداخل الشوارع، كل واحد منها محروس بجنديين، أو ستة جنود معززين من حين لآخر بالحرس المتنقل. وفي الليل تجوب الدوريات كل المدينة وتراقب المساكن من حين لآخر. ومع ذلك سجلت عدة مكامن في الطرقات وعلى الأسطح.

ونلاحظ في الأخير أن عمليات اعتقال المشبوهين تزداد، ولكن في كثير من الأحيان يطلق سراح الأغلبية بسرعة، هناك ملاحظة جديرة بالذكر، الحالات الأقل خطورة والمساهمة في الكفاح (دفع المبالغ المالية، التبرعات، المساعدات، الكلمات المناهضة للإستعمار، الاضرابات) لم يعد العدو يعيرها اهتماما إلا قليلا، والمتهمون يتركون سبيلهم.

التقرير الإقتصادي - المدينة -

مدخل

حقيقة أن مدينة قسنطينة هي المركز الأكثر أهمية الذي يشكل طابعا حيويا بالنسبة للكفاح المسلح في الولاية الثانية، ولكن للحصول على نتائج مرضية فعلى المنظمة أن تبذل مجهودات ضخمة.

تحليل الوضعية

1) إن الحصول على المال بتضييع المصدر لهو سياسة سيئة، وبالتالي فإنه من الضروري اتخاذ أقصى ما يمكن من الاحتياطات والسير قدما مع السهر على الحفاظ على المصادر الممولة للكفاح المسلح.

لم يضع شيء، إذ أن آجلا أو عاجلا فإن الذين لم يدفعوا اشتراكاتهم سيدفعونها في النهاية كاملة.

2) إن تسديد الاشتراكات لصالح الثورة يتم في أغلب الحالات بواسطة أشخاص معروفين، وهذا يعني أن المشتركين أصبحوا متخوفين، وليسوا على استعداد لتسوية وضعيتهم إلا بواسطة شخصية ثقة، وهذا ما يعرقل ولو قليلا المدخولات المالية.

3) العصاة ليسوا مهملين ولا منسيين، وهكذا فإن الذين يرفضون أو يتعذرون بمشاكل وصعوبات بسبب الخوف في تسوية وضعيتهم إزاء الثورة، يعرقلون أيضا السير الحسن للمدخولات المالية.

4) في المجموع فإن السكان حريصون على تأدية واجب الاشتراكات إلا أن تجربة عدة سنوات من الكفاح، أوضحت أن هناك من يساوم المبلغ المحدد وعدد المخلفات.

مصدر وطبيعة الاشتراكات

1 ـ أوراق الحسابات

نظرا لنقص العناصر المتعلمة الكفيلة ـ على الأقل ـ بضبط حسابات معقولة فإن من الصعب معرفة عدد المشتركين، كما أنه من الصعب على المنظمة تقديم توضيحات مدققة بشأن مبلغ الاشتراكات الشهرية الصافية وعدد الأشهر المختلفة.

ولهذا لا بد من اعتبار الأوراق الحسابية المعدة أوراقا شكلية بحتة. ومع هذا فإن المنظمة تملك وسيلة وحيدة للرقابة الفعالة قدر الإمكان، إنه المبلغ الإجمالي والشهري المسلم من كل مسؤول عن الاشتراكات وهو ما يسمح للمنظمة بملاحظة تطور أو إخلال كل فرع مسؤول عن جمع الاشتراكات.

2 ـ المشتركون

إن المدخولات المالية تأتي في معظمها من العمليات المسماة «أخذ الأموال بالتهديد أو العنف» التي تهدف التجار الأثرياء أو الذين تحصلوا على ديار أو متاجر ومن كل معاملة تجارية تقتطع نسبة 20% ولكن نادرون هم الذين يدفعون ما عليهم كاملا.

وهكذا يمكننا أن نقول أن القطاع التجاري والعقاري مؤطران تأطيرا متينا، وفي المجموع يساهم كلاهما ويسدد اشتراكاته أو هو في طريق تسوية وضعيته تجاه الثورة. نسجل أنه من بين المشتركين توجد نسبة معتبرة من الميزابيين أغلبيتهم تجار قد سووا وضعيتهم.

ومن ناحية أخرى نلاحظ تشدد التونسيين الذين يزعمون أنهم سددوا اشتراكاتهم إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبهذا الصدد فإن المنظمة قد بذلت جهودا كبيرة أضاعت وقتا ثمينا للوصول إلى الاتصال بأغلبية هذه الطائفة.

إن قطاع العمال والموظفين ـ خاصة سكان المدن ـ يفلت عموما من رقابة منظمة المنطقة بسبب تدخل وتطفل أجهزة أجنبية عن المنطقة. وهكذا فإن عددا من المشتركين في هذين القطاعين هو ضعيف نسبيا.

تسجل من ناحية أخرى الإستعداد الطيب لعناصر هذين القطاعين للمساهمة في صالح الثورة خاصة الفقراء سكان تخوم المدينة الذين يسددون اشتراكاتهم بانتظام واهتمام.

التبرعات والغرامات نادرة، في حين أن الضرائب متوفرة، ولكن كما يبدو على الأوراق الحسابية المعدة، فإن الإشتراكات الشهرية تغلب على باقي المساهمات.

3) المخروجات

تشمل في أغلبيتها المنح العائلية.

قسم آخر مخصص لشراء بعض الحاجيات الموصى بها أو الأدوية.

مصاريف الفرق العاملة باحضة. فبالنسبة للذين يعيشون بعيدا عن السكان فإنهم يتموّنون من أموالهم الخاصة، أما الأخرون الذي يعيشون في أغلب الأحيان وسط عائلات فقيرة فإنهم مجبرون على الإنفاق على أنفسهم وعلى العائلات التي تأويهم.

4) الخلاصة

بصفة عامة فإن المدخولات يمكن أن تعتبر مرضية وهذا راجع لعوامل عديدة،

النشاطات شبه ـ العسكرية

مدخل

إن انعدام الأسلحة والقنابل اليدوية كان عرقلة حقيقية في هذا الميدان خاصة فيما يتعلق بالأعمال الفدائية الفردية.

وتعويض عدد من المسدسات قد تمكن خلايا الفدائيين من القيام بأعمال هامة، خاصة في نهاية الشهر حيث نفذ حكم الإعدام، في خمسة خونة بالمسدسات.

ـ انعكاسات

1) جدير بالملاحظة،

إن الأعمال الفدائية الفردية قد مست أشخاصا من شرائح اجتماعية مختلفة محكوما عليهم لآثام وأضرار هي أيضا مختلفة، وهو ما جعل كل من السكان وإدارة الإحتلال يتصورون بأن هناك حملة تطهيرية شاملة لدرجة أن كل شخص لا يحس براحة الضمير يشعر أنه مستهدفا أتوماتيكيا.

النتائج الإيجابية سريعة، وكثيرون أعربوا عن رغبتهم الحارة في تسوية وضعيتهم تجاه الثورة في جميع النواحي.

2) العدو

أمام هذا الهجوم، وإزاء الصمت الكامل والإندهاش الداخلي للسكان، وجد العدو نفسه تائها ضائعا. وهكذا شن سلسلة من الإعتقالات وسط ما يسمى «بالأوباش وسفلة الناس». حيث اعتقد أن عناصر قدمت مؤخرا من فرنسا هي التي تنفذ العمليات الجارية بمثل تلك الجرأة.

أ ـ الإستقرار وتأصيل الفعليات للفرق العاملة في المدينة.

ب ـ وجود جو سياسي ملائم من ذلك المظاهرات الرائعة في ديسمبر 1960.

جـ ـ وجود الوسائل، منها خاصة الأوراق الإدارية الموضوعة تحت تصرف الفرق العاملة.

د ـ الإنعدام شبه التام للخسائر خاصة بالنسبة للأجهزة الداخلية التي لم تنلها إلا قليلا مصالح الشرطة للعدو.

هـ ـ الأعمال الفدائية التي أبرزت وكرست وجود جيش التحرير الوطني وكذلك الرقابة الفعالة لجبهة التحرير الوطني وسط السكان.

وأثناء اجتماعات «ضباط الشؤون الأهلية» يقول رؤساء الدوريات المسؤولة عن التجمعات السكانية، إن شخصا واحدا هو نفسه الذي يقوم بجميع هذه العمليات، ويطلب منهم أن يحرصوا ويراقبوا أحياءهم جيدا، وذلك باطلاعهم على الأشخاص المشبوهين.

ونتيجة لهذا اعتقلت خلية وأخذ السلاح الذي كان معها وهو مسدس من عيار 7/65 طويل. إلا أن الواشي أعدم بعد يومين من اعتقال الفدائيين.

أما عن الوضعية العامة في مجموع الولاية الثانية سنة 1960 في الجبال والمدن والقرى فإننا نجدها ـ ولو مفصلة ـ في التقرير الذي أعدته هيئة الأركان العامة للولاية.

نموذج من تقارير الولاية الثانية حول الوضعية العامة في الولاية

الشعب

1) في الجبال

أ) لمحة

هناك حيث ولدت ثورتنا، هناك حيث عرفت انطلاقا ساطعا، هناك حيث عرف جيشنا قوته، هناك حيث كان المقاتلون والشعب يعيشون في انسجام وقوة وحدوية كاملة، لم تعد هناك اليوم حياة تنبض، فقط بعض الوحدات مسلحة نسبيا تجوب

هذا القسم الشاسع من التراب، ذلك العرين الذي كان بالأمس ممنوعا على العدو، يمكننا اليوم أن نقول أنه أصبح ممنوعا على جيش التحرير الوطني، حيث أن جيش المحتل قد أقام عدة مراكز متقدمة من الكومندوس وعناصر الصاص فوق الشؤون الأهلية، كما أقام مراكز عديدة على جميع المرتفعات للمراقبة والإستطلاع.

أين هي جماهير الجبال؟

القسم الأكبر قد أبادته العمليات التمشيطية، وخاصة منذ انطلاق عمليات شال، كريبان وقامبليار.

وبقي النساء والشيوخ والاطفال محشودين في المراكز المتقدمة حيث العدو «جمع» الجماهير حوله لضمان أمنه الخاص. ظروف حياتهم يرثى لها، تلتمس العيش بجميع الوسائل لا حرفة لهم ولا تعليم.

في هذه المراكز حيث يعيشون مسجونين، محاطين بالأسلاك يتم انقراضهم شيئا فشيئا ولتسهيل هذا الموت البطيء يحلو للعدو أن يبقى على هذه الوضعية بتوزيعه عليهم يوميا ملعقة من الحساء من الحمص أو العدس، على كل عائلة تعيش في المخيم. والذين ينجون من المخيم، يلتجئون إلى المدن وخاصة قسنطينة محكوم عليهم بالتسول.

ب) المعنويات

رغم هذه الظروف البائسة، ورغم الامهم الحادة، فإن قلوبهم يملأها أمل حازم ومصمم. ومعنوياتهم هي هي لا تتأثر: الدعم الكامل للثورة. رغم المشاكل يقيمون ويحافظون على الاتصال بالكفاح المسلح، وأنهم أعرف من أي إنسان آخر بالحاجيات والإستعدادات. أن وفاءهم وتضحياتهم مثالية لدرجة أنهم يقدمون أغلى ما لديهم لارضاء مجاهديهم.

2) في الأرياف

أ) لمحة

يتعلق الأمر بالدواوير القريبة من المدن والقرى والمراكز الصغيرة ـ هي أيضا تتعرض تدريجيا لتصبح مناطق محرمة. وفعلا فحيثما يقع اشتباك، وحيثما يشم العدو وجود المجاهدين، فإن الدوار أو المشتى المشكوك فيها تصبح أوتوماتيكيا منطقة محرمة، ومعنى هذا أن العدو يحرق الدوار أو المشتى ويجمع السكان في مخيم حيث يصيبهم مصير المسجونين والأسرى والمحرومين من أراضيهم وممتلكاتهم وخيراتهم من بقر وثيران وبغال ودجاج..

وكمثال نورد ما أصاب الأرياف المتاخمة للمراكز الهامة، قسنطينة الميلية والقل.

ـ بالنسبة لقسنطينة بعيد الملاح، الغراب، وفويورلامي مناطق محرمة.

ـ بالنسبة للميلية، بعد مائة مترة من الأسلاك الشائكة، الساريج، أولاد عبدون، مناطق محرمة.

ـ بالنسبة للقل، ما بعد الأسلاك الشائكة منطقة محرمة.

وهكذا نشهد انتشارا كبيرا للمراكز، لكل دوار مخيم (مركز) جمع فيه العدو الشيوخ والنساء والأطفال، والدواوير التي لم يقام بها مخيم، وهي نادرة جدا، تتعرض يوميا للرقابة والتفتيش، هذه الجماهير التي كانت تعيش من تربية الأنعام وخدمة الأرض أصبحت متقوقعة على نفسها، ونادرا ما توجد عائلات تملك بقرة واحدة، وهذا التغيير هو نتيجة القمع المسلط على هذه الجماهير التي بقيت خارج المخيمات، تصيبهم اليومي عمليات التنشيط والرعب والتفتيش والإستفزاز والإهانات.

ب) المعنويات

في المجموع، تبقى جماهير الريف السلاح المميز للمجاهدين. والدعم المعنوي والمادي الذي تقدمه لجيش التحرير الوطني هام وذو دلالة كبرى، رغم المشاكل والظروف الشاقة التي تعيشها.

3) في المدن والقرى

أ ـ لمحة

الوضعية هي نفسها تقريبا في المدن والقرى مع الفارق الوحيد وهو أن الجماهير في المدن ـ لكثافتها ـ تنجو بسهولة أكثر من قمع الاستعمار وعكس ذلك نجده في القرى حيث الجيش الفرنسي يهيمن هيمنة كاملة لمعرفته بالعادات ونقاط ضعف كل عائلة جزائرية.

ومن ناحية أخرى فإن نسبة قوية من القومية والحركة توجد في القرى والمراكز الصغيرة، حيث يقمعون المواطنين ويثيرون سخطهم وغضبهم.

ومع النزوح عن الجبال والأرياف والإقتلاع الضخم للجماهير من وسطها، فإن المدن والقرى والمراكز الصغيرة قد أصبحت مهمة بالنسبة لجيش التحرير الوطني.

ب) المعنويات

كما نلاحظ في مجموع الولاية فإن معنويات وطاعة وانضباط الجماهير مرتفعة والجيل الصاعد لا يشغله إلا الكفاح. إن السنوات السبع للحرب قد أثرت الشعب بالتجارب في جميع الميادين، وأنضجته فكريا وروحيا بصفة ملموسة.

ب) تنظيم الجماهير

مدخل

يمكن تقسيم الجماهير إلى نوعين:

أ) نوع يتكون من الفلاحين والعمال والحرفيين والتجار الصغار والموظفين الصغار والعمال باليوم والبطالين.

ب) النوع الثاني البورجوازيون المتكون خاصة من المثقفين (أساتذة، أحرار، معلمون..) الأغنياء، كبار الإقطاعيين والتجار الأثرياء.

1) الجماهير

إنها القسم الأكبر من السكان النزيهة والطاهرة في الشعب، هي التي تجسم الثورة وتقدم المثال على التضحية ونكران الذات والإيمان، منشغلة دوما بالقيام بواجبها، وهي تمثل تلك القوة الشعبية التي بدونها لا تكون ثورة.

أنجز عمل كبير لتنظيم الجماهير وذلك على مستوى واسع وهذا دون الحديث عن الجماهير الفردية التي تؤطرها المجالس الشعبية تأطيرا متينا.

إن جماهير المدن مؤطرة بالفدائيين والأجهزة السياسية والنقابية وكذلك التبرعات التي تمس تفرعاتها الأغلبية الساحقة من الناس. يضاف إلى ذلك التوزيع المعاد والمتكرر للمناشير وسط الجماهير. (كمثال على ذلك نبعث لكم بعض النماذج).

- منشور حول أول نوفمبر 1960.
- منشور المرأة الجزائرية.
- شعارات.
- نداء إلى المناضلين والمناضلات.

إن إقامة لجان سياسية وأخرى إستعلامات ونقابية (الإتحاد العام للعمال الجزائريين) تتواصل بمثابرة لتكوين إطارات كفأة.

والمنظمة النسائية والتي حدد دورها بوضوح (سياسي، اجتماعي وديني) تنطوي الآن تحت الهلال الأحمر الجزائري. عملها ودورها وهدفها يوجد موضحا في وثيقة المنطقة الخامسة (قسطنينة).

2) البرجوازيون

مع هؤلاء بالضبط تجد الثورة المشاكل أكثر، إنهم يتهربون غالبا من واجبهم، ولا يقومون بشيء إلا إذا هددوا، أو عندما تكون الرياح لصالح الجزائر. الخوف وغريزة الحوار يمتلكان عقولهم.

لا يفيدون الكفاح المسلح بأية صفة كانت، وهم يتجشمون دفع اشتراكاتهم لفائدة الثورة، كم من غني رفض دفع اشتراكه، مع أن جميع الوسائل استعملت معهم لدفعهم إلى المشاركة عمليا. إنهم يهتمون كثيرا بالسياسة ويسعون لأن محط الأنظار في المستويات العليا حتى يجدوا أعذارا هروبا من الرقابة المحلية، لقد لاحظنا منذ عهد قريب حدثا جديدا، كثير منهم يدعي أن له اتصالا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خاصة في أوساط الأغنياء والتونسيين. ومن بين العدد الكبير منهم لذكر اسمين لشخصيتين معروفتين، شنتلي، وشريط اللذين لهما

ممتلكات هامة في قسنطينة ولا يدفعان شيئا بدعوى أنهما يسددان اشتراكاتهما إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أمام هذه الوضعية المشبوهة التي قد تنشر الفوضى، أعطيت تعليمات لاتخاذ اجراءات صارمة ضد كل شخص يتخطى التنظيم المحلي بإثارته لمثل هذه المقاييس التجارية، خاصة وأن الأمر يتعلق هنا بطبقة من الوصوليين والنفعيين، المستغلين للنظام، هم ما يعرفون عادة «بوطني الساعة الأخيرة»، يوما فرنسي ويوما آخر وطني حسب الظروف وطبقا لمزاجهم.

جدير بالذكر أن مجهودا ضخما قد اتخذ بغية تجميع الشخصيات الجزائرية وجهت إليهم رسائل مفتوحة، تمت اتصالات مباشرة بهم، ويمكننا أن نقول بأن تجمعهم الكامل وشيك بشرط واحد وهو إقرار النظام في تنفيذ المهام المنوطة بهم.

3) المنتخبون والمتطوعون المسلمون (حركة وقومية)

إنهم يمثلون الأقلية الصغيرة التي جرفتها دوامة النظام الإستعماري. في هذا الميدان يتواصل نشاطنا دون هوادة على الصعيدين العسكري والسياسي.

بالنسبة للقومية والحركة، وجهت إليهم نداءات متكررة لتنويرهم والتحاقهم بجيش التحرير الوطني.

أقمنا أجهزة خاصة لربط اتصالات مع الذين يعربون عن استعدادات طيبة إذا ما دعت الحاجة.

وبالنسبة للمنتخبين: رسائل مفتوحة، اتصالات مباشرة لإرجاعهم إلى صفنا وموقفنا.

قسم صغير منهم مؤمن سياسيا وماديا في حين أن الأغلبية تنتظر وتتربص. وتحاشيا لكل التباس وحتى يوضع كل واحد أمام مسؤولياته فقد اغتنمنا مناسبة تأسيس (التجمع الديمقراطي الجزائري) لتبعث إلى جميع المنتخبين حتى نتعرف بدقة ونهائيا على موقف كل واحد منهم.

على الصعيد العسكري نلاحظ بأن إعدام كل الأشخاص الذين لا يريدون أن يكونوا تحت تصرف التنظيم المحلي، يتواصل بحزم.

وفي الختام

باستطاعتنا أن نؤكد بأن مجهوداتنا كللت بتفجير هذه المجموعة التي حاول العدو عبثا أن يمدها بالقوة والوحدة.

4) الخلاصة

إن تنظيم الجماهير كما تصورتموه قد انجزناه قبل وصول رسالتكم إلينا. لم يسلم من نفوذنا أي قسم من الجماهير ولا أية حركة. وكمثال على ذلك عيد أول نوفمبر بقسنطينة.

إلا أن المثال الأسطع الذي يبرز طاعة وانضباط الجماهير والذي يوضح الرقابة الفعالة لجيش التحرير الوطني يكمن في الحالات التالية:

أ) في قسنطينة أسس (التجمع الديمقراطي الجزائري) كلية بإرادتنا، رغم ما زعتمه شخصية جزائرية أرادت أن تنسب هذا العمل لنفسها.

إن (التجمع الديمقراطي الجزائري) هو حركة سلم يضم عناصر متحررة لم ينخرط فيه أي جزائري (مسلم) قبل أن يستشيرنا ويحصل على موافقتنا.

ب) وزعت للبيع طوابع بريدية تحمل شعار الإتحاد العام للعمال الجزائريين والهلال الأحمر الجزائري وذلك على نطاق واسع، وقبل أن تقتنيها استفسرت الجماهير عنها لدى جيش التحرير الوطني، حول مدلول وفحوى ومدى امتثال هذه الحركات.

وهكذا فإن الجماهير لا تقوم إلا بما تأمرهم الثورة به.

جـ) جيش التحرير الوطني

1 ـ المعنويات

في كل زمان ومكان تبقى معنويات المجاهدين مرتفعة جدا، رغم المشاكل الراهنة والظروف الصعبة التي تدور فيها المعارك. ونستطيع أن نؤكد بأن روح المقاومة والأعمال البطولية قد تضاعفت وتعززت كثيرا.

وإن الطابع الاستعجالي لتقاريرنا يعوقنا عن إعطائكم أمثلة مفصلة ودقيقة.

2) الطاعة

تعم الجيش طاعة كبيرة طبيعية أكثر منها تعاقدية اتفاقية. إن الإخلاص والوفاء واحترام المسؤولين يتم على جميع المستويات في نطاق الإحترام المتبادل والمفهوم المقدس الذي يعطيه كل واحد للمهمة المنوطة به. كما أن تصرف الجنود وطابعهم وردود فعلهم إزاء وضعية ما هي نفسها في كل مكان، وهو ما يوضح الوحدة النشيطة والانسجام البناء الذي ينعش ويحرك جيش التحرير الوطني.

3) الهيكلة التنظيمية

هي نفسها مع انتشار أوسع للمسؤولين لدرجة أن كل واحد منهم ـ وفي نفس القسم ـ يسير ويراقب مساحة محددة.

وإجمالا هناك توزيع للسلطات على جميع المستويات وعبر مجموع تراب الولاية، وكان لهذا نتيجة مفيدة جدا سمحت لجيش التحرير الوطني ليراقب نشاطاته بتنسيق أكثر فعالية.

4) الجهاز العسكري

عندما انطلقت عمليات شال في نوفمبر 1959 تعززت صفوف جيش التحرير الوطني بعناصر المنظمة السياسية ـ الإدارية من المناطق المحرمة التي حرمت من كل مصادر الحياة بعد أن هجرت الجماهير الجبال، وهذه العناصر المحرومة من كل شيء تكفل بها جيش التحرير الوطني بالضبط في الوقت الذي كان فيه جيشنا في أمس الحاجة لتخفيف وحداته لأسباب عدة وكلها جدية.

وأمام هذه الظاهرة الشاملة اتخذت إجراءات مستعجلة بشأن التجنيد والتعينات، وكان من نتائجها تأجيل القضاء التام على عناصر المنظمة السياسية الإدارية (شرطة، جندرمة، درك، حراس الغابات وموزعو البريد...).

منذ انطلاق عمليات شال أصبحت الولاية الثانية جبهة حقيقية للحرب ورغم تعليمات تحاشي الإصطدام بالجيش الفرنسي فإن عدة اشتباكات وقعت تسبب في خسائر هامة في صفوف احتياطي جيش التحرير الوطني الذين لا يتوفرون على أية وسيلة للقتال.

أما الوحدات النظامية التي طبقت تطبيقا كاملا لأسلوب «حرب العصابات» فقد أحبطت نشاط الجيش الفرنسي الذي كان هو أيضا يطبق أسلوب «حرب العصابات المضادة»، ورغم الإنتصارات والأعمال البطولية لجيش التحرير الوطني، فإن الخسائر ـ ولو كانت قليلة ـ تضر كثيرا صفوف جيشنا. وهكذا أصبحنا نشاهد ضعفا محسوسا في الوحدات النظامية وتزايدا يوميا للإحتياطيين الذين لا يتوفرون على التجربة ولا السلاح ويمكننا أن نؤكد أن هناك نقصا ملحوظا في العدد. السبب الوحيد في كل هذا هو النقص الكامل للأسلحة، لدرجة أننا أصبحنا ـ وقد يبدو هذا غريبا ـ نستعمل جنودا بدون سلاح.

جندي بلا سلاح، هذه هي الحقيقة المرة.

وإن الأسلحة القليلة التي نغنمها نسلح بها بعضهم من حين لآخر. لقد أصبح الواقع عادة، ولم يعد لنا أي أمل في أن يصلنا أي شيء من طرفكم، إننا نشعر بضيق في أن نحدثكم أو حتى في التلميح لكم بأن ترسلوا لنا الأسلحة والتعزيزات، ووضعيتنا هذه لا يجهلها أحد، وتدركون أحسن من أي كان بأن تواجد الجيش الفرنسي في الولاية الثانية هو أقوى منه في أي مكان آخر.

نلاحظ في الأخير أن إطارات جيش التحرير الوطني في الولاية الثانية قد مسهم ضرر كبير على جميع المستويات، من القسم إلى الولاية، ولنذكر على سبيل المثال أسماء مسؤولين سقطوا في ميدان الشرف وهم من المعروفين جيدا:

الولاية: سي حسين رويبح.

المناطق: سيد سعيد بن طوبال، سي محمود بن تونسي والشيخ بن شريف (أسير)..

النواحي: سي رابح بوغنوط، سي الطاهر بوسنة (أسير) بشير لكحل، بن لعباني أحمد (أسير) حسن بن شيخ، لموسي، لخضر بن كرية، سي صالح بن عتيق، حسين زموش المدعو، لمشالط، بن خالفة، سي أحمد بغيشة، الأخضر بوكرشة (بوكرفة)، عمر بن ساسي، مصطفى فيلالي حمادي كرومة، بن حليم مصطفى، عجالي رشيد..

القسم: الأحسن مسؤول الأكثر حظا لا يتجاوز عادة مدة ثلاثة أشهر.

5) النشاط العسكري

إن أسلوب حرب العصابات، مطبق تطبيقا كاملا كلما سمحت الظروف والشكل الإيجابي الوحيد للقتال الذي ما زال بإمكاننا هو الكمائن الصغيرة للكومندوس وهي مكسبة في غالبيتها، وكذلك الأعمال الفدائية. وهذه الأخيرة تتواصل بعنف ضد العدو، التعتيم كامل فيما يتعلق بنشاطات جيش التحرير الوطني: حتى في المدن والقرى، كما أن بعض العمليات الفدائية لا يشار إليها لا في الصحافة أو الإذاعة.

والشكل الثاني الايجابي والهام جدا وهو عمليات التخريب وزرع ألغام منعدم نتيجة فقدان الوسائل والإمكانيات والعناصر الكفأة في هذا الميدان.

والجدير بالملاحظة هو أن انعدام وسائل النقل (البغال) وبعد مصادر التزود (المدن والمراكز الهامة) جعل قسما معتبرا من الوحدات النظامية يحول إلى التموين.

وبما أنه ليس في امكاننا إعداد قائمة بسرعة بشأن حصيلة النشاطات العسكرية، فإننا نعدكم بأن نبعثها لكم فيما بعد.

اجتماع 94 يوما والصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان

تحفظات الجيش على لجنة التنسيق والتنفيذ

20أوت 1957، لن يسجله التاريخ في مسيرة الثورة كحدث ايجابي ويوم حاسم يكون دفعا قويا للثورة.

ليس في عظمة 20 أوت 1955، بما خلده من تحولات جذرية وانتصارات في الداخل والخارج؛ وهو ليس في عظمة 20 أوت 1956، بما أقره من هيكلة ومؤسسات بغض النظر عن بعض السلبيات التي أفرزتها الممارسة لتواجد القيادة في الخارج، ففيه عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعها الاول في القاهرة، ومنذ هذا التاريخ اصبحت كل اجتماعاتها تتم في الخارج ومن ثم اصبح قرار «أولوية» الداخل على الخارج الذي أقرّ في الصومام لاغيا منذ هذا التاريخ.

النقطة السلبية الثانية التي أفرزها هذا اليوم هو توسيع اللجنة حيث اصبحت تضم تسعة أعضاء، هم:

كريم بلقاسم وعبان رمضان احتفظا بمركزهما، وأدرج سبعة أعضاء جدد: أربعة -(4) مسؤولون عسكريون : بن طوبال، بوصوف، اوعمران ومحمود الشريف، وثلاثة (3) مسؤولون سياسيون : فرحات عباس، عبد الحميد مهري والامين دباغين.

هذه التركيبة يميزها التناقض الخطير، الذي أصبح سمة القيادة منذ هذا التاريخ الى الاستقلال وتبلورت افرازاته أكثر بعد الاستقلال، مما كاد أن يؤدي الى حرب أهلية.

النقطة السلبية الثالثة التي كشفت باستمرار عن هذا التناقض والضغط الملموس هي من ناحية محاولة تسيير الثورة من الخارج، ومن ناحية ثانية وهي

الأهم الرجوع الى قادة الولايات بالداخل لإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي كانت تمزق القيادة.

وفي هذا السياق ـ وبعد التشكيلة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ، تمّ استدعاء جميع قادة الولايات لاجتماع يعقد في تونس. وكان ذلك في ديسمبر 1957.

كان الاجتماع يضم :

من «الخارج» كلا من : كريم بلقاسم ـ عبان رمضان، الاخضر بن طوبال، ومحمودالشريف، الذي ألحق فيما بعد بلجنة التنسيق والتنفيذ.

ومن الداخل: محمد لعموري وأحمد نواورية عن الولاية الأولى

ـ عمارة بوقلاز وعواشرية عن القاعدة الشرقية

ـ علي كافي وعلاوة بن بعطوش عن الولاية الثانية

الرائد قاسي (وكان في تونس) عن الولاية الثالثة نيابة عن العقيد عميروش.

ـ دهيلس سليمان المدعو الصادق وصالح زعموم عن الولاية الرابعة.

الولاية الخامسة لم تكن ممثلة وكذلك اتحادية فرنسا.

ونسجل هنا مأخذا آخرا على لجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة بعد إستشهاد مصطفى بن بولعيد والوضعية الأليمة التي عاشتها الولاية الاولى وهو تعيين محمود الشريف عضوا في اللجنة ولا يعرف الولاية أبدا. و تعيين محمد لعموري قائدا لها وهي تدرك جيدا انه ليس في مستوى قيادة ولاية شامخة كولاية الاوراس، المعقل التقليدي للنضال والثورية منذ القدم، أيام الاحتلال وقبل وأثناء الثورة.

انهم بذلك كرسوا الخلافات وزادوا في اضرام نار الفتنة والعشائرية والعروشية التي عملت الثورة منذ اندلاعهاعلى إخمادها وتضحيات بن بولعيد اسطع شاهد ـ على القضاء عليها وتكريس الوحدة الوطنية العمود الفقري للنضال والثورة. لقد أساؤوا إلى شموخ الأوراس فذهبت وحدته ضحية المناورات، كان عليهم ـ ثوريا ـ أن يتوجهوا إلى الداخل، إلى قلب الولاية لدراسة الوضع والعمل على ايجاد الحل الجذري، باعتمادهم على الذين كانوا في الداخل ميدانيا لأنهم أكثر معرفة بالواقع وأشرف نضالا.

نعود الى الاجتماع.

ومنذ البداية أحس ممثلا الولاية الثانية ان هناك أزمة قيادية بين جماعة الخارج، وتبلور هذا خلال اللقاء، الذي جمع بين قادة الداخل وبين كريم بلقاسم الأخضر بن طوبال، حيث أطنب هذا الاخير في ابراز الخلاف الحاد ومحاولات استقطاب القيادة والثورة، وندد بموقف وتصرفات عبان رمضان وقال:«ان له طموحات وحتى اتصالات مشبوهة مع الطرف الفرنسي من دون علمنا».

ومن ناحية أخرى دعاني عبان رمضان وحدي، وتم اللقاء، في منزل رشيد قايد أحد ممثلي ومسؤولي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وأطنب عبان هو أيضا في التنديد بالجماعة الأخرى و«أخطائها وانحرافها وخاصة كريم بلقاسم» محاولا استمالة الولاية الثانية إلى صفه.

وفوجئ وفد الولاية الثانية منذ وصوله إلى تونس بالجو السيء، الذي كان يهيمن على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

وكنت في لقائي مع عبان لاتذا بالصمت فقط والاستماع، فالقضية خطيرة، كل واحد يهاجم الاخر بدون حجج، الهدف هوالخلاف على السلطة واستقطاب القيادة، والشغل الشاغل لوفد الولاية الثانية انذاك ـ وكذلك جميع قادة الولايات ـ هو تسليح الداخل واستمرارية الاتصال بين الداخل والخارج، والعناية أكثر بجيش التحرير الوطني، ومصير الثورة، خاصة كيفية القضاء على «الحاجز المميت» ـ خط موريس ـ وكان مشروع الولاية الثانية عسكريا، بحتا، يهدف إلى عرقلة الإنجاز، وتسهيل مرور الاسلحة والجنود، ذلك أن الأسلحة كانت متوفرة بكثرة في المراكز المتاخمة للحدود التونسية ـ الجزائرية. (وكذلك الحدود الجزائرية ـ المغربية). بالاضافة إلى العنصر البشري، فقد كان للولاية الثانية وحدها انذاك حوالي 2000 مجاهدا تابعين لها متواجدين على الحدود التونسية ـ الجزائرية.

كل عقيد أو مسؤول عن الولاية قدم ـ رغم المخاطر الكبيرة التي اعترضته من كمائن واشتباكات وضحايا ـ ومعه اقتراحات موضوعية لمساعدة الداخل وفك الحصار عن جيش التحرير الوطني والشعب.. وكيفية تزويده بالسلاح واتخاذ القرارات المصيرية للثورة، فهذا أول اجتماع يتم بين جماعة لجنة CEE وعقداء جيش التحريرالوطني.

ولكن فوجئ الجميع ـ قادة الولايات ـ عندما قال لهم جماعة «الخارج» لدينا مهام تنتظرنا هناك... في القاهرة لكم أن تتناقشوا وتتخذوا القرارات التي ترونها مناسبة و«أصواتنا» معكم نحن موافقون على أية خطة تقررونها.

هل هو هروب آخر للتسابق على السلطة والاستحواذ على التحالف؟ هل هذا تصرف قيادة مسؤولة عن ثورة جبارة كثورة أول نوفمبر ؟

أسئلة يطالب بها التاريخ

كان ذلك جواب من اقروا لأنفسهم قيادة ثورة عظيمة مثل ثورة أول نوفمبر ففي الوقت الذي كانت فيه قيادة العدو تدرس وتخطط وتنفذ وتعمل من ناحية على قمع وإبادة الشعب ومن ناحية أخرى لمنع جيش التحرير الوطني من أعظم إمكانياته وهو السلاح والذخيرة، ومن هنا العمل على خنق الثورة وعرقلة مدها وتقليص تغلغلها وانتصاراتها.

في هذا الوقت بالذات لم تجد قيادة الثورة إلا الرجوع الى وكرها في الخارج، تاركة قادة جيش التحرير الوطني أمام الواقع المر ومجابهة الحقيقة الميدانية وحدها، رغم توفر الدراسة التي أعدتها الولاية الثانية، ورغم تواجد جميع الوسائل والامكانيات المادية والبشرية لتخريب خط موريس أو العمل بجد على عرقلة انجازه، وبالتالي فك الحصار عن الثورة وإمداد جيش التحرير الوطني بالسلاح المطلوب، وهو ما كان موضوع الدراسة المتكاملة التي قدمتها قيادة وفد الولاية الثانية.

إن موقف (CCE) اذاك يجسم الإهمال القاتل وعدم الشعور بالمسؤولية التاريخية المنوطة بها.

ما هي المهمة اذاك الاكثر واقعية وجدية إلتزاما وثورية، بالنسبة إلى قيادة من العمل على تموين جيش التحرير الوطني بالسلاح والذخيرة والتموين وبالتالي فك الحصار وتحطيم مخططات العدو الجهنمية ؟

هذا هو جواب مسؤولين في أعلى مستوى على قضية بمثل هذه الخطورة، حيوية جدا بالنسبة إلى جيش التحرير الوطني.

عندما تدرك التطور المستقبلي لهذا الخط الذي أصبح - في الشرق والغرب على السواء - حاجزا لا يمكن عبوره. وتقدر الانعكاسات السلبية الضخمة على مسيرة الثورة في جميع الميادين عسكرية بحتة كانت أو بسيكولوجية. فكيف وبماذا نحكم على تصرفات مثل هولاء المسؤولين من اهمال وتهرب من المسؤولية ؟

لقد حان الوقت لأن نحدد المسؤوليات نهائيا ونحدد - للتاريخ - تصرفات الجميع من المنظمة الوحيدة الجديرة بالاهتمام: جيش التحرير الوطني.

ان محاولة التخلص من المسؤولية بدعوى الاهتمام بالعمل السياسي أو محاولة الصاق التهم بالآخرين، إن كل هذا لا يخدع أحد.

إن جندي جيش التحرير الوطني في شبه جزيرة القل وسيدو وجرجرة والونشريس أو المواقع الصخرية في جبل عمور، ينتظر سلاحا ليقاوم ويقاتل، انها حياته واستراتيجيته الوحيدة.

إن اجتماع ديسمبر 1957، كان في نظر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ هدفا مرسوما، يطلبون من مسؤولي الداخل العسكريين التحكيم في نزاعاتهم وخلافاتهم الدفينة، ولكن هذه القضية سنتعرض لها فيما بعد.

لم يخطر على بال القيادة ان قضية الأسلحة التي طرحها وفد الولاية الثانية كانت ستشكل النقطة الوحيدة في جدول الاعمال.

واستؤنف الاجتماع، دون حضور أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ - لدراسة هذا المشكل ذي الاهمية الحيوية بالنسبة إلى الثورة. تمت الموافقة على مشروع الولاية الثانية دون مناقشة، ولكن برزت مشكلة من سيعطي الأوامر، من سيشرف على تنفيذ العملية ؟ تساؤل منطقي وقد غابت القيادة. وللخروج من المأزق قدم وفد الولاية الثانية اقتراحا جديدا: وهو تشكيل قيادة جماعية للعمليات تتكون من مسؤولين عن المناطق المتاخمة للخط المكهرب، وبالتحديد الولاية الاولى، القاعدة الشرقية التابعة للولايات المرابطة على الحدود تحت تصرف القيادة المشتركة.

وفي الأخير ـ وأمام الاختلافات سلم لهما المشروع ليقدماه الى لجنة التنسيق والتنفيذ بعد عودة اعضائها من القاهرة. وأقر المشروع الذي كان بامكانه ان يحول مجرى الكفاح المسلح، ويعطي وجها آخرا لجيش التحرير الوطني وبالتأكيد تقريب يوم النصر.

بقي الحال على ماهو عليه إلى ربيع 1958 حيث تشكلت قيادتان للعمليات العسكرية (COM)، قيادة غربية وقاعدتها في الناظور بالغرب مكلفة بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة، ويسيرها العقيدان هواري بومدين وقايد أحمد المدعو سليمان.

أما قيادة العمليات الشرقية وقاعدتها في تونس فكلفت بالولايات الاولى والثانية والثالثة، وتتكون القيادة من محمدي السعيد وعمارة بوقلاز ومصطفى بن عودة والعموري محمد، وعواشرية محمد. وهاتان القيادتان لم تعمرا طويلا ولم تقوما بالمهمة المنوطة بهما، وهل كان بامكانهما أن يفعلا ذلك وهما مستقرتان في الخارج في راحة وبذخ وملغمتان بصراعات بين الولاءات للأشخاص.

بعد تعيين محمود الشريف عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أصبح محمد لعموري قائدا للولاية الاولى، وكان متخوفا من ردود فعل الولاية، وخلال حديث مطول واتصالات عديدة أقنعته أنه باستطاعته مرافقتي إلى الولاية الثانية، ومن هناك يرافقني إلى مقر الولاية الاولى لتكريس مسؤوليته واعادة تنظيم الولاية على غرار ما هو موجود في الولاية الثانية. واقتنع لعموري وتواعدنا.

قصة تمرد جماعة لعموري وشهادة سالم شلبك

ما يربطني بمحمد لعموري هو مجرد زمالة تحولت إلى صداقة. كانت نتيجة لقاء في تونس خلال شهر ديسمبر (1957)، كان معجبا بالولاية الثانية وقيادتها التي مر بها وهو في طريقه إلى تونس وهو الذي عبّر لي عن ذلك في أكثر من لقاء... وكان من طلبة معهد بن باديس.

كنت أحدثه كثيرا عن التنظيم داخل الولاية الثانية وبداية النضال، وكيف تفادت الولاية الكثير من المشاكل والقلاقل.

واتفقنا على الدخول معا بعد إنهاء أشغالنا. على أن نعود معا إلى ولايتي للتعرف عن قرب على طرق التنظيم، وأرافقه بعد ذلك إلى الولاية الأولى التي عين على رأسها لأبقى معه فترة بهدف إعادة هيكلتها.

وذات يوم تواعدنا على اللقاء في مقهى المغرب العربي بحي باب البحر. يقال إنها كانت لمفدي زكريا وعباس التركي، كنت مرفقا بعلاوة بن بعطوش والنقيب عبد القادر العيفة المعروف باسم (محجوب)، ولما وصلنا إلى المقهى وجدنا لعموري رفقة محمد ملوح وآخر لا أتذكر إسمه، وإذا لم تخني الذاكرة هو الهامل.

ولفت انتباهي أن الشهيد لعموري كان قد وضع قدمه فوق الحذاء مربوطة بالضمادات..

قلت له: خيرا إن شاء الله.

رد: الطبيب أمرني بعدم المشي عليها قبل الشفاء.

المفاجأة، هي أنه لم يسبق له ان اخبرني بأنه سيجري عملية على أحد أصابعه، وأنه كان متفقا معي على السفر، وقد حضرت نفسي للعودة. وكان الطبيب المشرف على العمليات آنذاك الدكتور اليتجاني هدام.

ولأول مرة، يحدثني بطريقة غريبة، شعرت وكأنه تغير. كان ينتقد القيادة ويتهم البعض منها بالجهوية، يصفهم بالطماعين في زعامة الثورة.

نبهته إلى خطورة ما يقوله وقلت له :

- أنت صغير ولا تعرف المسؤولية وليست لك تجربة تؤهلك لتقييم المسؤولين.

لم ينتصح لي واتهم كريم بلقاسم وأوعمران بالجهوية رغم أن نصف أعمارهما ذهب في النضال.

ولشدة حبي للعموري قلت له:

- اذا ما تماديت في الحديث بهذه الطريقة عن مسؤوليك فإنك ستدفع الثمن غاليا.

وكان هذا اللقاء آخر اتصال لي بلعموري، لأنني بعد هذا اللقاء حزمت امتعتي وعدت مع قافلتي إلى الولاية الثانية عن طريق جبال بني صالح.

يعود الفضل في معرفتنا حول تفاصيل قضية لعموري الى المناضل الليبي سالم شليك الذي كان يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه: أن لعموري عندما كلم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزل شليك سالم باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم.

وكان سالم مخلصا للثورة وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة تحرك وأبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالات لعموري، وأتاحت له الفرصة ليجتمع بمجموعته، وألقت عليهم القبض أثناء ذلك وادخلوا السجن ثم تمت محاكمتهم، وترأس المحكمة العقيد هواري بومدين الذي جيء به من المغرب.

هذه القصة التي رواها، وتناهى إلى أسماعنا أن لعموري وجماعته قاموا باتصالات مع مسؤولين في القاهرة ومنهم فتحي الذيب، وربما الرئيس عبد الناصر نفسه.

عندما وصلت الى الحدود التونسية ـ الجزائرية، مرفقا بعلاوة بن بعطوش والمرافقين الآخرين استعدادا لقطع الخط المكهرب والرجوع الى الولاية، فاجأنا العيفة عبد القادر المدعو محجوب ـ وهو ممثل الولاية الثانية هناك ـ أن عناصر من وحدات الولاية المرابطة هناك اشتبكت مع وحدات من جيش العدو انطلاقا من قرية متاخمة للحدود، وغنمت اسلحة كثيرة.

وكانت السلطات الاستعمارية انذاك قد أقرت قانون «حق التتبع»، مما جعلني أنبه محجوب الى الخطورة، وإن العدو لاريب سيقوم برد فعل عنيف وبالتالي يدخل التراب التونسي، وكانت أقرب نقطة هي ساقية سيدي يوسف.

وأمرته بأن يحول ـ في الحين ـ جميع الجنود نحو ماطر وباجة ويفرغ جميع مزارع أملاك الجزائريين هناك ليلتجئ بها الجنود. والاستنجاد بمعتمد ساقية سيدي يوسف لوضع ما لديه من سيارات وشاحنات لنقل الجنود والتوغل داخل التراب التونسي حتى لاتترك أية حجة للعدو بأن الجنود الجزائريين متواجدون هناك وهم الذين قاموا بالعملية. وهذا ما تم بالفعل.

وفي 8 فيفري 1958، وقعت عملية الاعتداء الغادر على قرية ساقية سيدي يوسف.

وبسبب هذه الحادثة أجلت ومن معي قطع الخط الى يوم 25 فيفري، وكان يرافقني بالاضافة الى علاوة بن بعطوش وعناصر من الولاية بعض الاطباء الجزائريين : الدكتور أيت ادير علي وهو جراح ومن أحسن الاطباء في جراحة الرصاص، (كان نقيبا في الجيش الفرنسي) عين للولاية الثالثة، والاستاذ جيلالي رحموني معينا للولاية الرابعة والرائد صالح زعموم، أما الدكتور محمد التومي المتخصص في القلب فقد كان قد دخل التراب الوطني ملتحقا بالولاية الثانية، قبل هذا التاريخ بأيام قلائل.

الكثيرون لا يتصورون ولا يعرفون مدى صعوبة وخطورة هذا الخط المكهرب، الذي أقامه العدو لخنق الثورة ومنعها من السلاح والذخيرة والتموين والمتطوعين. ورغم النداءات المتكررة والمتواصلة من قيادات جيش التحرير الوطني بالداخل الى «قيادة الخارج» ابتداء من لجنة التنسيق والتنفيذ مرورا بالحكومة المؤقتة الى هيئة أركان الحرب، قبل وبعد إنجاز الخط المكهرب لانجاد الداخل وتزويده بالسلاح خاصة بعد العمليات التنشيطية الجهنمية، والذي تعزز فيما بعد بخط ثان هو خط شال، لم تلق تلك النداءات صداها الثوري المطلوب.

خط موريس

طوله حوالي 500 كيلو متر يمتد على طول الحدود التونسية ـ الجزائرية (ومثله على الحدود المغربية) من البحر الى الصحراء.

علو أسلاكه متران وخمسون وطاقته الكهربائية ألف فولط يفصل بين الخطين المكهربين حوالي 150 مترا من أرض ملغمة، على طريقة خط ماجينو أثناء الحرب العالمية الثانية.

وعلى طول الخط تتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح، تنير طريقها ليلا كاشفات للنور، والخطان مزودان بمنبهات الكترونية تحدد بالضبط المكان الذي تتم فيه عملية القص للسلك المكهرب. وعندما تنطلق المنبهات الصوتية تطلق المدافع الثقيلة آليا نيرانها صوب المكان الذي تمت فيه العملية، والاضاءات الأتوماتيكية دائرية بدوم 10 دقائق بالنسبة لمرور دوريات «هالف تراك»

(المزنجرات). وعندما تصرخ المنبهات الصوتية تدوي مدافع 105 الثقيلة التي توجه نيرانها نحو المكان المخرب.

يحمي الخطين حوالي 80 ألف جندي، منها وحدات ممكننة ومصفحات وأربعة فيالق من المظليين وفيلق الطليعة التابع للعقيد جان بيار وعدد كبير من طائرات الهلكبتر في حالة استنفار دائم في مناطق قالمة والمطار العسكري في عنابة الذي يغطي تقريبا الشرق القسنطيني وامتدادا إلى (قاعدة بنزرت) بتونس.

وليس من اللغو أو الحشو ولو بصورة موجزة عما يقاسيه جنود جيش التحرير الوطني لدى محاولتهم قطع الخط وعبوره إلى التراب التونسي للتزود بالاسلحة والذخيرة التي «تحضنها» قيادة الخارج.

كانت الوحدات المخصصة لهذا الغرض تنطلق من الولاية الثانية (مع زيادة المسافة بالنسبة إلى الولايتين الثالثة والرابعة) مشيا على الأقدام تحت التقلبات الجوية سالكين سلاسل الجبال الممتدة من الولايات الشمالية الى التراب التونسي. وكثيرا ما يصطدمون بقوات العدو أو يقعون في كمائن فيصمدون تحت وابل قنابل المدافع والطائرات، زادهم بنادق بسيطة ومؤونتهم «الروينة» وهي أكلة شعبية تصنع من القمح المحمر، وكثيرا ما يقعون في حصار خانق في بعض المناطق المحرمة، فيأكلون الأعشاب والحشيش والبلوط وأحيانا يبقون جياعا أياما عديدة. وقد يفقدون «الدليل».

وعند الوصول الى الخط المكهرب كان لابد من مجابهة الآلات الجهنمية بالخبرات المتواضعة: فيحفرون أنفاقا تحت الخط وقد يأخذ منهم ذلك عدة أيام لرقابة العدو المتواصلة، وهم معزولون عن العالم تحت ألم الجوع والبرد والثلج:

وكم من مجاهد بقي رمادا، وآخر أرضا ليمر فوق جسمه مجاهد.

حتى الطبيعة تقف ضدهم أحيانا إذ مات كثيرون غرقا في وادي بوهراو، ووادي سيبوس لانهم لا يحسنون السباحة. كما كانوا يحملون جرحاهم على أكتافهم لعشرات الكيلومترات بدون دواء ولا طعام.

وعند الرجوع إلى التراب الوطني تكون نفس العملية ونفس الصعاب، والمخاطر، بالاضافة إلى حمولة الأسلحة والذخيرة والأدوية التي عليهم أن

يوصلوها الى المكان المعين مهما كان الثمن، وفي نفس الوقت حماية الإخوة جنود اللاسلكي والمتطوعين من أطبا، وإطارات وممرضين وممرضات.

ومن آثار الخطوط المكهربة تمزيق العائلة الواحدة، خاصة على إثر العمليات التمشيطية المهولة وسياسة «الأرض المحروقة» حيث كانت العائلة تفزع وتنطلق متشردة، وقد يستطيع بعض أفرادها عبور الخط، ويعجز آخرون.

ورغم هذا كان الشعب المتاخم للحدود يحتضن جنوده، فيوفر لهم ما لديه من مأكل ومأوى، وأحيانا يعبرهم من جهات لا يعرفها إلا هو، في زي رعاة أو نسوة.

كيف قطعت ثلاث مرات خطي موريس وشال

فالمرة الأولى والثانية قطعت فيهما خط موريس المكهرب أما الثالثة فكانت لخطي موريس وشال.

وأعترف بأن الفضل في تنقلنا عبر الخطوط المكهربة يعود إلى المجاهدين والعمال الذين شاركوا في إقامة الخط المكهرب مع الجيش الفرنسي. فقد كانت لنا اتصالات معهم، ليكونوا مرشدينا في تنقلاتنا، لانهم كانوا يعرفون مواقع الألغام التي وضعها المستعمر، لأنهم شاركوا في غرسها.

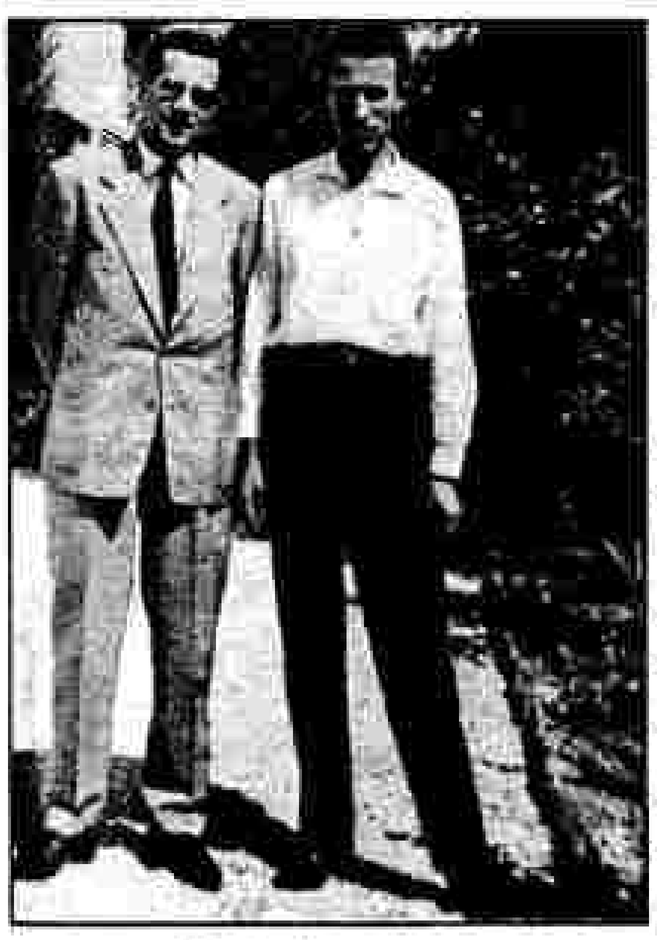
وكانت عملية اختراق الخط المكهرب تتم إما عن طريق حفر طريق تحت الخط أو قص الخطوط المكهربة، وهذه تتطلب سرعة التنفيذ وعواقبها كبيرة، باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار.

وكان مقص الخط الكهربائي قوته تتراوح ما بين 6 الاف إلى 18 ألف فولط.

وكان دليلنا في العملية يضرب الارض برجله حتى يتأكد أنه لا يوجد لغم، وعندما نسأله عن السبب كان يرد علينا: تخاف أن يكون هناك لغم لم تشرف على غرسه وينفجر فيكم!

وكنا نصطف خلف الدليل، وكان السيد يزيد بوبريم يسير أمامي وهو من حراس الولاية.

وكان الدليل يحب المسؤول ويتعلق بالجنود، ولم نصب بأذى في رحلاتنا الثلاثة إلا حادثة وقعت وليست لها علاقة بالدليل.


بومدين وبوصوف في تونس.

عندما كنا عائدين الى الجزائر في أواخر فيفري، وبعد حفرنا للممر بدأ الجنود في المرور وكنت ضمن الذين مروا، وكان معنا أطباء، وكان المرور يتم كالتالي: جنديان ثم ضابط أو طبيب.

وكان الشهيد علاوة بن بعطوش طويل القامة، وذا جسم قوي وعريض، وتناهى إلى مسامعنا صوت المزنجزرة وهي قادمة وكان تحت الخط يهم بالخروج، فرفع ظهره قليلا فالتصق بالخط المكهرب وتفحم، ارجعناه الى داخل الوطن ودفناه هناك، وفقدنا بطلا من أبطالنا ولكننا واصلنا سيرنا ولم نتوقف.

كل أسير «أكحل» سينغالي

وبنفس الطريقة التي كنا ننقل بها الجنود والعتاد عبر الحدود، كنا ننقل الأسرى الى تونس، ولم نكن نفرق بين أسير وآخر.

كان يهمنا الإبقاء على الأسير حيا مع المعاملة الحسنة له لغاية وصوله إلى المكان الذي يقترح الذهاب اليه، بعد أن نُخيّره بين البقاء معنا في الجبال أو العودة الى بلده.

بالنسبة إلى الأسرى من المدنيين الفرنسيين كنا نطلق سراحهم في الجزائر. أما بالنسبة للأسرى من العساكر فكنا ننقلهم خارج الجزائر.

وكانت قيادة الثورة لا تفرق بين أسير وآخر. ولكن الجنود يجدون صعوبة في التفريق بين الأسرى الافارقة، كان كل أسير أسود نسميه سينغاليا.



علي كافي وأحمد القبائلي وبن خدة في الوسط.

لا أتذكر أن الثورة قتلت الأسرى باستثناء حادثتين الأولى وقعت في قالمة عندما أخذ محجوب (عبد القادر العيفة) أسيرا افريقيا. وحاول الأسير أخذ سلاحه وقتله، لكن قوة المجاهد محجوب جعلته يتمكن من قتل الأسير قبل أن يقتله هو.

أما الثانية فقد كانت عندما طلبنا من أحد الأسرى الافارقة العودة إلى بلده أو البقاء معنا. رد علينا :

أنتم خارجون على القانون، واذا لم تطلقوا سراحي لأعود إلى ضابطي فإنه سيعاقبني اذا قام بالمناداة ولم يجدني !

وكان لابد من قتله، لأنه لا يمكن اقناعه بأي خيار كان.



ظلال جماعة الخارج على قيادات الداخل

أسباب اعتراض الولاية الثانية على تشكيل الحكومة المؤقتة

هذه هي الخلفية، وبعض النماذج لأحداث سياسية وعسكرية وما كان يعانيه جيش التحرير الوطني عندما فوجىء الجميع بالإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/9/19.

كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بل كانت «قيادة الخارج» تبعث إليهم برقياتها المتكررة ومحتواها: «انتظروا حدثا هاما يوم 19سبتمبر».

ورغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830، تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه.

من المآخذ الرئيسية والقوانين الأساسية التي تحكم الثورة، أن تشكيل الحكومة لم يتم بالطريقة القانونية، إذ لم يخطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية فلم يجتمع ولم يقرر وهو الهيئة العليا للثورة التي تلعب دورين أساسيين:

- دور اللجنة المركزية (أي دور حزبي)؛
- دور تشريعي (أي البرلمان).

كما لم تتم استشارة قادة الولايات رغم أن الاتصالات كانت قائمة يوميا عن طريق اللاسلكي، ثم أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت في الداخل خاصة بعد توسيع المجلس بعد 1957، حيث أضيف أعضاء مجلس الولايات إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية بحكم مراكزهم.



من اليسار إلى اليمين : لطفي، بومدين، علي كافي ومصطفى بن عودة.



صائفة 1959 في تونس بمناسبة اجتماع العقداء العشرة، بومدين ولطفي يداعبان بن طوبال.

وهكذا استأثرت لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة تشكيل الحكومة وتعيين واختيار الوزراء وكتاب الدولة دون أخذ أي اعتبار للداخل، الذي وضع أمام الأمر الواقع، «قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج»، هذا ما أدلى به بعض أعضاء مجلس قيادة الولاية الثانية.

ومن المفاجآت وجود فرحات عباس على رأس الحكومة وهو «المعتدل» الذي اقترحه بالحاح عبان رمضان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام «بإسم الوحدة الوطنية»... والآن ـ وبعد مجيء ديغول ـ تكون الثورة أو «قيادة الخارج» قد وجدت الرجل المناسب لمحاورة رجل فرنسا، وقد كان لهذا التعيين رد فعل سلبي وتشاؤمي من مجاهدي الولاية الثانية. فقد برزت على السطح ـ مرة أخرى ـ العناصر المعتدلة والمؤيدة لهذا التيار متبجحة بأن تيارهم قد انتصر..!

ومن الاحتياطات التي اتخذتها الولاية، عدم توزيع أعداد صحيفة «المجاهد» باللغتين. كما قامت القيادة بحملة طمأنة للعناصر المتسائلة بأن فرحات عباس اختارته الجبهة وبالتالي الثورة وما على الجميع إلا الامتثال. وتأكدت قيادة الولاية، من يومها، بأن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة وأن تيار «التفاوض» سيقوى أكثر وبالتالي ستتعرض الثورة لامتحان عسير.. وهذا ما وقع بالرغم مما كان يشاع كثيرا من أن الظروف السياسية والوضعية الحادة التي تعيشها فرنسا وأزمة الجنرالات ومعطيات الوضع الداخلي الفرنسي، كانت ـ وغيرها ـ عامل الاسراع بتشكيل الحكومة.

وحتى لا يعتبر موقف قيادة الولاية ومجاهديها تطرفا متسرعا، وبدافع حسن النية فإن تشكيل الحكومة كان حدثا هاما وتاريخيا حرك نفسية الشعب والجيش، ويمكن اعتباره، وسيلة تكتيكية تهدف إلى خلق جهاز رسمي له صلاحيات قيادة دولة كما يمكن اعتباره محاولة مسؤولة لفتح الباب أمام مفاوضات أو حوار لجسّ نبض نية السلطات الفرنسية خاصة بعد مجيء ديغول.

لماذا رفضت الولاية الثانية الاعتراف بلجنة العمليات العسكرية C.O.M

بعد أقل من أسبوعين من تأسيس الحكومة المؤقتة وبالتحديد على إثر اجتماع أول أكتوبر وصلت برقية إلى الولاية الثانية ـ مثل غيرها من الولايات ـ من وزارة الدفاع الوطني الجديدة تنص على تأسيس ما يسمى بلجنة العمليات العسكرية شرقية وغربية، الأولى متمركزة في (غار الدماء) على الحدود التونسية الجزائرية على رأسها محمدي السعيد[1] والغربية متمركزة في (الناظور) على الحدود المغربية الجزائرية على رأسها هواري بومدين[2].

ومن مهام هذه اللجنة التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية.. وهناك قرار ثان اتخذ في هذا الاجتماع وهو العمل على ادخال الوحدات العسكرية المرابطة (أو «المجمدة» بالتعبير الواقعي) بالحدود إلى الداخل في أجل أقصاه شهرا.

القراران نظريا والمتخذان من الخارج دائما مفعمان بالتفاؤل ولكنهما بقيا حبرا على ورق، وكان الموقف المبدئي من مجلس قيادة الولاية الثانية هو الرفض على أساس أن هذه الهيئة متمركزة في الخارج، ورأت ذلك إهانة للثورة ولجيش التحرير الوطني بالذات، وكان رأيها أيضا هو دخول عناصر الهيئة إلى داخل التراب الوطني وهي مستعدة ـ مثل باقي الولايات ـ لحمايتها والاعتزاز بوجودها وسط جيش التحرير الوطني.

إذ ليس من المعقول والموضوعية والثورية أن تسير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل، أن هيئة مقطوعة عن وحداتها تقرر تسيير العمليات العسكرية من الخارج لهو مساس خطير بوحدة جيش التحرير الوطني الذي يقارع العدو ويخوض حربا حقيقية لا تعرف الرحمة ضد إحدى كبريات القوات في العالم والتي جندت في الميدان كل ما أمكنها في الوقت الذي بدأت فيه فيالق الجنرال شال بأخطر عمليات تمشيطية وتهديمية عرفتها الثورة.

إن هذا الرفض المبدئي لقيادة الولاية الثانية كان رفضا ثوريا أكدت الأيام صحته، إذ كيف يمكن لمسؤول أصيل من جيش التحرير الوطني الأصيل أن يمتثل

---

1) ومعه كل من عمارة بوقلاز ـ مصطفى بن عودة ـ أحمد لعموري وعواشرية.

2) ومعه كل من سليمان دهيلس وقائد أحمد.

لأوامر أشخاص يجهلون واقع ميدان المعركة؟ إن مثل هذا الأمر أو القرار في جوهره حتى لو قبل فإنه لا يمكن تطبيقه لأنه مناقض للحقيقة والواقع الميداني.

بل إن قيادة الولاية توقعت ألا تعمر هذه اللجنة طويلا ولانعدام الانسجام وخلفيات ونوايا وتنافر أغلبية أعضائها، وأساسا نتيجة لما عرف آنذاك «بمؤامرة العقداء» أو قضية لعموري.

ففي المكان المسمى (أولاد مسعودة) الميلية اجتمعت مع صالح بوبنيدر والطاهر بودربالة والحسين روبيح حيث عرضت عليهم انطباعات حول ما لاحظته في تونس من تناقضات وصراع حاد على السلطة، واتفقنا جميعا على أن تلك القيادة لن تعمر طويلا، على ضوء الأسماء الأعضاء وخليط التناقضات.

وبالفعل جمدت الهيئة بعد شهرين فقط من تأسيسها، حيث وضع حدّ نهائي لها وجرد جميع أعضائها من رتبهم إلى رتبة أدنى ووزعوا على لبنان ـ سوريا ـ القاهرة والسودان، وكان هذا نتيجة لانعدام الموضوعية والواقعية وعدم تطبيق القرارات، وخلفيات ونوايا أغلبية أعضائها، وأساسا لما عرف آنذاك «بمؤامرة العقداء» أو قضية لعموري، إذ كانوا يعملون على الإطاحة بعناصر من جماعة الخارج وخاصة تيار كريم بلقاسم.

ولعل الرسالة التي بعثت بها قيادة الولاية الثانية على اثر اجتماعها إلى الحكومة المؤقتة و الذي تواصل من 14 إلى 17 أكتوبر 1958، توضح أكثر أسباب مقاطعتها لتلك القيادة وعدم الاعتراف بها، ونحن ننشرها كما حررت آنذاك بأسلوبها البسيط ولكنه عميق في محتواه وثوري في صراحته. (بأسلوبها اللاسلكي حيث كانت في قالب برقي).

1) رسالة شاملة من قيادة الولاية رقم 2 إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

2) اتصالات بين الولايتين، الثانية والثالثة

الرقم: 71 ـ رسالة ـ

تاريخ الارسال: 1958/10/19

الباعث: قائد الولاية الثانية

المبعوث لـ: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

اجتمعت ادارة الولاية رقم ـ 2 ـ في أيام 14 و15 و16 و17 من شهر اكتوبر سنة 1958، قف. بعد درسها للحالة بصفة عامة قررت بعث مذكرة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة تحتوي على اقسام كثيرة هي: قف.

1 ـ موقفنا ازاء بعض المشاكل. قف.

2 ـ اقتراحات تخص النظام. قف.

3 ـ توشيحات لبعض المسائل والطلبات. قف.

4 ـ الحالة العامة بالولاية الثانية. قف.

أولا :

ان القرار الوزاري عدد 1500 والذي اتخذ في اجتماع يوم 1958/9/30، قد أفرحنا. قف.

هذا ما كنا نترجاه لتنسيق العمل بين الولايات. قف.

ان القرار الذي اتخذته الولايات رقم: 1 و2 و3 و4 والقاعدة الشرقية في اجتماعها بتونس مع مشاركة اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لتأسيس منظمة تتكلف بالعمليات العسكرية قد نشأ عنه مولد «لجنة تنظيم الاعمال العسكرية» قف.

لم تكن نترقب تعيين مسؤولي الولايات في هذه اللجنة المنظمة، قف.

وتعيينهم أوقع لنا دهشة كبيرة، قف. لأن الحوادث تستلزم أن يكون هؤلاء المسؤولين في الداخل لحفظ النظام وتقويته، قف.

نتأسف لتعيين هؤلاء المسؤولون في لجنة تنظيم الأعمال العسكرية، قف.

مع أن القرار الذي اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها بالقاهرة يلزم رجوع جميع هؤلاء إلى الداخل. قف.

لا ننسى أن القوة الاساسية بالخارج توجد بالداخل، قف.

لتقوية ثورتنا في جميع الميادين يجب على الخارج أن يقوم باللازم لتقوية الداخل معنويا وماديا، قف..

وعكسا لهذا فان عدم وجود هذه الاعانة المادية والمعنوية قد أضر بنظام بعض الولايات، قف.

ان المسؤولية على عاتقكم. قف.

في الوقت الذي نرى فيه العدو يعمل باستمرار على تقوية وتحسين نظامه في جميع الميادين، بواسطة الواردات المتزايدة المتنوعة، المادية والفنية والرجال. قف.

نرى عكس هذا عندنا، قف.

فان خيرة عناصرنا تذهب إلى الخارج، قف.

وهذه حقيقة لا يجهلها اليوم أحد. قف. ان المسؤولين في مختلف الفروع والرتب، وان المجاهدين والمناضلين وعناصر الشعب ليلاحظون هذا ولكن بمرارة، قف.

ولهذا قالت شخصية استعمارية في خطاب لها: ـ ستموت الثورة بعدم وجود الرتب والمسؤولين ـ. قف.

اننا نؤيد قرار الحكومة المتعلق بانشاء قيادة عليا بالشرق وبالغرب، قف. ولكن لا نستطيع قبول المعينين في رئاسة هذه القيادات العليا للأسباب الآتية، قف.

1) ان وجود هؤلاء المسؤولين بالداخل أكثر ضرورية منها في الخارج، قف.

2) نلاحظ لكم أنه منذ تسمية هؤلاء الاشخاص في لجنة تنظيم الأعمال العسكرية لم تقع أية نتيجة أي منذ سبعة أشهر. قف.

3) منذ تأسيس هذه المنظمة لم يصل أي سلاح لأية ولاية، قف.

4) رسائلنا ونداءاتنا القلة أجاب بنصحنا بأن نقتصد، متعللا بأن الليالي قصيرة، قف. ويطلب منا ان نؤمن أن في برنامجه مفاجآت مرضية نترقبنا، وان الحالة ستتحسن في القريب العاجل، قف. الى اليوم الذي وصلنا فيه بلاغهم الاخير القائل: ـ سلاحكم بين يدي اعدائكم ـ قف. اننا لم نترقب هذه النصيحة للقيام بواجبنا، قف. وقمنا للعمل بدون سلاح يوم، 1 نوفمبر، قف.

نطلب ان يقوم الاشخاص الذين يعينون على رأس القيادات العليا للشرق والغرب بتفتيشات دورية لمشاهدة الواقع، والتماس الحقيقة، وتنسيق الاعمال العسكرية في الميدان الوطني، قف.

تعلمكم أن القيادة العليا تكون بالداخل، قف.

ثانيا :

صار الجيش الجزائري جيشا رسميا، قف.

نطلب قانونا داخليا وعددا للتسجيل، قف.

وقد أدهشنا الخبر القائل بأن الادارة تتألف من أربعة أعضاء، قف. انكم وافقتم على تقوية الادارات باضافة عضو خامس يشتغل بالتموين، قف.

ان للمستشار السياسي عملا كبيرا، ولا يمكنه أن يشتغل بالتهذيب والتنظيم والتموين، قف.

فمن اللازم تعيين شخص للتموين، لتنسيق العمل في هذا الميدان، قف.

نطلب زيادة عدد المسؤولين في جميع الميادين، قف.

ان قرارات 20 أوت 1956، قد حددت امتيازات السلطة للولاية، قف.

واتسعت الثورة اتساعا عظيما ولاسيما في الميدان العسكري، قف.

الهيكل النظامي للجيش، أفواج، فرق، كتائب، فيالق، قف.

ان لقادة هذه الوحدات رتبا لا تناسب الحالة، قف.

ان لقائد الفرقة رتبة مساوية لرتبة عضو من ادارة القسم، قف.

يجب مراجعة الرتب المستعملة حاليا، قف.

وذلك لتدعيم سلطة الادارات والضباط الذين يقودون الوحدات المذكورة، قف.

لأن سلطة اعضاء الادارات قد تؤدي إلى تأويلات، قف.

وظهر أن مرتب المجاهد والاعانات العائلية غير كافية، قف.

نلاحظ لكم ان الولاية لم تستطع تطبيق قرارات مؤتمر 20 أوت 1956، فيما يخص الاعانات العائلية، قف.

ان في الميزانية عجزا، قف.

ونطلب اعانة للزيادة في المرتبات وفي الاعانات العائلية، قف.

نظرا لتطور الحالة العسكرية ونظرا للخسائر الضخمة التي تكبدناها في خط موريس فان قواتنا قد نقصت عددا، قف.

يجب الزيادة في عدد الجيش، قف.

نطلب ارسال الاسلحة والعتاد لهذه الزيادة، قف.

لتعطيل طرق المواصلات عند العدو ولضربه ضربة تقضي عليه يجب تقوية اعمال التخريب، قف.

ابعثوا لنا الاجهزة والمختصين للقيام بهذا العمل المفيد، قف.

نلفت نظركم نحو فرع الاتصالات والاخبار تبعا لتطور الثورة، قف.

ولكون هذا الفرع مهما جدا في نظامنا نطلب ارسال اختصاصيين واجهزة ضرورية للأسراع في اتصالاتنا الداخلية والخارجية وتحسينها، قف.

نقترح عليكم تنظيم برنامج وطني كما هو موجود في الفروع الاخرى، قف.

نظرا للانتشار والتوسع الذي وصلت اليه هذه الثورة نطلب مراجعة المنهج السياسي ليوم 20 أوت 1956، لأنه غير صالح للحالة الحاضرة، قف.

ان منطقة سوق اهراس تنضم الى ولايتنا بقرار من مؤتمر 20 اوت 1956، قف.

ان القرارات التي اتخذت في المؤتمر كانت المبادىء التي تسير عليها الولايات في سنتي 1957ـ 1958، وكان من الواجب على الولايات احترام وتطبيق هذه القرارات، قف.

قبعا لحقنا غير المتنازع فيه لرجوع هذه المنطقة الى ولايتنا، ولأسباب أخرى كذلك، فان منطقة سوق اهراس قاعدة حيوية لنجاح الثورة الجزائرية، تطلب ضم هذه المنطقة تحت قيادة موحدة لتسيير الاسلحة والعتاد لولايات كثيرة، ومنذ ذلك تحولت هذه المنطقة الى قاعدة وذلك نتيجة عمل بعض الاشخاص لم يحترموا قرارات 20 اوت، وكذلك ان هذه القاعدة انشئت لتشتغل بتسيير العتاد فقط، ولم يقع أي شيء، ولم تنل أية نتيجة، وزيادة على هذا فانها كونت صعوبات للثورة، وهكذا استشهد اكثر من 5000 مجاهد، وضاع سلاحهم، دون ذكر الذين انضموا الى صفوف العدو رغم إرادتهم، قف.

إن هذا الهروب نحو العدو حدث نتيجة لعدم وجود نظام وعقائد يجب أن تقرر، قف.

ان قدمنا هذه الملاحظات فلتوحيد هذه القاعدة مع ولايتنا لتنسيق عملياتنا العسكرية شرق خط موريس وغربه، قف.

نلاحظ لكم أن الخسائر التي تكبدناها في السد المكهرب أصابت وأثرت كثيرا على معنوية الجيش والشعب اللذين لم يريا منذ زمن طويل دخول أي سلاح إلى ولايتنا، قف.

وبهذا اعطينا للعدو فرصة لنشر الدعاية وبعض الارتباك في العقول، قف.

ان الحل العاجل هو رجوع هذه المنطقة تحت قيادة موحدة، قف.

انها ليست مسألة فنيين ولكن مسألة نظام، قف.

ان لم يكن الحاح من طرفنا في الماضي فذلك لوجود صعوبات كثيرة نتمنى أن تكوين الحكومة سيعجل بحل هذه المشكلة، وان تفرض الحكومة كلمتها قف.

ثالثا:

ابعثوا لنا عدد اعضاء اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية، وان امكن قائمة اسماء اعضائها، قف.

اخبرونا عن كيفية تبديل اسم لجنة التنسيق والتنفيذ، الى لجنة دائمة للثورة، وتشكيل الحكومة، قف.

هل ان اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، هم اعضاء اللجنة الدائمة؟ أم أن هناك اشخاصا آخرين هم اعضاؤها؟ ولما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المنظمة العليا، فلماذا كانت الحكومة مسؤولة أمام هذه المنظمة وأمام اللجنة الدائمة للثورة، قف.

أخبرونا عن النشاط الدبلوماسي للجبهة في الخارج، ولاسيما عن اللجان التي أنشأتها الكتلة الافريقية ـ الأسيوية لزيارة بلدان امريكا واسكندنافية، قف.

نلاحظ لكم أن الدعاية التي يقوم الخارج في الاذاعات العربية لا تعطي صورة حقيقية لكفاح الشعب الجزائري، قف.

ويفقد التنسيق في هذه البلدان، قف. نطلب تقوية الدعاية ـ انها تهم كثيرا سكان الاوساط ـ قف.

أخبرونا عن المنظمات التي تكون الولاية مسؤولة امامها، قف.

رابعا :

الحالة العامة بالولاية :

1) الحالة العسكرية، الطاعة والنظام محترمان، المعنوية مرضية روح التضحية والكفاح موجودة، رغم احوال العيش السيئة، ان هذه الحالة قد تضر بصحة جيشنا ـ إن جيشنا في حالة صحية سيئة ـ علاج هذا هو تحسين حالة العيش، أكل ولباس وأدوية، قف.

نلفت نظركم إلى أن الحالة المادية سيئة، يفقد الخرطوش والاسلحة، قف.

ونلاحظ قلة الجيش بعد الخسائر المكبدة في السد المكهرب وفي السهول، قف.

2) الأخبار والاتصالات، نلفت نظركم إلى ضرورة تقوية هذا الفرع من منظماتنا، قف.

الى هذا اليوم لم ينتج من هذا الفرع إلا نتائج قليلة، قف.

وسبب هذا هو عدم وجود عناصر أكفاء، قف.

وان الاشخاص المسؤولين بهذا العمل لا يهتمون كثيرا بهذا العمل الدقيق، قف.

ولهذا يجب إرسال عناصر وأجهزة لتسهيل الاتصالات وتنظيم شبكة للاخبار بصفة حسنة، قف.

3) الحالة السياسية، معنوية الشعب مرضية ـ انه في حالة حرجة، ضعيف من الناحية الاقتصادية ـ إن عدد الموتى كثير من الشبان والكهول في المناطق المحرمة ومراكز التجمعات حيث ان الشعب في محنة شديدة، قف.

إن هذه المراكز لمقابر حقيقية، وقد تعددت الأمراض من، ملاريا وحمى المستنقعات وداء السل، وذلك لقلة الاقتيات، قف.

وهذا يخلق لنا مشكلة التجنيد في المستقبل، قف.

ورغم وسائل الحياة الرديئة، والقنبلة بالطائرات والضرب بالرشاشات والمدافع والدعايات الكبيرة للعدو ـ فإن الشعب يؤيد الكفاح بشجاعة ـ قف.

أما القمع فإنه على أشكال متنوعة، من التعذيب إلى القتل الجماعي، ومن الاكتشافات الجديدة للعدو، الاخصاء، الذي يقع بصفة عامة ـ وقد يتسبب ويؤدي هذا الاخصاء الذاتي والكيماوي إلى عواقب خطيرة في مستقبل الشعب. قف.

أما القمع بالمدن فإنه لم يصل بعد إلى هذه الدرجة. قف.

تحيسات كثيرة بقسنطينة وميلة وسانت ارنو وجيجل والطاهير، والقبض يتبعه التعذيب والقتل، وهكذا مست الطبقة الثرية من المسلمين. قف.

قبض على بو الصوف في ميلة وحمل إلى ضيعته حيث أحرقا حيا، بحضور العمال والشعب. قف.

إن تأسيس الحكومة أفرح الشعب كثيرا ـ انه يتضامن مع الحكومة ويفرح بهذا النجاح السياسي العظيم ـ. قف.

4) المالية:

لإعطائكم لمحة عن الحالة المالية للولاية ـ تقرير عن ستة أشهر من شهر سبتمبر 1957، الى شهر فيفري 1958. المدخول العام:

388.048.189

المصاريف العامة: 409.972.191 ف

العجز: 31.924.002 ف

ملاحظات:

نعلمكم أن العجز الحقيقي اكثر من هذا. قف.

ان عددا كبيرا من عائلات المجاهدين لا يقبضون الاعانات العائلية. قف.

وهذا العجز المالي سيتضاعف نتيجة لفقر الشعب. قف.

استقالة محمد الامين دباغين وزير الخارجية

أن بعض الظروف والاحداث، عبر مسيرة الثورة، تدفعنا الى الرجوع الى مؤتمر الصومام وبعض قراراته التي كنا قد تعرضنا اليها وأكدنا على أن سلبياتها ستنعكس لا ريب على الثورة ومنها أساسا «أولوية الداخل على الخارج» و«أولوية السياسي على العسكري»، وأيضا التنقاضات والتيارات المشبوهة التي عمت وشاركت في المؤتمر، وقد اعدت تلك المناقشات والخليط ـ القبلة الى النوعية التي شكلت بها الحكومة المؤقتة وكذلك القيادتان الشرقية والغربية. وبالتالي فان

استقالة الامين دباغين تدخل في هذا النطاق، وهي نتيجة منطقية لتلك الصراعات والخلافات التي بدأت تخنق الثورة. والامين دباغين المناضل النزيه والملتزم معروف بمواقفه المبدئية التي لا يساوم عليها في سبيل المصلحة العامة ومصلحة المسيرة النضالية أو الثورة. فقد سبق له أن استقال من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، وتصدى لمصالي الحاج عندما لمس فيه الاصرار على الزعامة والتي أدت في النهاية الى الأزمة المعروفة.

منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس وهو يشعر بالتذمر، وصابر نفسه طويلا حتى لا يحدث الشرخ. ولكن المناقشات تكرست، واللهجة تباينت والمواقف تنافرت والمبادىء تميعت وصيحة نوفمبر خنقت وبلغ السيل الزبى فانعدم الحوار بينه وبين اعضاء القيادة خاصة عباس وكريم أشعرهم بالاستقالة قبل 15 مارس 1959، ثم بعث برسالة الاستقالة في 15 مارس.

حاول الاتصال بقادة الداخل الذين توافدوا على تونس تمهيدا لاجتماع العشرة كما سبق أن ذكرنا، ولكنهم منعوه، حاصروه من كل ناحية وضيقوا عليه خناق الاتصال.

عقدوا اجتماعات بدونه، واتخذوا قرارات دون استشاراته أو دعوته وهوأماه الرأي العام الجزائري والعالمي مازال عضوا في الحكومة المؤقتة يمارس مهمته كوزير للخارجية.

لم يعلنوا عن الاستقالة. ولا أطلعوا الداخل عليها. ولم يوضحوا مواقفهم منها إلا في اتصالاتهم الجانبية والملموسة مع بعض قادة الداخل قبل الاجتماع المذكور.

رغم كل ذلك وبعد صبر طويل وبدافع المصلحة العامة والمبادىء المقدسة بعث وهو في تونس برسائل إلى أعضاء الحكومة ومندوبي الداخل وكانت الأولى مؤرخة في 2 اكتوبر 1959 والثانية في 17 نوفمبر من نفس السنة والثالثة في 20 منه.

أسباب الإستقالة

من أسبابها :

- سلبيات تشكيل.

- عندما قدم قادة الداخل وجدوا الوضعية المنهارة (اجتماع العشرة).

- منعوه من الاتصال بقادة الداخل.

- لم يخبروا الداخل بالاستقالة.

وهو ما دعاه إلى التعبير عن موقفه إلى جميع الأعضاء بالإسم حتى يطلعهم على الموقف.

رسالة الإستقالة

تونس في 2 اكتوبر 1959
الى السادة:
رئيس مجلس الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء
السادة الوزراء ونواب كتاب الدولة
السادة مندوبي الداخل

إن خلافات حول قضايا مبدئية ومنهجية، بالاضافة الى اشكالات عديدة ازدادت عنفا اكثر فأكثر، قد دفعتني الى تقديم استقالتي كتابيا بتاريخ 15 مارس 1959.

وقد رجاني بعضهم ألا أعلن هذه الاستقالة وأن أواصل ممارسة الاعمال العادية في انتظار اجتماع مع ممثل الداخل.

وبما ان هذا الاجتماع قد تأخر انعقاده، وممارسة الاعمال العادية تجاوزت الاجل المعقول بالنسبة للمسير الحسن لمصالح الوزارة.

أثناء ذلك جاء بيان ديغول، وهو ما دفعني الى القدوم الى تونس بمبادرتي الشخصية، وهذا للأسباب التالية:

1 - منع العدو من كشف التعرف على اختلافاتنا وانشقاقاتنا.

2 - تقديم وجهة نظري حول نوعية الرد المناسب على هذا البيان.

وبما أني شاركت في عدة اجتماعات للحكومة (خلال احداها طلب مني التوقيع على بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، وحضرت رسميا المؤتمر الصحفي يوم 28 سبتمبر في فندق ماجيستيك للاعلان عن هذا البيان، وسادني الاعتقاد انه نظرا للوضع السياسي الذي احدثه موقفنا الجديد الذي يعلق انتصار الشعب الجزائري ويربطه بنتائج الاستفتاء، كان من الضروري اكثر من أي وقت مضى

التقدم جبهة موحدة للمعركة الديبلوماسية والسياسية الصعبة التي ستقوم بيننا وفرنسا سواء في هيئة الامم المتحدة أو عندنا في الجزائر في صورة التفاوض حول ايقاف القتال وقد يشمل ذلك حتى تنظيم الاستفتاء.

وأرى أنه أمام هذه الوضعية فان جميع الخصومات والخلافات ـ مهما كانت طبيعتها ـ والتي فرقت بيننا في الماضي اصبحت ثانوية بالنظر الى الوحدة المقدسة وضرورة بعث واعادة الثقة والحماس الذين بهما فقط نضمن غدا الانتصار السياسي.

بهذه الروح والاعتقاد قدمت إلى تونس، الا انني ألاحظ ان عدة اجتماعات للحكومة قد انعقدت في هذه الايام الاخيرة دون أن أستدعى.

وهذه الحالة، بالاضافة إلى أنها تديم الالتباس الذي يجعل كلا من الشعب الجزائري والرأي العام العالمي يعتقدون أنني مسؤول عن الشؤون الخارجية، في حين أنني مبعد تماما، على الأقل منذ 15 مارس 1959. كل هذا يبرهن أن متطلبات الثقة والوحدة والحماس التي أشرت اليها اعلاه، لم تؤخذ بعد بعين الاعتبار.

لهذه الاسباب أرى أنه من واجبي، وفي المصلحة العليا للشعب الجزائري الذي هو بالنسبة الى فوق جميع الاعتبارات، أن اعرض عليكم النقاط التالية:

1) نظرا الى إننا تخلينا تباعا (على التوالي) على شروط الاستقلال قبل أية مفاوضات، ثم تخلينا عن مبدأ التفاوض للوصول إلى الاستقلال وفي الأخير عن التفاوض بين حكومة وحكومة دون جدول أعمال مسبق لنصل إلى قبول مبدأ تقرير المصير، كل ذلك ليس ـ في العاجل على الأقل ـ إلا تحويل محض، كامل ولا رجعة فيه، للمعركة العسكرية الى معركة سياسية.

2) ان حرب التحرير الذي تتواصل تحت اشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لن تصبح في الوقت الراهن إلا وسيلة ضغط على العدو لدفعه بأكثر سرعة ممكنة لخوض المعركة التي اعلنا موقفنا بشأنها نهائيا.

وعليه فان متطلبات النصر تصبح واضحة:

1) وبما أن انتصار الشعب الجزائري، وبعبارة أخرى الاستقلال، مرهون في نهاية المطاف بنتيجة معركة سياسية تجري على الارض الجزائرية، فان هذا النصر لن يتحقق إلا اذا عاد وساد جو الثقة والايمان والحماس كما كان في أول نوفمبر 1954، ليس فقط في داخل الوطن ولكن أيضا لدى جميع الجزائريين، لاجئين كانوا أو مسؤولين، على جميع مستويات الجهاز المسير.

ولبلوغ هذا الهدف، فان كل سوء تفاهم يجب أن يتبدد، وجميع الخلافات ـ مهما كانت طبيعتها ونوعها وعلى جميع المستويات ـ التي برزت في الماضي يجب التغلب عليها، كما يجب دراسة الاجراءات والتدابير للقضاء على جميع اسباب سوء التفاهم والضغينة والعداوة، والمخلفات التي لابد منها في كل حرب تحريرية، كل هذا

لضمان أكثر لانسجام واجماع الشعب الجزائري، الشرطين الضروريين للانتصار في المعركة السياسية التي تنتظرنا.

2) ان حرب التحرير يجب أن تتواصل بكثافة اكثر من أي وقت مضى. والخطأ هو الاعتقاد أن ديغول بافضائه بكلمة تقرير المصير، وانها تصبح حقيقة لمجرد أننا قبلناها. العكس هو الصحيح، ان علينا أن نكسب تقرير المصير في الميدان. ولأجل هذا علينا أن نضرب في الميدان كل امكانياتنا القتالية، وهذه الامكانيات لا يمكن أن تستعمل بفعالية الا اذا كانت الحكومة القائمة بتسيير الكفاح المسلح، تقترب أو تستقر على مسرح العمليات. وهذا ما يعمل على رفع معنويات المجاهد وتعزيز سلطة القيادة.

هذه في نظري المبادىء العامة التي تدير وتنظم موقفنا في الظروف الراهنة.

بقي علي أن أثير الانتباه إلى مشكل يتعلق في نفس الوقت بقضية جوهرية وتكتيكية. فالشعب الجزائري حمل السلاح ليكسب سيادته مئات الألاف من الجزائريين سقطوا في سبيل هذه القضية. وهو لن يقبل بأي حل آخر غير الاستقلال. وهذا الاستقلال محقق، بحول الله، اذا ما تحصلنا على أن تقرير المصير يصبح حقيقيا، وبشرط أن تأخذ بعين الاعتبار المبادىء العامة المذكورة اعلاه.

خطأ تكتيكي واحد يمكن أن يضيع علينا النصر. هذا الخطأ يتطلب الا نبقى متشبثين بمواقفنا كما حددت في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ان الفرنسيين في الساعة الراهنة ـ حفاظا على مواقعهم في الجزائر، من مصلحتهم أكثر التفاوض على حل شامل، أما مباشرة أو بواسطة مسخرين، مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما هي أو كسلطة عملية للثورة. وبذلك يتخلصون من قرار الاستقلال الكامل للشعب الجزائري في صورة تطبيق نزيه عادل وفعال لتقرير المصير. ومن اجل هذا يمكن أن يضارب الفرنسيون على الانشقاق المفترض داخل الجهاز الجزائري المسير وخاصة على غريزة البقاء التي يفترضون وجودها في كل جهاز سلطوي. كل مفاوضة مع الفرنسيين يجب ان يكون موضوعها فقط تنظيم طرق تقرير المصير مع الضمانات ـ بمختلف انواعها ـ المتعلقة بصدق وحرية التصويت المحتمل، بطبيعة الحال الا يبعد تقرير المصير ـ مهما كان ـ اختيار الاستقلال.

ومهما يكن، فان جيش التحرير الوطني ـ في صورة تجميعه ـ لا يمكن أبدا حله او تجريده من السلاح، يجب ان يبقى ـ بالنسبة إلى الشعب الجزائري ـ الضمان الاسمى ضد كل مناورة سيئة النية أو تغرير وتضليل من طرف الفرنسيين، والتي قد لا نتفطن لها في الوقت المناسب.

هذه هي الاعتبارات التي كان بودي أن اعرضها عليكم. وآسف انني لم اتمكن من ذلك.

أرجو أن تكون مفيدة لكم وذات منفعة.

وختاما لا يسعني إلا أن ألح مرة أخرى على ضرورة خلق جو من الوحدة والثقة والحماس، الضمان الوحيد للنصر في المعركة الشاقة المعلنة. بهذه الروح التحقت بتونس، وأنا متأكد أنني قمت بعمل ايجابي،

وبهذه الروح أيضا انا باق، مستعدا لخدمة قضية شعبي حسب إمكانياتي وحسب الإمكانيات التي يمكن ان تمنح لي.

الإمضاء: الدكتور الأمين محمد دباغين

رسائل تبرير الإستقالة

الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية

وزارة الشؤون الخارجية

القاهرة في 17 نوفمبر 1959

السادة: رئيس مجلس الوزراء

ونائب الرئيس

والسادة: الوزراء وكتاب الدولة

بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومندوبو الداخل.

تونس

السيد الوزير.

إن التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية - خاصة بعد تصريح 10 نوفمبر 1959، للجنرال ديغول - تتطلب مني الاعتبارات والملاحظات التالية التي بامكانها - وهذا أملي - ان تكون مفيدة لاختيار الطريق الملائم في الوضعية الراهنة.

قبل كل شيء أذكركم ببعض السوابق التاريخية المؤسفة والمزعجة المتعلقة بالمفاوضات بين فرنسا والبلدان المكافحة من أجل حريتها (سوريا، الفيتنام، تونس). فهذه الدول بعد ان كافحت بكل شجاعة وبطولة وجدت نفسها مدفوعة الى ايقاف القتال، لأنها توصلت الى اتفاق سياسي مع الفرنسيين ولكن ما أن طبق ايقاف القتال حتى سارع الفرنسيون الى استرجاع ما سبق ان قدموه، وبالتالي استرجعوا باليمنى ما قدمته اليد اليسرى (قضية المعاهدة التي لم يصدق عليها البرلمان الفرنسي - قضية شنيق بدرجة أقل - ومثال مخلفات ندوة فونتان بلو في قضية هوشي مينه).

ينتج أن قضية الضمانات والحالة هذه قضية أساسية وجوهرية، وبالتالي انني أرى ان ايقاف القتال لا يمكن توقعه إلا بعد أن تحقق جميع الضمانات حتى تكون المرحلة المحصل عليها في نهاية المعارك:

1) مرحلة ايجابية، أي في اتجاه التحرر الوطني.

2) ان تكون لا رجعة فيها.

3) بإمكانها أن تشكل سبيلا تمكن الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله التام، بعد زمن معقول تفرضه تحويل وسائل السيادة.

وهذه الشروط لا يمكن ان تتحقق إلا اذا أعطيت لنا الضمانات الآتية:

1) أن يقبل الفرنسيون بتحديد مضبوط وسليم لتقرير المصير يتضمن امكانية الحصول على الاستقلال التام مع الوحدة الترابية للجزائر.

2) ضمانات نزيهة للحرية وانعدام أي ضغوط بشأن تطبيق تقرير المصير.

3) يجب أن يبقى جيش التحرير الوطني على أهبة الاستعداد، موزعا على مواقع استراتيجية، صالحة لحرب العصابات مثل حربنا، وهنا أرجع الى خطأ ارتكبته في احدى برقياتي السابقة والذي نص على تجميع جيش التحرير الوطني وان بقي على استعداد للحرب. وبالفعل فان الجيش المتكون من مقاومين لا يمكن ولا يجب أن يكون مجمعا، والا أصبح هدفا مميزا لوحدات العدو. ان ايقاف القتال يجب ان يكون في نظرنا هو فقط ايقاف نشاط جيش التحرير الوطني في الجبال في الوقت الذي يعلن عنه. وان تجربة اخواننا المغاربة الذين واجهوا مشكلا مشابها لهو عبرة لنا.

4) قبل الأمر بايقاف القتال وتحويل المعركة العسكرية الى معركة سياسية يجب السهر بدقة وعناية على أن تكون الوسيلة التي تمكن الشعب الجزائري من كسب المعركة السياسية، وسيلة فعالة نمسك بزمامها.

وبما أن هذه الوسيلة هي جبهة التحرير الوطني، فانه من المهم إذا تزويدها بعقيدة ولو مختصرة، ولكنها محددة مضبوطة وسهلة يستوعبها الجميع وجديرة

بالمحافظة على الوحدة على الاقل الى انتصار الاستفتاء. ولهذا من الاجدر المحافظة وتعزيز الانسجام داخل جبهة التحرير الوطني، لاقامة تنسيق بين جميع عناصر جبهة التحرير الوطني مهما كان مصدر وأصل تلك العناصر، وذلك بالترفع فوق كل سوء تفاهم وجميع الخلافات والتناظرات التي برزت في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ فاتح نوفمبر 1954، الى يومنا هذا، وإعادة خلق جو من الحماس والوحدة والايمان كما كانت في مطلع الثورة.

وفي الخلاصة، فاننا اذا ما تحصلنا من الفرنسيين زيادة على تحديد نزيه لتقرير المصير وضمانات تصويت حر، واذا ما توصلنا ايضا الى عدم تجريد جيش التحرير الوطني من السلاح، وعدم تجميعه، ولكن فقط ان يكون عديم النشاط وقت ايقاف القتال، واخيرا اذا ما تمكنا من جعل جبهة التحرير الوطني وسيلة جديرة بكسب المعركة السياسية للاستفتاء، عندئذ يمكننا ان نعتبر المرحلة المحققة مرحلة ايجابية ولا رجعة فيها. ومثل هذه المرحلة يمكن ان تكون قاعدة وأساسا لتحقيق الاستقلال الوطني اذا ما بقيت جبهة التحرير الوطني اداة منسجمة، منضبطة ومتكيفة بدقة مع هدفها. وهذه الاعتبارات تستدعي ضرورة التدبر منذ الآن في التعليمات الجديدة التي على جبهة التحرير الوطني ان تطبقها سرعان ما تنجح معركة الاستفتاء.

هذه هي الشروط التي يجب تحقيقها، حتى يكون إيقاف القتال كما توقعناه، دون المخاطرة بمكاسب الشعب الجزائري التي حصل عليها بتضحياته الجسيمة التي تحملها الى يومنا هذا.

وبعد هذا فانه من الواضح انه من المصلحة العليا أن تتحقق هذه الشروط في أقرب الآجال، وللوصول الى ذلك علينا:

1 ـ على الصعيد العسكري

ـ تكثيف العمليات العسكرية

ـ الارسال الى الداخل بكتائب للتموين والذخيرة وغيرها.

ـ ممارسة ضغط عسكري متواصل على المنشآت والتحصينات الدفاعية الفرنسية على طول الحدود التونسية. وإذا امكن العمل على عزل هذه التحصينات بالطلقات النارية المكثفة، اذا ما أعيدت الينا الذخيرة المكدسة لدى التونسيين (عمليات من نوع عين الزانة بحجم اكبر).

2 ـ على الصعيد الديلوماسي

تجنيد جميع البعثات الديلوماسية الصديقة في الامم المتحدة، بغية الحصول على لائحة توصي الطرفين بوضع حد للنزاع وذلك بتطبيق صريح لتقرير المصير.

3 ـ على الصعيد الاحتياطي السياسي ـ الاستراتيجي :

التجنيد الاقصى للرأي العام العربي بالتوجه الى المقاومين المتطوعين وبإيقاف تزويد فرنسا بالبترول العربي، بطريقة تدفع البلدان العربية الى باب الشريك في الحرب. وهذا ما يمكن من اثارة خوف حقيقي من أن ينتشر النزاع الجزائري الى مجموع الشرق الاوسط كما أوشك ان يقع ابان الغزو الثلاثي على السويس.

وهذا يشكل ايضا وسيلة ضغط هامة، حيث الاتجاه الراهن الى الانفراج الدولي الذي تطبعه ندوات القمة المختلفة، وبعض الاجتماعات الدولية. انه لمن المهم ان نذكر بهذا الشأن ان كلمة تقرير المصير لم يصرح بها ديغول الا بعد ضغط القوات الغربية الراغبة في اطفاء الحرب الجزائرية حيث ان الاصرار على مواصلتها يعرض مصالحها للخطر في العالم الافرو ـ أسيوي.

هذه الوسائل الثلاثة الضاغطة ـ مجتمعة ـ يكون بامكانها الاسراع بأن يعتمد ديغول تحديد أنسب لتقرير المصير كما نتمناه، أي اشراك اختيار الاستقلال التام بالوحدة الترابية والمفاوضات بين حكومة وحكومة بشأن ايقاف القتال.

وبالفعل فان موقف فرنسا ليس اقل صعوبة من موقفنا. ويكفي ان نستعرض الخط البياني لتصريحات ديغول منذ منح سلم الشجعان الى تصريح 10 نوفمبر 1959، لنتبين ان هذه التصريحات تزداد ايجابية رغم بعض التراجعات ـ من حين لآخر ـ بغية تهدئة المعمرين والجيش الفرنسي في الجزائر. ومع ذلك فان ديغول لا يجهل مشكلة من مشاكلنا.

والخلاصة هي أن ديغول ملتزم برزنامة وهو مجبر بطريقة أو بأخرى على إقرار السلم بسرعة، وبالتالي فهو مدفوع الى السلم برضوخه الى بعض شروطنا.

وفي الختام اثير عنايتكم الى اعتبارين اثنين:

1 ـ اذا كانت هناك من ضرورة ملحة في أي مرحلة من مراحل كفاحنا، فهي التي تتطلب اعادة خلق جو الوحدة والانسجام والحماس، والقضاء على الشك حتى تبقى جبهة التحرير الوطني كتلة متناسقة يقضي فيها على جميع امكانيات تجمع التيارات والاتجاهات الماضية والراهنة.

وهكذا وبالنسبة للمعركة الاستفتاء مثلا يجب ان يكون لجميع الجزائريين نفس رد الفعل ونفس الكلمات ونفس المواقف امام العالم الخارجي وأمام فرنسا. وفي هذه الحالة فان أي اختلاف ـ مهما كان نوعه ـ في موقف الجزائريين يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. يجب ان تكون بجميع الوسائل جبهة متراصة في المعركة الحاسمة للاستفتاء.

2 ـ في أي ظرف كان، وللحوار مع فرنسا يجب ان نكون دوما في الوضعية الحسنة، وهذا اذا ما كنا قد حصلنا على الورقة الدبلوماسية الناجحة التي تتطلبها لائحة

الأمم المتحدة بالمفاهيم والمعاني المذكورة أعلاه، وإذا ما تحركنا تجاه البلاد العربية بطريقة تجعلها تبدو وكأنها على أهبة الاندفاع معنا بقوة إلى غاية عتبة المشاركة الفعلية.

وتفضلوا السيد الوزير، بقبول أسدق مشاعري

الدكتور: محمد الامين دباغين

الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية
وزارة الشؤون الخارجية

القاهرة في 20 نوفمبر 1959
الى السادة أعضاء
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
والى مندوبي الداخل

انني أسجل بأسف ان يتخذ قرار ذو عواقب ثقيلة وهو الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين بغية ايقاف القتال دون ان يكون لي به علم ودون ان يؤخذ رأيي بهذا الشأن بأية طريقة كانت.

وهذا القرار اتخذ باسم جميع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي كان في نظر الرأي العام جزائريا كان أو دوليا ـ مازلت أمثل أحد أعضائها.

وانني اسجل وأشاهد مرة أخرى مواصلة الالتباس الذي يحملني أمام هذا الرأي العام، قرارات لم اشارك في اعدادها، حيث أنني لم استدعي إلى اجتماعات الحكومة.

وبهذا الصدد أصر على تحفظاتي المستعجلة.

الدكتور: محمد الأمين دباغين.

الإجتماع الثالث
للمجلس الوطني للثورة الجزائرية
لحل الأزمة

تأثير فكرة المفاوضات السرية في الأزمة

كانت استراتيجية الجنرال ديغول تهدف إلى سبر مدى تلاحم صفوف جيش التحرير الوطني، وصلابة والتزام قيادته، وفصل الداخل عن الخارج، سعيا إلى فصل الشعب عنه واظهاره بأن ليس له سلطة حقيقية مباشرة على الداخل، وتقسيم وحدته، بإثارة الفتنة بين قياداته، بهدف تفكيك الجبهة العسكرية للثورة داخليا، وبث الشك بين قادة الولايات.

وبدأت استراتيجية الجنرال ديغول العسكرية بإقالة الضباط السامين برتبة جنرال، وإجراء حركة تنقل واسعة لجماعة 13 ماي بقيادة الجنرال Ely الذي عين رئيسا لهيئة أركان الحرب العامة.

وقام بـ«حل» لجنة السلامة العامة بدعوة ابعاد الجيش عن ممارسة السياسة وإرجاع Salan الى باريس والاتيان بالجنرال شال الذي كانت مهمته هي القيام بعمليات عسكرية كاسحة ضد جيش التحرير الوطني.

وذهب الجنرال ديغول في استراتيجيته إلى الدعوة لما أسماه بـ (سلم الشجعان) الذي أعلن عنه في 23 اكتوبر سنة 1958، ووجه نداء إلى قادة ولايات الثورة في الداخل للاتصال بقيادة الجيش الفرنسي محليا، زاعما أنهم سيستقبلون استقبال الأبطال، ويعاملون معاملة الشرفاء.

وبالفعل، تلقت عدة قيادات رسائل من فرنسا، من توقيع الجنرال Ely. وأذكر أن قيادتنا في الولاية الثانية تلقت هذه الرسالة، وكان ردنا صارما وواضحا وثوريا وهو أننا «قيادة عسكرية والمفاوضات تتطلب مشاركة مسؤولين سياسيين»،

وأكدنا على أن أي اتصال يجب أن يتم على مستوى حكومتنا المؤقتة والحكومة الفرنسية، باعتبار أن صلاحيات المفاوضات مع العدو على أساس تحقيق الحرية والاستقلال هي من اختصاص الحكومة المؤقتة لجمهوريتنا الجزائرية التي كان مقرها آنذاك بتونس.

لكن هذا القرار الذي اتخذناه على مستوى ولايتنا، لا يعني أننا كنا نشاطر جميع تصرفات وسلوكات الحكومة المؤقتة، بل كانت لنا تحفظات كثيرة، ومع ذلك فالقرار الذي اتخذناه كمبدإ، كان يهدف إلى عدم إعطاء الفرصة للعدو الفرنسي لتمزيق صفوف جيش التحرير الوطني، أو الطعن في جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للثورة، وتجنيب الثورة عملية إجهاض قيصرية، وضع أسسها الجنرال ديغول.

ورغم أن هناك من لبّى نداء الجنرال ديغول الداعي إلى (سلم الشجعان) إلا أن الثورة كانت حازمة في الموقف من ذلك ربما تكون قصة الرائد صالح زعموم الأكثر تداولا في الأوساط العسكرية والسياسية آنذاك، وكان صالح زعموم قد اتصل، باسم الولاية الرابعة، بالفرنسيين، وقابل الجنرال ديغول في قصر الإيليزي، متزامنا مع المفاوضات السرية التي أجراها محمد الصديق بن يحيى، وأحمد بومنجل في مولان مما جعل الجنرال ديغول يأمر مندوبيه بقطع الاتصالات الرسمية، ظنا منه أنه اصطاد سمكة، وأن الثورة فعلا وقعت في المصيدة بما قام به الرائد زعموم انفراديا.

ومنيتْ استراتيجية ديغول بالفشل الذريع، وانعدم الأفق بالنسبة لقوات العدو عبر مجموع التراب الوطني رغم التعزيزات العسكرية بآليات الدمار المتطورة وعمليات التمشيط الكبرى والكاسحة. وفشلت عمليات «تركيع» الثورة. ولكن محاولات العدو خنقها لم تتوقف.

فقد أسند الجنرال ديغول المهمة الصعبة للجنرال شال الذي جاء بقوات ضخمة، وقام بعمليات تمشيط واسعة ودقيقة وخانقة، وغير أسلوب وخدائه العسكرية في إحكام السيطرة على بعض المناطق. فكانت الوحدات العسكرية تتناوب على العمليات، حيث تنسحب وحدة للراحة لتخلفها أخرى بأسلحة حديثة، وطائرات

متنوعة منها Bananes Volantes الامريكية، والتي كان بإمكانها أن تقوم بعملية إنجاد بفيلقين في ظرف خمس دقائق فقط. وطائرات أخرى من نوع T6، من فرنسا وألمانيا، و100. F الخارقة للصوت.

وبالتالي، كانت قوات الحلف الاطلسي بعتادها في المعركة. وقدرت قوات العدو المشاركة في هذه العملية بمليون عسكري. وهذا دليل، على أن الجنرال ديغول لم يفكر في منح الاستقلال للجزائر، كما يحاول البعض الترويج ذلك، وإنما كانت استراتيجيته هي سحق جيش التحرير الوطني، والقضاء نهائيا على الثورة، وذلك بعد فشل من سبقوه في إخمادها.

واستطيع أن أؤكد ما عشته ورأيته بأننا لم نعرف مرحلة أخطر على الثورة من مرحلة الجنرال ديغول. ولم يبلغ الجيش الفرنسي من العدد والقوة ما تحقق له على يد الجنرال ديغول، إذ بلغ عدد ضباطه 36 ألف منهم 7 جنرالات في ولايتنا وارتفع بعد ذلك إلى 13 جنرالا.

وكان الحصار يتواصل ثلاثة أشهر أحيانا على بعض المناطق التي كان جيش التحرير الوطني يشرف على تموينها، بحيث عان الشعب الجوع، وتعرض لقمع العدو الفرنسي، بهدف الحصول منه على معلومات حول تحركنا في الجبال.

وعاشت معظم مناطق الجزائر ويلات الحصار، ففي مطلع 1959 عرفت سلسلة جبال الونشريس عمليات تمشيط ضخمة شارك فيها اللواء العاشر للمظليين مع جميع الوحدات الخاصة بالولاية الخامسة، ودامت العملية لغاية أفريل من السنة نفسها. وفي 18 افريل من نفس السنة انطلقت عمليات كوروا Courroie في الولاية الرابعة انتهت في الصيف، لتبدأ عمليات جوميل Jumelles في الولاية الثالثة لتنهي في اكتوبر، وتبدأ الثانية في ولايتنا.

ولم تقتصر استراتيجية الجنرال ديغول على العناصر الثلاثة السالفة الذكر، بل شملت مراكز التجمع فقد حاصر ما يزيد عن مليون قرية، حيث توفي الكثيرون جوعا وبردا، أو مرضا، وخاصة من الشيوخ والاطفال. وتكرست سياسة (الأرض المحروقة) و (مناطق التهدئة)، تتويجا لما عرف بخط شال الثاني.

وفي هذا الظرف كان الجنرال ديغول ما يزال يحلم بالإصلاحات الإدارية من فتح المجال ـ في البرلمان الفرنسي ـ ولو بالإكراه لبعض الجزائريين الذين يتوسم فيهم

«تفهما». فبادرت قيادة الولاية الثانية بقطع الطريق أمامه، فوجهت إنذارا بالاعدام إلى كل جزائري يقبل بالعضوية في البرلمان.

كما كانت الطائرات تغرق ولايتنا بالمناشير لمدة حوالي ثلاثة اشهر تقول: «ان الجنرال ديغول قد جاء الى الحكم. وقد وفر لنا جميع الامكانيات العسكرية والمالية. فلكم ان تختاروا. فان رضختم فاننا سنبني لكم المدارس والمستشفيات والمساكن والطرقات. والا فاننا سنشتري بها قنابل نابالم وأسلحة فظيعة ونأتي بها على آخركم».

ومواجهة لعمليات جومبل الثانية، اعادت قيادة الولاية الثانية التقسيم الجغرافي لترابها، وقلصت من وحداتها، وأصبح اكبر تجمع هو الفرقة الخفيفة تضم 24 مجاهدا على رأسها مسؤول واحيانا أقل من ذلك العدد، كما ارجعت كل جندي ومسؤول الى مسقط رأسه حيث يعرف المنطقة جيدا.

وفي نفس الوقت طلبت الولاية الثانية من قيادة الخارج إعادة جنودها المرابطين و«المجمدين» على الحدود التونسية ـ الجزائرية، وكانوا اكثر من ألفين وارتفع عددهم في هذه المرحلة الخطيرة إلى حوالي 4250 مجاهدا : ولكن قيادة الخارج لم تفعل شيئا.

ومرة أخرى اعتمدت الولاية الثانية على نفسها وعلى امكانياتها المحدودة، واعطت القيادة تعليماتها الى الجنود بأن يتحاشوا الاشتباك مع العدو قدر الامكان. بغية المحافظة على اكبر عدد ممكن. لقناعتها بأن الثورة مازالت متواصلة.

وقبل ذلك أعددنا خطة لاغتيال الجنرال ديغول في قلب مدينة قسنطينة، ولكن العملية فشلت، وهو سر لا يزال غير متداول.

والغريب أنني عندما التحقت بتونس لحضور احد الاجتماعات وأخبرت أعضاء من الحكومة المؤقتة بهذه المحاولة لاغتيال الجنرال ديغول، نزل عليهم الخبر كالصاعقة بدعوة انها لو «تمت ونجحت لكانت الكارثة».

لماذا؟ لأن الولاية الثانية كانت ستفسد عليهم مخططهم التفاوضي، في حين كانت عليهم المبادرة بالقرار ورد الفعل وتوضيح الموقف والاستجابة للطلبات

المتكررة لتزويد الداخل بالسلاح والاطارات الشابة وكذلك تزويد الداخل بالاموال الضرورية ـ واموال الحكومة المؤقتة تزخر بها البنوك الأجنبية ـ لمجابهة المصاريف العاجلة وانقاذ جماهير الريف ـ مهد الثورة ـ التي تتربص بها المجاعة والامراض الجماعية بسبب العمليات التمشيطية الجهنمية.

وكان الهدف التكتيكي لقيادة الولاية ـ بعد صمت الخارج ـ هو المحافظة على اكبر عدد ممكن من المجاهدين والاعتماد على النفس لقناعتهم بأن الثورة مستمرة وان الوضعية الراهنة انذاك ـ والحصار الخانق ـ هي مرحلة عابرة، ولابد ان تبقى الكلمة الاخيرة والفاصلة للثورة ولجيش التحرير الوطني.

وكادت أن تتأثر الجماهير بسيكولوجيا، بسبب أن المجاهدين لم يظهروا ولم يردوا الفعل.

اعطت قيادة الولاية تعليماتها واحكمت تخطيطها، فأرسلت وحدة مجهزة بأسلحة حديثة، مهمتها الهجوم على أول قافلة فرنسية تنطلق من القل، وكان حصار قوات العدو يبدأ من خراطة الى حدود عنابة، لأن تحركات العدو تواصلت حوالي 8 أيام. وكانت أول شاحنة لها في القل وآخرها في القصبة بساحة قسنطينة.

وكانت تحركات وحدات العدو من قسنطينة ـ سكيكدة ـ عنابة ـ سطيف ـ خراطة وبجاية.

وعندما تحركت أول وحدات العدو من القل فاجأتها وحدة المجاهدين ونصبت لها كمينا ناجحا، فرجعت المعنويات الى الجماهير، وتأكدت بأن مجاهديها موجودون في كل مكان وزمان، وتناقلت الجماهير نتائج العملية من القل الى بقية نواحي الولاية. وكان العنصر البسيكولوجي لدى الجماهير هو أن المجاهدين متواجدون بل هم الذين هاجموا وحدات العدو رغم تعزيزاتها وادعاءاتها.

كما رأينا سابقا فان الولاية الثانية رفضت منذ البداية مبدأ قيادة جيش التحرير الوطني من الخارج، واذا ما دخلت القيادة التراب الوطني فان الولاية تمتثل لسلطتها وتنفذ أوامرها. وهذا الموقف المبدئي طبقته الولاية واحترمته لغاية الاستقلال. لذلك فإن البرقيات التي ارسلتها الولاية إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيت حبرا على ورق ودون جواب بسبب هذا الموقف، وأذكر اننا في مطلع سنة 1959، تلقينا برقية من وزير الدفاع الوطني يأمرنا فيها بارسال

القائد العسكري (الرائد العسكري صالح بوبنيدر) على رأس فيلق لمحاربة الوحدات المصالية التابعة لبلونيس.

وكان جوابنا :

1 ـ إن الولاية الثانية تمر بمرحلة شاقة جدا نتيجة انطلاق العمليات العسكرية الضخمة «عملية جوميل».

2 ـ يمكن للولاية أن تضع تحت تصرف وزير الدفاع حوالي أربعة آلاف ومائتي مجاهد ـ تابعين لها ـ متمركزين في جمود قاتل على الحدود والذين لم تأل الولاية جهدا في المطالبة وباستمرار لالتحاقهم بها.

وجاءت برقية ثانية تؤكد الأمر فكان ردنا الرجوع الى القرار المبدئي الذي اتخذناه وهو عدم الاعتراف بقيادة تقيم خارج التراب الوطني، ورغم هذا وحفاظا على الثورة، ارسلنا ـ دون علم وزير الدفاع ـ كتيبة تتكون من 120 جنديا إلى جبل بوطالب (الولاية الاولى) حيث بقيت هناك حوالي خمسة أشهر اشتبكت خلالها حوالي ثلاثة عشرة مرة مجبرة سبعة مراكز تابعة لبلونيس إلى الانسحاب جنوبا مكبدة إياها خسائر كبيرة في الارواح والعتاد. واستشهد سبعة مجاهدين.

الفرقاء يحتكمون إلى العقداء

وفي أفريل 1959، استدعى قادة الولايات ـ مرة أخرى ـ إلى اجتماع في تونس.. للتحكيم في الخلافات الخطيرة التي جرت داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. والبرقية التي وردت في مارس تدعو رئيس الولاية إلى الحضور مصحوبا بوثيقة كتابية فيها تزكية وثقة أعضاء مجلس الولاية وكانت الخلافات داخل الحكومة المؤقتة قد انفجرت بستة أشهر فقط بعد تكوينها. كانت وضعية الجزائريين في تونس ـ وخاصة اللاجئين ـ مأساوية. وكانت الدعاية الفرنسية ـ النشيطة جدا ـ قد انطلقت من قاعدة بنزرت ـ لتترك آثارها السلبية. حتى أن بعض مسؤولينا في الاعلام ادركهم سم دعاية العدو. ومن ذلك ان اثنين من المشرفين على الاعلام طلبا مني حديثا صحفيا[1]، وكان سؤالهما الاول: كيف

(1) محمد الميلي ،عبدالله شريط / المجاهد عام 1958.



لحظة سماع نبأ استشهاد العقيدين عميروش وسي الحواس 1959م،
علي كافي في الوسط.



صورة للعقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي.

استطعت عبور الخط المكهرب؟ يقال أنه قاتل؟ كان تأثير المصالح البسيكولوجية الفرنسية في تونس اقوى من مصالحنا. ان القيادة في تونس لم تستطع اقناع حتى الجزائريين المتواجدين هناك.

أما جيش التحرير الوطني فإنه لم يكن ينتظر شيئا من الخارج فقد أدرك هذا جيدا منذ زمن بعيد.

إن التقييم العسكري لنتيجة هذا الاجتماع يمكن تلخيصه في استشهاد عقيدين من جيش التحرير الوطني، هما عميروش والحواس وذلك يوم 29 مارس 1959 بالولاية السادسة وهما في طريقهما إلى تونس.

وعلمت النبأ عن طريق الاذاعة فقط التي ذكرت ذلك عندما كنا نستعد لعبور الخط المكهرب. ولم تتبين الأسباب التي دفعت بعميروش إلى أن يغير - في اللحظة الاخيرة - الطريق والممر الذي حددته له الولاية الثانية.

بعد ستة أشهر فقط من تشكيل الحكومة قدم محمد الأمين دباغين يوم 15 مارس 1959، استقالته كوزير للخارجية والحقيقة أن الاستقالة قدمت قبل هذا التاريخ لاسباب عدة - منها الصراعات داخل الحكومة، ومضايقته في القيام بمهمته وتدخل الغير فيها، وخلافه مع رئيس الحكومة فرحات عباس.

واحتدمت الأزمة، واتهم بـ«التعصب والعناد». ولم تجد قيادة الخارج بدا من الرجوع إلى الشرعية الميدانية.

ولم تدع إلى عقد اجتماع لمجلس الثورة أو لجنة التنسيق والتنفيذ بل ارسلت في مارس 1959 برقية إلى جميع الولايات تدعو فيها إلى اجتماع في شهر أفريل . وهي موجهة لرؤساء الولايات تدعوهم إلى الحضور مصحوبين بوثيقة كتابية فيها تزكية وثقة أعضاء الولاية.

خرجت من الولاية يوم 25 مارس رفقة الأمين خان وأعضاء آخرين. وفي الليلة التي كنا نستعد فيها لعبور خط موريس سمعنا باستشهاد عميروش وسي الحواس.

ولكن عميروش أخبرني - عن طريق مرسوله - بألا أنتظره فسيأخذ له طريقا آخر. عندما وصلنا إلى القيادة الشرقية (بغار الدماء) التي كانت تحت مسؤولية العقيد محمد السعيد، أبلغنا أن هناك تعليمات من السيد كريم بلقاسم (وزير الدفاع) بأن نبقى في القيادة لغاية عودته من تمبشة.

ولما دخلت إلى مقر القيادة لأقابل محمد السعيد قيل لي أنه ذهب ليتوضأ. وعندما عاد حيّا، حراسي ولكنني لم أحرك ساكنا. فلأول مرة ألتقيه.

وعندما عرفني حيّاني بلطف، وأكد لي ان السيد كريم بلقاسم حريص على بقائنا في القيادة الشرقية. إلا أنني اقنعته بضرورة توفير سيارة لي لزيارة تونس، وهو ما تم فعلا.

وفي اليوم الموالي لوصولي إلى تونس توجهت إلى مقر وزارة الدفاع حيث وجدت الرائد إيدير الذي سلم لي مشروعا أعدته وزارة الدفاع ـ وكريم أساسا ـ عن كيفية رؤيتهم النظرية لإعادة تنظيم الجيش. وكانت الهيكلة المقترحة مستوحاة من نظام الجيش الفرنسي تستقطب المراكز العالية من جنرالات وهيئة الاركان، ومجلس وزارة الدفاع، في حين أن هيكلة الولايات التي تستند إلى قرارات الصومام ـ التي تتحمل العبء الكلي للثورة ـ بقيت على حالها.

تسلمت الوثيقة دون تعليق.

وخلال الاجتماع الذي ضم كلا من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال، أعضاء هيئة أركان الحرب، بالاضافة إلى قادة الولايات.

كانت تلك الوثيقة أول نقطة طرحها الداعون إلى الاجتماع ومعها كانت أزمة الحكومة. وقالوا «إننا في حالة استقالة. ومن الأسباب الرئيسية لاستقالة محمد الأمين دباغين، فإنه عصبي عنيد، لا يمتثل للتعليمات، بل لم يكن في مستوى مسؤوليته. إننا نضع المشكلة ـ الأزمة ـ بين أيديكم. قرروا ما تشاؤون ونحن معكم».

وكان بومدين أول من تكلم فقال : «إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية». فقاطعته متوجها إلى الداعين إلى الاجتماع : «بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا، فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر».

وبعد خروجهم توجهت إلى بومدين قائلا :

«أنا شخصيا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحده. إنها ليست أزمتنا إننا قدمنا لنطرح مشاكلنا واذا بهم يفاجئوننا بأزمة. إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم. شكلوا الحكومة

دون استشارة المجلس الوطني للثورة، وعندما تأزمت وضعيتهم دون إخطارنا في الوقت المناسب. لذا أرى أن مثل هذه القضية ـ الأزمة لخطورتها، يجب أن تعرض على مجلس الثورة. ثم يتقدم كل عضو في الحكومة باعطاء رأيه وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الازمة. فليس من صلاحياتنا كقادة ولايات حل هذه الازمة. إنها ليست أزمتنا إننا لا نتركهم يتبرؤون دون عقاب».

وكان العقيد لطفي رأس الموافقين على الكلمة. كما وافق بومدين الذي قال: «إذن نبلغ الجماعة ـ أي الثلاثي ـ بموقفنا هذا». فقلت: «ليس بهذه الطريقة لنا ثقة كاملة في الثلاثي ـ المنتدب من الحكومة ـ وأرى أن نبلغهم موقفنا وتطلب منهم أن يبلغوه إلى الحكومة. ثم إن انتدبتهم مرة أخرى فإننا نعقد معهم اجتماعا نتدارس فيه الأزمة بجدية ودقة الالتزام».

وفعلا تم الاجتماع الذي عرف فيما بعد باجتماع العقداء العشرة الذي تواصل أربعة وتسعين يوما (94)، حضره كل من:

- كريم بلقاسم ـ عبد الحفيظ بوصوف ـ الأخضر بن طوبال (عن الحكومة)
- القيادة الشرقية (محمدي السعيد)
- القيادة الغربية (هواري بومدين)
- الولاية الاولى (عبيد الحاج لخضر)
- الولاية الثانية (علي كافي)
- الولاية الثالثة (السعيد يازوران)
- الولاية الرابعة (دهيلس سليمان المدعو الصادق)
- الولاية الخامسة (ديغن بودغن المدعو لطفي)
- أما الولاية السادسة فلم تكن ممثلة[1].

وطرح الثلاثة نفس الأسباب السابقة لأزمة الحكومة في القاهرة ولكن بصورة غامضة، مع تركيزهم على تحميل محمد الأمين دباغين سبب الازمة. إلا أن قادة

---

[1] بسبب استشهاد قائدها الحواس مع قائد الولاية الثانية عميروش.

الولايات استخلصوا أن الازمة أخطر من ذلك، ولمسوا أن زمام تسيير الثورة على وشك أن يفلت من قيادة الخارج. بالاضافة إلى الحملات والمناورات التي كان يقوم بها العدو داخل التراب الوطني ـ خاصة مصالح الاستخبارات الاستعمارية التي كانت تلوح بشبح الازمة، وتؤكد في مناشيرها واذاعاتها الموجهة إلى الشعب الجزائري والجيش بأن أغلبية أعضاء الحكومة غير مهتمين بما «تعانونه فهم معتنون بالبذخ والصالونات والفنادق الضخمة».

ومن هنا أكد قادة الولايات أن حل الازمة يتجاوز صلاحياتهم، وبالتالي لابد من العودة إلى الشرعية، والدعوة لعقد اجتماع مجلس الثورة وحتى لا يفاجأ أعضاؤه بما فوجيء به قادة الولايات، فلابد من اعداد جيد وتحضير دقيق لجدول أعمال مفصل وواضح.

وهكذا أصبح العقداء العشرة لجنة تحضيرية لاجتماع طرابلس ولتفادي السلبيات وانقاذ مسيرة الثورة ألحوا على ضرورة اشراك جميع الاطارات الكفأة معها مثل الحقوقيين والسياسيين وغيرهم وشكلت لجان لاعداد وثيقة عمل.

سؤال لابد من توضيحه: هل تواصل الاجتماع 94 يوما دون انقطاع ؟

الحقيقة ان هذا الاجتماع كان منعرجا حاسما، خطيرا وموضوعيا في نفس الوقت. تخللته انقطاعات، نتيجة رفع عدة جلسات بصورة عنيفة كادت تؤدي إلى مالا تحمد عقباه. لقد طفت على السطح رواسب الخلافات والصراعات، يرجع عهدها إلى مؤتمر الصومام وقبله بقليل.

فقد قلنا سابقا إن مؤتمر الصومام وإن كان حدثا تاريخيا رائعا، تمخض عن إيجابيات تاريخية لا تنكر. إلا أنه أبرز ثم كرس الخلافات والصراعات نتيجة قرار «أولوية الداخل على الخارج» و«أولوية السياسي على العسكري». والتعلق والسعي الحثيث للحوار والتفاوض مع العدو، وأمل اللقاء في شارع ايزلي في مطلع 1957 ثم الحزازات وتصفية الحسابات كما أرادها بعضهم حيث كان الاجتماع فرصة لهم، (وعلى رأسهم كريم بلقاسم الذي بدأت تراوده ـ فكرة عمل لها منذ مدة ـ فكرة الزعامة والتسلط على القيادة انطلاقا من منصبه كوزير للدفاع ونتيجة تحالفه مع بعض الجهات والشرائح).

من بين الأسباب التي كادت تؤدي إلى انقطاع الاجتماع ورفع الجلسات بضعة أيام : أنه في احدى الجلسات طرح كريم بلقاسم موضوع «شق الطاعة من بعض قادة الولايات وعدم امتثالهم لأوامر وزير الدفاع». كان يلمح إلى موقف الولاية الثانية برفضها الاعتراف بقيادة عسكرية خارج التراب الوطني توجه وتعطي التعليمات وتحدد الاستراتيجيات والخطط.

وهذا ما دفع بي لأن أعترض على كريم بلقاسم طالبا منه التوضيح وذكر الاسماء رفعا للشكوك والتساؤلات داخل القاعة. فسارع كريم موجها كلامه إليّ: «أنت شخصيا، ولابد أن تحاكمك محكمة عسكرية والحكم معروف مسبقا».

فكان ردي صارما وحادا: «..ان ما تسميه بالحكم المعروف، هذا لا يخفى على أحد. فهناك سوابق مثل الأحكام التي أقرها عميروش وحسن محيوز ولكنني أقول لكم أمام الجميع إنك تلعب لعبة أقوى منك ومن امكانياتك إنك تسعى للحكم والسيطرة على الثورة. ولكن الثورة أكبر منك. وليس لاحد هنا في القاعة ـ وأنا واحد منهم ـ أن يدعي زعامة الثورة، إن الزعيم الأوحد للثورة ـ وعن جدارة ـ هو الشعب وحده. وانا هنا نتكلم باسمه وباسم مجاهدي جيش التحرير الوطني. وعندما ينزع منا ثقته فإننا ننسحب».

وهنا قام بومدين وأيدني طالبا بتوضيحات عما ذكرته عن عملية أكفادو وتهنئة كريم وبوصوف له. وتزكيتهم لمبادرة عميروش في عقد اجتماع بين قادة الولايات ـ بعد عملية اكفادو ـ لمباركة عمله، ومسايرة خطته، وهذا ما عارضته الولاية الثانية حيث لم تحضر الاجتماع. وأكد بومدين على خطورة هذه الاحداث التي لم يكونوا على علم بخلفياتها.

ثم كان دور العقيد لطفي الذي أكد هو الآخر دعمه لتدخلي وانضمت إليه الاغلبية فما كان من كريم إلا أن قام وقال ثائرا: «إنني خارج، ولن اجتمع معكم أبدا بعد اليوم». وغادر القاعة متبوعا ببعض الأعضاء. أما بوصوف وابن طوبال ـ عضوا العقدا، العشرة ـ فلم ينطقا بحرف. إلا أن أول ما بادر به كريم بعد مقاطعته للاجتماع ـ أن استدعى بعض الضباط الجزائريين المرابطين على الحدود التونسية ـ الجزائرية ليلتحقوا به في مسكنه بقرطاج (تونس)، والغريب ان

اغلبيتهم الساحقة كانت من الذين فرّوا من الجيش الفرنسي والتحقوا بجيش التحرير الوطني[1].

هيئة الأركان العامة أو السعي المتبصر نحو السلطة

قبيل انعقاد الإجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس (16 ديسمبر 1959 ـ 18 جانفي 1960) كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة: جيش التحرير الوطني معزول ومهمل في الداخل يقاوم بكل شجاعة عدوا استعاد المبادرة شيئا فشيئا. الوحدات المجمدة في الحدود الشرقية والغربية تصور المشهد المؤلم «المسؤولون» تنهشهم الطموحات الشخصية، تصفية الحسابات. التحالفات العابرة هي شغلهم الشاغل.

أبرزت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تواصلت أكثر من شهر، في وضح النهار، الإختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم. وفيما يتعلق بهذه القضايا ذات الطابع العسكري والتنظيمي، فقد اتخذ المجلس قرارات هامة: إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ «لجنة وزارية للحرب» (CIG). تتكون من كريم وبوصوف وبن طوبال.

إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى بومدين وتتكون من علي منجلي قائد أحمد وعز الدين زراري.

ـ على الصعيد العسكري، مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود، خاصة دخول الوحدات المرابطة هناك وكذلك دخول قيادة هيئة أركان حرب والوزراء الذين ترتبط ـ صلاحياتهم مباشرة بالداخل.

1) من المعروف انه بين 1958، و1959، وفد حوالي 40 اربعين ضابطا جزائريا من القوات الفرنسية المتواجدة في ألمانيا وفرنسا. وهم الذين كانوا الداعين الى جيش تقليدي، ولكن بعضهم كان يخفي السيطرة على الحكم. وهم الذين فضلهم كريم على ضباط جيش التحرير الوطني، اذ عين ايدير مولود رئيسا لمكتبه وهو الذي أعد ـ مع الباقين ـ هيكلة الجيش التي تقدم بها كريم في 19 جويلية 1958، تقضي بتشكيل 160 الف جندي منهم 5 آلاف ضابط، و16 ألف ضابط صف و25 ألف عريف، والتي سبق أن تعرضنا لها أعلاه والتي قدمها ايدير لعلي كافي لدراستها.

هذه القضية أثارت جدلا عنيفا. فقد أكدت كصاحب الإقتراح ـ مجددا أمام الجميع ـ الموقف المبدئي للولاية الثانية في عدم الإعتراف بأية سلطة خارج التراب الوطني.

لكن هذه القرارات جاءت متأخرة. لم يكن لها أي حظ للتطبيق. قليلون جدا هم المسؤولون العسكريون الذين تمكنوا من الإلتحاق بجيش التحرير الوطني في الداخل. وآخرون مثل العقيد لطفي والرائد فراج سقطا في ميدان الشرف يوم 28 مارس 1960، في جبل بشار بعد أن عرجا على الخط المكهرب من الجنوب، كذلك بعض كبار الضباط سقطوا على الحدود الشرقية من بينهم الرائد علي السواعي.

هيئة الأركان العامة بدأت عملها يوم 23 جانفي 1960 وسرعان ما ظهر الخلاف حول الصلاحيات بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق بسير الحرب. ستبدأ هيئة الأركان العامة في العمل لصالحها الخاص بوضعها على الحدود قوة منشطة طيعة ومهيكلة وذلك باستيلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود: كل إمكانيات الحرب وضعت تحت تصرف هذه الهيئة التي لا تهتم بالحرب إلا قليلا وهي بذلك تحول جهازا كاملا عن الميدان الحقيقي للحرب. ثلاثة وعشرون فيلقا (23) ترابط بالحدود، أي حوالي 23 ألف جندي. بالإضافة إلى خمسة كتائب ثقيلة. جيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته. أن المنظمة التي تتبعنا مسيرتها. كانت الشعلة التي أنارت ليلة نوفمبر.

الإندفاع الحماسي لشعب الريف في وضح النهار يوم 20 أوت، تكريس المنظمة في الصومام، تحسين عمليات حرب العصابات، اضطراب الجيش الفرنسي والمعمرين أمام منظمة متواجدة في كل مكان ولا ترى في أي مكان. وكل هذا أصبح بعيدا عن عقلية أولائك الذين أصبحوا الآن يخططون ويحسبون الحساب لموعد آخر «شارع ايزلي».

ومن هذا أصبح للثورة جيشان : جيش في الحدود، وجيش في الداخل الأول يسعى إلى السلطة والثاني هدفه المقدس محدد ومعروف وهو حماية الثورة والسعي بها إلى تحقيق السيادة والوحدة. وهذا ما أدى إلى الصدام المأساوي في 1962

إذا ما تبينا القرارات الصادرة عن الإجتماع المذكور للمجلس الوطني للثورة الجزائرية نجدها قرارات هامة: بقي فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كريم بلقاسم لم يبق «المسيطر» على القوات المسلحة فقد انضم إليه كل من بوصوف وبن طوبال حيث تشكل بثلاثيتهم ما عرف باللجنة الوزارية للحرب(CIG). إلا أن القرار الأكثر أهمية ـ والذي قد لا يبدو وكذلك في الظاهر ـ هو إنشاء هيئة أركان حرب عامة برئاسة بومدين.

وهي القرارات التي أفشلت حلم السيطرة على الثورة الذي جاء به مؤتمر الصومام. رغم هذه الهيكلة الجديدة ـ مثل الأخريات ـ لم تكن في مستوى متطلبات الكفاح المسلح لأسباب عدة :

1 ـ لقد جاءت متأخرة حيث أصبحت الهوة بين الداخل والخارج عميقة، وصارالإدعاء المتعلق بإمكانية تسيير جيش التحرير الوطني من الخارج مهزلة.

2 ـ أصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ـ بعد بعثها للأحزاب من جديد ملتقى المناورين ولم يكن لجمودها إلا أن ينجب هيكلا ضعيفا.

3 ـ حتى أعضاء الهيئة أنفسهم كانوا مجمعا للتنافر والتباين دون أي انسجام ولا وزن سياسي.

ـ فبومدين لم يناضل في أي حركة سياسية وكان مجهولا يوم الإنطلاقة وصل إلى المغرب في 1956، مزودا برسالة توصيه من بن بلة ثم كان صعوده السريع والمبهم.

ـ قائد أحمد عضو في إدارة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، نائب شيخ بلدية في تيارت. اتجاهاته وميوله البورجوازية معروفة.

ـ عز الدين ليس له أي ماض سياسي، اعتقل يوم 7 نوفمبر 1958، ثم «أطلق سراحه» فيما بعد في ظروف غامضة «للدفاع» عن «سلم الشجعان» في الولاية الرابعة. ثم التحق بتونس في مارس 1959.

علي منجلي ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D -- P.P.A). برز في الحدود كرجل عنيد ومغرور.

هذه المجموعة بدأت أعمالها في 23 جانفي 1960 كانت تعرف بأنها لا تستطيع أن تقدم شيئا لجيش التحرير الوطني، ولكن كان لا بد أن تتظاهر بذلك. كانت

تعرف أن القيادة قد فقدت كل اعتبارها وأن كثيرا من أعضائها قد تسرعوا في السباق على السلطة الذي أنهكهم. وكانت تدرك أن القيادة لم تحافظ على روح أول نوفمبر في سباقها إلى القمة. وتعرف جيدا أن ثورة نوفمبر عجزت عن خلق حزب حقيقي للسلطة.

ومن هنا تبينت الهيئة الجديدة الطريق المؤدية إلى هذه السلطة، والذي يعرف كيف يستحوذ عليها، يكون له «شرف» الوصول إلى النهاية غانما.

وشيئا فشيئا وبتروي بدأت هيئة الأركان العامة تبدو كقوة وتعارض أكثر فأكثر كلا من اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبدأ الخلاف مع الأولى عندما تعلق الأمر بالسلطة والمسؤولية على الولايات في الداخل. فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته لا لمساعدتها ومؤازرتها في الكفاح، ولكن لإرضاء تعطشه للسلطة.

الطيار الفرنسي الذي أقال هيئة الأركان

ومن هنا أصبح جيش التحرير الوطني مجرد رهان للوصول إلى السلطة. وبعد تستر طويل انفجرت الأزمة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جوان 1961، إثر أسر الطيار الفرنسي على الحدود بالتراب التونسي. بورقيبة يلح على إطلاق سراحه، ضاربا في نفس الوقت حصارا تموينيا ورقابة على الحدود. والحكومة المؤقتة تأمر هيئة الأركان العامة بتلبية طلب الرئيس التونسي، وبعد أيام من التردد والمراوغة سلم بومدين وانصاع. فكانت القطيعة النهائية مع الحكومة المؤقتة.

وفي 15 جويلية 1961، قدمت هيئة الأركان العامة استقالتها ووجهت بهذه المناسبة مذكرة إلى رئيس الحكومة المؤقتة. وهذه الوثيقة تكشف النوايا العميقة لهيئة الأركان ولهذا ننشر فيما يلي أهم فقراتها:

«تستجيب هذه المذكرة لانشغالين اثنين» :

أولا: نحن الموقعون أسفله العقيد بومدين، الرواد سليمان، منجلي، وعز الدين نعلن رسميا إستقالتنا من مسؤولياتنا في هيئة الأركان العامة. ثانيا : نقدم الأسباب والوقائع التي دعت إلى هذا القرار.

«إن عرضنا يهدف إلى إعطاء محتوى لهذا القرار تحاشيا لكل تفسير مبيت كما أنه يبين أن هذا القرار ـ عبر التطورات السياسية والعسكرية ـ لا يمكن أبدا اعتباره هروبا من المسؤوليات، ولكنه بالعكس من ذلك قرار يكشف من خلال المشاكل العديدة عن الأخطاء الكثيرة والخطيرة التي ارتكبت باسم الثورة والتي لا يمكن أن نؤيدها.

«إن اجتماع العشرة الذي كان خاتمة أزمة مفتوحة، قد أعطى لبعضنا صورة عن عمق السرطان الذي كان ينهش ثورتنا».

«كنا دائما نرى أن الجحيم الذي عاشه شعبنا لا يسمح لأحد منا أن ينسى الآلام والأحزان التي عانت منها جميع طبقات جماهيرنا. كنا دائما نرى أن ثورتنا لا يمكنها أبدا أن تتسامح وترضى بالتنازلات والحسابات الشخصية والمناورات الحقيرة التي تحدث يوميا على مرأى ومسمع من الجميع أمثلة سيئة عن الرشوة والفساد. أو التي نرى فيها بعض العناصر تنفق المال الراشي دون أن يراقب أحد طريقة استعماله».

«كنا دوما نعتقد بأن هناك حدودا لا يمكن تخطيها مهما كانت طبيعة الأشخاص ومهما كانت خلفيات نواياهم. إننا لن نكشف عن بعض الإتصالات التي جرت والتي لم تكن تهدف إلا للحصول على بعض التأييدات الكفيلة بالمساعدة على طمس هيئة الأركان العامة المعتبرة الحاجز الوحيد والمستعجل في وجه البروز الكامل للطموحات الشخصية التي أدت بالبعض الى القيادة الحقيقية للشعب والتي أدت بدورها إلى الإنكار التام للمبدأ الأساسي الذي قامت عليه الثورة وهو «الجماعية» والذي جعل من مختلف مصالح الثورة أجهزة متكلفة ومتوازية».

«إنه لمؤسف حقا أن نلاحظ بعضهم ـ تتويجا للكل ـ ذهب إلى حد البحث عن تأييد بلدان أجنبية، حتى يعززوا أنفسهم لتحطيم جهاز من أجهزة الثورة.

ومن ناحية أخرى، فإن بديهية «الكل للجيش» والتي أخذت مفهوما مقدسا في طرابلس، قد تلاشت، بكل بساطة ـ من جميع الأفكار، وإن بقيت دوما حاضرة في الأذهان ولكن مع مسخ مفهومها، ثم ـ ولنقلها بكل قساوة ـ العمل بعكسها.

وبالفعل ومهما كان الأمر فإنه يبدو واضحا أن كل معالجة لهذه القضية كانت سياسة عرقلة واختناق.

«إن هذا اللاشعور التافه: يبين عدم وجود أية سياسة إفريقية منسجمة حقا تفتح الآفاق الواسعة لجزائر اليوم والغد وتبرز الإعجاب والنماذج التي يبدو أنها تحظى بها في قارتنا.

«هل رأينا وزراءنا يجوبون المدارات الإستوائية؟ وهل لهم مصالح أكثر منا في إفريقيا؟ وهل نظن أن التباهي الذي تعرضه في كواليس بورقيبة، وللزعماء الأفارقة المارين بتونس، يكفي للتدليل على النزعة الإفريقية لبلادنا؟ وهل نرى نفس الفتور واللامبالاة عندما يتعلق الأمر بالزيارات إلى أوربا وأمريكا.

«فلنقل على الأقل أن النزعة الغربية لتونس هي واقع ليس بإمكان أحد إنكاره، لقد قرر بورقيبة خيانة إفريقيا، والعمل على التمزيق حيثما وجد الى ذلك سبيلا.

«ليس لأحد أكثر منه يحس بثقة التهديد الذي تمثله الجزائر التقدمية على نظامه البرجوازي والرأسمالي. إذا مارد الفعل، فإن هذا ليس من شأنه أن يدهشنا، فهو مدفوع الثمن للقيام بذلك. وأخطر الخيانات ليست متناقضة أبدا لا مع مزاجه ولا مع مذهبه وعقيدته ما دامت هناك عقيدة ومذهب.

«اللعبة واضحة. وهي أوضح عندما يتعلق الأمر بالجزائر، لم يدخر أي شيء ولن يدخر لإضعاف قوتنا السياسية ووحدتنا وجيشنا. المؤامرات الغادرة التسللات، التلاعبات الحقيرة، المناورات المفضوحة، المشاكل المتعددة المتعلقة بتزويد جيش التحرير الوطني بالتموين والعتاد، السرقات والإعتداءات على الشرف والإعتقالات الجماعية لمناضلينا، تعذيب جنودنا ولاجئينا. إلى كل هذا فبورقيبة يعاهد نفسه بدفع تحرشاته إلى أبعد بغية تفجير ثورتنا، ولماذا نتردد في قولة الحق، وهو التمزيق الكامل لبلادنا.

«لا بد أن تكون ذاكرتنا ضعيفة لكي لا نتذكر المحاولة الميكيافيلية الهادفة إلى البحث عن دمج خاطئ، بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة التونسية والتي هدفها معروف وواضح.

لقد كان الإستعراض رائعا وعلينا حمدا لله على السلامة، ولكن بورقيبة لن يستسلم وبضعة مليارات وقطعة من الصحراء، فهو يضارب مرة أخرى، دون ضمير ولا ذمة على حساب جزائرنا المسكينة، ويذل ويحقر قادتنا ومن خلالهم الثورة البطلة لشعبنا وهو يقبل مقابلة رامبوي (Rombouille) التي كان منتظرا منها ضربة خنجر مزدوجة، وذلك بإحاطة ندوة إيفيان القصيرة بالتصفيقات على الهدنة الإنفرادية والإعلان عن تبعية صحرائنا إلى إفريقيا.

أو لم تبدأ هذه السياسة من بترإيجلي؟ أو لم تمر «بسلم الشجعان» و«مولان»؟

«ونحن مناضلي القاعدة ليس بإمكاننا عدم تسجيل وجود تناقض واضح بين هذه السياسة التونسية وللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الضعيفة والملتوية وبين الموقف الحازم لإخواننا سجناء في تورگان (Turquant). وحتى لا نخفي شيئا فإننا لن نتردد في التنديد وقول كل شيء، ما دام الأمر يتطلب ذلك.

والمحاولة الماكرة التي يقوم بها بورقيبة لإبراز بعض القادة الذين يقدمهم كآخر الأحياء من تيار تاريخي تقنع النوايا الغادرة تجعلنا نؤمن بأنه يحاول - من خلالهم - بعث مشكل عرقي، أثير فعلا - وبطريقة مؤلمة - قبيل ثورتنا المسكينة. هل من العبقرية في شيء، التعرف على الأصل الجهوي لجميع من تصدروا التباري الرئاسي.

وإليكم الوقائع. لقد حاولنا أن نبين أن نزاعا خطيرا وخلافا عميقا حول الأساليب كان دائما يجعلنا في تعارض مع حكومتنا. لقد ندنا بالإستسلام المتواصل وغياب النفوذ. وناهضنا روح التعصب والتكتل. وقبل أن نعرف عن قرب الأشخاص الذين كانوا يسيروننا، كنا نظن أن التدابير التي كانوا يتخذونها كانت دائما تمليها عليهم المصلحة العليا للثورة. كنا دائما نظن - مثل جميع المناضلين - أن رجالا وضعهم على رأسه شعب مثل شعبنا البطل لن يكونوا إلا رجال مبادىء، واستقامة نزهاء، تتملكهم عظمة مهمتهم، أقوياء في عزمهم. كنا دائما نظن أنهم سيبقون - مهما كان الأمر- أوفياء لعهد الآلاف من شهدائنا...

«هيهات؟ لقد كان الواقع عنيفا. لم نعد نسائل أنفسنا لفهم بعض الأوضاع. لقد أدركنا نهائيا لماذا تجاهل المسؤولون الذين يوجهون بطارياتهم إلى هيئة

الأركان التي لم ترتكب إلا جريمة تصحيح وضعية غارقة في الهاوية. قد خلفوا وراءهم النزاعات والصراعات وتصفية الحسابات وتبذير واختلاس أملاك الثورة. وباختصار، الفوضى المهولة بعد أن تداولوا على القيادة هنا وهناك.

«وهم رغم تجاهلهم لهذه الحقائق المسجلة بأحرف من نار ودم، يدعون ويتزعمون إعطاء دروس إلى الذين تجسم الطاعة وجودهم.

هل علينا التذكير بالعدد الكبير ممن ذهبوا ضحية لا مبالاة القيادة، اللامبالاة التي توضحها اليوم؟ هل علينا أن نذكر بالوضعية الأليمة والمأساوية. التي عاشها في شرق البلاد رجال كان لنا شرف تسييرهم منذ سبعة عشر شهرا؟ هل علينا أن نذكر بعشرات الآلاف من الشهداء، الذين تنتشر قبورهم على امتداد الحدود الجزائرية ـ التونسية ؟

إن الرجال الذين يعرضون هنا هذه الأحداث المؤلمة، لهم أن يفتخروا بأنهم كانوا من بين الأقلية التي أدركت الحقيقة سواء في طرابلس أو غيرها وعرفت كيف تضع الأحداث في إطارها الطبيعي وإطارها الإيجابي مساهمة بدورها المتواضع في إبعاد شبح الموت عن الثورة.

«كيف كانت الوضعية التي ورثناها في فيفري 1960؟ هل يمكننا أن ندعي اليوم بأنه كان أيامها جيش بمعنى الكلمة هل يمكننا أن نؤكد بأن الجيش إذاك كان له طابع وطني؟

«حتى ولو أن عديدا من المسؤولين ـ وفي مستوى مرموق ـ كانوا يعتبرون كل تقويم لجيش التحرير الوطني هو مراهنة ومخاطرة، فإننا نترك اليوم وراءنا جيشا مهيكلا بدقة وعناية، ومسيرا بمهارة، وهو وحده الذي ساهم في قلب الوضعية العسكرية وبالتالي الوضعية السياسية.

«إن الثورة الجزائرية المسيرة بمجرد جهاز دولة وفقط في صورة ما إذا كان يحكم، فإننا نلجأ في هذه الوضعية التي نحن عليها. إلى التحكيم النزيه لجميع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، سواء منهم الذين بالداخل أو الذين في الخارج وخاصة بريق الأمل والثقة الذي بقي لنا والذي نتوجه به إلى المسجونين (الخمسة) الذين يبقون الحكام في نظرنا لأن الأحداث ـ ولحسن الحظ ـ قدرت

لهم هذه المهمة الدقيقة والشاقية لا ريب. وبالتالي نكون أمام حكم أصوات ممثلي الوطن الأكفاء، والشعب والجيش والتاريخ»[1].

إنها لمرافعة حقا!

فقد فجرت هيئة الأركان العامة كل مشاعرها ونواياها وبالتالي كشفت عن طموحاتها الواضحة، وشعورا منها بأنها تمسك بزمام القوة العسكرية أرادت أن تظهر قوة سياسية مستقلة لا بد أن يحسب لها حسابها وأن تأخذ بعين الإعتبار. لقد كشفت المذكرة عن برنامج سياسي حقيقي سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية أبعدت نفسها نهائيا عن التبعية المحيطة ومن هنا بدأت تعمل لحسابها الخاص. ظهر بومدين قائدا لا منازع له لهذه العناصر الجديدة. إنه مخالف ومغاير للجميع ويعمل قدر استطاعته لتكريس هذه المغايرة. أحاط بنفسه بهالة من الإبهام والتقشف والنزاهة والثورية.

عرف كيف يستعمل ذكاء، كرجل جديد، بعيد عن لطخات الماضي. إنه من مواليد نواحي قالمة. دخل الثورة بعيدا عن الشطحات التي لا تفيده شيئا. لا يغامر أبدا ولا يعرض نفسه لأي خطر. ذاك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون «أحياء وسالمين» في نهاية المطاف.

مؤامرة اغتيال العقداء الثلاثة

(كافي، بومدين ولطفي)

في هذه الأثناء، وصلتني برقية من الولاية الثانية تعلمني بظهور مرض معد، في مستشفيات قرباز.

وكلفت الامين خان ـ وهو طبيب ـ للبحث عن الدواء في الصيدليات التونسية ولكنه لم يجد الكمية المطلوبة فبعثته إلى ألمانيا ورجع بالكمية. وسلمتها للملازم اليزيد بن يزار لنقلها إلى الولاية. وعندما وصل الى الحدود ـ وكان الفصل ربيعا ـ كان وادي سيبوس مضطربا. فعاد ادراجه إلي لأشتري له مركبا مطاطيا ليعبر به الوادي.

---

1) كعضو مجلس الثورة لم استلم نص رسالة الاستقالة لقادة الأركان.

وفي السيارة العسكرية التي كانت تنقله الى تونس العاصمة، كانت برفقته مجموعة من الضباط. (كومندو الموت...) يتحدثون بالفرنسية كانوا يعتقدون أنه واحد منهم، فذكروا أثناء الحديث، ثلاثة أسماء، كافي - بومدين - لطفي، تعتزم وزارة الدفاع - وبالتحديد كريم بلقاسم - إلقاء القبض عليهم واعدامهم.

وعندما وصل اليزيد قص عليّ ما سمع، فسلمت له المركب الصغير المطاطي، وقلت له توجه إلى الأخضر بن طوبال وأخبره بما سمعت. ولكن إياك أن تقول له إنك قصصت علي شيئا مما رويت لي ثم انطلق إلى ولايتك.

وفي المساء التقيت لطفي وبومدين واقترحت أن نذهب معا إلى سوسة لقضاء الليلة هناك. وفي الطريق قصصت عليهما الحادثة بالتفصيل.

ولدى عودتنا في الصباح توجهت إلى مكتب وزير الدفاع، وبدون مقدمات قلت لكريم بلقاسم في مكتبه : «أعرف أنك تخطط وتعتزم اغتيال ثلاثة من كبار ضباط جيش التحرير الوطني، ولكني أنبهك بأنك إن فعلت فان «جماعتك والموالين لك» سيعدمون في نفس الوقت. إنني لا أهددك ولكن أنبهك. والقرار لك»، واختفينا.

وفي اليوم الموالي التقيت الأخضر بن طوبال الذي بحث عني يوما كاملا، وبعد نقاش تبين لي أن بن طوبال في الليلة الماضية بعد أن بلغه الخبر - تمكن من اقناع كريم بالعدول عن خطئه، والا كانت الكارثة وعمت الفوضى في صفوف الجيش.

وهكذا بعد 94 يوما انتهى الاجتماع، بعد أن انتهت اللجان الفرعية عملها فأعدت الوثيقة وأعددنا جدول الاعمال، وارسلنا استدعاءات إلى جميع أعضاء مجلس الثورة لحضور «مؤتمر طرابلس». أي الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الهيئة الشرعية الاولى - وكان التحضير دقيقا شمل كل مشاكل المرحلة التي تجتازها الثورة وكان لاجتماع العقداء العشرة الفضل في النجاح الكامل لأشغال الدورة.

ونظرا للوضعية الصعبة والخطيرة التي كانت تجتازها الثورة داخل الوطن آنذاك، فقد تم الاتفاق على تحاشي «افراغ» الداخل من جميع اطارات الولايات وبالتالي كان على رأس الولاية أن يأتي مرفقا بوثيقة تزكية من أعضاء مجلس ولايته للتحدث باسم الولاية واستعمال أصواتهم كاملة.



كافي وبومدين يتوسطان مجموعة من المجاهدين سنة 1959، عند زيارة الولاية الخامسة بالحدود الغربية.

الحدود الغربية، ماي 1959.



نص الرسالة التي تنبأ فيها لطفي باستشهاده

من المؤكد أن لطفي وفرقته قد حوصروا نتيجة معلومات. فالجنرال جاكان Jaquin من المصالح الفرنسية المضادة للإستعلامات أكد أنه حل محل العقيد لطفي، وسير الولاية الخامسة عن طريق الراديو لعدة أشهر.

ومهما يكن فإن لطفي كان شاعرا ومتوقعا لما حدث له كما تشهد على ذلك الرسالة التي وجهها إليّ بتاريخ 14 مارس 1960. أي خمسة عشر يوما فقط قبل استشهاده: (وهذا نصها):*

الأربعاء 14 مارس 1960

إلى أخي العزيز سي علي كافي،

أخي

أردت أن أغتنم وجود الأخ السيد بومدين في الناحية الغربية لأبعث إليك رسالتي هذه وأتمنى أنها ستبلغك قريبا. أردت اغتنام هذه الفرصة وأنا راغبا في أن أجدد لك وداعي الثوري الأخوي، وأجدد لك كل عواطفي وصداقتي الخالصة الوفية وأنا على وشك من الذهاب إلى أرضنا العزيزة المطهرة، تأدية لوطني المقدس وطاعة للمبادىء وأعرف أنك في نفس الحالة التي أنا فيها فيما يخص ثورتنا العظيمة. هذا ما كان سببا كبيرا في تقربنا. ووصيتي المهمة في هذا اليوم هي أنك ملزوم باجتهاد عظيم لاكتشاف إطارات يكونون في المستقبل أهلا للمسؤوليات الكبيرة وذلك لئلا يكون للجزائر «أبناك في عوض مسؤولين».

متمنيا أن الله سيسمح لنا ملقاتنا في الداخل أودعك الوداع الأخير.

أخوك وصديقك

لطفي

وسلم لي العقيد بومدين رسالة لطفي بعد أن استشهد بأربعة أيام، وكنت قد سمعت خبر وفاته وأنا في طريقي إلى تونس على مشارف عنابة.

وكنت قد تعرفت على العقيد لطفي أول مرة أثناء اجتماع العقداء العشرة حيث قدمه لي العقيد بومدين، وكان يعرفني معرفة سابقة دون أن يراني بسبب تتبعه لأخبار الولاية الثانية، ومعرفته بابن طوبال وبو صوف.

* أنظر النسخة الأصلية في الملحق.

كان لقائي بلطفي في جوان 1959، وفي جلسة على مائدة الطعام تحدثنا في أشياء خاصة وخارج موضوعات الثورة فسألته إن كان متزوجا فأبلغني أنه أب لطفل عمره اسبوع واسمه لطفي تبركا بالاسم الثوري الذي يحمله العقيد بن علي داغين بودغن المدعو لطفي. وقال لي إن زوجته مجاهدة ومن خارج تلمسان، وذكر أن الجزائر عرفت فعلا ثورة في الأفكار حين أصبح أبناء تلمسان وبناتها يتزوجون من غير بعضهما البعض.

وشاءت الصدف أن أخبره بدوري أنني تزوجت مجاهدة وانجبت طفلا اسميته قاسم وعمره شهرا. فقال لي هل التسمية تبركا بقاسم أمين محرر المرأة في المشرق فقلت له انه إسم جدي وعمي.

وتمتنت العلاقات حين سكنا شقة واحدة في تونس حيث لازمنا بعضنا مدة الاجتماع.

والتقيت لطفي مرة أخرى عندما وجه لي العقيد بوصوف دعوة لزيارة المغرب، حيث التقيت كذلك عيسى مسعودي مرة أخرى في الاذاعة على الحدود الجزائرية المغربية.

كانت الزيارة فرصة للتعرف على جل قيادات المنطقة الغربية من البلاد.

وكلما أقرأ رسالة العقيد لطفي الاخيرة لي اتذكر آخر لقاء لي به في اجتماع ديسمبر 1960 حين تبادلنا لحظة الفراق بالساعات. حيث نزع ساعته من يده وأهداها لي ولازلت احتفظ بهذه الساعة إلى اليوم وأعطيته بدوري ساعتي الذهبية التي اغتنمتها من العقيد الطيار الذي كان يقود الطائرة التي قصفت ساقية سيدي يوسف، واسقطناها بالولاية الثانية ووجدنا معه خرائط تبين مخطط ضرب الساقية وفي يد قائد الطائرة تلك الساعة التي أهديتها إلى لطفي.

كانت عملية الدخول والخروج للتراب الوطني تتم عبر طرق معلومة لدى قيادة الثورة في تونس والمغرب، وكانت الشكوك بدأت تحوم حول استخدام هذه الطرق في الصراع بين قيادات الثورة.

واحتراسا مني واحتراسا من تلك الاشاعات والشكوك الموجودة حول تسريب معلومات للعدو عن طريق القيادة تخص الدخول والخروج عمدت إلى تجنب أن أسلك الطريقين المعروفين واخترت طريقا ثالثا لا يعرفه غير المرشد.

وكنت بعد كل زيارة احتاط وأتجنب استعمال البرقيات عبر الراديو لأن العدو كان يرصدها.

وأذكر انني بعد الاستقلال تعرفت على شخصيات فرنسية ونقلت تساؤلات حول الطرق التي كنت اتنقل عبرها مؤكدة لي أنهم كانوا بانتظاري في احدى الكمائن وهو ما يؤكد استخدام حرب الامواج.

ولعل اغتيال العقيد لطفي في جبل بشار كان بسبب استعماله للراديو.

ونقل عن الضابط الذي قاد العملية ضد لطفي أنه كان ينتظره في نفس المكان الذي استشهد فيه.



كافي يدشن أحد مراكز جيش التحرير بغرب البلاد عام 1959، برفقة عبد الحفيظ بوصوف.



في الحدود الغربية أواخر ماي 1959

من اليمين إلى اليسار جلوسا: بوتفليقة عبد العزيز، علي كافي، بومدين، ناصر الحاج علاهم، الحاج بازيلو.
من اليمين إلى اليسار وقوفا: عبد القادر شانف ريحة، محمد الطاهر دباغة، حجو قدادرة، عبد الحفيظ بوصوف، بن عودة، منصور بوداود، بلمسالي وشيد، احمد عويز، عبد الرحمن بروان، عبد الحميد لطرش، السائق ميمون.



الإجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة وتجذير الأزمة

الخلافات تنتقل إلى السجناء

في هذه الظروف، التي كان فيها الداخل يعاني الأمرين، كانت قيادة الخارج على بركان، خاصة بعد مفاوضات لوسرن وتصلب هيأة الأركان واتهاماتها المتواصلة للحكومة بالميوعة والإنحراف وشعور الهيأة بأنها أصبحت معزولة ورغم ذلك كانت تواصل نشاطها ـ ماعدا عز الدين الذي تخلى عنها ـ وتكرس اتصالاتها بالوحدات المتمركزة بالحدود.

في هذه الظروف وهذا الصخب عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعه الرابع في طرابلس.. من 5 إلى 22 أوت 1961، والذي تبلور فيه أثر الصراع على السلطة، كما ازداد تصلب الداخل وتقلص وجود «المعتدلين» والسياسيين المحترفين، حيث أنتخب بن خدة رئيسا للحكومة عوضا عن فرحات عباس، وعين أثنان من السجين نائبين لرئيس الحكومة..

كما قدم اقتراح للإتصال بالساجين للإستشارة حول حل هيأة الأركان وحول مواصلة المفاوضات مع فرنسا، وانتدب لذلك : كريم وبن طوبال وبن يحي، وخلال لقائهم بالساجين تبينوا الخلافات ـ دائما الخلافات والاستعداد للزعامة ـ التي كانت تسود بعضهم كما علموا بالاتصالات التي تمت بين بوتفليقة وبن بلة «الذي أصبح مواليا لبومدين».

ولعل من أهم القرارات التي اتخذها المجلس في اجتماعه الرابع هذا هي التي تتعلق بتقوية وتعزيز جيش التحرير الوطني وتزويده بالأسلحة مكلفا الحكومة الجديدة بالإسراع بتطبيقها.

ولكن لا حراك. إن العقول متجهة لقضايا أخرى بقيت القرارات حبرا على ورق كالعادة.

ولذا وبعد ثلاثة أشهر اجتمع مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكان يتكون من ـ محمد الصديق بن يحي، علي كافي، وعمر بوداود ـ وذلك يومي 27 و28 نوفمبر 1961 وأعد تقريرا موجها إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وفيما يلي النص الكامل :

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المكتب

اجتمع مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية يومي 27 ـ 28 نوفمبر 1961، درس تطور الوضعية منذ اجتماع المجلس الوطني لثورة الجزائر في أوت الماضي وخاصة على الصعيد التنظيمي، وراجع أيضا القرارات التي اتخذها المجلس الوطني للثورة الجزائرية لنرى أن أي مدى تم تطبيقها من الحكومة.



صورة ملتقطة يوم التفتيش الذي قام به وزير التسلح والعلاقات العامة العقيد بوصوف عبد الحفيظ المسمى سي مبروك، رفقة العقيد علي كافي (قائد الولاية الثانية) والإطارات المسيرة لوزارة التسلح والعلاقات العامة. (أنظر الأسماء في الصفحة المقابلة).

واقف من اليسار إلى اليمين

عرباوي	المسمى مومن	إطار مؤسسة وطنية
ودان أحمد	المسمى لحبيب	عميد الشرطة سابق وقنصل سابق
بلعربي بولنار	المسمى الشريف	عقيد متقاعد (الأمن العسكري)
	المسمى العربي	مفتش للشرطة متقاعد
هدام حمود	المسمى بشير	موظف متقاعد
بومعزة زوعلي	المسمى الطيب «طوني»	قائد مركز وضابط مخابرات ألقي عليه القبض في فرنسا سنة (1976) حاليا مساعد المدير العام لمؤسسة توزيع المواد الغذائية مكلف بالأمن
بوصوف عبد الحفيظ	المسمى سي مبروك	وزير التسليح والعلاقات العامة
بوكست بومدين	المسمى سي علي	محافظ شرطة سابق ونائب قنصل متقاعد
مكيوي نور الدين	المسمى مختار	إطار متقاعد للشركة الوطنية للنقل البحري

جالس من اليسار إلى اليمين

بن مولود نور الدين	المسمى بن سودة	ضابط سابق للموصلات السلكية ولا سلكية حاليا رجل أعمال
بن عزو عز الدين	المسمى قبرن 12	إطار مسير للمالق.
بروان عبد الرحمن	المسمى صغار	مدير عام متقاعد.
كافي علي		قائد الولاية الثانية
رواي	المسمى الحاج باريقو	مدير سابق للعلاقات عون سابق للمرحوم هواري بومدين «متوفي»

لا ريب أنكم لا تجهلون بأنه يدخل في اختصاصات المكتب السهر على تنفيذ قرارات ولوائح المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ففي هذا الإطار وهذه الصلاحيات نبعث إليكم بهذه الرسالة، ومن هنا فليس في نيتنا أبدا انتقاء أو خلق حركة آراء معارضة. إن الشغل الشاغل الذي يقودنا هو الإضطلاع اضطلاعا كاملا بالمسؤوليات المعهودة إلينا والسهر على أن لا تبقى القرارات ـ التي نرعاها ـ حبرا على ورق.

يأسفنا أن نلاحظ اليوم بأن عددا من قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم تطبق أو طبقت بطريقة محتشمة. ومع هذا فإننا نعتقد بأن هذه القرارات لم تتجاوزها الأحداث بعد، وفي نظرنا فإن تطبيقها يبقى أكثر من أي وقت مضى الشرط الأول لأي تصحيح.

ليس في نيتنا الآن الدخول في التفاصيل، سنكتفي فقط بهذه الرسالة إلى إثارة انتباهكم، إلى القرارات الأكثر أهمية والتي في علمنا لم يتم تطبيقها.

المشاكل المطروحة في الداخل

1) إن تعزيز جيش التحرير الوطني بالإطارات والأسلحة والذخيرة والمال والتموين ـ كما يقول المجلس الوطني للثورة الجزائرية ـ هي الأهداف الأولى والدائمة لتنظيمنا وهو الشرط الأساسي للإنتصار، ونرى أنه لم تتم المجهودات الجدية والعقلانية في هذا الميدان.

إننا لا ننكر المشاكل التي لا تتجانس والظروف الموضوعية الراهنة، ولكننا نرى أنه كان بالإمكان تجاوزها والتغلب عليها لو أن المبادرات المتخذة أو التي كان يجب أن تتخذ كانت فعلا موقع اهتمام خاص من طرف الحكومة، وخاصة المشكل الهام المتعلق بإيصال الإطارات الى الداخل التي ترك رهين المبادرة، أو التقدير الشخصي في حين أنه من الأهداف الأولى التي حددها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى الحكومة والأخطر من ذلك الإطارات التي يطلق سراحها من السجون تتوجه إلى الخارج في حين كان الواجب وضعها تحت تصرف الولايات، إننا نرى أن مثل هذا التصرف ليس بطريقة فعالة لحل مشكل جدي كهذا، يجب ألا يغيب عن الأنظار في رأينا من أن يحدث انحراف خطير عن الخط السياسي الذي سطره المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتنبيه القيادة نحو كل ميل إلي عمل موجه طبقا لحاجيات الداخل.

2) إن هذه الإتجاه الضروري لنشاط الحكومة نحو الكفاح في الداخل يدفعنا إلى إلفات انتباهكم إلى مشكلة أخرى لا تقل أهمية، ذاك أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد طالب الحكومة أن تتكفل وتتمسك بتنسيق نشاط الولاية التي تعيش حاليا بطريقة معزولة ومستقلة، وبهذا الصدد طالب بتوجيه تعليمات دائمة إلى الولايات وأننا من جهتنا لنولي أهمية رئيسية لهذا المبدأ.

3) ولهذا وفي هذا السياق ولمحاولة توحيد مفاهيمنا حول وسائل كفاحنا أعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الخطوط الرئيسية الموجهة لكفاحنا، في حين يبدو أن هذه القرارات لم تحول إلى الولايات وفي الأساس موجهة إليها بالذات. ثم نغتنم هذه الفرصة ولنطلب منكم بإلحاح تبليغ الولايات بقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

المشاكل المطروحة في الخارج

ما هو مصير القرارات الواجب تطبيقها في الخارج ؟

إن مبادىء المركزية والتنسيق لم تطبق إلا بطريقة خاصة.

بقطع النظر عن القضايا المالية، فإننا نلفت انتباه الحكومة إلى عدة قضايا خاصة مشكل الإطارات والمنظمة النسائية والديلوماسية.

ورغم قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لم تحدد لغاية الآن أية سياسة خاصة بالإطارات. فطرق التجديد والترقية لا تتم دوما طبقا للمقاييس المحددة (غير نضالي، المشاركة في الثورة، الكفاءة).

لم تكن المنظمة النسائية لحد الآن.

أما ديبلوماسيتنا وإعلامنا الدولي، فعوض أن يتطور كما أوصى به المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإنهما يبدوان أن على العكس من ذلك. ناقصي الكثافة والمشاكل الداخلية والإعداد أو تقدم المفاوضات ليس لها بأي حال من الأحوال أن تؤثر أو تنعكس على تنمية كفاحنا، وفي هذا الميدان نذكركم بأن قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية المتخذ في ١٩٥٩ والقاضي بفتح مكاتب في أروبا الشرقية لم يطبق لحد الآن.

ومن ناحية أخرى، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان قد أعد سياسة تدويلية خاصة عن طريق التطوع الدولي وتوسيع النزاع. نلفت انتباهكم إلى هذا القرار الذي يستحق دراسة معمقة.

مشاكل مالية

على الصعيد المالي يبدو أن قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت مجهولة نذكركم بأن القرارات التالية تنتظر دائما التطبيق:

1) إقامة سلم موحد للمرتبات لجميع موظفي الحكومة. أخذا بعين الإعتبار أن الأمر لا يتعلق بمرتب وظيفي وإنما إعانة مالية للإعالة.

2) تقليص عدد الموظفين، وإقامة لجنة بهذا الشأن مكلفة بدراسة العدد الضروري واتخاذ التدابير اللازمة.

3) إقامة مطاعم ومراقد (منابر نوم) للموظفين الدائمين.

4) مواجهة بعض التعويضات خاصة بالنسبة لوفود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الخارج ومصاريف التمثيل.

5) تحديد، وتنقيص التنقلات بالطائرة واقامة وتحديد تعويضات مالية يومية حسب كل بلد.

6) اعادة تنظيم المالية مع الاخذ بعين الاعتبار مبادىء المركزية والرقابة

7) إنشاء لجنة للمحاسبة على مستوى الامة، لها سلطة البحث والتحقيق في جميع مصالح الخزينة المالية لجميع الوزارات.

على الصعيد القضائي

وأخيرا على الصعيد القضائي، فاننا نذكركم بأن قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1959 مازالت حبرا على ورق، وقد نص المجلس في هذا الميدان على :

1 ـ اقامة نظام عام للطاعة، محددا الاخطاء والعقوبات وكذلك الاجراءات

2 ـ تأسيس قانون جنائي وقانون تحقيق جنائي.

3 ـ تأسيس محاكم ثورية على المستوى الوطني وتعيين اعضائها من طرف الحكومة.

على صعيد القيادة

نصل الآن الى مشكل جدي كثيرا وهو سلطة القيادة، لا يجب ان يغيب عنا ان الانتقاد الاساسي الذي وجهه المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى الحكومة السابقة هو الانعدام الكامل للسلطة، وبتغييره للحكومة، فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان يسعى إلى إقامة نفوذ قوي يفرض نفسه، وبالعكس من ذلك فاننا نلاحظ في هذا الميدان ان الوضعية قد تدهورت تدهورا ملحوظا. حقا ان الحكومة قد ورثت وضعية صعبة جدا، ولكن في البداية كانت لديها الوسائل لفرض نفوذها لو مسكت بزمام السلطة، لم تفعل شيئا، وحاليا لم تعد تسير عمليا جيش التحرير الوطني، ونفوذها على باقي الجهاز في الخارج ليس أقل مما كان عليه في الماضي.

ان هذه الوضعية لا يمكن ان تستمر دون ان تسبب للثورة في مخاطر مهولة.

إننا لا نتعرض لقضايا شخصية، وانما الذي يهمنا اكثر هو ان يكون للثورة نفوذ تمارسه عمليا على مجموع جهاز الثورة، ومن هنا فان المهمة الرئيسية التي تفرض نفسها حاليا وبكل سرعة هو اقرار هذا النفوذ، اذ هي المهمة الاولى التي عهد بها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى الحكومة، اننا نرى انه على الحكومة ان تتحمل جميع مسؤولياتها وتحسم هذا المشكل في أقرب وقت.

وبالنسبة لنا فان وجود نفوذ حقيقي وعملي هو شرط نجاح ثورتنا. كما ان المكتب - من ناحيته - سيتابع عن قرب تطور الوضعية - واذا ما تطورت الاحداث - فانه يحتفظ لنفسه بحق اخطار جميع اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

تلك كانت الملاحظات التي ارتأينا ان نقدمها لكم بالحاح مع املنا في ان تكونوا قد تفهمتم بأنها قدمت اليكم بروح نضالية وبناءة، وأن تأخذوها بعين الاعتبار.

وتفضلوا - السيد الرئيس - بقبول صادق مشاعرنا الاخوية.

المكتب

وفي نفس الوقت بعث مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية برسالة إلى المعتقلين بفرنسا يطلب منهم فيها التدخل لحل الازمة بين الحكومة وهيئة الاركان. وهذا نصها :

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المكتب

الإخوة الأعزاء

تعلمكم بأن مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد اجتمع يومي 27 - 28 نوفمبر 1961. وعلى اثر هذا الاجتماع بعث رسالة إلى الحكومة نرفقها طيه.

ومن ناحية أخرى، درس بعناية الوضعية التي تسببت فيها الازمة بين الحكومة وهيئة الاركان.

بعد تفكير طويل في جميع امكانيات التدخل لحل هذا المشكل الذي بدأ يؤثر ويستولي على جميع الجزائريين هنا، وفي أحسن الظروف، فكر المكتب في التوجه اليكم بالمساعدة في حل المشكل.

ومكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعتبر بأن الثقل المعنوي الذي تمثلون في الوقت الراهن يمكن استخدامه بفعالية للمصلحة الوطنية لإيجاد حل لهذه الازمة اذ يمكنها ان تتطور بخطورة، ونرى بأن الوقت قد حان لوضع حد نهائي لها.

اننا نطلب منكم في سبيل مصلحة وطننا، ان تتبنوا هذه القضية وتتدخلوا مباشرة لحلها، كما نأمل انكم تفهمتم معنى سعينا هذا، وانكم موافقون على التلبية الايجابية.

واذا ما ارتأيتم - مثلنا - أن تدخلكم يكون ضروريا ونافعا، فإننا تحت تصرفكم لمساعدتكم في مهمتكم.

نغتنم هذه الفرصة لنعبر لكم عن تمنياتنا لكم بعودة الصحة من ارهاقكم الناتج عن اضرابكم البطولي عن الأكل.

أخويا

المرسل إليه :

بن بلة ـ آيت احمد ـ بيطاط ـ بوضياف ـ خيضر.

وبعد هذا، ونتيجة للخلافات الحادة بين القيادة وعدم التزاماتها بمقررات الاجتماعات الاخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، بعث العقيد اوعمران ـ وكان رئيس البعثة الجزائرية في أنقرة (تركيا) برسالة مؤرخة في 12 نوفمبر 1961 الى مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية هذا نصها :

بعثة جبهة التحرير الوطني

انقرة 12 نوفمبر 1961

تقرير خاص الى مكتب

المجلس الوطني للثورة الجزائرية ـ تونس

بعد المؤتمر الاخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد منذ حوالي شهرين في طرابلس، خاب أملي نتيجة خطورة الوضعية، خاصة المظاهرات التي قام بها المواطنون الجزائريون يوم 17 اكتوبر في فرنسا، واغراق العشرات ان لم أقل المئات من الوطنيين الجزائريين في بحر السين من طرف الشرطة الفرنسية، وتقتيل الجزائريين في مظاهرات اصبحت غير مجدية مثل مظاهرات أول نوفمبر، واضراب ومؤازرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لهم لم تأت الا بعد شهر في صيغة بلاغ يكتسي طابع التنديد.

ان البيانات الاصلاحية والمتنازلة التي ادلى بها مختلف اعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد التنكر لقرارات اجتماعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية (سنوات 59 ـ 60 ـ 1961).

إن الانحراف عن الثورة في جميع الميادين من طرف الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والذي زاد من خطورته الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالتصريحات المتنازلة والمستمرة (المتواصلة).

إن الاجتماع الطارئ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهما كانت صفته التمثيلية وصفة الذين يمثلونه اصبح ضرورة ملحة.

الامضاء

العقيد اوعمران

المرسل اليه: مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية

جميع الوزراء وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الداخل والخارج وكذلك المساجين.

وبعد ذلك بحوالي أسبوع أعربت في رسالة وجهتها الى رئيس الحكومة عن استقالتي من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية هذا نصها :

القاهرة في 18 نوفمبر 1961

الى رئيس مجلس الوزراء

للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الأخ العزيز

ان الاجتماع الاخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية باجرائه لتعديل وزاري قد اعرب - رغم ضغوطاته وعدم انسجامه وتناقضاته - عن ارادته في تغيير حقيقي لأساليب القيادة واتجاه ثورتنا.

ان التطورات الاخيرة، والمقاييس التي على ضوئها تمت إعادة التنظيم في بعض قطاعات جهاز الثورة، تبين بوضوح ان نصوص وروح قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم تؤخذ بعين الاعتبار.

وبالتالي فان هذه الظروف لا تسمح لمكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقيام بواجبه طبقا للروح التي سادت اجتماع طرابلس من ناحية، ولرغبة المناضلين والاطارات الواعية من ناحية أخرى.

ولهذا أيها الاخ العزيز لا ريب تتفهمون قراري الذي لا رجعة فيه إلا انني ابقى عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والذي يبدو في الوضعية الراهنة أنه لم يعد الا جهازا شكليا فقط.

اخويا

علي كافي

دوافع لجوء هيئة الأركان الى المسجونين الخمسة

في صائفة 1959، تقابلت مع بومدين في الرباط عندما كنت أقوم بجولة في المغرب. وخلال إحدى محادثاتي معه قال لي: «لقد قيل عنك كلام كثير أثناء جولتكم في الشرق استخلصت منه أن كريم قد أرجعك إلى صفه» ومثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن شخص سكنته وملكته معادلة السلطة».

إبتداء من عام 1961، بدأ بومدين يبحث عن تحالف مع القادة المسجونين في فرنسا. فهو يعرف اعتراضاتهم على الحكومة المؤقتة، كما أن اعتقالهم جعلهم بعيدين عن المساومات. ويعرف أيضا أنه سيكون في حاجة ـ عندما يحين الوقت المناسب ـ إلى منقذ مقبول. فأرسل عبد العزيز بوتفليقة تحت اسم إدريس بوخرطة إلى قصر توركان (Turquant). في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضياف ولكن بعد عودة مرسوله قرر استعمال بن بلة فبومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي، خلافا لبوضياف الرجل القوي، لا يتنازل عن قناعاته بسهولة وصارم وقوي في مبادئه، كان بومدين في حاجة إلى دمية تحرك بسهولة ويتخلص منها عندما لا تبقى الحاجة إليها.

هذا ومهما يكن، فإن تشكيل هيئة الأركان العامة حدث إيجابي في إطار الهيكلة النظرية. للإشراف والتنسيق وتموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة والمتطوعين والمال والتموين. والمساهمة في إعداد استراتيجية عسكرية محددة.

وهي من المفروض والمطلوب ـ والجزائر تقوم بثورة تاريخية ـ أن تكون الهيئة مرآة لمطامح الشعب ومبادىء وأهداف أول نوفمبر. مثلما وقع في الفيتنام مثلا، ولكن الواقع لم يكن كذلك، لأن تشكيل الهيئة ـ مثل الحكومة المؤقتة ـ كان غطاء لخلافات وتيارات ومطامح شخصية.

مثلما كانت تشكيلة الحكومة المؤقتة غير متجانسة لا في التكوين السياسي أو الماضي النضالي ولا الإيديولوجية : خليط من الأفكار والعقيدة والإتجاه، وبالتالي كان المولود نسخة طبق الأصل.

إن التاريخ والأحداث تؤكد أن أهداف الهيئة لم تكن ما ذكرنا، وإنما بدأ يراودها «وسواس»، السلطة والاستيلاء على الثورة، وإبعاد السياسيين من الساحة.

وفي هذا الإطار تم الاتصال السري بالمساجين (الخمسة) في فرنسا أو (الأربعة بالتحديد).

كان بومدين ميالا إلى بوضياف... ولكن مرسوله ـ عبد العزيز بوتفليقة ـ نصحه بتبديل «الفرس» والمراهنة على بن بلة ـ لأن الأول «عنيد وصارم».

ومن ناحية أخرى بدأت قيادة الأركان تتصل بالوحدات المرابطة على الحدود خاصة التونسية، من ذلك أن الرائد (منجلي علي) كان يجول عبر المراكز ويخطب في الجنود مؤكدا عليهم عدم الإعتماد على الداخل، أي جيش التحرير الوطني الحقيقي وكان يقول لهم «أنكم أنتم رجال المستقبل».

وعندما بلغني الخبر ـ من بعض الجنود والضباط من الولاية الثانية على الحدود وأحسست بخطورة العملية بادرت بالإتصال مع بوصوف واطلعته على الأمر، فبلغ بدوره أعضاء الحكومة. فتكونت لجنة تضم كلا من بوصوف، بن طوبال وعبد الحميد مهري وأنا كشاهد لأنني كشفت المؤامرة وبلغت عنها.

وتوجه الجميع إلى «غار الدماء» بالحدود التونسية ونودي على بومدين، ولما أطلعوه فوجيء بالخبر واستدعى علي منجلي وعندما سأله بومدين، أكد منجلي ما قام به.

وعاد الأربعة.

مؤتمر طرابلس
الاجتماع الذي بقي معلقا الى اليوم

في الطريق الى طرابلس

18 مارس 1962، أمضيت اتفاقيات ايفيان، وفي الغد دخل ايقاف القتال حيز التطبيق، وفي نفس اليوم أطلق سراح المسجونين وخاصة المساجين الأربعة.

وبدأت مرحلة الصراع على السلطة ومرحلة تجسيم التحالفات المحسوبة بهدف تحقيق «الزحف» على العاصمة، وبالتالي الاستيلاء على السلطة، وكانت رأس الحربة هي «السيطرة» على وحدات الحدود، التي ابقيت «مجمدة» لمدة سنوات، في الوقت الذي كانت فيه ولايات ـ الداخل في أمس الحاجة إليها لمجابهة المعركة الميدانية.

وفي خضم الصراع بين الحكومة وهيأة الأركان كان على منجلي يطوف على وحدات الحدود ويصيح فيها: إن الداخل لا يمثل شيئا، الكم أنتم المستقبل.

ومن هنا بدأنا قوس الخطر، وبوادر الحرب الأهلية واضعاف قدسية جيش التحرير الوطني وبطولة الشعب.

في بداية شهر أفريل 1962، بدأت التحضيرات للاجتماع حيث أرسلت الاستدعاءات الى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم.

ولأول مرة توفرت الشروط، شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل، ورغم ما قيل فإن جدول الأعمال كان يتضمن بالإضافة الى المصادقة على اتفاقيات إيفيان:

ـ المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس.

ـ تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.

والغريب والجدير بالتسجيل تاريخيا وفي هذه الظروف الحاسمة ـ ولسؤال يبقى مطروحا لغاية الان ـ أرسلت هيئة الاركان العامة الى الولاية الثانية ببعض الضباط لاحتلالها، ولا داعي لذكر اسمائهم.

ـ ماذا دهاكم ؟ أجننتم ؟ أنسيتم أن الولاية الثانية هي ولايتكم ؟

فقال أحدهم :

ـ لدينا أوامر من هيأة الأركان العامة باحتلال الولاية.

قال صالح بوبنيدر.

ـ أين كنتم عندما كنا في أمس الحاجة إليكم ؟

كانت قيادة الولاية الثانية واعية بالخطر وباللعبة لعبة التسابق على من «يتسلط» على الداخل الذي أهمل طويلا وأصبح الآن فجأة نهبا لجميع الأطماع، حيث كانت المساعي هي محاولة «غزوة» من الخارج.

من سيدخل الأول «فاتحا»؟

ولهذا وتماشيا مع مواقفها ،مع مبادىء الثورة وروح أول نوفمبر عقد وفد الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر ـ قبل توجهه الى طرابلس ـ اجتماعا ضم جميع اطارات الولاية لتحديد موقف حول المحاور الآتية:

1/ لا بد من المصادقة على اتفاقيات ايفيان حيث ان المطالب الاساسية للثورة الجزائرية معترف بها علنا وبوضوح في هذه الاتفاقيات وهي السيادة الوطنية ووحدة التراب ووحدة الشعب.

2/ المؤسسات التي أنشأتها الثورة،أي المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية، يجب الابقاء عليها بعد الاستقلال ولمدة تحدد، يتم بعدها تنظيم مؤتمر حقيقي للتقييم وضبط الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية للامة، وفي هذا المؤتمر يكون حق الكلمة فيه للجميع خاصة وأن إطارات كفأة ومناضلة نزيهة توجد في السجون داخل الوطن وخارجه وكذلك على الحدود...

ودائما في هذا السياق الميداني فإن موقف الولاية الثانية هذا لن يكون بأي حال من الأحوال تأييدا لجماعة على حساب اخرى، بل أن هذا الموقف يهدف الى انقاذ مكسب ثمين وهو الشرعية التي صمدت بكل شجاعة وجسيم التضحيات أمام

جميع العواطف والمناورات منذ مؤتمر الصومام. إذ أن هذه الشرعية ضرورية وحتمية لوحدة الصفوف ولمصداقية الثورة وروح أول نوفمبر، واحترام هذه الشرعية هو وحده الذي يقدم أقصى ما يمكن من الجدية والوضوح لنقاش ذي ابعاد تاريخية، إذ ما يراد تحاشيه بكل ثمن هو الاستيلاء على السلطة بالقوة والذي يؤدي الى دوامة العنف ويفتح الطريق أمام حرب أهلية.

هذا حتى لا تبقى قرارات ـ وموقف ـ الولاية الثانية منفردة ومنعزلة اتصل مسؤول الولاية بقائدي الولايتين الجارتين الأولى والثالثة. وبالفعل تم اجتماع قريب من مدينة سطيف شارك فيه الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى وحسن محيوز متدوبا عن محند ولد الحاج (قائد الولاية الثالثة) وبعض عناصر من قيادة الولاية الثلاثة.

أطلعهم صالح على موقف وقرارات الولاية الثانية وندد بالاساس بهيئة الاركان العامة أكبر المخاطر في نظره متهما اياها بما تسببت فيه من فوضى في الخارج والتغرير بوحدات جيش التحرير الوطني «المجمدة» على الحدود التونسية، الجزائرية.

اقترح على رفيقه اتخاذ موقف مشترك من هذه القضية، أي ادانة هيأة الاركان العامة ورفعها الى تقديم الحساب بشأن سيرة حرب التحرير والالحاح عليها، «بإطلاق سراح» جنود الحدود وتمكينهم أخيرا من الالتحاق بولاياتهم الاصلية.

اتفق الثلاثة على هذا الموقف المبدئي.

وفي بومرداس وقبل توجهه الى تونس في طريقه الى طرابلس لحضور المؤتمر على رأس وفد الولاية الثانية، تقابل صالح بالعقيد حسان خطيب (مسؤول الولاية الرابعة). وسأله إذا ما كان سيحضر الاجتماع فأجاب بالنفي. وحاول صالح اقناعه قائلا: «ان الثورة تمر بمرحلة حاسمة، مستقبل الجزائر المستقلة في خطر. وليس لأي مسؤول ان يتخلى عن واجبه في هذا المنعرج الخطير والحاسم، فهذه أول مرة سيتطعم فيها الشعب الجزائري ثمرة الاستقلال».

«ومن واجبنا ان نتصدى لكل من يريد ان يفرض عليه قيادة من الخارج، يجب ان نكون متواجدين ونوحد مواقفنا وفي نفس الوقت يجب ان نمنع ـ بأي ثمن ـ ان يوجه مجاهد سلاحه في وجه مجاهد آخر».

«يجب ألا يدفع جندي واحد حياته في سبيل المغامرات المجنونة والمطامع الانتهازية لبعض السياسيين، ان جيش التحرير الوطني في الداخل لم يكن أبدا ضد اخوانه المجاهدين «المجمدين» في الحدود، وهو يتنصب ضد جميع من يحاول ان يجعله رهينة ليكون لعبة للسلطة. وإذا ما فشلت محاولاتنا الثورية المخلصة فعلينا ان نتخلى عوض ان نكون سبب مواجهة وصراع الاخوة فيما بينهم».

ولكن العقيد حسين خطيب تمسك بالرفض، «لأن قيادة الولاية الرابعة لن تتوجه الى طرابلس»، ومن ثم ما زال السؤال مطروحا. هل هو موقف متبصر وبالتالي فهو عنصر معادلة سياسية (ولصالح من؟). أم هو موقف أملاه التخوف من المجابهة البادية في الزفق والتي تتطلب امتناعا سلبيا.

ومهما يكن فأننا نعرف ان الولاية الرابعة ارسلت ـ إبان الأزمة ـ بتفويضها الى العقيد ابن الشريف الذي كان قد اتصل بها في السابق. ولا يخفى تحالف هذا العقيد مع هيئة الاركان العامة.

وفي تونس ـ دائما في طريقه الى طرابلس ـ وبعد المقابلة التي اجراها كما ذكرنا مع ممثلي الولايتين الأولى والثالثة وبعد الاتفاق المبدئي، فوجيء صالح بانحراف المواقف، فالطاهر الزبيري كشف عن ثقته التامة في هيئة الاركان العامة، والولاية الثالثة تتخذ موقفا مبهما ثم تبعث بوكالتها الى محمدي السعيد عضو الهيئة.

فهل كانت اللعبة قد حيكت خيوطها منذ أمد طويل حتى ظهرت مثل هذه التقلبات والتراجعات.؟

اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص

25 ماي ـ 7 جوان 1962

تاريخ خالد في مسيرة الثورة، إذ خلاله عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية آخر اجتماعاته في طرابلس للمناقشة ـ والمصادقة على جدول الاعمال المذكور اعلاه.

والجدير بالتسجيل هو أن البرنامج السياسي (الذي عرف فيما بعد برنامج طرابلس). تمت المصادقة عليه بالاجماع دون أية مناقشة. إذ لم يغير منه حرف واحد، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي

والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال. لانفساح المجال للمطامع الشرسة. حيث ان ما كان استحوذ على العقول اذاك هو انتخاب (المكتب السياسي) تتقلد مصير البلاد بعد الاستقلال وتشرف على هذه المرحلة حتى ينظم مؤتمر تقييمي، وكل ذلك تزييف ومغالة للواقع والتاريخ. إذ كيف ينتخب مكتب سياسي ولم يكن هناك حزب حقيقي سوء بالمفهوم التقليدي العام أو بالمفهوم التقليدي النضالي الذي عرفته البلاد.

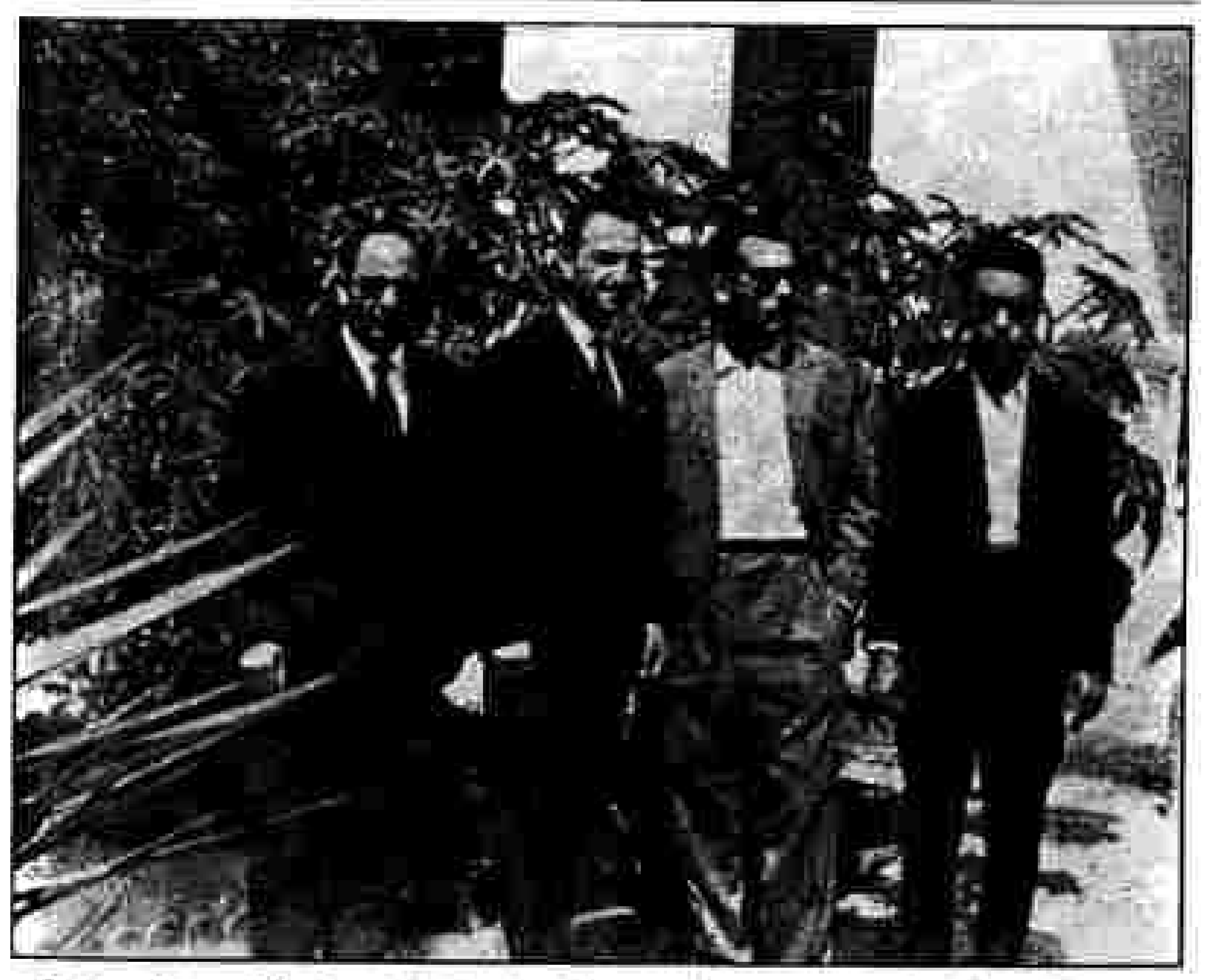
الملاحظة الثانية هي أن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على ضوء الخلفيات التي ذكرناها سابقا والمناورات الملموسة في إطار المعادلة المغلوطة والتي ادت فيما بعد الى شبه حرب أهلية، ان تلك الشكيلة لم تكن تتوفر على أي عنصر إيجابي موضوعي للانسجام حول الاختيارات السياسية والتوجيهات الاقتصادية والثقافية، إذ كان مؤتمر الاجماع يضم جميع أنواع التيارات وجميع المدارس السياسية خاصة منها التي توغلت في صفوف الثورة بتكتم وتستر انتهازيين.

بعد المصادقة على الوثيقة (برنامج طرابلس) تطرق المجتمعون الى « تصحيح الوكلات » في الاطار الاجرائي بهدف التصويت وخاصة على عدد وأعضاء المكتب السياسي.

ونلاحظ هنا أن عدة وكالات جاءت الى بعض أعضاء الحكومة مثل بوصوف، بن طوبال وبن خدة فتخوف بن بلة أن تستعمل تلك الاصوات ضده فأثار نقاشا نابيا مع كل من بن خده وصالح بوبنيدر مما أدى الى رفع الجلسة.

فكلما أثيرت تصفية الاشخاص كان الانفجار، وإذا ما كان الاتفاق سهلا بالنسبة للعدد (من 7 الى 9) فلم يكن هناك أي تساهل بالنسبة للأشخاص الذين سيتكون مهنم المكتب السياسي، لم تحصل أي تركيبة على الأغلبية وحتى إذا لم يتم الاعتراض على «المساجين» الخمسة، فإن الخلاف كان عميقا بالنسبة للأخرين كان الخمسة ضد رقم 9 لأنهم يكونون أقلية وبالتالي ومحاولة لمنع الانفجار وقع الاتفاق على 7.

وازاء هذا المأزق رفعت الجلسة للقيام بتشاور في الكواليس محاولة لانقاذ الموقف، وهكذا عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤولا يمثلون مجموع ولايات الداخل وفيدرالية فرنسا والمغرب وتونس وأعضاء



من اليمين إلى اليسار: عمر بوداود مسؤول الحادية فرنسا، علي كافي، لعقلي، خليفة لعروسي مدير ديوان بوصوف، ١٩٥٩.

من الحكومة المؤقتة ومن مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكان الهدف هو محاولة إيجاد صيغة مقبولة من الجميع، منطلقا من اقتراح يتكون من عناصر ثلاثة وأرجاع المياه الى مجاريها واستئناف المداولات، والعناصر الثلاث هي:

1 - يجب احترام الشرعية (ونلاحظ هنا الموقف المبدئي للولاية الثانية) الحفاظ على وحدة الصف في هذه المرحلة الحاسمة من الثورة.

2 - يجب تحاشي كلما من شأنه أن «يقصم» وينال من الثورة الجزائرية على الارض الليبية وهو ما يصيب الشعب الليبي بخيبة كبيرة. وهوالذي كثيرا ما مجدن وقدم لنا عظيم المساعدات.

3 - يجب التكذيب القاطع لجميع توقعات العدو التي تروج بانتشار الفوضى بعد ذهاب فرنسا.

واتفقت المجموعة على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء (آيت أحمد - بن بله - بيطاط - بوضياف - خيضر - كريم بلقاسم): أما بوصوف وبن طوبال فقد تخليا اراديا لتسهيل هذه التسوية ومثل هذا الموقف المسؤول - في ساعة التمزقات الكبرى - لجدير بالاحترام والتقدير.

أختير علي كافي لتقديم الاقتراح الى بن بله، وبالفعل قام بالمهمة وخلال حوالي ساعتين فقط تمكن من اقناع بن بله الذي تقبل الاقتراح بكل حماس...

ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، فقوى التي كانت قوية، إذ في نفس الليلة توجه آخر جماعة 22 (رابح بالوصيف) الى بن بله ليثنيه قائلا: «لا تكن واهما فقد اتفقوا ضدك»، وأصاب السهم مرماه من سجين أتوا، الضعيف المزاج والشكوك المريضة والتقلبات.

وبذلك انقلب الأمر رأسا على عقب، وأصبحت جميع المبررات مقبولة لتكريس الفشل والنهاية المأساوية للشرعية.

واندلعت الفوضى داخل الفندق - حيث الاجتماع - وكانت فرصة سانحة للصيادين في الماء العكر، وخاصة الذين أحسوا بأن القطار سيفوتهم مرة أخرى ولغير رجعة.

جدت الاتصالات والمحاولات، وفي النهاية تم الاجتماع أو الجلسة العامة الأخيرة وذلك يوم 4 جوان 1962. هذا اليوم الذي كان القطرة التي أفاضت الكأس، إذ ما لا يمكن اصلاحه وقع، وتجسد في الاصرار الأقوى والعناد الأكبر لتكريس القطيعة.

وكان دائما تصحيح الوكالات مبررا سانحا لإثارة الاستفزاز والركض نحو القطيعة والانفار والفشل كانت حقا مأساة كبيرة وصدمة عظيمة لأولئك الذين - وهم أقلية - ما زالت في أعماقهم جذوة من الوطنية والثورية.

أسبوع الأزمة المستمرة

ان في ليلة 7/6 جوان، غادر طرابلس بسرعة مفاجأة رئيس الحكومة دون أن يخطر لا مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولا وزراء، وكذلك فعل أعضاء مجلس الثورة كل في اتجاه معين، فمنهم الى داخل الوطن وآخرون الى تونس أو فرنسا...

إنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وانتصار المغامرة.

وبقي أعضاء المكتب ينتظرون استئناف الاجتماع ـ المؤتمر وبعد مضي الوقت القانوني للانتظار جمع ثلاثي المكتب كل الوثائق مكتوبة ومسموعة (مسجلة) وحرروا محضرا أمضاه ثلاثتهم أودعوا الكل مكانا سريا في قاعدة ديدوش مراد في طرابلس (ليبيا).

وهكذا كان مصير الاجتماع ـ المؤتمر[1].

ترى لو رجعنا الى الماضي القريب، كيف نحكم على هذه الاجتماعات الاخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية؟

1 ـ تحقق زيغود يوسف: «الاستقلال سنحصل عليه، أما الثورة فقد انتهت»،.

فالغائب الأكبر ـ في هذا الاجتماع الاخير ـ هي روح أول نوفمبر وفي الحقيقة فإنها غابت منذ مدة طويلة عن الافاق القيادية.

2 ـ لقد كانت الثورة تتوفر على مؤسسات شرعية كان بإمكانها ـ بكل هدوء ووعي ـ تسلم السلطة من المستعمر، فهل كان من الضروري ـ والحالة هذه، تعيين قيادة جديدة في طرابلس وقبيل الاستقلال والمخاطرة بمجابهة دامية ؟

من سوء حظ الوطن ان الذين كانوا ينادون في الظلام منذ مدة طويلة لم يتركوا فرصة لاحترام الشريعة ما دامت مطامعهم الشخصية الانتهازية لم يتحقق.

3 ـ ألم يكن من السابق لأوانه التفكير ـ وبعنف واصرار لا يمتان الى الوطنية والثورية بشيء، في تشكيل مكتب سياسي لحزب غير موجود ؟

فالثورة الجزائرية أنشأت منظمة هي جيش التحرير الوطني، ولكنها عجزت عن انشاء حزب، ولقد انكشف هذا من خلال الازمة ـ الانفجار، وكذلك حقيقة وواقع الحزب خلال العشرية الاولى للاستقلال.

4 ـ هل كانت جلسات طرابلس اجتماعا أو مؤتمرا؟ بالنسبة للوطنيين المخلصين الذين عقدوا آمالا واسعة عليها، لا بد أن تسجل تلك الجلسات في التاريخ كمؤتمر، إذ كانت آخر لقاء قبل الانتصار جاء ليتوج شرعية دشنها مؤتمر الصومام، وثيقة ايديولوجية كانت قاعدة لكثير من النصوص الاساسية بعد الاستقلال، وبالتالي أضفت عليها بعدا تاريخيا، وبهذا، وبهذا فقط، يمكن اعتبار اجتماع طرابلس الاخير مؤتمرا.

---

1) وخلافا لما جاء في (ميثاق الجزائر) والمنعقد في 1964 فإنه لم يتم تشكيل المكتب السياسي.

غادر الجميع وبقي بن بله وحده مع بعض أتباعه من الدرجة الثانية... وفي هذا الوقت جاء من أسر إليه بأن الحكومة تبنت له شرا وتعتزم إغتياله فانتقل الى بنغازي محاطا بحراسة مشددة.

نصيحة عبد الناصر لبن بلة

وفي مقر بعثتنا الدبلوماسية في القاهرة تلقى علي كافي ـ وكان رئيسا لها آنذاك... مكالمة هاتفية من سامي شرف مدير ديوان جمال عبد الناصر يخبره، بوشوك وصول بن بله.

رفض علي كافي الابلاغ مؤكدا لسامي شرف بأن بن بله هو نائب رئيس حكومة، ولديه جميع امكانيات الاتصال بي مباشرة، فما عليه إلا أن يبلغه هو شخصيا بوقت وصوله.

واجتمعتُ بأعضاء البعثة[1]. وأطلعهم على الخبر تاركا لهم حرية الذهاب الى المطار، فأبدوه ـ بعد أن علموا رأيه ـ بعدم الذهاب.

وصل بن بله وطلب مقابلة جمال عبد الناصر فرد عليه بأنه مشغول وإن سمح له الوقت فلابد أن تكون ـ أي بن بله ـ مصحوبا برئيس البعثة.

كان جمال عبد الناصر على علم بالأزمة التي انتهى بها الاجتماع ـ المؤتمر، وبعد الزيارة[2]، تقابل بن بله مع علي، وبعد حديث مطول اقترح الأول على كافي تسميته مسؤولا ومندوبا عن الحكومة في كامل الشرق الأوسط، ولكن كافي اجاب بأنه من المستحسن والمنطقي أن تأتيه هذه التسمية عن طريق وزير خارجيته سعد دحلب.

وفي الاخير طلب بن بله من كافي أن يرافقه الى المغرب ومنه الى تلمسان. فرفض مرة أخرى معللا ذلك بأن مثل هذا التصرف سيؤدي لا محالة الى حرب أهلية.

وافترقا دون أن يستطيع احدهما اقناع الآخر.

هكذا وكما ذكرنا بأن بن بله سبق أن قابل عبد الناصر دون حضور رئيس البعثة علي كافي وهذا مخالف لتقاليد بروتوكول وزارة الخارجية، وبالتالي فإن كافي لم يكن على علم بما دار بينهما، ولكن تسرب إليه ان عبد الناصر رغم إلحاحه على بن بله بالدخول الى الجزائر، وعده بمساعدة عسكرية، ولكن كانت المفاجأة.

---

1) وكان عبد الناصر الناصحا قد ألح على بن بله بالدخول الى الجزائر، فليس له مكان في القاهرة إن كان حقا يسعى الى نصرة الثورة وإلا كان مصيره، مصير صالح بن يوسف.

2) حضر المقابلة عزيز بن الميلود (المحامي حاليا).

كان للثورة الجزائرية ـ في إطار تكوين اطارات المستقبل ـ طلبة عسكريون يدرسون في القاهرة منهم جماعة في الاسكندرية في كلية الشرطة وكلية البحرية واطلعوا كافي علي أن هناك باخرة تشحن بالاسلحة ومتوجهة الى وهران فما كان من علي إلا أن عاد الى القاهرة وطلب مقابلة عبد الناصر، وكان الموعد. لم يكن عبد الناصر وحده، كان معه أغلبية أعضاء مجلس الثورة.



علي كافي ومحمد الصديق بن يحي في القاهرة، جوان 1959.

وعندما شرح له علي أن مثل هذا التصرف يمثل انحيازا ويساهم ـ ولو بغير قصد ـ في إضرام الحرب الأهلية التي ـ يخطط لها «جماعة تلمسان» و «الزاحفون على العاصمة»، ويساهم في افساد العلاقات بين الثورتين الجزائرية والمصرية.

عندها تراجع عبد الناصر وقال لعلي: إذا حددوا لنا المكان الذي تختارونه.

فقال علي: أرى الوقت غير مناسب، نظرا للوضعية التي تعيشها الجزائر، وإن كان لا بد من ذلك فابعثوا الباخرة الى أي ميناء بوهران حتى لا يفسر انحياز منكم أو تكون هدية «مسمومة» الى الشعب الجزائري.

فكان التوفيق.



الرئيس عبد الناصر يستقبل وفد الزعماء الخمسة بعد خروجهم من السجن بالقاهرة يوم 31 مارس 1962 بمنزله في منشية البكري.

من اليمين إلى اليسار : محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، الرئيس جمال عبد الناصر، احمد بن بله، علي كافي، فتحي الذيب.

ارسلت باخرة الى وهران ـ في عز الأزمة ـ وأخرى الى عنابة بعد استتباب الأمر (بن بله رئيسا للجمهورية وبومدين وزير الدفاع) ولكن انفجرت في ميناء عنابة.



من اليمين الى اليسار : أيت أحمد، محمد الهادي عرعار، عبد القادر بن قاسي، رابح بيطاط، أحمد بن بله، علي كافي يلقي كلمة ترحيبية بالزعماء الخمسة في مركز البعثة بالقاهرة اول افريل 1962 على الساعة الرابعة في مقر البعثة.

الوضعية عشية الاستقلال 1962

من أبرز المظاهر القاتمة والمؤلمة التي عرفتها الجزائر، الوضعية التي كانت عليها البلاد غداة الاستقلال، الذي كان محتما وواجبا أن يكون عاملا حاسما لتحسيم الوحدة الوطنية والاستعداد للجهاد الأكبر.

الخلفيات عرفناها منذ مؤتمر الصومام الى مؤتمر طرابلس الأخير، انقسام خطير في القيادة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان. الاولى في العاصمة والثانية معززة بابن بله وخيضر وآخرين في تلمسان.

أمل المجاهدين في الداخل والشعب وبالتالي مصير الثورة وضع قوة بركان.
تسابق على السلطة لم تعرف الجزائر مثالا له.
- اصرار على تسلم السلطة ولو بالسلاح والاقتتال الأعمى و.. الحرب الاهلية.
آمال الشهداء، ضاعت ثمرة كفاح شعب يهددها الانقسام وشبح الحرب الأهلية العناصر الحقودة والادارة الفرنسية وحلفاؤها يتربصون في كل مكان.

القمع

إن الثورة لم تكن تمشي على الورود، وان الانتصارات التي كان يحققها جيش التحرير الوطني والصمود المثالي للشعب، لم يكن العدو يصفق لها.
كان يواجه فشله وهزائمه بعمليات القم والتدمير والتعذيب والاعدام. وقد كون لذلك مدارس يتخرج منها متخصصون في مختلف انواع التعذيب الوحشي - مثل مدرسة جان دارك في سكيكدة التي أنشأها بيجار - لتكوين متخصصين في حرب العصابات وآخرين في وسائل التعذيب.
ومن هذه المراكز على سبيل المثال:
- مركز القصبة العسكري في مدينة عنابة
- المركز العسكري بوادي العنب وبرج تام القرعان في قالمة والثكنة العسكرية بنفس المدينة. ومراكز أخرى في وادي الزناتي وجيجل والميلية والطاهير والميلة والتلاغمة وشلغوم العيد وسكيكدة.
ومن أنواع التعذيب ووسائله المتداولة عبر التراب الوطني:
الكي الكهربائي - الكماشة - المسامير - تمليح الجروح - الاجلاس على القارورة بالقوة - تقليم الاظافر - اقتلاع الاسنان - الخصي - الكلاب المدربة والخنازير الوحشية - قذف المساجين المكبلين احياء من الطائرات - بقر بطون النساء الحوامل وتشويه اجسامهن - بتر الاعضاء التناسلية للرجال والنساء.

المحتشدات

كانت عبارة عن سجون في العراء.
يُرّحل إليها سكان الجبال - أبناء الريف - ويحتشدون في مناطق تحت رقابة شديدة وذلك بهدف عزل الجماهير الشعبية عن جيش التحرير الوطني وتضييق

الخناق عليه بحرمانه من المال والتموين. ولكن الحقيقة كانت عكس رغبات العدو. فأخبار تحركات العدو كانت تأتي من هذه المحتشدات عن طريق اللجان السرية التي كونها جيش التحرير الوطني داخلها، والتي كانت حلقة الوصل الفعالة، وبقيت الجماهير الشعبية لصيقة بثورتها رغم الظروف الحياتية الصعبة من جوع وبرد واعتداءات على الحرمات واغتيالات.

وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت هناك محتشدات في القل - جيجل - الميلية - ميلة - قالمة - سكيكدة - عنابة.

المعتقلات

خاصة بأسرى جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني. اشهرها معتقل الملاحة ومعتقل اولاد عطا الله قرب مدينة عنابة.

تعرض فيها المعتقلون الى جميع انواع التعذيب والاهانة والاشغال الشاقة، فمنهم من تعرض للاعدام وآخرون وجهوا الى معتقلات قصر الطير (قصر الابطال حاليا) والجرف.

رغم كل ذلك كون المعتقلون لجانا خاصة للاتصال بالثورة والحصول على معلومات وتعليمات، وكان الاثقف منهم يعلم الباقي دروسا في اللغتين العربية والفرنسية وأركان الاسلام.

وجدير بالملاحظة انهم كانوا يتلقون موادا غذائية وألبسة من اخوانهم في المدن.

وبالاضافة الى القضاء على الثروة الحيوانية وحرق المزارع والغابات بالنابالم، هناك التدمير الكامل للقرى وحرق المداشر والقتل الجماعي، دون تمييز بين الاطفال والنساء والشيوخ.

كما كان العدو يضع السجناء في أفران خاصة[1] ذات درجات حرارية خطيرة، مثل سجن تامنتوت.

---

1) مثل افران داخاو في برلين الذي تعود إلى عهد النازية وهو يزار اليوم، فلماذا لا تقوم سلطاتنا بمثل ذلك - وغيره كثير - حتى تتعرف الاجيال على الحقيقة.

الملاحق



الملحق الأول

مراسلات علي كافي

CONSEIL NATIONAL DE LA
REVOLUTION ALGERIENNE
BUREAU

Tunis, le 13 Février 1961

Le Bureau du C.N.R.A.

au

Frère Ali KAFI, Colonel à la Wilaya II
s/Couvert du Comité Interministériel de
la Guerre - TUNIS

Mon cher frère,

Conformément à la réglementation adoptée l'an dernier par le C.N.R.A., le Bureau a entrepris de réunir le Conseil National de la Révolution pour sa session annuelle.

A la suite d'un échange de correspondance avec le Gouvernement - que nous tenons à ta disposition - compte tenu de diverses circonstances et de nombreux avis - que nous aurons également l'occasion de te communiquer - nous avons fixé la date de cette session au 25 Février 1961.

A cet effet, le 13 Janvier 1961, nous avons demandé par lettre, au Gouvernement, de prendre toutes dispositions matérielles pour que cette réunion ait lieu à la date prévue.

Par ailleurs et dans la même lettre, nous avons proposé la banlieue de Tunis comme lieu de réunion et nous avons offert notre collaboration au Gouvernement pour l'établissement de l'ordre du jour.

Le Gouvernement, jusqu'à présent, n'a pas encore répondu à cette lettre.

C'est dans ces conditions que nous te demandons de prendre tes dispositions, en accord avec les services administratifs dont tu dépends en vue de la tenue de cette session. Des précisions te seront communiquées ultérieurement.

Fraternellement à toi,

Ahmed BOUMENDJEL — Mahmoud [illegible]

مراسلة مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى العقيد علي كافي لإبلاغه بتاريخ انعقاد دورة هذا المجلس، (فيفري 1961).

FRONT DE LIBERATION
NATIONAL

Bureau du C.N.R.A.

Tunis, le 20 février 1961

Cher frère,

Nous te communiquons ci-joint copie d'une lettre que nous adresse le Gouvernement :

« Comme suite à ta lettre du 16 février et ton réponse à votre lettre du 10 du même mois, je vous confirme que la date du 26 février prochain fixée par vous pour la réunion du C.N.R.A. est inopportune, les contingences politiques et militaires actuelles ne la permettant pas à cette date.

« En attendant une communication du Gouvernement à ce sujet, je vous prie d'en informer les membres du C.N.R.A. »

Nous ne manquerons pas de te tenir au courant de la suite.

Bien fraternellement.

Pour le Bureau,

-- RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE --

Front et Armée de
Libération Nationale

Wilaya II -(Nord-Constantinois)
Mintaka IV -(Bône - [illegible])

"Abdou" responsable des S.L. de la Mintaka
Au Sagh Ettani Si Ali Kafi responsable de la Wilaya II

Cher frère Si Ali,

J'ai l'honneur de vous informer que je travaille actuellement sur les plans de la mission dont vous m'avez chargé.

Après la perte sur le champ d'Honneur du frère Si [illegible] respo. des S.L. de la W.I le 13/4/59, je me suis chargé personnellement de la mission. Je vous avais transmis le 20/4/59 une courte lettre, mais le moujahed que j'avais chargé de son acheminement est revenu à la suite d'un accident aux abords de la ligne "Morice".

Si les frères Yazid et Si [illegible] ne franchissent pas de si tôt la ligne, peut-être bien que je leur remettrai les documents.

Veuillez croire, Sagh Ettani Si Ali, à mes sincères salutations patriotiques et respectueuses.

CPI : Si Ali Kafi.
Wilaya II
Archives.

P.C. de la Mintaka IV, le [illegible]/59
Le responsable des S.L.

مراسلة داخلية من المنطقة 4 إلى السيد علي كافي (جوان 1959).

[illegible]

جبهة وجيش التحرير الوطني

الولاية [illegible]

في [illegible] 1959

إلى إخواننا الأعزاء أعضاء أركان الولاية الثانية [illegible]

تحيات الأخوة وبعد:

أغتنم هذه الفرصة [illegible] هذه الرسالة [illegible]

[illegible]

رسالة علي كافي إلى قادة الولاية 2 (جانفي 1959).

الرقم: 71

رسالة شاملة

الباعث: قيادة الولاية الثانية

المبعوث إليه: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تاريخ التحرير [illegible]

اجتمعت إدارة الولاية رقم 2 في أيام 14 و15 و16 و17 من شهر أكتوبر سنة 1958 [illegible] عامة قررت بعث مذكرة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مذكرة تحتوي على أقسام كثيرة [illegible]. قف.

1/ موقفنا إزاء بعض المشاكل. قف.

2/ اقتراحات في النظام. قف.

3/ توصيات ببعض المسائل والطلبات. قف.

4/ الحالة العامة بالولاية الثانية. قف.

أولاً:

[illegible]

رسالة شاملة من قيادة الولاية 2 إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

[illegible]

ثانياً:

[illegible]

من المواجهة على الولايات احترام وتطبيق هذه القرارات - قف. تبعا لحقنا الشرعي المتنازع فيه ترجع هذه المنطقة الى ولايتنا [illegible] كذلك، ثانيا نلاحظ [illegible] قاعدة [illegible] للكفاح الثورة الجزائرية. [illegible] هذه المنطقة تحت قيادة موحدة لتنسيق الإسعافات والعتاد للولايات كشرق - ومنذ [illegible] هذه المنطقة الى قاعدة [illegible] بعض [illegible] لم يحترموا قرارات 20 أوت - [illegible] ان هذه القاعدة أنشئت للتنسيق بتسيير العتاد فقط، ولم ينفع أي شيء، ولم تكن أية نتيجة - وزيادة على هذا [illegible] عمليات الثورة - وهكذا استشهد أكثر من ... مجاهد، وضاع سلاحهم - [illegible] الذين التجأوا الى صفوف العدو رغم [illegible] - قف، ان هذا الهروب نحو العدو حدث نتيجة لعدم وجود نظام وفقا لما يجب ان تقرر - قف. [illegible] هذه الحالة [illegible] للتوجيه. هذه القاعدة مع ولايتنا للتنسيق عملياتنا العسكرية شرق [illegible] - قف.

[illegible] ان [illegible] تأكيدنا لها عن السد الكهربائي أصابت وأثرت كثيرا على معنوية الجيش والشعب الذين لم يروا منذ زمن طويل دخول أي سلاح الى ولايتنا - قف - وهيأ أعطيت للعدو فرصة لنشر الدعاية وبعض الارتباك في العقول - قف، ان الحل العاجل هو رجوع هذه المنطقة تحت قيادة موحدة - قف. انها ليست مسألة فنية ولكنها مسألة نظام - قف. [illegible] لم يكن [illegible] فذلك لوجود صعوبات كثيرة. نتمنى ان تولي الحكومة [illegible] حل هذه المشكلة، وان تعيرها الحكومة كل اهتماما - قف.

ثالثا:-

ابعثوا لنا عدد أعضاء اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية، وان أمكن قائمة أسماء أعضائها - قف. أخبرونا عن كيفية تبديل اسم لجنة التنسيق والتنفيذ الى لجنة دائمة للثورة، وتشكيل الحكومة - قف، هل ان أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ هم أعضاء اللجنة الدائمة للثورة؟ أم ان هناك أشخاصا آخرين هم أعضاؤها؟ ولما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المنظمة العليا، فلماذا كانت الحكومة مسؤولة أمام هذه المنظمة وأمام اللجنة الدائمة للثورة؟ قف،

أخبرونا عن النشاط الدبلوماسي للجبهة في الخارج، ولا سيما عن الجانب الذي [illegible] الكتلة الافريقية - الآسيوية لزيارة [illegible] بلدان أمريكا واسكندنافيه - قف.

[illegible] ان [illegible] الاذاعات العربية لا تعطي صورة حقيقية لكفاح الشعب الجزائري - [illegible] التنسيق في هذا الميدان - قف. [illegible] انها تهتم بتسجيل مشكلات [illegible] - قف. اخبرونا عن المنظمات التي تكونها الولايات مسؤولة [illegible].

رابعا:-

الحالة العامة بالولاية:-

1/ الحالة العسكرية:- الطاعة، النظام، التدريبات، المعنوية عالية، روح التضحية والكفاح موجودة رغم أحوال المعيشة السيئة، لكن هذه الحالة لم تعد تعرض بصحة جيشنا. لأن جيشنا في حالة صحية سيئة - علاج هذا [illegible] حالة الجيش

ص - ٩ -

الايرانيين والأمريكية. تنتهي. نلفت نظركم إلى أن الحالة المادية مسيئة، ويفتقد [illegible]
والاستمالة. تنتهي. ونعتقد قلة الجيش بعد [illegible] المكيدة في فساد المكتب [illegible].

٢/ **الاخبار والاتصالات**:- نلفت نظركم إلى ضرورة تقوية هذا الفرع من مختلف الجوانب. تنتهي
لأن هذا اليوم لم يستفد من هذا الفرع إلا شيئاً قليلاً. تنتهي. وبسبب هذا نعتمد في [illegible]
هنا على كفاءة. تنتهي. وأن [illegible] في المسؤولين بهذا العمل الذي [illegible] كثيراً بهذا العمل
التنسيق. تنتهي. ولهذا يجب إرسال هنا صورة أجهزة لتسهيل الاتصالات وتنظيم
شبكة للأخبار بصفة حسنة. تنتهي.

٣/ **الحالة السياسية**:-
معنوية الشعب مرضية. لأنه في حالة حربية، ضعيفة في الناحية
الاقتصادية. لأن عدد الموتى كثير من الشبان والكهول في المناطق المحرمة ومراكز
التجمعات. حيث أن الشعب في قبضة عسكرية. تنتهي. لأن هذه المراكز مقابر حقيقية،
وقد تعددت الأمراض فيه ملاريا والجرب والمستنقعات وداء السل، وقلة الأقمشة
الاغطيات. تنتهي. هذا يلحق بنا مشكلة التعليم في المستقبل. تنتهي. ورغم [illegible]
الحياة الرديئة، المتصلة بالطائرات والحرب بالدبابات والمدافع والدمارات الكبيرة
للعدو، فإن الشعب يؤيد الكفاح بشجاعة. تنتهي.

أما الفرع فإنه في مشاكل متنوعة، من التعذيب إلى القتل الجماعي، ومن
الكتابات الجسيمة للعدو، الانفجارات الذي يقوم بصفة عامة. وقد يتسبب ويؤدي
هذا الانفجار [illegible] إلى عواقب خطيرة في مستقبل الشعب. تنتهي.
أما الفرع [illegible] فإنه لم يصل بعد إلى هذه الدرجة. تنتهي. الحسابات كثيرة
بقسنطينة بصفة [illegible] والقيادة بنتيجة التعذيب
والقتل. وهكذا تشتت الطبقة الثرية من المسلمين. تنتهي. فيجب على
[illegible] في ميله وأهل [illegible] ضيعته [illegible] والشعب. تنتهي.
لأن تأسيس الحكومة أفرح الشعب كثيراً. لأنه يتفاهم مع الحكومة ويطرح
بها الكفاح السياسي العظيم. تنتهي.

٤/ **المالية**:-
ناتج لجنة [illegible] المالية بالولاية. تقرير ستة أشهر من شهر
سبتمبر ٥٧ إلى شهر فبراير ٥٨ مداخيل العام: ٣٨٣٠٤٨٫٨٩ [illegible] العجز - ٢١٫٩٢٤٫٠٠٢ ف
المصاريف [illegible] ٤٠٩٦٧٢٫١٩١

ملاحظات:-
نعلمكم أن العجز الحقيقي أكثر من هذا. تنتهي. لأن عدداً كبيراً
من عائلات المجاهدين لا يتقاضون [illegible] الإعانات [illegible]. تنتهي. وهذا
العجز المالي سيستمر. تنتهي. نتيجة فقر الشعب. تنتهي. إلخ.

- رسالة -

الرقم - ١٢٤

المرسل - قائد قيادة الشرق.

المبعوث له - قائد الولاية الثانية [illegible]

رقم الموضوع - ٩٧

تاريخ الإرسال ١٢-٢-٥٩

الاستقبال ١٢-٢-١٩٥٩

- مستعجل جدا -

ألتمس منك أن توضح لي قضية رسالتك رقم ٩٦ المؤرخة في يوم ٨ فيفري ٥٩ - قف - من هذه الرسالة [illegible] الجهة [illegible] قف. لقد شاهدنا أن بين بعض الولايات قد يخلق حالة خطيرة جدا، ونستطيع أن [illegible] مستعجل الشرق - قف.

ألتمس منك أن [illegible] الولايات الآن [illegible] قف. انتهى.

الرقم ١٢٣٠

المرسل - قائد قيادة الشرق.

المبعوث له - قائد الولاية الثانية

رقم الموضوع - ٩٦

تاريخ الإرسال ١٢-٢-٥٩

الاستقبال ١٢-٢-٥٩

- مستعجل جدا -

ماذا يعني اتصال [illegible] قائد الولاية الثالثة فيما يخص الاجتماع الذي سيقع في أول [illegible] رؤساء الولايات - قف. ماذا يعني [illegible] فيما يخص [illegible] العمل [illegible] - قف. [illegible] - قف. [illegible] وقت ممكن - قف. انتهى.

برقيتان من قيادة الشرق إلى الولاية 2 بتاريخ 12 فيفري 1959.

ان وحدة عددها ٥٠ من الجنود وضباط الصف تذهب لمتابعة تدريب (مع) رجال الصاعقة وذلك على متن القطار، تخرج من العين البيضاء يوم ٢٥ اكتوبر وتصل إلى معسكرها يوم ٢٦ اكتوبر قف انتهى

ان الجنرال دي منصاير الذي له فوائد كبيرة مع المصريين سيذهب من برج بوعريريج إلى المسيلة و عانت كرتو حيث يجتمع مع قدماء المحاربين

سيقع مؤتمر عسكري من ٢٣ إلى ٢٦ اكتوبر بقسنطينة . مع حضور ١٢٠ ضابطا . . . ويحضر رولند من نائب القيصر بمجلس الشيوخ و منظمته من لجنة السلام العامة بالجزائر الحمراء قف انتهى

. القيادة الاتصالات العامة والاخبار الشرقية وقيادة الاتصالات العامة والاخبار الغربية ان وزير الاتصالات العامة والمواصلات مع مشاركة الوزير العربي يشكر الحاج الثاني اغيروش والادارة والولاية لاكتشافه و تنظيم شبكة الهاتف و البرمجة في صالح فرنسا . ان وزير الاتصالات العامة والمواصلات مستعد لابلاغ جميع الولايات بالاخبار وذلك في جميع الميادين - ويطلب منهم ان يمدوه بجميع الاخبار التي يحصلونها فيما يخص الاشخاص المتهمين وعن كيفيات و الشكايات ووسائل العدو ولا شك ان هذا التعاون المشترك يقوي نظامنا و يطرد العناصر الذين يعملون في هدم الثورة و يجعل حدا للآراء العدو الواهية قف انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

Front et Armée de Libération Nationale

Wilaya 2

— République Algérienne —

le 27 Juin 1960

Salah Saout El Arab
au frère Ali Kafi

Cher frère

Le frère : BENTABOUCHE, Abderrahmane, responsable militaire de la Mintaka 4, est chargé de prendre contact avec vous afin que vous mettiez à sa disposition des armes et des munitions, qu'il acheminera.

Nous vous demandons de nous fournir des armes individuelles, notamment (automatiques, semi-automatiques et [illegible])

Nous tenons à vous préciser que nous n'avons pas besoin d'hommes, mais surtout de matériel.

Nous vous demandons de veiller à ce que le séjour du frère Bentabouche soit court.

Il vous entretiendra de sa mission et du programme d'action qui lui ont été donnés et expliqués.

Si vous n'êtes pas d'accord sur la mission dont est chargé ce frère, qu'il revienne immédiatement.

Nous ne pouvons pas vous donner un compte-rendu sur la situation actuelle de la Wilaya, par écrit ; nous préférons attendre une rencontre éventuelle.

Salut patriotique et fraternel
que Dieu vous aide en tous [illegible].

[illegible]

رسالة من السيد صالح صوت العرب (بوبنيدر) إلى السيد علي كافي، (جوان 1960).

جبهة التحرير الوطني الجزائري

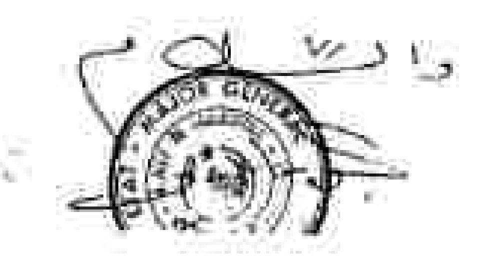
جيش التحرير الوطني الجزائري

إلى الصالح الثاني: سي علي

أخبرك بأن الولاية الثانية يجب أن تتصل
الآن سلكياً من جديد مع المحطة الرئيسية للمواصلات
وتحت عنايته البرقية التي لم تصل بعد وأن تستعمل الرموزية
جميع الرسائل. وكذلك أن ترسل البرقية اليومية الإضافية
إليك لتتكلف أنت بالرد عليها.

في أول الحلقات التي لدينا عبر الولايات. أما كيف
توصلنا إلى ربط الاتصالات [illegible] فسأحاول الاطلاع
عليه فيما بعد.

وأخيراً أرجو منك أن تمدنا بالوثائق [illegible]
[illegible] جواب





رسالة من قائد الأركان العامة بومدين بخط يده إلى العقيد علي كافي (14) أكتوبر (1960).

118/668

MESSAGE - ARRIVEE

TRANSMISSIONS

P.C WILAYA 2

COLONEL COMMANDANT WILAYA 2

20 OCTOBRE 1960 A 13H05

FLASH

NR 4

TEXTE :

SITUATION GENERALE WILAYA DEPUIS 18 MOIS STOP OFFENSIVE ENNEMIE SE POURSUIT STOP SITUATION COMPLETEMENT CHANGEE STOP PLAN MILITAIRE STOP PLUS DE 70 % DE PERTES ARMES DANS UNITES A.L.N. STOP DANS PLAINES A.L.N. PRESQUE DETRUITE STOP DANS CAMPS 40 % DE PERTES ARMES STOP ARMEMENT 60 % PERTES ARMES STOP MULTIPLES POSTES ENNEMIS A TRAVERS WILAYA STOP SECTEUR COLLO 80 POSTES STOP SECTEUR EL MILIA 30 POSTES STOP SECTEUR MILA PRES DE 100 POSTES STOP SECTEUR DJIDJELLI 60 POSTES STOP SECTEUR KHERRATA 100 ETC... ETAT PHYSIQUE A.L.N. TRES FAIBLE STOP FATIGUE GENERALISEE SUITE NOMADISATION PERMANENTE ET OPERATIONS ENNEMIES INTERMINABLES STOP A.L.N. VIT NUIT ET JOUR DANS NATURE STOP SITUATION MATERIELLE TRES CRITIQUE SUITE IMPLANTATION ENNEMIE SUR CHAQUE ACCROCHEMENT STOP DIFFICULTES CROISSANTES POUR HABILLEMENT ET RAVITAILLEMENT A.L.N. STOP O.P.A. DETRUITE A 90 % STOP DANS PLAINES RENOUVELLEMENT PERMANENT DE L'O.P.A. STOP DANS CERTAINES ZONES O.P.A. RECONSTITUEE 5 A 6 FOIS STOP DANS CENTRES ORGANISATION [illegible] INEXISTANTE SUITE REPRESSION QUI A CAUSE PRISONS DE [illegible] STOP CITADINS FUIENT RESPONSABILITES STOP PLAN POLITIQUE STOP MORAL PEUPLE PASSABLE STOP TRES TOUCHE PAR REPRESSIONS CROISSANTES STOP REGROUPEMENT TOUS PEUPLES DE MONTAGNES STOP TOUTES LES MECHTAS DETRUITES STOP ENNEMI POURSUIT MASSACRE PEUPLE STOP VIOLS, VOLS, EMPRISONNEMENTS GENERALISES CASTRATION ACTES CONTRE NATURE ENVERS FEMMES ET ADOLESCENTS STOP SITUATION GENERALE TRES GRAVE STOP ATTENDONS AVEC IMPATIENCE QUE PROMESSES SOIENT EXECUTEES POUR RELEVER MORAL PEUPLE ET ORGANISATION ET DESSERRER ETAU ENNEMI QUI RISQUE AGGRAVER ENCORE SITUATION DEMAIN.

201155B 202015B 20 OCT 1960 20 H 15 [illegible] LE CHEF DU CENTRE TRANSMISSIONS GPR RADIO

برقية من الولاية الثانية إلى قائدها، 20 أكتوبر 1960.

الأربعاء ١٦ مارس سنة ١٩٦٠

إلى أخي العزيز نسي علي كافي

أخي

أردت أن أغتنم وجود الأخ السي بومدين في الناحية الغربية لأبعث إليك رسالتي هذه. وأتمنى أن نلتقي قريبًا. أردت اغتنام هذه الفرصة وأنا راجيًا لي أن أجدد لك ودادي الثوري الأخوي وأجدد لك كل عواطفي وصداقتي الخالصة الرفيعة وأنا على وشك من الذهاب إلى أرضنا العزيزة المطهرة

رسالة من العقيد لطفي بخط يده إلى العقيد علي كافي مارس 1960.

تأديته لواجبي المقدس وطاعة لمبادئي

وأعرف بأنك في نفس الحالة التي أنا

فيها فيما يخص ثورتنا العظيمة.

هذا ما كان سببا كبيرا في تفهمنا. و

وصيتي المهمة في هذا اليوم هي أنك

ملزم ومن بإخوتك عليكم لأن تكونا في إطارات

تكونون في المستقبل أهل للمسؤوليات

الكبيرة وذلك لئلا يكون الجزائر أبناؤه

في عوض مسؤولين.

متمنيا أن الله سبحانه سيتيسر لنا ملاقاتنا في

الداخل أو تكون الوداع الأخير

أخوك وصديقك

لطفي

تونس: ١٥-٩-١٩٥٥

إلى الأخ المحترم: علي كافي

إننا منذ مغادرتنا مرسى الطالب في السنة الماضية انقطعت

عنا أخباركم ولذلك كتبنا لحضرة الأخ الأكبر والقروزي الوطني

إلا أننا لم نتلق منه الرد الكافي حول تساؤلات نتعرض لها،

أبى ساعي إلينا بعد مشاركتنا في المحاضرات وإلقاء القبض علينا

وزج بنا في سجن "الرصيف" وقضينا فيه مدة ١٥ يوما كبلنا

بالسلاسل، ونقلنا تحت حراسة مشددة إلى سوريا أخيرا حيث

حيث سلمنا إلى الشرطة الفرنسية التي أطلقت سبيلنا بعد ذلك،

ورجعنا إلى تونس في بداية السنة وبحثنا عنك في كل مكان ولم

نعثر لك على أثر.

ولقد أنا ومحمود إلياس وأحمد بوسليماني بعدما فهمنا في الدهشة

نتمنى التوجه إلى المشرق العربي علنا نوفق في الحصول على تدريب عسكري

أو نتمم دراستنا. وإننا سنلتحق بكم حسبما سمعنا أنكم في جبال

الجزائر. وقد استقينا هذا الخبر من الأخ: عبد الرحيم [illegible] الذي

بعد ... وعدنا بأنه يوصل هذه الرسالة إليكم بطريقته الخاصة.

وإليكم تحية جميع إخوانكم: محمود إلياس - أحمد بوسليماني

وبلغوا تحياتنا إلى جميع الجنود. أخوكم: م. هشماوي

رسالة م. هشماوي إلى السيد علي كافي.

الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني

قيادة الولاية 2

إلى السيد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

سيدي :

نتقدم إليكم باحترام بعرض عن الحالة بالولاية .
منذ أكثر من سنتين ما فتئنا نخبر بالواقع بخطورة الحالة المتزايدة.
هذه الحالة تتفاقم أكثر فأكثر إذا لم توجد حلول سريعة .
ومعالجة الحالة المادية والاقتصادية التي تتخبط فيها :

الحالة العسكرية .

في الوقت الحاضر يواصل العدو تمركزه في كامل تراب الولاية .
نذكر لكم على سبيل المثال تمركز العدو منذ الاستقلال [illegible]
[illegible] يعود عهد الحصار : ...
المراكز الجديدة : "تكسانة" ، "دوار" ، "تشامة" ، "لعاد" ، "متلاتين"
(في قسمة جيجل).
"عين عباد" ، "الشافعة" ، "الموزر" ، "برج الغر" (في قسمة الطاهير)
"زيان" ، "بأحرش" ، "معروف" ، "وادي بولقليز" (في قسمة الميلية) .
"بوشعرة" ، "العيش" ، "وادي التيلي" ، "بوطلوع" ، "أولاد لشعبان"
"أولاد جامع" (في قسمة القل).
"بني زوندة" ، "آراس" ، "زاوية" ، "تشوارفة" (في قسمة سكيكدة)
وفي قسمة سكيكدة هذه المراكز متعددة .
وإذا ذكرنا لكم إقامة هذه المراكز فذلك لنبيّن لكم بأن العدو لم يترك
لنا أي منطقة أين نستقر بالخصوص مواصلاتنا وسلك الاتصال .
من الملاحظ أن العدو يقوم بعمل سيكولوجي في الحقل السياسي والنفسي
(البسيكولوجي) لدى طبقات الشعب .
ونلفت نظركم إلى أن منذ الصيف هذا تكبدنا خسائر جسيمة
(عدد خسائرنا التقريبية : 300 مجاهد). العدو يستخدم قوة نارية
(طائرات ، مدفعية ، مصفحات ، الخ...).
أما قوتنا النارية فإنها عديمة بجانب الوسائل التي يستخدمها
العدو . فقننا يهدف إلى توزيع وحداتنا بالمنطقة من موت محقق
بسبب فقدان الذخائر والأسلحة .

رسالة من قيادة الولاية 2 إلى السيد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - (نوفمبر 1959).

• وما نطلبه منكم هو أن تضعوا في دعمنا الوسائل الكفيلة لنستطيع إحباط مشاريع العدو.

أما وسائل الغذاء واللباس للجيش فإنها في خطر من يوم ليوم نظرا للحصار الاقتصادي الذي أصبح [illegible] ترابنا كله.

وفيما يخص صحة المجاهدين فإنها غير مضمونة إذ تنخر صفوفنا أمراض جلدية حتى في بعض المرتفعات أمراض خطيرة مثل "الباللوديسم والديزانتري". وإذا لم توجد حلول سريعة وكفيلة فإننا نتعرض لرؤية جيشنا مغلوبا بالمرض.

نرجو منكم أن تبعثوا لنا بكل سرعة الثلاثة آلاف مجاهد الموجودين في الشرق لنستطيع مقاومة عمل العدو. وما نطلبه منكم هو تقوية ملكتنا العسكرية، أما الملكة الإنسانية فإن الشبيبة كلها تطمح أن تصبح مجاهدين.

وإننا نرى ونشاهد عاجزين تجنيد شبابنا بالقوة في صفوف العدو؟ ولا نستطيع أن نعمل أي شيء لانعدام الوسائل لجذب الشبيبة من سيطرة العدو.

في الميدان السياسي والاقتصادي:

الشعب الجزائري في أغلبيته ما يزال مع الثورة. [illegible] وهو يرى آماله تخيب.

فقد وعدنا بمساعدات، ولكن، إلى هذا اليوم لم تصلنا أية إعانة. والشعب، بعد خمس سنوات من الآلام والاحتياج لم يحصل من الواجب آتيا بإعانة مادية ومالية. واليوم يرى نفسه مدفوعا "للجوء" إلى بؤس كبير. الجوع والاحتياج هما ما تلاقيه طبقاتنا الشعبية الكادحة وخاصة في المناطق الحرام.

الطرق الجديدة التي يستخدمها العدو تستطيع أن "تجذب الشعب" من نفوذنا. وإنه عمل تهدئة حقيقية بمعنى الكلمة. فقد وضع العدو وسائل مادية ومالية لكسب مودة الشعب. ورغم ذلك فإن طبقات الشعب تخرج من العدو ولا تترك نفسها تؤخذ ساذجة بالوعود الملفقة.

ولكنه من اللازم أصبح أن نمنح إعانة هامة إلى الولاية بسرعة لنتمكن من التخفيف من بؤس الشعب.

أما الحالة بالمدن والقرى فإنها أشد خطورة. القوات المدعوة "بقوات الأمن" تزرع بها الرعب (توقيفات، عمليات تفتيش ليلية، اغتيالات، اعتداءات على الشرف، سرقات تتواصل بطريقة جهنمية).

• ينبغي أيضا أن توضع في دعمنا وسائل معنوية للسهر على أمور العائلات [illegible] برعاية العدد الساحق.

سطرنا هذه اللوحة لنعطيكم صورة من الحالة العامة بالولاية.

ونبين لكم أيضاً أن العدو يتابع برنامجاً واسعاً لتحطيم الولايات واحدة بعد الأخرى. فبعد الولايات 5 و4 و3 فإن شره الآن حول الولاية 2. جوا ووزير القوات المسلحة يأمر بحشد مليشيات مختارة (الكومندوس). وكل تلك العمليات تم تحضيرها، ولكن اليوم لحد الآن نجد أنفسنا محرومين إلى ما لا نهاية.

عملية "جوميل" بدأت من الولاية [illegible].

قد بين لنا ما قام به العدو. العمليات بدأت بعد، ولا نستطيع مواجهة هذا الخطر الذي يهدد [illegible].

علقنا آمالاً كبيرة على تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولكن هذا الأمل قد خاب.

لماذا؟ لأنه حتى اليوم لم تتحقق وحدة الثورة، وليس هناك توحيد تنسيق في العمل الداخلي، ولا بين الداخل والخارج.

وأسباب هذه الحالة تسقط على الخارج الذي لم يعمل أي شيء للإتيان بحلول كاملة لتحسين الحالة في المشاكل الداخلية.

قد قدمت عدة اقتراحات. حقيقة كانت هناك ردود يفهم منها أن الاقتراحات أخذت بعين الاعتبار، ولكن لم يعمل أي شيء، ولازلنا ننتظر دائماً.

ولهذا، فلشعورنا بالمسؤوليات التي نتحملها نبعث إليكم نداءنا لحل ملح وكامل بحيث توجد حالة تتعرض أن تصبح غير محتملة.

نتمنى أن يسمع نداؤنا وأن توضع الوسائل اللازمة في متناولنا لنغلب العدو في الميدان كما قال أحد وزرائنا.

تقبلوا تحياتنا الوطنية.

في 17 نوفمبر 1959 — قيادة الولاية 2

[توقيع]

مادة تقويم الدماغ رسالياً ومادياً. لم ينفذ منها إلى حد الآن شيئاً ولقد ابتدأ تحديثه
لم يبق لنا من الوقت إلا شهوراً معدودة وندخل في الوقت الذي يلحق العمر
نوع من الأداء نسبياً مكتملة غير متناسقة إذا صح هذا التعبير



REPUBLIQUE ALGERIENNE

FRONT ET ARMEE DE LIBERATION NATIONALE.

ETAT-MAJOR DE LA WILAYA -II-

A MONSIEUR LE PRESIDENT DU G.P.R.A.

Monsieur,

Nous venons respectueusement vous exposer la situation de la Wilaya.

Depuis plus de deux années, nous n'avons cessé de mettre l'accent sur la gravité de la situation qui va en s'empirant.

Cette situation risque de se détériorer de plus en plus si des solutions urgentes ne sont pas trouvées.

Nous tenons à vous signaler la situation matérielle et économique dans laquelle nous nous débattons.

SITUATION MILITAIRE.

Actuellement l'ennemi poursuit une implatation à travers tout le territoire de la Wilaya.

Nous vous citons par exemple l'implantation ennemie qui se poursuit depuis l'été.

Postes nouvellement créés: Texénna, Dardar, Sekkata, Lacbed, Metlatine, dans le secteur de Djidjelli.

Djemmane-Ayed, Chahna, Afoumar, Bordj-Ethar dans le secteur de Taher.

Aziar, Belahrache, Mzarouf, Erôs-Boulekcher, dans le secteur D'Elmilia.

Bounaghra, El-Khenia, Oued-Zenni, Boulbelout, Ouled-Chaâbane Ouled-Djamâa dans le secteur de Collo.

Beraiem, Arrés, Zarzas, Chouarfa, dans le secteur de Mila. Dans le secteur de Philippeville les postes ont été multipliés. Si nous vous citons la mise sur pied de ces postes, c'est pour vous démontrer que l'ennemi ne nous laisse aucun répit, visant particulièrement nos liaisons et nos chaines d'acheminement.

Il est à noter aussi que l'ennemi se livre à un grand travail sur le plan politique et psychologique auprès des populations.

Nous attirons votre attention que depuis l'été, des pertes sérieuses nous ont été infligées (chiffre approximatif de nos pertes, plus de 300 moudjahidines). L'ennemi employant une grande puissance de feu (avions, artillerie, blindés etc...)

Quand à notre puissance de feu, elle est nulle à côté des moyens mis en oeuvre par l'ennemi. Notre travail consiste à disperser nos unités afin de les soustraire à une mort certaine et cela est dû au manque de munitions et d'armes.

Ce que nous vous demandons, c'est de mettre à notre disposition les moyens appropriés pour pouvoir mettre en échec les projets ennemis.

Quand aux moyens de couchage et d'habillement de l'armée, ils s'aggravent de jour en jour vu le blocus économique dont est l'objet le territoire de la Wilaya.

رسالة من قيادة الولاية إلى السيد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (نوفمبر 1959).

...Pour ce qui est de la santé des moudjahidines, elle précaire, des maladies collectives se déclarant périodiquement tels que paludisme et dysenterie. Si des solutions urgentes ne sont pas apportées, nous risquons de voir notre armée vaincue par la maladie.

Nous vous prions de nous envoyer de toute urgence les 3000 moudjahidines se trouvant à l'Est afin de pouvoir contrecarrer le travail ennemi. Ce que nous vous demandons c'est le renforcement de notre potentiel militaire, quand au potentiel humain, toute la jeunesse aspire à devenir moudjahidines.

D'ailleurs nous assistons impuissants à l'incorporation de force de nos jeunes dans les rangs ennemis et nous ne pouvons rien faire faute de moyens pour soustraire la jeunesse à l'emprise de l'ennemi.

SUR LE PLAN POLITIQUE ET ECONOMIQUE.

Le peuple algérien acquis dans sa majorité à la Révolution, commence à voir ses espoirs déçus.

Des aides nous ont été promises, mais jusqu'à ce jour aucune aide ne nous est parvenue. Le peuple après cinq longues années de souffrances, de privations, n'a jamais fui son devoir, apportant aide matérielle et financière. Mais aujoud'hui il se trouve acculé à une grande misère. La faim et le dénuement sont le lot de nos vaillantes populations et particulièrement dans les zones interdites.

Les nouvelles méthodes que l'ennemi emploie peuvent soustraire le peuple à notre influence. D'ailleurs nous assistons à un véritable travail de pacification dans le sens du mot. Des moyens matériels et financiers sont mis en oeuvre par l'ennemi pour gagner la sympathie du peuple. Malgré cela, les populations fuient encore l'ennemi et ne se laissent pas perdre par ses promesses trompeuses.

Mais il est nécéssaire, qu'une aide importante soit accordée à la Wilaya afin de pouvoir soulager la misère du peuple

Quand à la situation des villes et villages, elle est encore plus pire, les forces dites de " l'ordre " sèment la terreur dans ces centres, arrestations, rafles nocturnes, assassinats, viols, vols se poursuivent avec une cadence infernale.

Il importe aussi que des moyens matériels puissants soient mis à notre disposition pour veiller à la sécurité des populations et les sustraire à la propagande vénéneuse de l'ennemi.

Nous avons drésse ce petit tableau, afin de vous donner un aperçu sur la situation générale de la Wilaya.

Nous tenons aussi à vous démontrer que l'ennemi poursuit un vaste plan en vue de détruire les Wilayas l'une aprés l'autre. Aprés les Wilayas 5, 4 et 3, c'est autour de la Wilaya 2 à maintes reprises, le Ministre des Forces Armées nous ordonnait de déclencher des opérations de diversion. Toutes les actions ordonnées ont été entréprises, mais aujourd'hui nous nous trouvons acculés à une impasse.

\- 3 -

... L'opération "Jumelles " a commencé en Wilaya 2.

Un dispositif de sécurité a été mis en place par l'ennemi. Les opérations ont déja commencé, nous ne pouvons pas faire face à ce danger qui risque de nous submerger.

Nous avons mis un grand espoir en la constitution du G.P.R.A. mais cet espoir a été déçu.

Pourquoi ? Parce que jusqu'à ce jour l'unité de la Révolution n'a pu être faite. Aucune coordination n'existe sur le plan intérieur; ni entre l'intérieur et l'extérieur.

Les raisons de cet état de fait incombent à l'extérieur qui n'a rien fait pour apporter les solutions adéquates afin d'améliorer la situation de l'intérieur.

Maintes suggestions ont été avancées, certes des réponses ont été faites laissant entendre que ces suggestions ont été prises en considération, mais rien n'a été fait et nous attendons toujours.

C'est donc conscients des responsabilités qui nous incombent que nous vous jetons un appel angoissé afin que des solutions adéquates soient trouvées à une situation qui risque de devenir intenable.

Nous espérons que notre appel sera entendu et que les moyens nécessaires soient mis à notre disposition pour vaincre l'ennemi sur le terrain comme l'a dit l'un de nos Ministres.

VEUILLEZ CROIRE A NOS SALUTATIONS PATRIOTIQUES.

Fait le 17 Novembre 1959.

L'ETAT-MAJOR DE LA
WILAYA -II-

Tunis, le 29 octobre 1960

Au Président du Conseil du
Gouvernement Provisoire de la
République Algérienne

Copie de télégramme pour information

I. Autorité origine : P.C. Wilaya 2
Autorité destinataire : C.C. Wilaya 2
Date et heure de dépôt : 17/10/60 à 13H30 Z.A.

Texte :

LORS VOTRE DEPART VOUS AVONS DONNE NOTRE CONFIANCE POUR FAIRE EN SORTE QUE DECISIONS PRISES EN COMMUN SOIENT ACCEPTEES PAR AUTORITE SUPERIEURE Stop MAIS DEPUIS VINGT MOIS ET MALGRE MAINTES PROMESSES LA WILAYA N'A ACQUIS AUCUN AVANTAGE Stop CONSTATONS AMEREMENT QUE SITUATION ACTUELLE VOUS INCOMBE SUITE VOTRE ATTITUDE AVEC EXTERIEUR Stop et Fin.

II. Autorité origine : P.C. Wilaya 2
Autorité destinataire : C.C. Wilaya 2
Date et heure de dépôt : 20/10/60 à 13H30 Z

Texte :

SITUATION GENERALE WILAYA DEPUIS SEIZE MOIS Stop OFFENSIVES ENNEMIE SE POURSUIT Stop SITUATION COMPLETEMENT CHANGEE Stop PLAN MILITAIRE Stop PLUS DE SOIXANTE DIX POUR CENT PERTES AMIES DANS UNITES A.L.N. Stop DANS PLAINES A.L.N. PRESQUE DETRUITE Stop CHEZ CADRES QUARANTE POUR CENT DE PERTES AMIES Stop ARMEMENT SOIXANTE POUR CENT PERTES AMIES Stop MULTITUDE POSTES ENNEMIS A TRAVERS WILAYA Stop SECTEUR COLLO QUATRE VINGT POSTES Stop

رسالة علي كافي إلى رئيس مجلس الحكومة المؤقتة (أكتوبر 1960).

-2-

SECTEUR EL-MILIA TRENTE POSTES Stop SECTEUR MILA PRES DE CENTS POSTES Stop SECTEUR DJIDJELLI QUATRE VINGT POSTES Stop SECTEUR KERRATA CENT VINGT ect... Stop ETAT PHYSIQUE A.L.N. TRES FAIBLE Stop FATIGUE GENERALISEE SUITE NOMADISATION PERMANENTE ET OPERATIONS ENNEMI INTERMINABLES Stop A.L.N. VIT JOUR ET NUIT DANS NATURE Stop SITUATION MATERIELLE TRES CRITIQUE SUITE IMPLANTATION ENNEMI SUR CHAINES ACHEMINEMENT Stop DIFFICULTES CROISSANTES POUR HABILLEMENT ET RAVITAILLEMENT A.L.N. Stop O.P.A. DETRUITE A QUATRE VINGT DIX POUR CENT Stop DANS PLAINES RENOUVELLEMENT PERMANENT DE L'O.P.A. Stop DANS CERTAINS DOUARS O.P.A. RECONSTITUEE CINQ A SIX FOIS Stop DANS CENTRES ORGANISATION PRESQUE INEXISTANTE SUITE REPRESSION QUI A CAUSE PSYCHOSE DE PEUR Stop CITADINS FUIENT RESPONSABILITES Stop PLAN POLITIQUE Stop MORAL PEUPLE PASSABLE Stop TRES TOUCHE PAR REPRESSIONS CROISSANTES Stop REGROUPEMENT TOUS PEUPLES DE MONTAGNES Stop TOUTES LES MECHTAS DETRUITES Stop ENNEMI POURSUIT MASSACRE PEUPLE Stop VIOLS VOLS EMPRISONNEMENTS GENERALISES CASTRATION ACTES CONTRE NATURE ENVERS HOMMES ET ADOLESCENTS Stop SITUATION GENERALE TRES GRAVE Stop ATTENDONS AVEC IMPATIENCE QUE PROMESSES SOIENT EXECUTEES POUR RELEVER MORAL PEUPLE ET ORGANISATION ET DESSERRER ETAU ENNEMI QUI RISQUE AGGRAVER ENCORE SITUATION Stop et Fin

Copie pour information.

LE COLONEL COMMANDANT LA WILAYA 2

Ali KAFI,

Message

Exp. C.C.Wilaya 2
Dest. P.C. Wilaya 2

Réponse vos deux messages.stop. Insistons particulièrement pourque contacts radio soient maintenus par tous les temps.stop.Sommes au courant votre situation difficile.stop. N'avons rien oublié ni de votre mission ni de nos promesses.stop. Certaines réalisées en principe.stpo.
Ressentons situation douloureusement parceque circonstances n'ont pas été favorables pour rencontre antérieure.stop. Révolution exige de nous tous tenir envers et contre tout jusqu'àà victoire finale.stop. Facteurs et f force internes demeurent dans persévérance et unité conditions primordiales du succes.stop.Situation diplomatique missions New-York Moscou etPékin facteurs externes tres favorables.stop.Grâce justement à cette force intern durable.stop.
Personnalité importante demande documents dont papiers pour vous .stop. Demandons confirmation.stop. Demandons confirmation si contact sûr a été réalisé en vue pour nous commencer vous envoyer finances.stop. Avez suivi certainement déclaration faite à Tunis Benm'hidi Nourredine conseiller général Fedj M'zala.stop. Demandons confirmation s'il a rejoint Tunis de lui-même ou par votre conseil.stop. Vous rappelons que code ancien d'où précautions supplémentaires pour votre écriture.Stop. Salut fraternel et patriotique.stop. Ali KAFI.stop et fin.

Le 29 Octobre 1960.

هذه الرسالة وجهت إلى الولاية 2 ردا على الرسالتين الموجهتين إلى مسؤول الولاية علي كافي.

A.O : C.A Wilaya 2
A.O : C.C Wilaya 2
D et L. Dépôt : 06/0042

N° 457/279

Nature : Flash

Texte : Suite N° 356 stop Ahmed Kadri tout comme son ambitieux acolyte ne recule devant rien pour arriver à ses fins stop tous dilapident des fonds considérables stop Kadri et Meranda ont ordonné au responsable secteur ville Setif de leur fournir 6 postes TSF stop valeur 300.000 francs cela pour les derniers 15 jours stop Je vous demande m'envoyer un ordre m'enjoignant de garder intacts tous documents en ma possession de façon que je ne tolérerai à personne d'y toucher pour que vos éventuels auraient tous les éléments stop Quant aux autres responsables qui ne sont que des traîtres et des lâches il y a lieu de les suspendre immédiatement de leurs fonctions stop nous avons suffisamment de jeunes pour les remplacer à la satisfaction de l'ALN et peuple stop je me tiens à votre disposition pour tous renseignements complémentaires stop respects stop Mohammed Salah Sfaksi secrétaire général zone I Wilaya II. stop et fin.

D et L. réception 151145 Z
D et L. déchiffrement 161730 Z
Opérateur OR : Haroun - Déchiffreur Tiar

A.O : C.A Wilaya 2
A.D : C.C wilaya 2
D et h de dépôt : 051000 Z.

N° d'enregistrement : 353/229

Mention : Flash

Texte : Suite message 302 stop Meranda a reconnu ces faits stop à la dernière réunion de zone 1 présidée par Lt Yallaoui mais aucune décision ne fut prise devant esprit de fortification de Meranda stop 1 moudjahid s'est rendu à ennemi et 1 sergent-major a deserté avec 3 armes non pas pour se rendre mais pour tuer Meranda et libérer la zone de ce tortionnaire stop Depuis stop Meranda se cache et abandonne presque ses fonctions car il a peur stop le manque de courage de ce chef porte atteinte au prestige de l'ALN stop il y a la très grave affaire de tentative d'assassinat de Mlle Naima Mallem à laquelle a pris part avec une haine particulière Meranda. Son complice Hemouma et capitaine Amar ADAI et autres stop à suivre stop et fin.

D et h réception : 112315 Z.
D et h déchiffrement : 122300 Z

Signature OR : Hamid
Signature chiffreur : ARRAR
Visa chef centre : Mansour
Instructions particulières : CFM Lt 122116 Z
Moyen : Radio

A O. : C. A Wilaya 2
A D. : C.C Wilaya 2
D et h départ :

N° 355 / 245

Urgent Flash.

Texte : Message 353 stop cette jeune fille a eu le tort d'être patriote et d'avoir accompli toutes les missions confiées à elle à la satisfaction de tous stop elle a un demi-frère renié par toute la famille et qui vit loin d'elle stop elle a 2 frères qui ont tout fait pour leur pays et sont en prison chez l'ennemi stop par haine et jalousie tout le monde conjugue ses efforts pour l'assassiner sans aucun prétexte stop je vous adresse copie de P.V. d'interrogatoire auquel nous avons procédé Ahmed Kadir et moi même stop je vous lance un cri d'alarme pour cette jeune femme stop le prestige de notre Pays en dépend stop ennemi va saisir son assassinat servir sa propagande dans les les villes stop A suivre stop et fin.

D et h réception : 122100Z
D et h déchiffrement : 130915 Z

Opérateur OR : ARRAR
" chiffreur : Belkacem Laïd

Moyen : Radio.

Saïd Aoufi stop l'aspirant Mohammed Salah Yahiaoui stop l'adjudant Abdellah Redouane stop le sergent-chef Mostefa Bekouche et tentative d'assassinat de Mlle Naïma Mallem stop ex-chef de section des liaisons et renseignements de Batna section féminine stop Saïd Aoufi s'est vu insulté dans réunion du conseil de zone en juillet 58 stop il relève le défi en ne voulant pas assister au conseil stop pour ne pas déplaire à Hadj Lakhdar - Legnhibi qui le redoutait - ordonne une enquête dont les conclusions donnent entièrement raison à Aoufi stop mais Hadj Lakhdar ne se voulait pas battu stop et nous ne savons pas si Aoufi est mort ou vivant stop l'aspirant Mohamed Salah Yahiaoui est relevé de ses fonctions sans preuve et peut-être exécuté lui aussi stop Hadj Lakhdar a envoyé un message à 1 civil du douar Sehane commune de Aïn-M'lilla stop lui ordonnant de contrôler l'activité du traître Yahiaoui stop le civil n'en croyant pas ses yeux montre la lettre au Lt Abdesselam des liaisons et renseignements de la zone 2 stop et lui dit qu'étant civil il ne pouvait contrôler un officier de l'ALN stop A suivre stop et fin.

Date & heure de dépôt : 091610Z.
" " " chiffrement : 091605Z

Signature de l'OR : ARAR
" " chiffreur : AMI
Visa du chef de centre : Mansour.
Moyen : Radio.

Autorité origine : C. A. Wilaya 2.
Autorité destinataire : C. C Wilaya 2.
Date et heure de dépôt : 061 000 Z.

Mention : Très secret - Stab.

N° 348/126/189 et 349/127/190

Texte : Suite message N° 347 stop. il est connu pour son esprit sectaire et retors stop Depuis la mort du capitaine HAKKI HIHI il est maître absolu de la zone stop puis a organisé un réseau d'espions puisés parmi les Ouled Chellih pour son seul profit stop il prétend que les habitants de ce douar doivent avoir le premier rôle partout dans le gouvernement et l'ALN stop ce réseau lui émet de faux rapports qui peuvent lui permettre d'abattre sous le masque de la légalité les patriotes qu'il ne peut pas souffrir stop son activité criminelle commença en 1955 par des affirmations mensongères tel que l'usage qu'il faisait des fonds de Batna ou des centres voisins stop il affirmait à son chef Taher Nouichi que ces derniers proviennent des Ouled Chellih stop pendant cette époque il égorgea ou assassina tous les vrais patriotes et ne garda que les lâches comme Abdellal Mohammed stop Soltani Hocine et Mostefa Benouï fils de caïd qui sert avec désintéressement l'ennemi stop tout le monde connaît la haine qu'il a pour les instruits et le sort qu'il leur réserve stop depuis qu'il a abattu un compagnon de Mostefa Ben Boulaïd très instruit en arabe les exécutions de ce genre ne se comptent plus stop je n'ai pas de précisions mais des enquêtes bien menées peuvent amener la vérité stop il y a des affaires du sous-lieutenant

A.O. : Chef de trans. national
A.D. : C.C wilaya 2
Date et heure de dépôt : 102200 Z.

Texte : Rectificatif au NR 351 / 185 venant du C.A.W.2 et qui vous est destiné stop prière lire stop Lieutenant Youcef Yalaoui qui acquiesce tout sans protester et cela pour avoir un avancement de son maître car il est fourni d'ambition stop au lieu de stop un avancement de poste maître stop respects stop et fin /.

A.O : C.A Wilaya 2
A.D : C.C Wilaya 2
Date et heure de dépôt : 061000 Z

Mention : flash

N° 351/185

Texte : Suite n° 349 stop Abdellal Redouane et son adjoint Mostefa Bekouche dirigeaient avec compétence et dévouement la section de la ville de Batna stop ce dernier a le baccalauréat stop ils ont été relevés arbitrairement de leurs fonctions ils ne plaisent pas aux Ouled Chellih et sont en train de vivre un calvaire douloureux par l'entremise de Mohammed Ben Abdellah stop leur rapport a prouvé leur innocence mais Hadj Lakhdar a intention ferme de les faire disparaître stop ce dernier a trouvé un bon complice dans le lieutenant Youcef Yalaoui qui acquiesça tout sans protester et cela pour avoir un avancement de poste maître car il est pourri d'ambition stop Hadj Lakhdar a été nommé capitaine en mai 58 passé commandant sans avoir exercé les fonctions de capitaine l'ascension est rapide stop A suivre stop et fin.

Date et heure de réception : 092340 Z
" de déchiffrement : 100200 Z

Signature de l'O.R : Aran
" du chiffreur : MWA et RCD.

République Algérienne

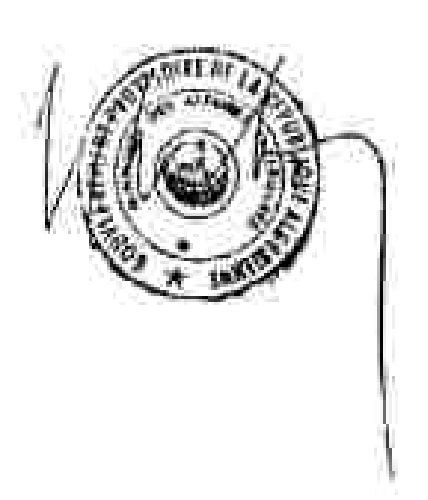
MINISTÈRE DES AFFAIRES EXTÉRIEURES

ORDRE DE MISSION

LE COLONEL ALI KAFI, CHEF DE LA MISSION DU G.P.R.A. AUPRES DE LA R.A.U., PORTEUR DU PASSEPORT DIPLOMATIQUE DE LA R.A.U. No. 00345 DOIT SE RENDRE A ALGER POUR CONSULTATIONS AVEC LE PRESIDENT ET LE MINISTRE DES AFFAIRES EXTERIEURES DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Fait à Tunis le 12 Juillet 1962

P. Le Ministre,



أمر بمهمة إلى علي كافي في جويلية 1962.

الملحق الثاني

مراسلات بين المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE
==========

BUREAU

Ce jour le 30 Novembre 1961

Cher frère,

Des doutes ayant été émis sur l'authenticité du rapport du C.N.R.A. fourni par le Secrétariat, nous avons chargé le rapporteur Oussedik et le secrétaire Abdelhafid de réécouter les bandes.

Nous te transmettons, ci-joint, leurs conclusions.

Fraternellement.

Le Bureau.

DESTINATAIRE :

مراسلة من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى رئيس المجلس ٣٠ نوفمبر ١٩٦١.

" Quant au P.C.A., bien qu'inexistant en Algérie, il mène une activité propre en France. La proposition du F.L.N. depuis 1954 qui demande la dissolution des partis, reste juste. Il faut continuer donc à demander au P.C.A. de se dissoudre. Cette attitude n'est pas dictée par l'anticommunisme. Elle est fondée sur une conception juste. Elle ne peut en rien affecter nos rapports avec les pays socialistes.

c)- Rectification de l'alinéa T, de la page 26, de la manière suivante :

Au lieu de : " Au service de la Révolution ... A.L.N."
Lire : " Au service de la Révolution, apporter une aide matérielle, rechercher le soutien et la sympathie des deux pays frères et répondre aux besoins humains de l'A.L.N.".

d)- Rectification de l'alinéa 2 de la page 20, de la manière suivante :

Au lieu : " L'accession des pays ... brèche."
Lire : " Le maintien des pays africains dans la communauté française crée une brèche ... "

e)- Suppression, dans l'alinéa 2 de la page 28, de la phrase suivante :

" Il semble que la seule politique ... opinion ".

f)- Rectification de l'alinéa 3 de la page 20, de la manière suivante :

Au lieu de : "... objectifs premiers de notre organisatio
Lire : "... objectifs premiers et permanents de notre organisation..."

3°/- Des suggestions ont été faites qui ont donné lieu à des débats, mais des conclusions n'ont pas été tirées. L'interprétation de l'esprit du C.N.R.A et l'exécution de certaines tâches sont laissées à l'appréciation du G.P.R.A. Pour cela, le Gouvernement doit relire en particulier les paragraphes suivants :

a)- <u>Au fida</u> : voir page 444 et 445 du P.V2

...

b)- A la mobilisation des masses (page 21 du Rapport politique) : BENAOUDA voudrait que l'on précise que la canalisation des énergies doit déboucher sur l'insurrection généralisée. Le Rapporteur a laissé le soin au Gouvernement de le faire, s'il le juge nécessaire (voir page 446 et 447 du P.V.).

c)- Au rôle de la femme : voir page 448 et 449 du P.V.

d)- Au P.C.A. : Il a été demandé de fournir des explications aux pays socialistes sur les activités du P.C.A. Le Rapporteur était d'accord, mais a refusé que figure sur le texte qui sera rendu public.

e)- Aux juifs : lire les pages 449, 450 et 451 du P.V.

f)- A la politique maghrébine : lire les pages 455, 456 et 457 du P.V.

4°/- A la demande du C.N.R.A., des paragraphes doivent être ajoutés au Rapport politique par le Gouvernement:

a)- Un paragraphe sur la destruction des barrages et la création d'une commission spécialisée à cet effet et chargée de fournir un rapport trimestriel au Gouvernement. Le C.N.R.A. demande au Gouvernement d'utiliser des techniciens étrangers pour la destruction dont il s'agit.

b)- Un paragraphe sur les moudjahidines et leur avenir. Parler également des réformés, blessés et anciens djoundis

III. - Il y a lieu de mentionner que l'audition de certaines bandes s'est révélée difficile. Cependant, il faut noter que le P.V. donne fidèlement et honnêtement un résumé des débats. Ceci ressort de la confrontation des bandes audibles et du P.V. En particulier, les corrections sus-mentionnées peuvent être faites sans

...

<u>aucune crainte car elles sont reproduites sur le P.V. fidèlement et textuellement.</u>

<u>N.B.</u> – Prière de remplacer, à la page 454 du P.V., dans l'alinéa 2, le mot "désapprouve" par "approuve".

Le présent procès-verbal a été établi en quatre exemplaires dont un, destiné aux archives, a été joint à la copie du P.V. ayant été utilisée pour la confrontation dont il est parlé ci-dessus (volume portant le n° 2).

COMITE NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

BUREAU

Chers Frères,

Nous vous informons que le Bureau du CNRA s'est réuni les 27 et 28 novembre 1961.

A l'issue de cette réunion il a adressé une lettre au Gouvernement dont nous vous communiquons copie ci-joint.

Par ailleurs, il a étudié attentivement la situation créée par la crise Gouvernement-Etat-Major.

Après avoir longuement réfléchi sur toutes sortes d'interventions possibles pour résoudre ce problème, qui commence à inquiéter tous les Algériens ici, dans les conditions les meilleures, il a pensé faire appel à vous pour aider à sa résolution.

Le Bureau du CNRA estime que le poids moral que vous représentez à l'heure actuelle peut être utilisé efficacement dans l'intérêt national pour résoudre cette crise. Celle-ci peut évoluer dangereusement. Nous pensons que le moment est arrivé d'y mettre fin.

Nous vous demandons, dans l'intérêt de notre patrie, de vouloir bien prendre cette affaire en main et d'intervenir directement pour la régler. Nous espérons que vous comprendrez le sens de notre présente démarche et que vous consentirez à y répondre favorablement.

Si vous jugez, comme nous, que votre intervention peut être utile, nous serons à votre disposition pour vous aider dans votre tâche.

Nous profitons de cette occasion pour vous souhaiter un prompt rétablissement des fatigues causées par votre héroïque grève de la faim.

Fraternellement.

DESTINATAIRES:
BENBELLA - AIT AHMED.- BITAT - BOUDIAF - KHIDER.

رسالة مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى المساجين الخمسة يطالبهم بالمساعدة في إيجاد حل للأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

COMITE NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

BUREAU

Le Bureau du CNRA s'est réuni les 27 et 28 novembre 1961. Il a étudié l'évolution de la situation depuis la réunion du CNRA en août dernier, principalement sur le plan organique. Il a aussi revu les décisions prise par le CNRA pour voir dans quelle mesure elles ont été appliquées par le gouvernement.

Vous n'ignorez pas qu'il entre dans les attributions du Bureau de veiller à l'exécution des décisions et résolutions du CNRA. C'est dans cet esprit que nous vous adressons la présente lettre. Ce faisant, il n'est nullement dans nos intentions de porter des critiques ou de créer un mouvement d'opinions d'opposition. Le seul souci qui nous guide est de remplir pleinement les responsabilités qui nous incombent et de veiller à ce que les décisions dont nous sommes les gardiens ne restent pas lettre morte.

Nous sommes au regret deconstater aujourd'hui que nombre de décisions du CNRA n'ont pas été appliquées ou ne l'ont été que très timidement. Pourtant, autant que nous puissions en juger ces décisions ne sont dépassées par les évènements. Leur application [illegible] plus que jamais, selon nous, la condition première d'un redressement.

Il n'est pas dans nos intentions pour le moment d'entrer dans le détail des choses. Nous nous bornerons donc à attirer votre attention dans cette lettre sur les décisions les plus importantes qui, à notre connaissance, n'ont pas été appliquées.

Des problèmes se posant à l'intérieur.

1. Le renforcement de l'ALN en cadres, armement, munitions, finances et ravitaillement sont, dit le CNRA, les objectifs premiers et constants de notre organisation et la condition essentielle de la victoire. Nous pensons que des efforts sérieux et rationnels n'ont pas été faits dans ce domaine. Nous ne nions pas les difficultés inhérentes aux conditions objec-

رسالة من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى رئيس الحكومة المؤقتة (نوفمبر 1961).

[illegible] actuelles. Mais, nous pensons qu'elles auraient pû être partiellement surmontées si les initiatives prises ou à prendre avaient fait l'objet d'une attention plus particulière du gouvernement. En particulier, le problème important de l'acheminement des cadres à l'intérieur est laissé à l'initiative, voire à la discrétion individuelle alors qu'il est un des objectifs premiers fixé par le CNRA au gouvernement. Plus grave encore, les cadres libérés des prisons sortent à l'extérieur alors qu'ils devraient être mis à la disposition des Wilayas. Nous ne pensons pas que ce soit là une méthode efficace pour résoudre un problème aussi sérieux. Il ne faut pas perdre de vue, en effet, au risque, à notre avis, d'une dérivation grave, que la ligne politique tracée par le CNRA, met en garde la direction contre toute tendance vers un travail orienté en fonction des besoins de l'intérieur.

2. Cette orientation nécessaire de l'activité du gouvernement vers la lutte à l'intérieur nous amène à attirer votre attention sur un autre problème dont l'importance n'est pas moins grande. Le CNRA a recommandé au gouvernement de s'attacher à coordonner l'action des Wilayas qui vivent actuellement d'une façon autonome. A cet effet, il a demandé qu'une orientation et des directives constantes leur soient ~~scrupuleusement appliquées~~. Nous attachons, quant à nous, une importance capitale à ce principe.

3. C'est d'ailleurs dans cet ordre d'idée et pour essayer d'uniformiser nos conceptions sur les moyens de notre lutte que le CNRA a établi les lignes directrices de notre combat. Or, il semble que ces décisions n'ont pas été transmises aux Wilayas alors qu'elles s'adressent à elles en premier lieu. Aussi nous profitons de cette occasion pour vous demander instamment de transmettre aux Wilayas les décisions du CNRA.

B/ Les problèmes se posant à l'extérieur.

Qu'en est-il des décisions qui sont immédiatement applicables à l'extérieur ?

Les principes de centralisation et de coordination n'ont été que partiellement appliqués. Les questions financières mises à part, nous attirons l'attention du gouvernement entre autres sur l'organisation [illegible] la diplomatie.

Malgré les décisions du CNRA, aucune politique de cadres n'a encore été tracée jusqu'à présent. Les modes de recrutement

...gement ne se fait pas toujours en fonction des critères ...is (conscience militante, apport à la Révolution, compétence). L'organisation féminine n'a pas encore été créée.

Quant à notre diplomatie et notre propagande internationales, plutôt que de se développer comme le recommande le CNRA, elles semblent au contraire diminuer d'intensité. Les difficultés internes et la préparation ou l'engagement de la négociation ne doivent en aucune façon avoir leurs répercussions sur le développement de notre lutte. Dans ce domaine, nous vous rappelons que la décision du CNRA prise en 1959 d'ouvrir des bureaux en Europe orientale n'a pas encore été mise en application.

Par ailleurs, le CNRA a élaboré une politique d'internationalisation, notamment par le volontariat international et l'extension du conflit. Nous tenons à attirer votre attention sur cette décision qui mérite une étude approfondie.

Problèmes financiers.

Sur le plan financier les décisions du CNRA semblent avoir été méconnues. Nous vous rappelons que les décisions suivantes attendent toujours d'être appliquées :

1/ L'établissement d'un barème uniforme pour tout le personnel du Gouvernement, en tenant compte du fait qu'il ne s'agit pas d'un traitement de fonction mais d'un subside d'entretien.

2/ Une compression du personnel et l'institution à cet effet d'une commission chargée d'étudier les effectifs utiles et de prendre les mesures nécessaires.

3/ L'institution de restaurants et dortoirs pour permanents.

4/ La révision de certaines indemnités spécialement pour les délégations du GPRA à l'extérieur et les frais de représentation.

5/ La limitation de déplacements par avion et l'établissement d'indemnités journalières pour chaque pays.

6/ La réorganisation des finances en tenant compte des principes de centralisation et de contrôle.

7/ La création d'une commission des comptes de la nation ayant pouvoir d'investigation dans tous les services de la trésorerie et de tous les ministères.

Sur le plan judiciaire:

Enfin sur le plan judiciaire, nous vous rappelons que les déci-

du CNRA de 1959 sont encore lettre morte. Il a prévu dans ce domaine :

1/ L'établissement d'un règlement général de discipline définissant les fautes et sanctions ainsi que la procédure.

2/ L'institution d'un code criminel et d'un code d'instruction criminelle.

3/ L'institution de tribunaux révolutionnaires à l'échelle nationale et la nomination de leurs membres par le gouvernement.

Sur le plan de la direction.

Nous arrivons maintenant à un problème très sérieux, celui de l'autorité de la direction. Il ne faut pas perdre de vue que la critique fondamentale formulée par le CNRA à l'égard du gouvernement précédent est l'absence totale d'autorité. En procédant à un changement de gouvernement, le CNRA avait surtout en vue l'instauration d'un pouvoir fort qui s'impose. Or nous constatons que, sur ce plan la situation s'est considérablement dégradée. Certes le gouvernement a hérité d'une situation très difficile. Mais dès le début il avait les moyens d'imposer son autorité en prenant directement les rênes du pouvoir. Il n'a rien fait. Actuellement le gouvernement ne dirige pratiquement plus l'ALN. Son autorité sur le reste de l'appareil à l'extérieur n'est pas plus brillante que par le passé.

Cette situation ne peut persister sans causer des dangers graves à la Révolution.

Sans vouloir nous préoccuper de questions de personne, ce qui nous importe le plus est que la Révolution possède une autorité et l'exerce effectivement sur l'ensemble de l'appareil de la Révolution. C'est dire que la tâche principale qui s'impose actuellement et dans l'immédiat est la restauration de l'autorité, c'est d'ailleurs la mission première que le CNRA a confié au gouvernement. Nous pensons que le GPRA doit prendre toutes ses responsabilités et trancher ce problème au plus tôt.

Pour nous, l'existence d'une autorité réelle et effective est la condition du succès de notre Révolution.

Le Bureau, quant à lui, suivra de près l'évolution de la situation et se réserve le droit, en cas d'évolution des événements, d'informer tous les membres du CNRA.

Telles sont les remarques que nous avons tenu à vous faire présentement. Mais espérons que vouscomprendrez qu'elles vous sont présentées dans l'esprit militant le plus instructif et que vous tiendrez compte de ces observations.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'assurance de nos sentiments fraternels.

Le jour le 30 septembre 1961

Le Bureau

DESTINATAIRE :

- Monsieur le Président du GPRA.

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

BUREAU

Cher frère,

Je vous informe que toutes correspondances au Bureau du C.N.R.A. doivent être adressées à Mohamed BENYAHIA, 34 rue d'Isly à TUNIS.

Fraternellement.

Le Bureau.

DESTINATAIRES :

- Tous les membres du C.N.R.A.

إشعار بضرورة توجيه كل المراسلات من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى السيد محمد بن يحي، عن مكتب هذا المجلس.

REPUBLIQUE ALGERIENNE
Ministère Armement et des Liaisons Générales

DIRECTION NATIONALE DES TRANSMISSIONS

MESSAGE - ~~ARRIVEE~~ PORTE

AUTORITE ORIGINE : M.A.L.G.
AUTORITE DESTINATAIRE : TOUS MEMBRES C.N.R.A. TUNIS
DESTINATAIRE (INFORMATION) :
DATE ET HEURE DE DEPOT : 18 FEVRIER 62 A 1545Z
N° D'ENREGISTREMENT : ./.

NR 255/

TRES SECRET	FLASH
SECRET	EXTREME URGENT
SECRET-CONFID	TRES URGENT
CONFIDENTIEL	URGENT
NON CLASSE	ROUTINE

(Rayer les mentions inutiles)

TEXTE :

VOUS COMMUNIQUONS CI-APRES TEXTE MESSAGE RECU DU FRERE ABOULFATE CHA[illegible] ORGANISATION SEJOUR MEMBRES C.N.R.A. A TRIPOLI STOP DEBUT CITATION STOP PRIE[illegible] FAIRE XX DIRE AUX FRERES VENIR DIRECTEMENT A LA MISSION ET NON A L'HOTEL ME[illegible] SI COMME D'HABITUDE STOP AVONS RESERVE CHAMBRES DANS HOTEL DIFFERENT STOP FI[illegible] CITATION STOP ET FIN./

Date et Heure de réception	Date et Heure de retransmission	Date et Heure de remise	Signature de l'O. R.	Signature du Chiffreur	Visa du Chef de Centre	Instructions particulières	Moyens
./.	./.	19/2/62 h	./.	RACHID	Le Chef de Centre TUNIS	PORTE	ESTAFETTE

برقية خاصة بإقامة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. (فيفري 1962).

REPUBLIQUE ALGERIENNE
Ministère de l'Armement
et des Liaisons Générales

DIRECTION NATIONALE
DES TRANSMISSIONS

MESSAGE - PORTE

AUTORITE ORIGINE: BUREAU C.N.R.A.
AUTORITE DESTINATAIRE: TOUS MEMBRES C.N.R.A.
DESTINATAIRE (INFORMATION):
DATE ET HEURE DE DEPOT: 7/5/62 1915Z
N° D'ENREGISTREMENT:
N° 107/

T. SECRET	FLASH
SECRET	Ex. URGENT
SEC. CONF.	T. URGENT
CONFID.	URGENT
N-CLASSE	ROUTINE

(Rayer les mentions inutiles)

TEXTE:

LE GOUVERNEMENT [illegible] DEMANDE AUJOURD'HUI CONVOQUER LE C.N.R.A. EN SESSION EXTRAORDINAIRE DU 25 AU 31 MAI A TRIPOLI EN VUE D'ADOPTER UN PROJET DE PROGRAMME DU F.L.N. STOP PRIER PRENDRE TOUTES DISPOSITIONS POUR ETRE A TRIPOLI AVANT CETTE DATE STOP LETTRE CONVOCATION SUIT STOP ET FIN

Date et Heure de Réception	Date et Heure de déchiffrement	Date et Heure de Remise	Instructions particulières	Visa du Chef de Centre
7/5/62 A 1915Z	PORTE		PORTE	Le Chef du Centre Récepteur de TUNIS

برقية من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى كل أعضائه لحضور اجتماع هذا المجلس بطرابلس، (ماي 1962).

الملحق الثالث

قضايا نظامية وتعليمات متعلقة بالولاية 2

جيش وجبهة التحرير الوطني


ولاية رقم ٢
شمال قسنطينة

١) مسائل نظامية

***

أ – الاجتماعات:

يجتمع مجلس الولاية بصفة نظامية ثلاث مرات في السنة.
- « المنطقة كل خمس وأربعين يوماً (٤٥).
- « الناحية كل ثلاثين يوماً (٣٠).

تكون اجتماعات طارئة في جميع المستويات، تطبع [illegible] النظامية في المناطق والنواحي مرة في كل اجتماعين، ويجب أن يكون هناك تفتيش.

ب – السر النظامي:

تحترم جميع الأحكام المتخذة في الاجتماعات السر النظامي، ويستطيع هذا النظام بصفة المسائل والعقوبات.

ج – السرقة:

يعاقب فاعلها بشدة من يسرق ملك النظام – وقد يؤدي هذا إلى حكم بالإعدام في المسائل الخطيرة. ولا يكون أهل الحكم إلا المحكمة العسكرية الوحدة الأساسية التي وقعت فيها السرقة، ويحكم في جميع المسائل التي تخرج عن هذا ثم تحسم بالعقوبة النافذة المكلفة بمشاكل الدائرة التي وقعت فيها السرقة.

أما السرقة التي تقع بين أفراد الشعب فمن اختصاص اللجنة الشرعية المحلية.

د – الزنى:

الزنى هو اتصال الجنسين بطريقة غير مشروعة، ويعد من الكبائر التي لا يسمح النظام بارتكابها. لذلك يعاقب مرتكبه بتطبيق الشرع في صرامة، لما يترتب عليه من عواقب.

١ – طبيعة الهيكل النظامي: نظراً لما يحدثه الزنى من مضار أخلاقية اجتماعية فإنها تعمل على [illegible] الهيكل النظامي [illegible] في أوساط النظام [illegible] من الشعوب الاجتماعية [illegible] الأخرى.

٢ – [illegible] العقوبة الصارمة: إن الزنى [illegible] والجماعة والأمة الجزائرية والمجتمع [illegible] لا يحق [illegible] من [illegible] مسيرة [illegible].

٣ – [illegible] المجتمع: [illegible] الجزائرية [illegible] المجتمع [illegible] وللوصول إلى هذه الغاية النبيلة يجب [illegible] لما دون النظام وتطبيقه.

****

أوامر متعلقة بالمسائل النظامية للولاية 2.

وان المسؤول عن الوصول الى هذه الغاية الشريفة هم اعضاء الادارة النظامية ، ولا يتم لهم ذلك الا بتعميم الارشادات وبذل النصائح ، والقيام برقابة مستمرة لجميع عملاء النظام ، والانتباه والاهتمام الدائمين .

٤ - وقوع الجريمة : اذا وقعت الجريمة كيفما كان على المسؤولين تتبعها ، والتحقيق فيها بدقة وانتباه ، ويراعى في ذلك الموضوع العام وخاصة التسبب في النية والتحري بالتحقيقات على الطرفين (الناقم والمتهم) ولأجل الوصول الى الحقيقة يجب تعيين لجنة خاصة من طرف الادارة المحلية للبحث في الجريمة التي ترتكب من افراد النظام .

٥ - اصدار الحكم : للادارة المحلية ان تحكم في الجرائم التي تقع ، ويكون الحكم مطابقا لحجم الجريمة ، من عقاب بسيط الى الحكم احيانا بالاعدام .

٦ - تنقلات المناضلات :

يجب ان يصحب كل مناضلة عند التنقل الليلي مثلا لا اقل رجلان على الاقل ويمتنع عليها ان تمشي وحدها .

٧ - تعليمات عامة :

يمنع على كل شخص ان يحمل معه أوامر ومنشورات عامة . ويوضع ارقام لأسماء الاشخاص ولا سيما في نظام الاخبار . وتمنع تسمية المكان والاشخاص باسمائهم الحقيقية في ظل دستور داخلي . يجب على كل منطقة ان تجتهد اجتهادا خاصا لتزويدها بالاوراق (الرونيو) . يجب على كل منطقة ان يكون لها كتبة مزودة بآلات الكتابة و الراقنة (رونيو) والكاتبة .

مطبعية : يمنع ان تكون فيها ملابس غير نظامية بواسطة التعصب .

تحميل الامانات من فرنسا حتى يظهر امر آخر . ويحمل قائمة للمعينين .

٢) مسائل عسكرية :

١ - النظام العسكري : بعد تأسيس النظام يقسم الجيش على ثلاثة اقسام :

أ/ القسم الكبير يتكلف بجميع الحروب .

ب/ القسم الثاني يتكلف بحفظ الامن .

ج/ القسم الثالث يضم الى المعلمين المكلفين بتدريبه . ويكون التعليم لكل قسم بالتوالي . ويكون تحت رقابة المسؤول السياسي للولاية مع مساعدة المراكز العسكريين للمناطق . ويكون الاتصال مباشرة مع المسؤول العسكري للولاية .

٢ - تمنع كل عملية غير مفيدة .

٣ - عمليات الفدائيين : تأسيس (كمندوس) للعمليات الفدائيين وتكون مهمتها الارهاب لينقطع الأمن في الاوساط والطرق والسكك الحديدية . وتوجه العمليات الى اعضاء لجان السلامة العامة خاصة ويجب ان ينقطع الامن في الولاية كلها .

٤ - التخريب : يجب تكوين افواج مختصين لعمليات التهديم والتخريب في جميع اقليم الولاية . ويكون في كل منطقة لجنة خاصة لصنع آلات التخريب

المنطقة (١) محمد بوزيان
" (٢) محمود بوقريقة
" (٣) أحمد سلطان
" (٤) أحمد أكلي

يسلم قوج لكل مسؤول للتعلم صنع آلات التخريب .
يوضع مبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك في كل منطقة لشراء الآلات اللازمة لبدء الصناعة .
تمنع خدمة أي شيء آخر غير صنع آلات التخريب وإصلاح الأسلحة .
تكون هذه اللجان تحت رقابة المناطق .

٥ ـ جهاز الإرسال : يمنع استعمال أجهزة الإرسال (الراديو) التي تكون بأيدينا إلا بوجود أمر .

٦ ـ المسؤولين : تطهير وضع شارة للجنود (الطوابع) ويجعل لها قراءات تعليم مسؤولين في الحرب وقت وكذلك تكوين مدرسة لتعليم المسؤولين السياسيين .

٧ ـ الأسلحة : يمنع تبديل السلاح منعا باتا إلا بأمر من المسؤول العسكري أو مسؤول الوحدة (فرقة أو كتيبة) ويمنع تغيير الأسلحة إلا بإذن من المنطقة . ويعاقب من يفعل ذلك بدون أمر .

٨ ـ رجال الدرك ، حراس الغابة ، رجال الشرطة ، رجال الأمن .

يؤخذ رجال الدرك وحراس الغابة من الجنود الأهالي أحوال خاصة (الإقليم) . ويكونون تحت مسؤولية المسؤول السياسي ، وتكون لهم رتب . أما رجال الشرطة فيكونون تحت سلطة المحافظ السياسي .

٣) مسائل سياسية :

١ ـ الفلاحة : يكون اهتمام خاص بالفلاحة ولا سيما تربية الحيوان وتقوية الإعانة للمهاجرين ولا سيما في المناطق المحروقة ويكون قرار فيما يخص شراء الآلات للمحصولات الفلاحية .

٢ ـ التعليم : يكون تحت إشراف المحافظ السياسي ورقابة المنطقة .

٣ ـ التموين : إعداد مسؤول عام يتكلف بتنظيم التموين في كل إدارة .

٤ ـ عملية التعبئة : يحجز مالهم حجزا تاما .

٥ ـ أعضاء اللجان الخاصة : الإعدام لكل عضو من أعضاء اللجان الخاصة .

مهما كانت الأسباب في عضويته .

٦ ـ القومية والجنود المسلمون (عند العدو) :

إن جيش التحرير يرحب بهم إذا أتوا إليه ، ولهذا نستعمل الدعاية لتشجيع الفرار من جيش العدو مهما كان سلاحهم . وكذلك الترحيب بالشبان الذين يجندهم العدو على التعبئة .

.... ع ....

- ٧ - زواج المجاهدين بالعموميات . تبقى الحرية للنظام المحلي في اتخاذ الوسائل المفيدة حسب الوقت والمكان فيما يخص هذه المسألة .

- ٨ - ما قبلنا حاملوها مجرمين الى فرنسا . لأنه قد تقع لهم أية اهانة .

- ٩ - بنات المدن في النظام .

بقرار من ادارة الولاية يمكن للنظام ان يشترك البنات في العمل في الاوساط الاجنبية ، وعدد البنات محدود :

للمنطقة رقم -١- جيجل والطاهير وأكبر بلدة ٥ بنات .
" " -٢- قسنطينة -١٠- بنات .
" " -٣- سكيكدة -٥- بنات .
" " -٤- عنابة والقالة ٦ بنات للاولى و٥ للثانية .

تنحصر مهمة الجزائريات في هذه الاوساط في جمع الاعانة من المال - فقط - ولا يسمح لهن بأي عمل آخر في النظام ، ويجب ان تكون لهن ثقافة بالعربية أو بالفرنسية ، ويخترن من جميع طبقات الشعب ، ويبعث جدول أسمائهن الى ادارة المناطق ومنها الى ادارة الولاية ، قبل ان تبدأ البنت في العمل ، ويجب ان يكون اتصال كل بنت بمسؤول النظام بصفة مباشرة ، ويمنع عليها الحضور في الاجتماعات ويمنع منعا باتا على ادارات الاقسام والنواحي دعوة البنات للتشاور ويمنع على المسؤولين استعمالهن أو ارسالهن . ولا تخرج البنت للجبل الا في حالة خطيرة .

وكل منطقة تأخذ الاحتياطات اللازمة لتعيين الجزائريات في المهمة التي تكلف فيها النظام . ولا تقبل أي بنت أتت من وسط غير الاوساط المذكورة سابقا ، وبهذا يعاقب كل مسؤول يسمح بوجود بنات في اوساط غير الاوساط المذكورة .

خصائص نظامية .

البريد ورقابة الرسائل .

تكون الرقابة على رسائل الجنود . ولا تقبل من المجاهدين الا الرسائل العائلية وتكون عليها الرقابة أيضا . لا رقابة على الرسائل النظامية ويمنع فتحها في طريقها . رسائل المسؤول يراقبها مسؤول أعلى .

١ - الاتصالات والاخبار . لقد نظر المسؤولون الى أهمية هذا الفرع .

يجب أن تكون الاتصالات سريعة ، تكوين سلاسل في الارياف والطرق . اختيار اعضاء امناء لهم الكفاءة للقيام بهذه المهمة . وكل عضو من اعضاء هذه السلاسل يكون له رقم وتكون هذه السلاسل في درجة القسمة والناحية والمناطق تكون الاتصالات بين الاقسام والنواحي والمناطق مع الولاية متتابعة وسريعة ، وبيانات الاعمال العسكرية تجمعها القسمة ثم ترسلها الى ادارة الولاية للدعاية .

جبهة التحرير الوطني

الولاية رقم (٢)
شمال قسنطينة

محضر جلسات ٢١ و ٢٢ ماي ١٩٥٨

الحاضرون : ادارة الولاية : علي كافي – صالح بوبنيدر – حسين بوريالة – حسين رويبح
رؤساء المناطق : مسعود بوعلي – العربي بن رجم – عبد المجيد كحل الراس .
افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة وانعقدت برئاسة سي علي كافي ، كاتب الجلسة :
سي حسين رويبح .

١) تسليم التعليمات الى رؤساء المناطق :

أ- اختيار رؤساء ادارة الولاية وادارات المناطق الجديدة -

٢) مسائل تنظيمية :

أ- الاخبار بحدود المناطق الجغرافية وتحديد النواحي -
ب- تسمية اعضاء ادارات النواحي والمسؤولين العاملين بالاقسام .

٣) مسائل متنوعة :

المنطقة -١-	الناحية -١-	محمد(؟) فريح –	مسؤول	عام
		احمد بن العيني –	"	عسكري
		ربيعي الصيد –	"	سياسي
		احمد الاشهب –	"	الاتصالات والاخبار
	الناحية -٢-	صالح بوالشعور –	مسؤول	عام
		الصديق بوريدان –	"	عسكري
		الطاهر بوشلسة –	"	سياسي
		بوقندوط رابح –	"	الاتصالات والاخبار
	الناحية -٣-	مسعود بن التومي –	مسؤول	عام
		محفوظ مطماطي –	"	عسكري
		عبيد الزيتان –	"	سياسي
		الاخضر بن قيسة –	"	الاتصالات والاخبار

المسؤولون العاملون بالاقسام :

الناحية -١-	القسم -١- عبد الحميد
	القسم -٢- محمد معيزة
	القسم -٣- [illegible]
الناحية -٢-	القسم ١ – محمد بوالحجر
	القسم ٢ – عزوز كحال
	القسم ٣ – الدراجي ابركان
الناحية -٣-	القسم ١ – محمد النمر
	القسم ٢ – فاروق
	القسم ٣ – الطاهر عمران

محضر جلسات الولاية 2 (ماي 1958).

المنطقة -٢- الناحية -١- صالح بوسبيل مسؤول عام
حسين زعموش " عسكري
صالح عمري " سياسي
أحمد بعيجة " الاتصالات والأخبار

الناحية -٢- بلقاسم فطاري مسؤول عام
عمار قرفة " عسكري
أحمد الأخضر " سياسي
علي دوة " الاتصالات والأخبار

الناحية -٣- بوذراع صالح مسؤول عام
أحمد فيصلي " عسكري
مصطفى فيلالي " سياسي
بوالأعراس " الاتصالات والأخبار

المسؤولون السياسيون بالأقسام :

الناحية -١- القسم -١- الأخضر بوالكرية
القسم -٢- عمار قشوش
القسم -٣- محمد بن الحملاوي

الناحية -٢- القسم -١- رابح قندوز
القسم -٢- مشنيط
القسم -٣- الأخضر حميسي

الناحية -٣- القسم -١- بشير بصوقود
القسم -٢- عمار زوالي
القسم -٣- حمادي كروسة

المنطقة -٣- الناحية -١- ابراهيم شيبوط مسؤول عام
حسين بشيبح " عسكري
حناشي العيد " سياسي
مصطفى حيدوسي " الاتصالات والأخبار

الناحية -٢- عز الدين بن مبارك مسؤول عام
العيد عموري " عسكري
الطيب زيتة " سياسي
الطاهر جواد " الاتصالات والأخبار

الناحية -٣- صالح بوجمعة مسؤول عام
محمود بوزابة " عسكري
الطاهر حسيني " سياسي
علي بوستة " الاتصالات والأخبار

المسؤولون العامون بالأقسام =

الناحية – ١ –	القسم – ١ –	بن الحنفية محمد
	القسم – ٢ –	صالح السموجة
	القسم – ٣ –	عبد الوهاب عيسى
الناحية – ٢ –	القسم – ١ –	الدراجي العايب
	القسم – ٢ –	محمد عفشار
	القسم – ٣ –	يوسف زايدي
الناحية – ٣ –	القسم – ١ –	خليفة حسني
	القسم – ٢ –	الطاهر سويسي
	القسم – ٣ –	محمد الشريف فوالي

المسائل المتنوعة = أنظر الأوامر العامة –

جيش وجبهة التحرير الوطني

الولاية رقم - ٢ - شمال قسنطينة

- محضر جلسات مجلس الولاية - أيام ٢٧، ٢٨، ٢٩ ماي ١٩٥٨

الحاضرون: سي علي كافي، حسين أرويص، صالح بوبنيدر، سي الطاهر بودربالة، سي مسعود بوعلي، السعيد بن شايب، رجال بلعمري، العربي بن [illegible]، مسعود بوجريو، عبد الحق [illegible]، [illegible]، محمد الجنيد، كحل الرأس، سي الأمين خان، سي مسعود بن النعم، صالح لوصيف، سي الهاشمي جبرون.

تقارير ناحية مختصة:

المنطقة رقم - ١ -:

الناحية - ١ -: انهزم العدو في سياسته المعروفة باسم (التجميع)، ولم يبق من ... شخص الذين تجمعوا في بداية الأمر إلا حوالي ١٨٠٠ شخص، وكانت تعتري جنودنا المسائل الاقتصادية برغم وجود الكفاءات للعمل.

الناحية - ٢ -: تمركز العدو بالدوار، مع وجود أمن لمعظم التجمع، لم يحصل النظام مباشرة مع بعض النواحي البعيدة، وهذا نتيجة لنقص في [illegible] ومسائلنا المادية. فتركنا [illegible] دعاية العدو، ومن جهة أخرى [illegible] بالخدمة ولهذا [illegible] الجيش [illegible] لضمان دعاية [illegible].

الناحية - ٣ -: فشل كامل لسياسة "التجميع"، الشعب أيمان قوي في وجود عظيم في الكفاح، [illegible] الاقتصادية التي [illegible] التموين، "[illegible]" الذي [illegible] الشعب [illegible].

منطقة: دوار [illegible]، يجب درس هذه المشكلة وقتل العدو [illegible] في صفوفنا.

مشاكل المنطقة:

- **التنظيم السياسي**: [illegible] المسؤولين [illegible] الذين يقومون بها حاليا.
- **الوضعية الاقتصادية**: أصبحت الحالة [illegible] [illegible]، ولكن [illegible] زادت أيضا، [illegible] الاشتراكات [illegible] بالأمر فقط.
- **الإدارة**: يوجد النظام الإداري ولكن المسؤولين تنقصهم الكفاءة، نتيجة لعدم التوجيه.
- **الشرطة والقضاء**: [illegible] في القيام بمسؤولياتهم.
- **المدن**: يوجد نظام [illegible] في جميع المدن والقرى وعلى [illegible] تعترض [illegible]، لأن العدو [illegible] الفزع [illegible] من هذا [illegible] النظام [illegible].

وضعية عامة: [illegible] سكان المدن [illegible] الثورة، ولكنا لم [illegible] المقاومة [illegible].

[illegible] الأماكن، [illegible]

محضر جلسات الولاية ٢، أماي 1958.

- التعليم العسكري : ناقص ، ولكن معنويات الجيش حسنة جدا ، ان الاوامر تنفذ بصفة مثالية ، ولكن فكرة السلاح لا مازالت تعصبية .

- التسليح : قد حلت بندقية الحرب محل بندقية الصيد .

- شبكات الاتصالات والاخبار : لم تنتظم الا في هذا الوقت الاخير .

المنطقة رقم - ٢ - :

الناحية - ١ - :

القسم - ١ - : معنوية الشعب جيدة بالجبال وضعيفة في التجمع وتمتد سلطتنا بصفة متواصلة الى هذه القريات .

- الحالة الاقتصادية ضعيفة ، على ان القسمة يتم الاعانة بمساعداتنا لناخلفنا معنويا وماديا جديدين .

القسم - ١ - : قد اجبر جميع الاهالي على التجمع ولكن الاتصالات حسنة .

القسم - ٢ - : الحالة جيدة من جميع الوضعيات .

الناحية - ٢ - :

معنوية المجاهدين بالقريات حسنة ، والاتصالات منتظمة ودائمة ، وتنظم الاجتماعات داخل القريات ويطلب الاهالي دائما المزيد من الاخبار .

تم حوا القسم رقم - ١ - مؤقتا .

الناحية - ٣ -

معنوية الشعب حسنة خصوصا بالسهول ، على ان الاتصالات تسير منتظمة بالرغم من امكانية تنظيم اجتماعات شعبية ، ويثق الشعب بنجاح الثورة ولكن في بعض الاماكن يوجد جو من الفزع والتخوف .

جميع المنطقة

الاقتصاد : متدهورة بصفة عامة ، نقصت المداخيل نتيجة لزيادة الضرائب ، كما زادت المجاعة على ان كفة الارباح ما زالت هي الراجحة ، ولقدر على تسوية هذا النقص .

الادارة : قد تم تصفيتها .

التموين : ان القمع الشديد الذي تسلكه قد زاد في صعوباتنا ، ولكن النظام موجود ومختلف حسب اهل المكان .

ان النظام قائم بمنطقتنا ، وبوجوده يمكن ذاتيا ، وتحتاج المدينة الى مسؤول قدير بالادارة الخارجية .

مازالت الى حد الآن الاتصالات المباشرة مع المناطق والولايات الاخرى تسبب لنا بعض الصعوبات النظامية .

ترتبط شبكات المدافعين والمخبرين ارتباطا مباشرا مع الخارج

معنوية الشعب بجميع المدن حسنة للغاية رغم القمع المسلط عليه لانه يتتبع التطور السياسي .

التوجيه العسكرية :

ينقص التعليم العسكري تحسنا على الجنود ويلقى اهتماما منهم ، ولكن

.... ع ....

لكن لجنة الوحدة لكل منطقة اصبحت غير كافية .

معنوية الجيش حسنة للغاية . ولقد فهم الجنود الدور الذي يجب القيام به لخدمة الوطن . ولم نعثر على تعصب جهوي ولو كان تحويل الجنود او المسؤولين يدعو الى بعض الاسف .

- التسليح جيد .

الوسائل المادية (اللباس ، الاحذية ، الاغذية) حسنة لمنطقتها رغم وجود بعض الصعوبات الوقتية .

- الاتصالات والاخبار : لقد نظمت السلاسل والشبكات .

المنطقة رقم – ٤ –

الاقتصاديات : التجار موالية للمنطقة ، وطلبوا من الشبكات . لقد اعطينا تعليماتنا خصوصا في صدد الاشتراكات نتيجة لضعف الاقتصاد .

الصحة : فشل نظام الصحة بعد القاء القبض على بعض الاطباء المحليين وتلاقي الصحة صعوبات عظيمة .

ابتداء من جديد فالصحة في تقدم محسوس .

معظم نظام التسيير (مندوبي) .

الوجهة السياسية :

يوجد النظام السياسي بجميع الرتب . ولكن بعض الافراد يجدون صعوبات ناتجة عن عدم كفاءة بعض المسؤولين .

معنوية الشعب مرضية . وهناك بعض الصعوبات الاقتصادية ، وقد نجحت الاعانة التي قدمت للشعب وسر بها كثيرا .

تنعقد اجتماعات شهرية بين ادارات النواحي والاقسام .

تقدم حكومة الاستعمار صفقات مجانية الى الشعب ليتخلى عنا وتنتج عن هذا هجرة السكان .

تموين الجيش يكفي لسد الحاجة . وتحتاج النظام للقمح والسميد والزيت . يخصنا اللحم ونضطر لشرائه في بعض الاحيان . تعترضنا صعوبات في تموين " ابا ع " لان السلاسل تنقطع للظروف الموسمية

الوجهة العسكرية :

معنوية الجيش جيدة . ولكن التجاوز الكبير قد سبب اضرارا قوية ويرجع المجاهد الى الضبط . يحترم المجاهدون مسؤوليهم . (عوارة) .

العدد : توجد فرقة بكل قسم الا في ايدوع ففيه ١٢ فرقة . ويوجد الان بتونس ٤٤٢ مجاهدا .

و تبقى قلة التدريب العسكري . فوجد وقدرة الجيش على التحركات في الاماكن الصعبة قليلة لكثرة العدد .

الاتصالات والاخبار : توجد شبكات ورسل بكامل المنطقة . وتعمل بكيفية منظمة .

الصحة مدنية - عسكرية - (ناقصة) .

- مسائل تنظيمية -

المسؤولية :

احترام المسؤولية : اذا قبل أحد القيام بمسؤولية فيترتب عليه ان يحترمها ، اما كان يجب عليه ان يؤدي هذه الرسالة حتى بلوغ الهدف او الموت،

يجب تطبيق الأوامر تطبيقا عسكريا . فاذا امر احد ، يجب ان يطيع دون تذمر .

يجب ايضا احترام سلم الدرجات ويراعى في جميع المسائل ، الاتجاه التالي : من الدرجة الأولى الى المرتفعة . يستطيع الرئيس الهبوط الى القاعدة ليتخذ مباشرة جميع الاجراءات اللازمة لحسن سير النظام . ويكفي حضوره لتطبيق الاوامر التي يدلي بها ، على انه يعلم المسؤولين المباشرين (المرؤوسين) الذين قد خالفهم فيما قالوا .

ان التقصير في كيفية تنفيذ الأوامر ويتطلع اذ قال بحسن التعبير عنها ، ولكن عليه ترتيبه شرعيا . - راجع الدستور الذي يحدد المسؤولية - .

من ناحية الفرق ، وبصفة عامة ، بعد تطبيق كل برنامج اتفق عليه اداريا يجب تقديم [illegible] :

1) تقرير اخباري ، يرسله مباشرة من الخلية الى الولاية . (ويتضمن تقديمه للناحية) . ويكون هذا التقرير ملخصا ، ويكون موضوعه اخباري فقط

2) تقرير مفصل يصل الى المسؤول الأعلى رتبة ، محترما في ذلك سلم الدرجات والاختصاص . (وموضوعه درس ومراقبة المسائل المطبقة) وبعد ذلك يرسل مسؤولوا هذا الاختصاص - على اختلاف رتبهم - تقريرا اداريا الى رئيس الادارة السياسي العسكري .

واخيرا يجب اخبار مسؤول الادارة المحلي النظامي بمختلف برامج العمل في مختلف الفروع التي وضعت في درجة أعلى .



جبهة وجيش التحرير الوطني

الجمهورية الجزائرية

ولاية رقم ٢ — شمال قسنطينة

محضر اجتماع الولاية مع المناطق في .../.../٥٨

الحاضرون : أعضاء الولاية كافة وأعضاء المناطق كافة .

— حول الشؤون المطروحة —

١) تنظيم المدن والقرى : نسير ما نتبع في تنظيم المدن القواعد والخطط التي بينتها الولاية في نشرة خاصة .

* حذوا حذركم من العمال الذين يقدمون من مدينة الجزائر خاصة ومن مدينة قسنطينة منذ شهر أفريل إلى يومنا هذا !

ملاحظة : كل منطقة تبعث لنا بآراء جديدة في تنظيم المدن والقرى لتدرسها الولا

٢) الجيش والرتبة :

أ/ أعطاء الأمر بمنع تسمية ضباط الصف والضباط بالفرنسية وكذلك تسمية مختلف أجزاء الجيش باللغة الفرنسية .

ب/ الشبه : مسعود بوجريو يكلف بصنع علامات الرتب .

٣) الحدود الجغرافية للمناطق :

أ/ منطقة تبلعام إلى المنطقة الثانية لا إلى المنطقة الأولى .

- أما جيجل : عين المسؤول المنطقة العام بها هو مع المسؤول العام للناحية الثالثة التابعة للمنطقة الأولى .

ب/ الحد بين المنطقة الثانية والثالثة وهو من فج مزالة إلى عين بوزيان وهذا داخل في نطاق المنطقة الثالثة إلى الشوميات ويوصا بب ومنطقة بوتندن وفج الأرصال والد قيوم تحت الأمانة والكرمان بني صبيح خارجة من المنطقة الثالثة إلى بوجيج الطريق الطريق السيارة إلى سيقوس .

٤) كل منطقة تبعث لنا :

أ/ لوحة تبين لنا قيمة الضرائب (المكوس) على الحيوانات والحبوب والبضاعة .

ب/ ما هي أنواع العطايا التي يتحصل عليها رجال الدرك وحراس الغابة وما هي قيمتها وما هي المقاصد الأخرى التي يتحصلان عليها .

٥) النظم المالية : ... تدفعها لعائلات المجاهدين ـ كما يجب إعطاء الموافقة لها ... من تحويل إلى ... بعد البحث والتصفية .

٦) اللجان الشعبية : ... لجنة التنظيم هي التي تكلف بتوجيهها وتسييرها .

٧) المراقبة التفتيشية : كل منطقة تأمر كل فرع ليفتش فرعه بعد وضع برنامج من إدارة المنطقة لذلك

٨) أعمال رجال الدرك : كل منطقة تعطينا الإجابات عن النقص الموجود في برنامج أعمال رجال الدرك لا زيادة في رجال الدرك والغابة .

- ٢ -

٩) التجهيزات من السلاح والذخيرة ومخصصاتها قبل نهوم ـ كل منطقة تقدم قائمة التجهيزات وعدد ما للأقاليم مع المنطقة من كل سنة [illegible] جزءا منها يتعلق من [illegible] قدر مساحة وقائمة قيمة .

١٠) حق القيادة للتقسيم المالية ـ يسند تحديد المال في جميع المناطق .

١١) نشرة كل منطقة شهرية ـ يوم [illegible] ـ كل منطقة يجب عليها أن تنشر كل شهر رقم ٢٢ - ٢١ أكثر ما يمكن ـ وإلا حسبي كل شهر رقم ٢١ - ٣٢ .

١٢) العمليات المشتركة بين المناطق ـ إنه تتطلب الولايات مع الولايات الأخرى ، ومن الأحسن إذا أن يجد التفاهم بين المناطق . والملاحظ أنه يجب أن يكون السؤال الأعلى للعملية المشتركة من المنطقة التي يقع بها الكمين والمنسحب من المنطقة الأخرى .

١٣) التعبية العسكرية ـ كل من له علم بأسماء التعبيات العسكرية من أهل المناطق للبلاد يكتبها بوضوح .

١٤) مسألة الدفع بمناسبة ذكرى أول نوفمبر ـ كل منطقة لم ترسل إلى [illegible] وتم [illegible] غير معطي منه من العمل كله .

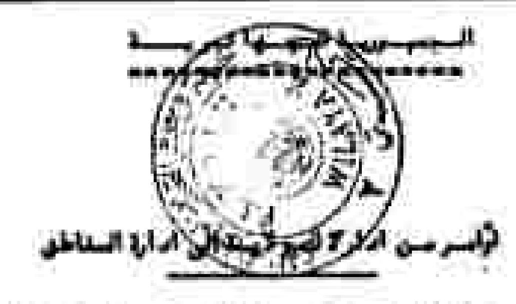
١٥) مسألة الاشتراك السنوي ـ كل منطقة تأخذ الاشتراك السنوي من كافة السكان [illegible] في الريف والمدن .

١٦) كل منطقة تقوم بدورات عسكرية وسياسية للجيش الاحتياطي والفدائيين .

١٧) [illegible] إصلاح السلاح المدني والمدفع [illegible] عليه .







ولاية رقم ٢ -
شمال قسنطينة

أوامر من ادارة الولاية الثانية الى ادارة المناطق

جلسة يوم ١ نوفمبر سنة ١٩٥٨

أ/ مسائل سياسية .

١) الاتصال بالشعب : تطلب ادارة الولاية من المسؤولين بيان جهادنا واهدافنا الفكرية ليصعدوا بها الى اعلى مرتبة في كفاحنا وهي الصمود بجميع فروعنا في الكفاح الوطني الشامل .

٢) السلوك الواجب اتخاذه تجاه الاوامر والتعليمات الولاية .

على النواحي ان تتخذ المواقف التالية تجاه الاوامر والتعليمات التي تأتيهم من الولاية .

أ/ تحتفظ المنطقة بالمسائل الخاصة بها .

ب/ تبلغ الاوامر والتعليمات للنواحي حسب مسؤولياتها وهكذا النواحي مع الاقسام .

ج/ اتخاذ هذه الاجراءات لكي لا تنزل اوامر الولاية العامة بالمناطق للاقسام والجماهير الشعبية .

٣) الموقف تجاه المسؤولين القدماء الذين اطلق العدو سراحهم .

يجب علينا ان نعلن على جميع من يقع في يد العدو ويطلق سراحه بأن لا نسلم له أي مسؤولية ولو كان قبل القاء القبض عليه مسؤولا ، ونلاحظ بأن الذين سلمناهم مسؤولية يجب نزعها منهم وهذا لا فرق بين جميع فروع النظام سواء كان المطلق سراحه جنديا أو مدنيا أو الاتصالات والاخبار الخ ....

٤) الشرطة والجنود المسلمون الملتحقون الينا .

نلاحظ بكثير الحذر ان هذه القضية بدأت تنظم في كامل الولاية وان هذه الالتحاقات أوجدت خيبة في اوساطنا السياسية ، ولهذه الشروط اتخذت هذه المواقف الاستعجالية .

- جميع من يلتحق الى صفوفنا من هؤلاء الشرطيين يبعث بسلاحه الى مركز قيادة الناحية

- بعد ذلك يبقى على الاكثر بالمكتب القاضي للناحية يرسل الى المنطقة مع الاوراق المتعلقة ببحثه ويرسل سلاحه للمنطقة أيضا من غير ان يرافقه .

- تدرس المنطقة اوراق بحثه ثم تبعثه الى مكتبها القاضي للبحث وذلك على ضوء التقرير المرسل لها من المكتب القاضي للناحية ، ونلاحظ للمنطقة أن لا تسرع في البحث وأن تضبط بالا مراقبة الالتحاقة ، ولو طال البحث شهرا كاملا .

- تستعمل هذه الاحتياطات في كامل المنطقة وترسل الى كل ناحية الارشادات الخاصة بها .

أوامر إدارة الولاية 2 إلى إدارة المناطق، (نوفمبر 1958).

- ٤ -

- ترسل جميع الابحاث الى المكتب الثاني للولاية .
- جميع من يلتحق بالمجاهدين الفارين الينا بخلاصة تنحصر في المسبلة والشهيد (الجيش) وممنوع عليه حمل السلاح .
- ان المنطقة تعين لهم مسؤولين من بين مجاهدينا المخلصين القادرين على تسييرهم وسرا فيهم والتفريق بين من تكون سيرته حسنة وسيرته سيئة .
- كل من يخشى أو يسر الى ادارة ستهم عقابه الموت .
- ان لهم من الفارين من المجندين الحق في التمتع بحقوق الجندي من حيث المرتب الشهري والاكل واللباس .
- ان ليس لهؤلاء الفارين حق التبديل خارج ولايتنا بسلاح مدني .

٥) مراقبة البوليس السياسي :

تقع تفتيشات عامة في صفوفهم وللمناضل الحق في عزلهم وتبديلهم حسب ما تقتضيه مصلحة النظام .

٦) الحالات :

يجب على المناطق ان ترسل الى ادارة الولاية :
أ/ قائمة اسمية لضحايا وخسائر العدو :
- الجيش .
- [illegible] .
- المدنيين .
- الخسائر المادية حسب انواعها من سيارات وعقارات الخ...
ب/ قائمة الضباط حسب المثال الذي سطره اعضاء المناطق .
ج/ قائمة عددية للجيش .
د/ قائمة لعدة الجيش .
هـ/ قائمة اسمية للمجاهدين الاسرى عند العدو .

٧) مسائل نسائية :

أ/ قضية النساء اللاتي يلتحقن بصفوفنا .
ان لهذه القضية مواقف واضحة تقررت في الاجتماع الواقع في سبتمبر ١٩٥٨ ومن الملاحظ ان هذه القرارات لم تحترم ولهذا نرى عددا من النساء يلتحقن بصفوفنا عن طرق غير مناسبة ولم تقرر أي قرارا على شأنهن .
وموقفنا في اجتماع سابق كان كما يلي :
- ١ تكوين عدد محصور في الميدان التي عينته .
- ٢ تقديم أسمائهن للولاية مسبقا .
- ٣ ان ما اصاب حالاتهن التي قدمت للولاية لم يأت بالحل وحدث في الفروع وقت كغيرهن ولهذا فان مجلس الولاية قرر يوم ٣٠/١١/٥٨ أمرا يقضي على جميع من التحقن بصفوفنا من غير طريق نظامية الرجوع الى حيث اتين ـ وان الذين رافقوهن اعتبروا بالحارس وهم المسؤولين فان أمرهم متروك لهم فيه بالمنطقة

- ٢ -

واستعمالهن لغير اغراضهم الخاصة وتسليط الحكم يكون بعد بحث طويل .

٣/ قضية العمالة .

ان لهذه القضية خطر عظيم وفتنة كبرى في أوساط الثورية التي لا تطاق . القضية بصعوبة الرجوع بل تتعطر الباب بعين الفتح ولهذا لابد ان تتخذ له الا سبيل قرارته .

- ١ تحديد العمالات وتقديم قائمة اسمائهن للمنطقة .
- ٢ توزيعهن على المراكز الباقية للجيش حسب أهمية المركز .
- ٣ لا يجوز للمجالس الشعبية ان تستعمل العمالات في مراكز خاصة بها .
- ٤ وقت العمليات العسكرية ترجع كل بنت الى أهلها ولا يجوز لها الخروج مع الجنود .
- ولا يجوز لأي جندي أو مسؤول التقرب منهن .

٤/ زواج بنات الشعب والمجاهدات .

ليس الحق في الزواج مثل الجندي في ذلك بشرط .

- ان يكون الرضى من الطرفين - الزوج والزوجة - حسب قواعد الاسلام .
- طلب الزواج يقدم للولاية ويقدم تقرير عن سيرة الطرفين .
- كل مجاهدة بعد زواجها تبقى في الفرع التي هي تعمل فيه من قبل .

٣/ مسائل عسكرية .

١) تعيين مسؤولين لنقل السلاح .

يجب تعيين أربعة مسؤولين لنقل السلاح بكل منطقة.

٢) السلاسل . توجد ثلاثة سلاسل .

- سكيكدة - ليدوغ للمنطقة رقم ١ . وتدعى . السلسلة رقم ١
- [illegible] - الدباغ للمنطقة رقم ٢ . وتدعى . السلسلة رقم ٢
- السنهور - بني صالح للمنطقة رقم ٣ . وتدعى . السلسلة رقم ٣

ملاحظة . الاتصال . المنطقة الثانية والثالثة في دباغ ومنه تبعهم المنطقة الرابعة حسب الفراغ وحسب الامن الموجود في المنطقة (أما مازين أحوار) وتعيين الولاية مبلغا مليونان (٢٠٠٠٠٠٠) من الفرنكات للناحية الثانية من المنطقة الثالثة بهذه الكمية خاصة بالمصاريف التي تقوم بها الناحية المذكورة بالقوافل .

ومن السلاح الذي التعليمات يعطى حسب الرسالة التي بعثناها للمناطق في ٢/٩/٥٨ . كما أن التسيير يكون حسب ما تقتضيه الحالة أمني - أما بالكتيبة أو بالفرقة .

٤) مسائل سياسية ومالية .

١) موقفنا تجاه المتغيبين والمستقيلين .

- مسؤولونا في النظام ومناضلونا يحضرون أمام المحكمة العسكرية ، التي

– ٤ –

التي تتطرفي قضيتهم . واذا لم يكن أي تبرير ، فالحكم بالاعدام واذا كانت مبررات فلا حكام سلمية .

- الرجال الذين قاموا بمشوار دعاية في أيام الانتخابات ، فمن قتلهم هنا موقف القائد بحاكم ويطبق فيه الحكم بالاعدام .

- الطبقات الشعبية المرغمة على المشاركة ، تسامح .

- الطبقات الشعبية التي شاركت في الانتخابات وهي غير مرغمة فالحكم عليها بمعاقبتها حسب الكسب ثم التوبيخ .

٢ – <u>موقفنا اتجاه المسلمين عليهم الملقين وقاموا بأشغال النظام للعدو</u> :

ان كل جندي او مناضل او مسؤول او شعبي مهما كانت قيمته ودرجته التي القي عليه من طرف العدو وباع اسرار النظام او اسراره يحكم عليه بالاعدام ويطبق فيه الحكم في كل مناسبة .

٣ – <u>ايجاد مسؤولين للتموين</u> :

على القادة ان يعينوا مسؤولين للتموين في النواحي والاقسام . فعليهم بأن يجعلوا رجال خاصين بهذا الفرع . فالمسؤول لادارة الناحية تكون رتبته عريف أول والمسؤول بادارة القسم تكون رتبته عريف . وهذا المسؤول رجل منضبط فقط أعني جميع المصاريف التي ترفع أثناء الاجتماع فيما يخص هذا الفرع بأعدادها ومقاديرها . وبما تحصيلها من الضياع ، كما يحافظ على توازن توزيعها . وتحصيله في الاجتماع ميزانية الفرع ...

٤ – <u>مال الولاية المجمع عند المناطق</u> :

على المناطق ان لا تستعمل مال الولاية الا اذا جاء قبل أوراق السحب وان على المناطق ان تجمع هذا المال في بقاع مخصوصة ، وهذه البقاع تكون معروفة عند أعضاء المنطقة ، وان على المناطق ان تقدم حساباتها الكتابية للولاية .

٥ – <u>تصفية الحسابات المالية والتجارية بين المناطق والنواحي</u> :

على المناطق ان تصفي حساباتها المالي والتجاري مع النواحي حتى آخر شهر اكتوبر ١٩٥٨ وبعد هذه التصفية الى الولاية بعد رجوع المناطق الى حساباتها لكي يبتدأ حسابنا من أول نوفمبر ١٩٥٨ رأس السنة الخامسة للثورة .

٦ – <u>المنح العائلية</u> :

يجب على المناطق أن لا تدفع من الآن المنح العائلية . فعلى ادارة المناطق ان ترسل أولا الى الولاية القائمات المتعلقة بهذه المسألة ويعطى لنا تاريخ قبل دفعها .

وبعد ما تقبل الولاية بهذه القائمات تشرع المناطق في دفع هذه المنح . وستخبركم الولاية في هذا الشأن .

٧ / <u>مسائل صيدلية</u> :

يجب على المناطق ان تبعث الى الولاية [illegible] التي [illegible] الولاية – ٣ – .

WILAYA

- الجمهورية الجزائرية -

جبهة وجيش التحرير الوطني

ولاية رقم - ٢ -
شمال قسنطينة

- اجتماعات إدارة الولاية ٣ و ٤ ديسمبر ١٩٥٨

محضر الجلسات :

رئيس الجلسات : سي علي كافي . كاتب الجلسات : حسين روبيح .

جدول الأعمال :

١/ توحيد التقارير في جميع الولاية .
٢/ تنظيم المصلحة الإدارية للولاية ومصلحة الأمن .
٣/ الأخبار المرسلة إلى مليجلي .
٤/ درس تكوين الإطارات .
٥/ جمع وتحقيق التوجيهات النظامية .
٦/ الأخبار إلى قيادة الأركان الشرقية بعلمهما بتحركات العدو .
٧/ الأخبار إلى الوزارة المتعلق باجتماع السي وليس العقيدين للولايتين ١ و ٣ .
٨/ الأسباب التي تدفع العدو على مواصلة الحرب بالجزائر .
٩/ توحيد العمل الإداري في جميع أنحاء الولاية .
١٠/ ملحقون خاصون بإدارة الولاية .
١١/ توحيد العمل بين مختلف أعضاء الولاية .
١٢/ التقسيم الجغرافي العسكري للعدو .
١٣/ قائمة العرضية والخونة .
١٤/ إعادة النظر في عمل الاتصالات والأخبار .

---

١) توحيد التقارير :
سترسل نماذج للتقارير إلى جميع المناطق لتوحيد العمل في المستقبل ، في جميع أنحاء الولاية .

٢) تنظيم المصلحة الإدارية ومصلحة الأمن للولاية :
سيقوّى عدد الكتاب في المستقبل ، وستكلف هذه المصالح بتحرير التقارير وجمعها وتنسيقها ، وبمصلحة الصحافة والأخبار .
وسيخصص نصف فوج من المجاهدين لتحقيق أمن الكتابة وحمايتها .
وسيخصص فوج ونصف فوج لجهاز المخابرات ، وسيخصص فوج للولاية .

(محضر جلسات اجتماعات إدارة الولاية 2، 4 ديسمبر 1958).

- ٢ -

٣) <u>الأخبار المرسل الى منجلي</u> .

تسيير القوافل، عدد الجنود الموجودين في الشرق (أنظر كرّاس المخابرات

٤) <u>تكوين الاطارات</u> .

قد تقرّر تكوين مدرسة للاطارات . وسيسير هذه المدرسة مدرّسون أكفاء جدا ، وقد عين المكان الذي ستعمل فيه وسيشرع في وضع برنامج تستعمله الاطارات المقبلة .

٥) <u>جمع التوجيهات النظامية</u> .

قد تقرّر جمع جميع التوجيهات النظامية التي وضعت منذ بداية الثورة واعادة النظر فيها بصفة عامة.

٦) <u>الأخبار المرسل الى قيادة الأركان الشرقية</u> .

الأخبار المرسل الى قيادة الأركان الشرقية يعلمها بتحركات الجيوش العدو (انظر ، كرّاس المخابرات).

٧) <u>الأخبار المرسل الى الوزراء يعلمهم بالاجتماع المنعقد بين المسؤولين العاملين للولايتين -١- و-٢-</u>

(انظر كرّاس المخابرات)

٨) <u>الأسباب التي تدفع العدو على مواصلة الحرب بالجزائر</u> .

٩) المسألة تحت الدرس .

٩) <u>توحيد المنظمة الادارية في جميع أنحاء الولاية</u> .

ستتألف لجنة مكلّفة بدرس هذا العمل .

١٠) <u>ملحقون تابعون بادارة الولاية</u> .

بحثت هذه المسألة ولم يتخذ لها حلّ .

١١) <u>تحديد العمل بين مختلف أعضاء الولاية</u> .

بحثت هذه المسألة وحدّدت اختصاصات كل عضو تحديدا بيّنا .
وقد تقرّر أيضا تحديد اختصاصات مسؤول التموين .

١٢) <u>تطلب التقسيم الجغرافي العسكري للعدو</u> .

قد وجّهت رسائل في هذا الشأن الى ادارات المناطق .

١٣) <u>قائمة القومية والجنود المسلمين عند العدو ، والخونة والمشبوهين</u> .

قد وجّهت رسائل في هذا الشأن الى ادارات المناطق .

١٤) <u>اعادة النظر في حقل الاتصالات والأخبار</u> .

قد أعيد النظر في هذه المسألة ودرست ، وقد أنشئت خطّة لنظام حقل الاتصالات والأخبار .

* الجمهورية الجزائرية *

جبهة وجيش التحرير الوطني

ولاية رقم – ٢ –
شمال قسنطينة

اجتماعات ادارة الولاية أيام ٥، ٦ و ٧ جويلية ١٩٥٩

محضر الجلسات :

جدول الأعمال .

١) تقرير عن المراقبة التي أجراها صوان من الولاية .
٢) تبديل وتعيين في المنطقة – ١ –
٣) تعيين عضو جديد في المنطقة – ٤ –
٤) تصفية أفراد يتكلفون بتسيير مخيم الكريب .
٥) قضية هدايلي محمود وبوشامة محمد .
٦) اعادة النظر في القانون الداخلي ، والتطبيقات الجديدة لهذا القانون .
٧) درس التقرير الذي قدمه السي بوطنا .
٨) درس برنامج مناسبة لتطبيق مدة الشهور الستة القادمة .
٩) درس الاجتماع مع المناطق .
١٠) كتابة الولاية .
١١) ارسال أخبار الى قيادة الأركان الشرقية .
١٢) اعادة النظر في موقفنا تجاه الفرنسية والجنود المسلمين .
١٣) المراقبة التي ستقام على ضوء هذا الاجتماع ، الخارج .

أ/ الميدان النظامي .

١) تقرير عن المراقبة التي أجراها صوان من الولاية . قد تم تقرير تفاهمي واتفقنا على هذه .
المراقبة قرارات لاعادة النظر في بعض المنشورات المتعلقة برجال الدرك والشرطة والعمال الشعبية واللجان الشرعية .
وسيعطى توجيه مفصل الى المسؤولين ، فيما يخص العمل .

٢) التبديل والتعيين في المنطقة – ١ –

– سيلتحق شطابي عمار بكتابة الولاية .
– سيبدل ناصري رمضان .
– سيعين بن التونسي محمود وفريح حسين في المنطقة – ١ –
الأول كمسؤول سياسي والثاني كمسؤول الاتصالات والأخبار .

٣) تعيين عضو جديد في المنطقة – ٤ –

– سيعين ناصري رمضان كعضو ثان في المنطقة – ٤ –

محضر جلسات اجتماعات إدارة الولاية 2، (جويلية 1959).

-٢-

٤) تسمية أفراد مكلفون بتنظيم مخيم التدريب.

سيحضر أعضاء الولاية حفلة افتتاح هذه المدرسة.

٥) قضية عدلي محمود وبوشامة محمد.

درست قضيتهما، وقرر إرسالهما إلى مدرسة الإطارات.

٦) إعادة النظر في القانون الداخلي والتطبيقات الجديدة.

قد أعيد النظر في القانون وطبقت إجراءات جديدة (راجع القانون).

٧) درس التقرير الذي قدمه النواحي.

درس التقرير وقد عينت عدة نقط للعمل بها في المستقبل وخصوصا النقط المتعلقة بالإجراءات الجديدة التي اتخذها العدو.

٨) المشاريع النظامية التي ستطبق في المدة التي تتراوح بين شهر ماي وشهر أوت.

- يجب أن يكون النظام بأكمله على أهبة العمل.
- إضافة مساعد للمسؤول السياسي بالقسم.
- لا يمكنه في المركز الدائم قيادة إلا المسؤول العام.
- أطلب الترقية إلى الإدارات السابقة حق ترسيم المسؤول وليس للمتصوبين.
- توحيد الاقتصاد بدرجة الولاية.
- تحضير اجتماعات مسؤول التموين.
- التحقق من تطبيق توجيهات ماي وسبتمبر ١٩٥٨.
- مراجعة التركيب النظامي لمشكلات الاستعلامات وإيجاد العلاج اللازم لها. مشروع إعطاء دروس خاصة في هذا الميدان.
- إعادة النظر في المنشورات المتعلقة برجال الدرك والشرطة والمجالس الشعبية واللجان التشريعية.

٩) درس الاجتماع مع المناطق.

درست المسألة وحدد تاريخ الاجتماع.

١٠) كتابة الولاية.

- مشروع تعيين ١٨ شخصا لكتابة الولاية.
- إنشاء مصالح مختصة لكل فرع وإيجاد كاتبين على الآلة.
- مشروع تكوين مختصين ومجيبين ١٠ جنود لكتابة الولاية للاتصال.

١١) إرسال أخبار إلى قيادة الأركان الشرقية.

ستتلقى هذه الأخبار بالعمليات العسكرية لشهر جانفي ١٩٥٩.

ب/ الميدان العسكري.

١) تجميع الجيش لهدف ... تحت السلطة التابعة للمسؤولين.

– ٣ –

٢) يتكلف المسؤولون بترجيه متواصل للجيش.
ان هدف هذا التوجيه هو تدريب قادتنا على مسألة – حرب العصابات المصرية – وامدادهم بالمبادئ الأخلاقية للشرح في أذهانهم.
٣) ستجري تحركات فرقتنا ليلا. ويحيط هذه التحركات أشد الكتمان.
٤) التدريب.
اعطاء أهمية كبرى لهذه النقطة. فيجب أن تتجه مجهوداتنا نحو طرق مواصلات العدو لشل حركة مروره وتسليط ضربات شديدة على العدو.

/ الميدان السياسي.

١) الضرائب على الأغنياء – ستدرس هذه المسألة مع المناطق الشرقية – الاتصال بالطبقات الأكثر يسرا.
٢) توحيد الاشتراكات بدرجة الولاية وكذلك الضرائب على الأملاك مع مراعاة امكانيات كل فرد.
٣) مشروع وضع شبكة اعلامية شهرية للقاعدة تستعمل لأهداف دعائية.
٤) مناشير للشعب الفرنسي والجنود المسلمين والجنود الفرنسيين والأقلية الأوروبية ونتائج العمليات والمدن والقرى.
٥) مشروع اقتصادي – طلب العدد الرسمي لعناصر النظام من المناطق – المشاريع الاقتصادية لكل منطقة.
٦) الأقلية الأوروبية – درس هذه المسألة.
٧) مسألة الحبوب – يجب أن يفكر الاطار الاداري في جلب الحبوب وخزنها، اختيار الأماكن اللازمة والمتعلقة بالبغال والمشي وهنا صعوبات شديدة اللازمة لتلبية هذه الحاجة.
يجب أن تدرس المسألة على جميع نواحيها.
التفكير في تكوين لجان.
أ/ لجنة مكلفة بتنظيم البغال (علف، حبال، مكان، تسيير...الخ)
ب/ لجنة مكلفة بحفر "المطامير" اللازمة للخزن.
ج/ لجنة مكلفة بالعمال والحسابات.
د/ لجنة مكلفة بالنقل.
ويطلب من المسؤولين السياسيين تعيين العناصر اللازمة والتي لها نزاهة.
– تعيين المدة اللازمة لهذا العمل.
– يجب دفع ثمن القمح حسب السعر المحدد (التاكسي)
– الزكاة المتعلقة بالحيوانات.
المال – يجب أن تدفع الأموال الموجودة في المنطقتين – ٤ – و – ٥ – الى الولاية.
يجب أن تحشد الأموال الموجودة في المنطقتين – ١ – و – ٢ – في نفس المنطقتين
يجب نقل الأشياء الذهبية الى مركز قيادة الولاية.
وبيع الأشياء الفضية – اطلبوا الأسعار.

- ٤ -

/ الاتصالات والأخبار :

تقديم التقسيم الجغرافي الخاص بالعدو بإعطاء التحقيقات الدقيقة اللازمة والمتعلقة بالعدو بفرق وحدات والرتب بفيالق وحدات والأقسام، وتحت الأقسام والمراكز.

- نوع جيوش العدو، عددها وسلاحها.
- سلوك الضباط الفرنسيين ونفسياتهم الخاصة.
- قائمة خونة المدن وإرسالها إلى مركز قيادة الولاية.
- قائمة جميع المترشحين (للانتخابات النيابية)
- قائمة القومية بعضا وبينهم ونفسياتهم الخاصة وسلوكهم، اذكروا الذين بدؤوا وغير.
- الخريطة الجغرافية لكل مركز للعدو (بدقة محكمة وبتعيين الحراسة " سيرة وز " وموقع الحراسة ـ)
- تقوية شبكات الاستعلامات بين الشعب.
- قائمة الأوروبيين المتطرفين الذين كانوا سببا في بعض أعمال القمع والتقتيل.

الجنود والقومية المستسلمين :

دور ذهابهم إلى الخارج.
يجب إعطاء تعليمات لتوجيههم نحو الشرق، وسيمشون من هناك.

———٧٨٧٨٧٨٧٨———

REPUBLIQUE ALGERIENNE

Front et Armée de
Libération Nationale

WILAYA II

RAPPORT GENERAL : CRITIQUES ET SUGGESTIONS.

Nous voudrions présenter dans ce texte un ensemble de remarques d'ordre général en même temps que proposer quelques mesures propres, à notre avis, à remédier à la situation actuelle que nous jugeons dangereuse pour l'avenir de notre lutte pour l'Indépendance.

Nous constatons sur le plan organique un alourdissement de la DIRECTION de la Révolution en même temps qu'une dispersion de l'AUTORITE exécutive.

-/L'élargissement du C.N.R.A. transformant le conseil suprême de la Révolution en véritable "assemblée", de surcroît impossible à réunir, fait que ce conseil est mis dans l'impossibilité de remplir son rôle.

-/ Si la proclamation de la République et la constitution du G.P.R.A. ont été des éléments positifs, par contre le Gouvernement n'a pas réussi à canaliser les énergies et à renforcer l'autorité de la Révolution; au contraire, l'absence de coordination et de méthodes gouvernementales, l'absence de contrôle ont favorisé le laisser-aller jusqu'à permettre aux saboteurs de la Révolution de conspirer (C.O.M.-Complot Lamouri) et à l'ennemi français de développer ses infiltrations.

-/ Enfin il est facile de constater un important déséquilibre entre les services de l'intérieur et ceux de l'extérieur en faveur de ces derniers. Ce déséquilibre tend à "tirer" la Révolution à l'extérieur du territoire national et a conduit à notre sens, à une série de conséquences très dangereuses:

1-/ Dispersion de nos energies.

2-/ Naissance d'un esprit de "recherche des fonctions" contraire à l'esprit de notre Révolution.

3-/ conception que la lutte pourrait être aussi bien dirigée de l'exterieur que de l'interieur du territoire national.

4-/ Conception que l'essentiel de la lutte était d'ordre politique et diplomatique et non militaire.

Tout ceci signe l'absence d'une ligne directrice ou stratégie générale, ce qui est d'une gravité incontestable pour une Révolution qui a vécu plus de quatre ans et demi de guerre et a eu près d'un million de martyrs.

Pour ces raisons il nous parait nécessaire de chercher remède à cette situation dans le sens d'une condensation de l'autorité et des services exterieurs.

A cette fin nous proposons l'ensemble des mesures suivantes:

1-) Transférer l'autorité suprême de la Révolution entre les mains d'un collège de 3 membres capable de concevoir et d'élaborer la POLITIQUE GENERALE de la Révolution que le G.P.R.A. sera chargé d'exécuter.

2-) Mettre le rappel de toutes nos energies revolutionnaires.

تقرير عام يتضمن اقتراحات وانتقادات من قيادة الولاية 2.

-2-

3-) Reglementer les conditions d'attribution des emplois et leur contrôle.
4-) Réduction des services exterieurs.
5-)Etablissement d'un budget de guerre; et revalorisation de l'effort de guerre.
6-) Installation d'une partie du G.P.R.A. à l'interieur de territoire national.
XXX

Su r le plan militaire une remarque fondamentale s'impose:l'ABSENCE D'UNITE. La nncoordination c'est à dire l'absence d'une stratégie générale a réduit considérablement la portée de notre activité militaire.

Pour améliorer cette situation nous proposons les mesures suivantes:

a)-Unification du commandement militaire; création à cet effet d'un Etat-Major général qui dirigera à partir de l'interieur du territoire national l'ensemble des opérations militaires. Il devra élaborer et appliquer une stratégie à l'echelle nationale.

b)-Renforcement de notre potentiel militaire:
.instruction accélérée des cadres
.utilisation de l'armement semi-lourd: canons légers etc...

c)-Détruire immediatement le mythe des barrages;à cet effet unifier sous le même commandement les zones situées de part et d'autre de la ligne électrifiée.

d)-Constitution aux frontières de deux armées de type classique.

e)-Libérer au moins à la façon des zones interdites du nord-constantinois,des bandes d'appui aux frontières.

f)-Couper la route du pétrole

Ces mesures d'ordre organique et militaire permettraient,à notre avis,de redresser dans des delais relativement courts,une situation politique et militaire confuse en même temps qu'elles grandiraient le prestige de la Révolution à l'exterieur. Elles sont de l'ordre du possible immédiat.

En conclusion, il semble que le problème qui se pose à nous est un problème d'autorité. Il est essentiel de savoir en effet que le peuple et l'A.L.N. sont à la disposition de la Révolution et font confiance à tous leurs dirigeants, mais ils ne comprennent pas toujours la situation actuelle qu'ils jugent pour le moins anormale,alorsque,quotidiennement ils font la preuve de la faiblesse de l'ennemi.Il est ainsi normal qu'ils soient en droit d'attendre les décisions susceptibles de les confirmer dans leur sentiment que leurs sacrifices n'ont pas été vains et leur serment inutile.

الملحق الرابع

اجتماعات، تقارير، محاضر

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

-oOo- : -oOo-

VICE-PRESIDENCE DU CONSEIL
MINISTERE DES FORCES ARMEES

CABINET MILITAIRE

N°__________/MFA

REUNION DES CHEFS DES WILAYAS :
I, 3, 4 et 6 .

SITUATION EN WILAYA 4 :

La Wilaya comprend 4 Zônes dont les 3/4 sont "interdite" son Etat-Major est incomplet .

Cette Wilaya affronte les Messalistes, Bellounistes? Les communistes sont absolument écartés .

SITUATION MILITAIRE :

Dans chaque Zône il existe un commando de l'ordre de 30 hommes leur rôle est d'aider les convois locaux et de former des cadres. Chaque Zône comprend également 3 compagnies . Cependant l'effectif est faible, il existe un commissaire Politiquepår Zône et un Moudereb. Les réunionsen vue de la formation Politique et militaire des Moudjahidines sont fréquentes . Les rapports entre tous sont excellents. Aprés chaque action se déroule une critique générale de la manoeuvre .

Nous avons dû reviser Organisation des cádres pour l'adapter à la guerilla . Les ordres sont d'éviter à tout prix l'accrochage et de faire la guerre avec les moyens de guerilla dont nous disposons Le service-artificier existe à l'echelle secteur. Les mines jouent un grand rôle dans la guerilla . Nous attirons votre attention dans ce domaine .

Des groupes de génie dans le secteur 3 construisent des abris et sont chargés du sabotage . Les Moussebilines sont organisés militairement .

Le Fidaï est faible mais nous tentons de le ranimer par la constitution de commandos . Nous avons beaucoup d'éléments sans armes. 60% (soixante) sont des armes de guerre; 50 % (cinquante) sont des armes de récupération .

Les forces ennemies de par la position de la Wilaya 4 sont considérables et nous avons grand besoin d'une aide technique. La discipline est relachée. Tous les besoins matériels du Moudjahid sont à la charge de l'ALN . Le tabac est interdit .

.../...

اجتماع قادة الولايات 1، 3، 4، 6.

SITUATION POLITIQUE :

Le peuple est opprimé. La repression ennemie est féroce. Il est organisé par un Commissaire Politique. L'équipe chargée de l'édition du Journal et du bulletin interieur engage une propagande active mais manque de moyens .

Nous essayons de contre-carrer la propagande ennemie dans tous les domaines .

Nous avons des contacts avec quelques colons, les fréres jesui et les progressistes .

Il n'existe pas de lutte intestiné en Wilaya 4 car les principes du congrés du 2o Août y sont scrupuleusement observés .

ECONOMIE :

Les richesses sont variées . Toute la masse paysanne et ouvrié est ruinée par la repression ennemie .

Le quadrillage géne l'acheminement mais nous avons dressé un plan de stockage pour la Wilaya et les Zones tant tout aussi bien que pour l'ALN .

FINANCES :

Notre déficit est constant à la suite de l'action ennemie tendant à ruiner le peuple .

SERVICE SOCIAL :

La Wilaya compte 3 médecins, des infirmiers et des secouristes Mais nous manquant beaucoup de médicaments la presque totalité des Pharmaciens Algeriens ayant été arrêtés .

Il appartient à notre Gouvernement d'insister pour obliger l'ennemi à respecter la Loi Internationale .

En effet nos blessés sont torturés puis achevés dans nos infirmeries . L'ennemi atteint le stad le plus bas et le plus lâche sur ce plan . Il utilise le NAPALM et le GAZ; il viôle et massacre . Notre action et notre propagande sont insuffisantes à l'interieur. Le probléme dépasse le cadre Algerien .

Il n'y a pas de structure pour l'enseignement dans la Wilaya 4 à cause des Zônes interdites. Le commissaire Politique supervise le peu d'enseignement donné .

Nous versons une daide aux familles de Moudjahidines nécessiteu ainsi quéaux familles des traitres exécutés .

Les cadres sont incompétents et insuffisants . L'ennemi conserve une grande vigilance. Cependant nous avons exploâté quelques renseignements .

.../..

- 3 -

Dans le plan du noyautage entrepris par l'ennemi, nous avons arrêtés et exécuté des éléments "bleus" signalés par la Wilaya 3

LIAISONS :

Nous possédons 4 émetteurs dont un récupéré . Il y a un groupe comprenant les opérateurs et dépanneurs, une chaine de postes dar les Zônes interdites a été constituée . Les liaisons sont faites par des hommes jeunes et experimentés .

En conclusion la Wilaya 4 pourrait faire beaucoup dans les domaines Militaire, Politique, économique si elle disposait des moyens nécessaires .

Nous tenons à vous signaler le grand nombre d'invalides refoul des frontières .

PROCES-VERBAUX ET MESSAGES
ADRESSES AU COURS DE LA REUNION INTER-WILAYAS
(I, 3, 4, 6) AU VICE PRESIDENT
DU G.P.R.A.

Ces messages ont été enregistrés sous les N° 32 - I4 -IO3.

I° MESSAGE N° 32 DU Ier JANVIER RECU LE 3 JANVIER :

Message au G.P.R.A. à l'occasion de la réunion inter-Wilayas groupant les wilayas I,3,4, et 6 nous vous informons de ce que nous savons de la wilaya I.

I°)- Causes qui sont à la base de la crise actuelle :

- Incompétence du Conseil de la Wilaya.
- La promotion d'éléments incompétents.
- La séparation du conseil de la wilaya (en Tunisie) de la Wilaya.
- Le manque de contrôle et l'absence de décisions à l'égard des perturbateurs; les maladies passées demeurent sans remède, les promotions sans contrôle d'où infiltration de l'ennemi.
- Les facilités accordées aux cadres et djounouds dans leur départ à l'extérieur.

I°)- Les remèdes :

- Les permutations dans cadres et djounouds avec d'autres wilayas pour encourager Wilaya I.
- Epuration et réorganisation de la Wilaya I.
- Offensive militaire,politique,économique et sociale; la force étant le premier moyen.
- Présence nécessaire d'éléments étrangers à la W.I.; par contre :
  a)- L'armée ne fait pas confiance à la plupart des cadres.
  b)- Sectarisme développé parmi djounouds et chefs.De plus la main de la France s'est infiltrée parmi l'armée et chefs comme ADJOUL.

Signé : Colonel AMIROUCHE, SI M'HAMED, BEN ABDELREZAK, Cdt HADJ LAKHDAR.

....../...

2ème MESSAGE N° 41 DU 1er JANVIER RECU LE 4 JANVIER :

Les Wilayas I, 3, 4, et 6 en réunion du 6 au 12 Décembre 1958 en wilaya 2 adoptent la motion suivante :

- assurent le Gouvernement de notre République de notre confiance et de notre appui dans la voie de la Révolution et de la justice.
- l'informent que la rencontre a été fructueuse et fraternelle sur tous les plans et a permis une collaboration étroite et une connaissance claire de la situation des 4 Wilayas.
  Les P.V. avec C.E., les propositions dérdre externe, les décisions d'ordre interne vous seront adressés incessamment.
- regrettent absence injustifiée du Colonel de la Wilaya 2 qui se trouvait à 3 heures de marche du lieu de la réunion; considérent son attitude comme incompatible avec tradition révolutionnaire. Vive la Fraternité Révolutionnaire, Vive la République Algérienne, Vive le Maghreb Uni;

3ème MESSAGE N° 103 RECU LE 10 JANVIER ADRESSE LE 6/1/59.

Compte rendu militaire,politique,économique,social,renseignements et liaisons de la Wilaya I.

Wilaya composée de 6 zones mais zone 3 rattachée provisoirement à la wilaya 6.

ZONE I : Bonne dans l'ensemble.
ZONE 2 : La moitié est coupée par les dissidents au nombre de 1.000 à 1.100 avec armes de guerre.
ZONE 3 : Rattachée provisoirement à la wilaya 6.
ZONE 4 : Son capitaine étant à Tunis, je n'ai pu contacter que quelques responsables. Pas de dissidence mais difficultés dues à l'activité de l'ennemi.
ZONE 5 : Dépend du Conseil de la wilaya qui se trouve à TUNIS.
ZONE 6 : A deux compagnies et une poignée de dissidents dont la majorité a rejoint l'A.L.N. . Cette zone n'a pas de cadres car ses responsables sont à TUNIS.

APERCU SUR LA DISSIDENCE :

300 en zone 2, région Arris avec comme chef SABHI CHERAG.
250 dans la région Chélia Kimmel comme chefs BOUHAHADI et MOHAMED TIGHEMA.
500 à Kimmel avec comme chef Lahcen KLOUFI qui est en liaison avec $DJOUL.

SITUATION DES ZONES : Du fait de ma récente nomination à la Wilaya je ne peux que donner quelques idées sur le plan militaire de la

ZONE I : compagnies régionales dont l'effectif est incomplet sous les ordres d'aspirants.Les sections sont dirigées par sergents-chefs ainsi que les groupes ou sections pour actions commandos.

........../...

- 3 -

80% de l'armement est militaire.
Un grand nombre de Moudjahidines sont sans armes.
Les tenues militaires manquent. Les munitions font défaut.
La discipline est respectée.
Les réunions et les entrainements sont suivies régulièrement.
La nourriture est bonne.
Les soldes sont supprimées, les besoins matériels des djounouds étant à la charge de l'ALN.
Service artificier et génie fonctionnent à l'échelle secteur.
Les cellules urbaines de Fidaïs fonctionnent normalement à l'échelle secteur.

POLITIQUE : Les assemblées du peuple et le comité des 3 fonctionnent. La propagande est faible par manque de matériel et cadres nécessaires.

Les cotisations rentrent normalement. Il n'y a pas de déficit. Les secours sont toujours perçus mais les barèmes ne sont pas respectés pour raisons majeures. Les commissaires politiques sont compétents Les zones interdites empêchent le travail de la terre. L'ennemi fait de la réparation économique . Le peuple est dans la misère. Mais les stocks de ravitaillement existent toujours. Le peuple est analphabète dans sa presque totalité. Les écoles coraniques fonctionnent sous la direction de l'ALN. Là où cela est possible l'enseignement est encouragé. La justice est assurée par des Comités. Les service du Croissant Rouge comprend un médecin et 20 Infirmiers mais les instruments et les médicaments manquent. Le service de renseignements laisse à désirer. Il y a bien quelques contacts avec les G.M.P.R. et les Harkas ce qui amène une rentrée de munitions. Quelques ralliements s'opèrent aussi. Les liaisons sont bonnes. Il existe des boîtes postales et les liaisons sont assurées par des militaires. Nous possédons 6 Postes Radio dont un seul est utilisé par suite du manque d'opérateurs.

ZONE 2 est très pertubée. Il manque des détails sur le plan militaire pénurie de ravitaillement, habillement et médicaments.
L'organisation tant politique que militaire est inexistante. Le peuple est très pauvre. Les 75% se trouvent dans les postes militaires. Le service de santé comprend un médecin et I5 infirmiers.
Le sectarisme y est enraciné même dans le djich. Les sevices de renseignements et liaisons sont inexistants.

ZONE 4 : Pas d'organisation, les cadres étant à l'extérieur .
ZONE 5 : En liaison avec la wilaya à Tunis;
ZONE 6 : Le comité zonal et le djich sont en Tunisie. Cependant à présent 400 éléments y sont dont I60 dissidents ayant rallié l'ALN Le service politique est à peine ébauché. L'économie est assez bonne néanmoins les stocks sont inexistants. Le peuple dans l'ensemble est analphabète.

En conclusion, la situation en WILAYA I est très grave et mérite l'attention et l'aide toute particulière du Gouvernement.
La dissidence, l'insuffisance ou l'inexistence de cadres sont des problèmes sur lesquels le Conseil de la wilaya ne s'est pas penché suffisamment. Le Conseil n'a pas accordé à cette wilaya toute l'importance qui lui est dûe.

[illegible]

La wilaya comprend 4 zones. Le peuple se compose de nomades, citadins, Mozabites et Juifs. Les colons sont peu nombreux. Il s'y trouve des M.N.A., des Zouia, et enfin le F.L.N. .

La force du FLN est née du différent entre SI ZI'NE et le Colonel SE CHERIF.

Les Zouia sont pour le FLN mais elles doivent prendre une position franche. Le sectarisme est très développé. Le peuple est analphabète et facile à la pénétration.

Les forces du MNA sont de 500 éléments environ mais elles sont désorganisées. OULED DJELLAL est le Centre du MNA.

Depuis septembre nous avons fait 23 accrochages. Nous avons récupéré 3 FM Bar et 9 Fusils de guerre ainsi que de nombreuses munitions. Il est à compter près de 100 prisonniers et ralliés. Nos pertes s'élèvent à 2 Capitaines, adjudants et 15 Moudjahidines. Près de 200 M.N.A. ont été tués.

Nous demandons des renforts et des cadres pour pouvoir continuer la lutte. LA Wilaya 6 a besoin de 20 Officiers.

Voici la liste nominative de l'Etat-Major de la wilaya :

COLONEL : BEN ABDERRAZAK
COMMANDANT : DRISS
SECRETAIRE : LIEUTENANT ZELALI TAYEB
PROVISOIREMENT COMMANDANT RENSEIGNE/ ET LIAISONS : MARIR LARBI
SECRETAIRE : S/LT ZEROI BACHRI.

ZONE I : Sans cadres.
ZONE 2 : LIEUTENANT HAMMAIBOUNA.
ZONE 3 : LT MILITAIRE CHERIO - LT POLITIQUE BELKOURISSI.
ZONE 4 : LT POLITIQUE MOHAMED CHAABANE - LT RENSEIGN/ ET LIAISONS : BOULAIN. (La zone 4 est l'ex-Zone 3 de la Wilaya I).

Z O N E I : 350 éléments avec armes de guerre. 50 éléments avec fusils de chasse. Il a été récupéré 2 FM, Imortier et 2 Bazookas. Le moral est bon. Le manque d'habillement se fait sentir. La nourriture est bonne. Propagande M.N.A. auprès du peuple est sans effet.

SERVICE SANITAIRE : Un médecin qui manque totalement de médicaments.

L'enseignement est encouragé.
Les renseignements et les liaisons sont faibles.
Une commission de contrôle a été envoyée pour superviser les services de la zone I.

Z O N E 2 : 600 éléments armés de 3 FM, 2 mortiers et 7 Bazookas.
Les compagnies sont commandées par des aspirants. Les sections ont à leur tête un sergent-chef dans les secteurs. La discipline est respectée. Il y a une nette insuffisance de cadres et groupes artificiers régionaux. Le peuple est analphabète.

Au point de vue économique, les terres sont fertiles et la principale ressource est la datte. Le stock de céréales est évalué à 3.000 qx.

........./...

- 2 -

SERVICE SANITAIRE : Un médecin et un infirmier par Cie. Les médicaments manquent. Il fonctionne une infirmerie par Cie. Le manque de médicaments le fait sentir.

Les renseignements et liaisons sont faibles. Il existe 3 agents de liaisons par secteur.

ZONE 3 : 380 éléments armés de 3 FM. L'organisation militaire est bonne, mais les cadres insuffisants. La population est analphabète est subie les pertubations du M.N.A.

SITUATION ECONOMIQUE : Le cheptel est important. Il n'y a pas de stock par suite de manque d'organisation.

On compte un infirmier par Cie. L'enseignement est encouragé. Le service de renseignements et liaisons est faible.

ZONE 4 : 550 éléments dotés de 3 FM, 2 Mortiers et 2 Basookas. L'Organisation est saine, la discipline respectée. Il existe un service artificier par secteur. Le peuple est analphabète.
Ravitaillement : 1.000 qx de céréales en stocks.
Service Sanitaire : Une infirmerie avec 2 infirmiers.
Service Social : Chaque douar a une école coranique dont le maître est à charge de l'ALN.
Les renseignements sont faibles, les liaisons régulières.
Le stocks général est de 45.000 Cartouches.
La nourriture et l'habillement sont prévus pour une année.
On compte dans les caisses 63.000.000 de francs.
Si les MNA étaient anéantis la situation économique serait meilleure.

TRANSMISSIONS : 3 Postes radios dont un seul fonctionne.

Je fais appel au Gouvernement pour m'assister avec des troupes. J'affirme que je pourrais nettoyer la wilaya si des ren-

REGION : Wilaya I.

-(Suite du procès-verbal de la réunion inter-Wilaya)-.

VOICI CI-DESSOUS LES DECISIONS PRISES :

I°)-Nettoyer les Aurès. A cet effet la Wilaya 3 enverra 2 bataillons et la Wilaya 4, 2 compagnies. Ces unités ne pourront rejoindre leurs Bases qu'une fois leur mission accomplie.

Cette suggestion est soumise à l'approbation du Gouvernement, passé un délai de 20 jours si une réponse n'arrivait pas elle serait appliquée en raison de la situation délicate des Aurès.

2°)-Après en quête, les prisonniers et les goumierss qui cherchent à nous noyauter ou qui sont reconnus coupables de faits entrainant la peine Capitale, seront exécutés clandestinement.

3°)-Des unités seront envoyées en Wilaya I, aux frontières afib de procéder à la destruction de la Ligne Morice. Pour que ces actions se soient coordonnées et efficaces, une aide exterieur sera demandée au Gouvernement.

4°)-Afin de combattre les éléments MNA de la Wilaya 6, la Wilaya 4 enverra une compagnie afin d'aidre à la destruction de ces éléments, les Forces de la Wilaya 6. Les unités envoyés en Wilaya I auront pour mission le nettoyage de la dite Wilaya.

5°)4Des tracts à caractère National seront réalisés et leur édition dépendra de la Wilaya 4 qui communiquera par lettre ou liaison avec les Wilaya I,3 et 6.

6°)-La terminologie des Grades et des unités sera faite en Arabe ex: KATIBA, ARIF, etc...

7)--Le I° Novembre sera commémoré.

8°)-La liaison inter-Wilaya sera obligatoire tous les 2 mois.

9°)-Il est nécessaire de faire des prisonniers pareiles militaires et les personnalités civiles. Les prisonniers de la Wilaya 4 seront dirigés sur la Wilaya 3.

Io°)-Une réunion inter-Wilaya aura lieu tous les 4 mois. Une invitation sera faite aux Wilaya 2 et 5.

II°)-Aides et échanges économiques seront institués.

I2°)-Dans le but de réaliser une uniformisation il est décidé :

a)-Les permissions sont suspendues.
b)-Le tabac est interdit.
c)-Les galons devront être portés.
d)-Le mariage est permis suivant certaines conditions.
e)-Un reglement interieur sera instauré.
f)-Les appelés sous les drapeaux ennemis ne répondront pas à l'appel.
g)-Lutter contre le culte de la personnalité.
h)-Renforcer et appliquer le principe de la Direction collective .
i)-Supprimer les permutations Wilaya, Zône etc... Utiliser les numéros.
j)-Instituer un code pour la correspondance inter-Wilaya.
k)-Encourager la critique constructive et l'autocritique.
l)-Renforcer la discipline dans l'ALN?
m)-L'échange de Documents faisant état de l'Organisation sera fait entre Wilayas.
n)-Saboter tous les biens ennemis situés dans les Zônes interdites.

.../...

- 2 -

o)-Detruire la ligne electrifié de KHERRATA et le PIPE-LINE.
Les destructions seront faites par les Wilayas intéressées.
p)-Rajeunir l'ALN et élever son niveau intellectuel.
q)-Instruire et orienter les distractions saines du maquisard.
Les malentendus inter-Wilaya seront reglés entre les conseil des Wilayas.
DEs dispositions seront prises en vue de lutter contre le complexe Etudiant dont le pretexte a été le noyautage des "bleus".
r)-Pour ranimer les recherches du renseignement, des comités inter-Wilaya seront crées. Le Commandont TAYEB fera les les reglements et les brochures. Les soldes seront remises aux chefs de familles. Afin de parfaire la guerilla il est prescrit : d'eviter l'accrochage, de stimuler le Fidai, de procéder aux sabotages par tous les moyens. Les invalides de la Wilaya 4 seront dirigés sur la Wilaya 3 et 6. Les stages militaires en Wilaya 3 seront dirigés par 2 Officiers militaires et 2 officiers Politiques. Chaque Wilaya enverra Io stagiaires. Pour juger les Officiers coupables il sera institué en Wilaya 3 un tribunal comprenant des Officiers des diverses Wilayas.
Dans chaque Wilaya devra exister une prison.
La Wilaya 3 éditera des libres militaires et un livres blanc sur les ZAOUIAS et les BELLOUNISTES.
Des certificats seront remis aux famílles des Martyrs. Le Colonel de la Wilaya 6 est chargé de la Liaison avec l'EST et l'OUEST.

Une réunion extra-ordinaire inter-Wilaya aura lieu chaque fois que la gravité d'un événement l'exigera.

La Wilaya 4 enverra 2 artificiers aux Wilaya I et 6 .

MESSAGE reçu le : 9.2. 1959.

-o-o-:-o0o-:

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

-oOo- : -oOo-

VICE-PRESIDENCE DU CONSEIL
MINISTERE DES FORCES ARMEES

CABINET MILITAIRE

N° ____________/MFA

Transmis par Wilaya 1 -

PROCES-VERBAL DE LA REUNION INTER-WILAYA (Suite..)
Copie message n° 118/... du 5/1/59

Propositions au G.P.R.A :

1°)-Envoyer une mission de contrôle à l'interieur .
2°)-Désirons être consulter sur questions internes .
3°)-Protestons contre négligence du croissant Rouge vis-à-vis des malades qui sont à l'exterieur .
4°)-Désirons connaitre les ordres qui sont donnés pour l'offensive contre la ligne Morice .
5°)-Réclamons la rentrée des Cadres et Djounouds qui sont à l'exterieur .
6°)-Voulons que la répartition du matériel et du personnel se fasse equitablement entre Wilayas .
7°)-Que les Jeunes à envoyer à l'exterieur soient dirigés sur plusieurs branches.
8°)-Souhaitons eclaircissements sur toutes arrestations ou exécutions de Responsable à l'exterieur .
9°)-Attirons votre attention sur certaines déclarations susceptibles de choquer l'amour-propre des maquisards telles que celle du Président Ferhat ABBAS au sujet du CESSEZ-LE-FEU .
10°)-Demandons qu'une aide matérielle soit accordée aux Etudiants à l'exterieur .
11°)-Demandons que les patrouilles soient bien entrainées pour éviter les pertes en hommes et en matériel .
12°)-Faisons appel angoissé pour l'envoi de Médecins, d'instruments et de médicaments .
13°)-Constatons que l'Unité Maghrébine n'est pas réalisable tant qu'elle n'est pas réalisée sur plan militaire .Proposons que l'aide matérielle des Pays frères soit accrue et si possible l'elargissement du conflit .
14°)-Voulons la Nationalisation des Services Exterieurs et la suppression des privilèges .
15°)-Demandons une réponse à nos rapports et messages et l'envoi régulier des directives et informations.
16°)-Manquons de matériel, de munitions et de finances .
17°)-Proposons l'installation d'une Radio Nationale à l'interieur
18°)-Déplorons l'insuffisance de notre propagande à l'exterieur qui doit se baser sur la denonciation des atrocités, du génocide, de l'emploi du NAPALM, du GAZ etc....
19°)-En raison de son importance Psychologique, demandons d'intensifier l'utilisation des Journalistes Etrangers .
20°)-Quoique restant une base solide, la plate-forme du 20 Août doit être revisée.

...../.....

محضر اجتماع الولايات 1، 3، 4، 6، يتضمن اقترحات موجهة إلى الحكومة المؤقتة (فيفري 1959)

- 2 4

Certains points sont dépassés ou incompatibles avec la situation actuelle. Dans l'intérêt général, demandons dans meilleurs délais et n'importe où la convocation du Congrès National auquel participeront toutes les Wilayas.

21°)-Demandons perfection en Wilayas des Cadres et Djounouds.
22°)-Demandons le choix d'un CHANT NATIONAL.
23°)-Demandons l'unification des exercices et des cachets.
24°)-Souhaitons qu'un gros effort soit fait pour l'intérieur.
25°)-Demandons que pour la promotion d'Officier il soit tenu compte de la compétence, de l'ancienneté et la moralité.
26°)-Aimerions que liaisons radio soient directes inter-Wilaya pour régler les affaires urgentes.
27°)-Demandons spécialistes et cadres militaires, artificiers, artilleurs, instructeurs, renseignements et liaisons etc...
Réclamons entrée d'une commission d'enquête et de contrôle en Wilaya I.

ORIGINE : G.A.W.I.

AUTORITE DESTINATAIRE : CHEF ETAT MAJOR / EST ET M.F.A.

PROCES-VERBAL DE REUNION (Suite)

SITUATION DE LA WILAYA III

- **ORGANISATION MILITAIRE** : Les bataillons sont à l'échelon zonal et les groupes et groupes de commandos à l'échelon régional. Ils sont dotés d'armes de guerre dans la proportion de 74% mais à 25% seulement à l'échelon secteur. Le manque de tenues militaires est général. Le moral est bon mais beaucoup de maquisards sont sans arme.

Le service artificier fonctionne mais uniquement à l'échelon zonal, On trouve un service génie par région.

Les fidais sont groupés par 5 dans des cellules urbaines.

Les Moussebelines en groupe de 3 aident dans l'acheminement du ravitaillement.

Allocations familiales : Solde de 500 Frs par Moudjahed.

- **ORGANISATION POLITIQUE** : Chaque secteur est divisé en 2 ou 3 fractions dirigées par sergent politique. Il paye et perçoit les cotisations qui rentrent régulièrement.

Le wilaya reçoit de 25 à 30 Millions par mois en général. Les secours aux nécessiteux sont faits en espèces.

- **SERVICE DE PROPAGANDE ET INFORMATION** : Il fonctionne à l'échelle wilaya et régions. Les services de propagande et information de la wilaya est composé de 5 membres responsables du journal " LA RENAISSANCE " du Bulletin Intérieur et des tracts. Des enquêtes et des films sont faits sur les combats.

- **ECONOMIE** : Ces des terres pauvres.

Sauf dans les régions de figuiers et d'oliviers le ravitaillement est effectué par les S.I.P. qui font une sévère repression économique. Mais des docks existent partout.

Les bien des Zônes interdites sont exploités par l'ALN qui aide les Fellahs à travailler la terre.

SOCIAL : Le OUKAF est responsable de l'enseignement, des affaires judiciaires, de l'Etat-Civil etc....

Plus de 1.000 instituteurs sont en place. Ils perçoivent 10.000 Frs dans le djebel et 15.000 frs en ville. Ils sont dirigés par les comités de l'U.G.E.M.A. de wilaya, zones, régions, secteurs.

SANITAIRE : Des infirmeries régionales existent pour blessés graves.

Des infirmeries spéciales fonctionnent pour la perception des produits. L'infirmerie de la wilaya est dirigée par un médecin, Il est signaler le manque de médecins.

Des groupes sanitaires fonctionnent à l'échelon wilaya

SERVICE DE RENSEIGNEMENTS : Faible par manque de cadres compétents mais les liaisons sont régulières.

PROCES-VERBAL DE LA REUNION INTER-WILAYA (Suite et fin)

EXPEDITEUR : C.A. W.I.
MESSAGE transmis le 9/2/59 sous n° 366/370.

A l'occasion de la réunion nous donnons clarifications suivantes sur la wilaya 6 :

1°)- Insuffisance de l'effectif de l'ALN par rapport à l'étendue du terrain.
2°) et 3°)- Le peuple n'a pas été touché par l'ALN. L'ennemi s'occupe du SAHARA, du PETROLE et du GAZ.
4°)- Le M.N.A. a pénétré à la wilaya 6 et y sème le sectarisme.
5°)- Le terrain présente de grosses difficultés.
6°)- Le peuple est arriéré, encore secoué par les perturbations des SIANISTES, des BELLOUNISTES et des CHERIFISTES.
7°)- Les traîtres non chatiés se sentent en sécurité.
8°)- Nos obligations :

a)- La wilaya est au carrefour des wilayas d'où le danger de contagions.

b)- Les habitants du SAHARA peuvent aider la Révolution; ils ne sont pas encore touchés par la guerre.

c)- Cas des frontières Tunisiennes, Tripolitaines, Marocaines (Probablement résolution du problème).

d)- Objectif : Extension de la guerre au SAHARA.

e)- Sabotage du PIPE-LINE et des Sociétés.

f)- Notre force ne doit pas faiblir en wilaya 6.

9°)- Les remèdes :

a)- Envoi de cadres compétents : les effectifs et cadres actuels sont insuffisants et au-dessous de ses responsabilités.
b)- Chaque Zône doit avoir un minimum de 1.000 éléments.
c)- Aide géographique des autres wilayas.

REMARQUE : Si aucune aide n'est accordée, l'effectif sera dans situation grave. Je vous ai fais savoir ce que je sais et pense.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

Le 5 août 1959

N° 049 V/P

A MONSIEUR LE VICE-PRESIDENT DU CONSEIL,
MINISTRE DES FORCES ARMEES

Monsieur le Ministre et cher frère,

Comme suite à ma conversation téléphonique d'hier, j'ai l'honneur d'attirer à nouveau votre attention sur le fait suivant : les trois postes ANGRC-9 destinés à la Wilaya II et en instance à l'Etat-Major Est viennent d'être utilisés par ce dernier pour la constitution d'un réseau radio frontalier non prévu par le Ministère des Liaisons Générales et Communications.

Vous n'êtes pas sans ignorer que les disponibilités actuelles en matériel radio, très limitées, nous ont obligé à établir un ordre d'urgence entre l'extérieur et l'intérieur. Conformément aux ordres mêmes du Gouvernement, les postes ANGRC-9 doivent être acheminés par priorité sur les Wilayas qui, comme vous le savez, souffrent considérablement du manque de matériel de transmissions.

C'est pourquoi je me permets de vous demander avec insistance d'intervenir après du Chef d'Etat-Major afin que le matériel dont il s'agit conserve sa destination première.

...

رسالة إلى وزير القوات المسلحة من الولاية الثانية، موضوعها السماح بوصول وسائل الاتصال إلى هذه الولاية، (أوت 1959).

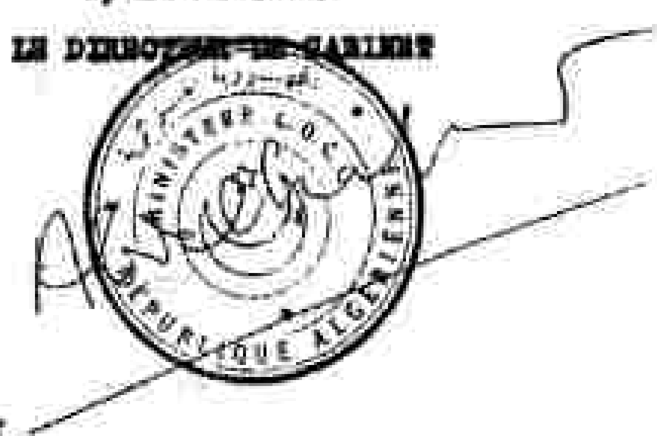
Toutefois, pour répondre au voeu du Chef d'Etat-Major de pourvoir la frontière de moyens de transmissions adéquats, je me propose, dès que les possibilités de circuler seront redevenues normales, d'installer deux nouveaux postes fixes en frontière, l'un au Nord, l'autre au Sud, ce qui, avec le C.T.O. du Kef et le poste ANGRC-9 alloué normalement à l'Etat-Major, ferait en tout quatre postes, soit autant de postes qu'il y en a dans les trois Wilayas de l'Est Algérien

Je compte donc sur vous pour que les postes destinés à la Wilaya II soient restitués et acheminés comme prévu initialement.

Fraternellement,

P/ LE MINISTRE

LE DIRECTEUR DE CABINET



Pour information à MM. les :

Ministre de l'Intérieur

Colonel commandant la Wilaya II

ETAT MAJOR GENERAL

WILAYA 2

Aux Armées, le 7/4/1961.

Monsieur Le M I N I S T R E DE L'INTERIEUR .

Nous avons reçu votre lettre que nous avons bien étudiée au cours de notre Réunion et des mesures sont déjà prises pour l'application de vos directives.

En réponse, nous vous envoyons un Rapport succint sur la situation générale en Wilaya 2.

Nous sommes en train de vous préparer des rapports complets à l'échelle de toutes les Mintakas. Nous vous communiquons celui de la Mintaka 5 (Constantine-Ville - Aspect de la lutte), que nous avons reçu en dernière heure et qui vous permettra d'avoir un vue précise.

L'Etat Major de la Wilaya 2 n'a plus de tampon perdu avec le frère SI HOCINE ROUIBAH au Champ d'honneur, d'autres circonscriptions n'ont pas également de tampon et c'est la raison pour laquelle nous vous demandons de nous faire parvenir d'urgence des tampons uniformes pour toutes les circonscriptions de la Wilaya 2 (à compter 3 Nahias par Mintakas, sauf la Mintaka 4 qui en a 4).

Les 2 lettres que vous avez adressées ont été interceptées par un de nos éléments en ville. Elles étaient destinées en premier lieu à une personnalité en contact avec nous depuis des années. Cette personne parmi tant d'autres nous a sollicité pour la question des libéraux. Nous lui avons transmis des instructions positives. Or pour des raisons inconnues il a failli faire échouer le mouvement des libéraux; de même qu'il a insisté auprès de nous afin d'obtenir une autorisation officielle qui lui permettra dit-il de parler en notre nom et pouvoir ainsi contacter les musulmans. D'ailleurs ce que nous lui refusons toujours afin de garder intact la prise de conscience du

../..

تقرير مختصر حول الوضعية العامة للولاية 2 مرسل من قيادة هذه الولاية

إلى السيد وزير الداخلية، أفريل 1961.

\- 3 - 2 -

SI MESSAOUD [illegible]...

nationale qui caractérise ces derniers temps les personnalités musulmanes solidement encadré Cependant à la lumière des faits nouveaux relatifs au mouvementdes libéraux, de nouvelles instructions lui sont transmises afin de coordonner, d'unifier et faire régner l'ordre dans toutes les missions confiées par nos soins.

régner

Ainsi cette personne n'a reçu que la copie de la lettre qui lui était destinée.

Notre élément de ville nous avait prévenu que cette personne a fait acheminer des fonds destinés à la Wilaya 2 par une voie anormale alors qu'il pouvait patienter quelques jours pour entrer en contact avec l'élément de ville habituel. Ceci est pour conséquence :

1/ Nous n'avons rien reçu des fonds signalés par lui et mentionnés dans vos lettres.

2/ Le bruit court concernant la destination des fonds vers notre Wilaya dans l'entourage de la dite personne et dans le milieu mozabite sans compter que la voie anormale utilisée pourrait avoir des conséquences graves.

3/ Pour ces raisons, nous vous prévenons que la chain utilisée par vous sera délaissée du moins pour un certain temps.

D'autre part nous sommes entrain de vous préparer des chaines sûres pour l'acheminement et le dépôt de fonds.

Prochainement nous pourrons vous communiquer les noms des agents destinés à cette fonction.

Notre élément de ville nous a signalé qu'il vous a prévenu sur le champ et nous avons appris que vous avez reçu sa lettre.

Ainsi pour le moment, la voie utilisée par notre élément de ville pour établir en permanence des relations entre nous est toute indiquée. Nous vous signalons que par cette voie, vous pouvez nous adresser quoique ce soit même volumineux.

Nous vous envoyons les salutations les meilleurs de tous les frères Moudjahidinesdont SI TAHAR

الملحق الخامس

مراسلات بين العقيدين كافي وعميروش حول (مؤامرة أكفادو) «لا بلويت»

ARMEE DE LIBERATION NATIONALE
-W-I-L-A-Y-A-
Wilaya N°III

Aux Armées, le 3 Août 1958

Le Colonel AMIROUCHE
Commandant en Chef la Wilaya III
au
Colonel (Commandant en Chef de la Wilaya II)

Cher frère,

J'ai le devoir et l'honneur de vous informer-en priant DIEU que ce message vous parvienne à temps- de la découverte en notre Wilaya d'un vaste complot ourdi depuis de longs mois par les Services Secrets français contre la REVOLUTION ALGERIENNE avec la complicité d'éléments les plus divers. Ce complot d'après les renseignements en notre possession, s'étendrait à toutes les Wilayas d'Algérie; il aurait même des ramifications dans nos Bases de Tunisie et du Maroc.

Le réseau tissé dans notre Wilaya vient d'être pratiquement mis hors d'état de nuire après une enquête d'autant plus ardue que ses chefs dans le maquis étaient des hommes en apparence au-dessus de tout soupçon. La plupart de ces chefs sinon tous ont été arrêtés et ont passé des aveux qui nous permettent de vous communiquer les renseignements suivants avec l'espoir qu'ils vous aideront dans vos recherches:

1°)-LE COMPLOT EST DIRIGE PAR LES SERVICES SECRETS FRANCAIS (Goddard, Léger...) qui se sont assurés la complicité de mouchards professionnels infiltrés depuis des années dans les anciennes formations politiques et de personnes apparemment honorables [illegible] pour [illegible] ou autre déviationnisme. [illegible]

2°)-SES BUTS sont:

a)-L'affaiblissement de l'A.L.N.: Il était obtenu par
- Les [illegible] des agents de petite envergure (djounouds, moussebilines ou civils en contact permanent avec les SAS voisines) des Unités combattantes de l'A.L.N., de nos refuges et stocks, convois d'armes, chefs loyaux...
- Le sabotage des rouages de nos services (politique, Renseignements & Liaisons, Sanitaire, Intendance, U.G.T.A....) dont ils s'efforçaient d'obtenir le plus bas rendement.
- La lassitude, le mécontentement répandus insidieusement parmi les moudjahidines, les rivalités et les ambitions excitées avec adresse qu'ils exploitaient ensuite habilement à leur profit.

b)-Le noyautage de l'A.L.N.: Les moyens utilisés pour parvenir à leurs fins sont grosso-modo:
- Faciliter l'entrée au maquis des éléments venant d'Alger, se disant terroristes recherchés mais en réalité tous envoyés par Goddard, Léger et de petites officines annexes ([illegible] du C.[illegible].A.D., [illegible] et Tahar [illegible] à Maison-Carrée, Notre-Dame d'Afrique...)
- Embrigader des djounouds et chefs jusque là loyaux mais dont les ambitions, les ressentiments ou la simple lassitude ont été exploités.
- [illegible] les personnes venues au maquis par la Tunisie et parmi lesquelles certaines ont été envoyées spécialement "en mission" par des personnes en apparence fidèles au F.L.N. mais en fait espions et traîtres au service de la France.

c)-La destruction de l'A.L.N.: Dans notre Wilaya, elle devait être obtenue de la façon suivante: Au cours de la prochaine réunion de Wilaya (été 1958) les

رسالة من العقيد عميروش إلى العقيد علي كافي يشعره فيها بأخذ الاحتياطات الضرورية لإحباط ما عرف بمؤامرة «لا بلويت». (أوت 1958).

(النسخة الأصلية)

\- 2 -

chefs loyaux devaient être abattus par les félons à l'exception des plus importants qui devaient si possible être livrés vivants à l'ennemi. Celui-ci averti au préalable du lieu et de la date de réunion devait intervenir rapidement, massivement pour empêcher les unités de protection de remplir leur rôle. Le signale serait alors donné à tous leurs agents dans les Zônes, Régions et Secteurs d'abattre les cadres subalternes loyaux, de dénoncer et faire capturer ou anéantir des unités entières.

Un ravillement de tous les chefs et hommes du complot devait couronner le tout (il aurait même été prévu initialement pour le 2ème voyage du Général de Gaulle en Algérie) cependant que les traitres FARES Abderrahmane (Ex-Président de l'Assemblée Algérienne) et HAMZA Boubakeur (de la Mosquée de Paris?) devaient faire mine de se rallier à la politique du Général de Gaulle.

Tout en sapant l'A.L.N. les promoteurs de ce complot s'efforçaient de semer le découragement chez la population en la dénonçant à l'ennemi, de créer le mécontentement en se comportant vis-à-vis d'elle d'une façon indigne de révolutionnaires. En certaines régions, ils sont même parvenus à créer des cellules locales clandestines, sous couvert de M.N.A.

3°)-LES ELEMENTS IMPLIQUES DANS CE COMPLOT viennent d'horizons les plus divers que nous pourrons sommairement cataloguer ainsi:

C A D R E S

1°)-Des éléments instruits, intellectuels (étudiants, collégiens, médecins, enseignants...) entrés au maquis en 1956 immédiatement après la grève des étudiants par l'entremise de certains responsables F.L.N. de l'époque, ou même plus tard.

2°)-Personnes entrées au maquis après avoir été libérées de prison ou d'un camp d'internement (surtout celles qui avaient une activité politique antérieurement à la REVOLUTION).

3°)-Personnes entrées au maquis par la Tunisie (ou le Maroc?)-(médecins, infirmiers, radios ou autres techniciens et généralement les gens assez instruits...)

4°)-Mouchards professionnels chevronnés (un certain nombre d'entr'eux étaient déjà dans les anciennes formations politiques où ils "travaillaient" au service de [illegible]

Tous les éléments ci-dessus étaient généralement "chargés de mission" avant d'entrer au maquis. Mais à coté d'eux on peut trouver des chefs entrés purs dans la REVOLUTION et qui par lassitude, ambition ou autre motif personnel ont cédé aux sollicitations de ces suppôts de l'ennemi, se sont laissés insensiblement glisser sur cette pente criminelle pour se retrouver de plain-pied dans la trahison pure et simple.

Comme on le voit, il était assez difficile de suspecter et de détecter ces personnes, d'autant plus qu'elles avaient pour consigne formelle d'accomplir apparemment avec conscience et compétences leurs tâches dans l'A.L.N., de paraître "AU DESSUS DE TOUT SOUPCON". Tout élément ne remplissant pas cette première condition était écarté, tout au moins des responsabilités importantes.

Les agents d'exécution et les chefs subalternes du complot se recrutaient notamment parmi:

1°)-Les jeunes gens venus d'Alger après la grève de 7 jours (la quasi-totalité de ceux-ci sont suspects, notamment ceux venus sans "laissez-passer" de l'organisation F.L.N. en place à l'époque; Même ceux entrés purs au maquis étaient systématiquement contactés par les agents ennemis qui connaissaient leur inadaptation à la vie dure du maquis et s'efforçaient aussi de leur faire croire qu'ils étaient l'objet de mesures discriminatoires de notre part.)

2°)-Les conscrits et goumiers "déserteurs", même quand ils sont porteurs de leurs armes (Plusieurs d'entr'eux arrêtés et interrogés ont avoué qu'ils étaient envoyés par l'ennemi).

3°)-Les Moniteurs récemment formés en France (Issoire") se disant déserteurs mais en fait envoyés par les S.A.S.

4°)-Des djounouds jusque là dévoués à la Révolution qui en ont été détournés à la faveur d'un moment de lassitude, de mécontentement ou sous couvert de

- 3 -

[illegible] petit quand il s'agit d'anciens militants du M.T.L.D.

4°)-LES METHODES EMPLOYEES dans notre Wilaya sont les suivantes:
Le Service de Santé a été le premier noyauté massivement du fait que certains promoteurs du complot occupaient des responsabilités importantes dans ce Service. C'est sous couvert de ce service que le courrier de l'organisation était acheminé, échappant ainsi à toute censure, pendant près d'un an. Le Service de Renseignements & Liaisons était aussi l'objet de toutes leurs attentions. C'est ainsi que dans une Zone, il était pratiquement entre leurs mains de la base au sommet. Les autres services autonomes (Presse, UGTA, Intendance...) étaient aussi visés et sérieusement [illegible]. Comme plusieurs responsables A.L.N. à l'échelle secteur, région et même [illegible] étaient dans le complot, ils s'efforçaient de mettre dans leur service, de proposer aux grades supérieurs des hommes qui leur étaient acquis et d'éliminer par des mutations, dégradations, dénonciations à l'ennemi, les hommes qu'ils jugeaient irréductiblement attachés à la REVOLUTION. C'est ainsi qu'au bout de quelques mois, on pouvait trouver facilement dans chaque secteur et région des hommes du complot à des postes de responsabilités et de confiance.

Leurs directives venaient d'Alger par liaison spéciale. Ils contactaient également les SAS dans chaque région grâce à un mot de passe. Des entrevues se sont ainsi déroulées maintes fois entre des Officiers français et "Officiers A.L.N." du complot. Des fonds étaient fournis par les S.A.S., des armes devaient l'être mais quelques jours seulement avant le déclenchement de l'action, en raison du mauvais souvenir laissé par l'opération "Oiseau Bleu".

Parmi les hommes arrêtés figurent des Officiers de Zone, Région, des sous-officiers, djounouds, moussebilines, chefs d'organisations locales (F.L.N.) et des civils. De leurs déclarations il ressort que:

a)-L'organisation s'étend à travers toute l'Algérie. Celles des autres Wilayas seraient nettement plus [illegible] que celle existant chez nous. "La Wilaya IV serait noyée surtout par les éléments venus d'Alger" nous a-t-on dit. Tout serait en place dans les autres Wilayas et il suffirait d'un signal pour déclencher leur action.

b)-L'ennemi comptait fermement détruire les Etats-Majors F.L.N/A.L.N. avant toute chose, et il misait sur la confusion qui s'en suivrait pour anéantir les troupes qui pensait-il se diviseraient rapidement. Bref, il espérait faire "place nette" avant le Référendum du 5 Octobre.

c)-L'ennemi comptait parachever son action de nettoyage des maquis par l'envoi massif au bled cet été, de gens habitant les centres urbains, préalablement endoctrinés sous prétexte de retremper dans l'atmosphère du pays. En fait ces gens seraient chargés de recueillir le maximum de renseignements sur l'A.L.N. et de les transmettre à leur retour aux Services Secrets français.

d)-Dans les villes de notre Wilaya la quasi-totalité des employés du bâtiment aurait été embrigadée (on ne sait comment?) dans l'organisation dite des "Bleus de chauffe". En serait-il de même ailleurs?

e)-Les déserteurs de Kobus (Orléansville) ou une partie d'entr'eux pourraient être impliqués dans l'affaire, étant donné que les promoteurs du complot avaient songé un moment à "faire déserter" vers notre Wilaya quelques centaines de Bellounistes, AVEC LEURS ARMES, pour mieux pourrir la Wilaya.

GRACE A DIEU, TOUT DANGER EST MAINTENANT ECARTE, car nous avons agi très rapidement et énergiquement. Dès les premiers indices, l'état d'alerte a été proclamé à travers toute la Wilaya. Des mesures draconiennes étaient prises en même temps:

1°)-Arrêt du recrutement et contrôle des personnes recrutées pendant les 3 derniers mois.

2°)-Arrestation des goumiers et soldats ayant "déserté" depuis peu l'Armée française, examen individuel de la situation de chacun d'eux.

3°)-Arrestation de presque tous les djounouds originaires ou venus d'Alger depuis la grève de 7 jours, examen de la situation de chacun d'eux.

4°)-Suppression des permissions, chacun devant rejoindre immédiatement son poste

- - -

- 4 -

5°)-Suppression de toute correspondance privée, contrôle du courrier de service.

6°)-Arrêt de toute circulation, sauf aux personnes titulaires d'un laissez-passer délivré par un responsable de WILAYA après le 18 Juin 1958.

7°)-Interdiction des mutations d'une région ou d'une Zone à l'autre. Arrestation de toutes les personnes en provenance d'autres Wilayas et examen sévère de leurs papiers, de leur situation. FERMETURE DES FRONTIERES AVEC LES AUTRES WILAYAS sauf aux agents de liaison DUEMENT ACCREDITES PAR LA WILAYA.

8°)-Arrestation de tous les suspects, de toutes les personnes dénoncées de quelque grade qu'elles soient, et INTERROGATOIRE ENERGIQUE de ceux dont la situation ne paraissait pas très régulière.

C'est grâce à ces premières mesures que nous avons pu mettre au grand jour ce monstrueux complot. Nous souhaitons ardemment que ces indications vous permettront à votre tour de détecter et démanteler le réseau existant chez vous.

Nous ne pouvons cependant vous donner ici les noms des ~~traîtres~~ Officiers traîtres, pas plus que nous ne pouvons confier à ce papier d'autres noms trop souvent cités dans cette affaire. Et la nécessité d'une réunion inter-wilaya se fait plus que jamais sentir. Nous renouvelons donc notre proposition pour une rencontre à l'échelon supérieur de responsables de Wilaya, dument accrédités. Une telle rencontre nous permettrait d'échanger toutes nos informations sur cette sombre affaire, de nous entr'aider mutuellement d'une façon plus efficace que dans le passé et de coordonner tous nos efforts, dans tous les domaines, d'intensifier notre combat sur tous les plans jusqu'au triomphe de la REVOLUTION ALGERIENNE.

Dans l'attente d'une réponse que j'espère positive, recevez cher frère les salutations patriotiques de tous les combattants du FRONT et de L'ARMEE DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE, Wilaya III.

Le Colonel AMIROUCHE
Commandant en Chef la Wilaya III,

7 exemplaires destinés à

Wilaya I
Wilaya II
Wilaya IV
Wilaya V
Wilaya VI
C.C.E. à Tunis (copie)
La dernière aux archives.

FRONT & ARMÉE
DE
LIBERATION NATIONALE

Wilaya N°) III

Aux Armées, le 3 Août 1958

Le Colonel AMIROUCHE
Commandant en Chef la Wilaya III
au
Colonel Commandant en Chef la Wilaya II

Cher frère,

J'ai le devoir et l'honneur de vous informer — en priant DIEU que ce message vous parvienne à temps — de la découverte en notre Wilaya d'un vaste complot ourdi depuis de longs mois par les Services Secrets français contre la REVOLUTION ALGERIENNE avec la complicité d'éléments les plus divers. Ce complot d'après les renseignements en notre possession, s'étendrait à toutes les Wilayas d'Algérie ; il aurait même des ramifications dans nos Bases de Tunisie et du Maroc.

Le réseau tissé dans notre Wilaya vient d'être pratiquement mis hors d'état de nuire après une enquête d'autant plus ardue que ses chefs dans le maquis étaient des hommes en apparence au-dessus de tout soupçon. La plupart de ces chefs sinon tous ont été arrêtés et ont passé des aveux qui nous permettent de vous communiquer les renseignements suivants avec l'espoir qu'ils vous aideront dans vos recherches :

1°) – LE COMPLOT EST DIRIGE PAR LES SERVICES SECRETS FRANCAIS (Goddard, Léger...) qui se sont assurés la complicité de mouchards professionnels infiltrés depuis des années dans les anciennes formations politiques et de personnes apparemment honorables embrigadées sous couvert de messalisme ou autre déviationnisme.

2°) – SES BUTS sont :

a) – <u>L'affaiblissement de L'A.L.N.</u> : Il était obtenu par

- Les dénonciations des agents de petite envergure (djounouds, moussebilines ou civils en contact permanent avec les SAS voisines) des Unités combattantes de l'A.L.N., de nos refuges et stocks, convois d'armes, chefs loyaux...
- Le sabotage des rouages de nos services (politique, Renseignements & Liaisons, Sanitaire, Intendance, U.G.T.A...) dont ils s'efforçaient d'obtenir le plus bas rendement.
- la lassitude, le mécontentement répandus insidieusement parmi les moudjahidines, les rivalités et les ambitions suscitées avec adresse qu'ils exploitaient ensuite habilement à leur profit.

b) – <u>Le noyautage de l'A.L.N.</u> : Les moyens utilisés pour parvenir à leurs fins sont grosso-modo :

- Faciliter l'entrée au maquis des éléments venant d'Alger, se disant terroristes recherchés mais en réalité tous envoyés par Goddard, Léger et de petites officines annexes (Boualem Layachi du C.R.A.D., Kaddour et Taher coiffeur à Maison-Carrée, Notre-Dame d'Afrique...)
- Embrigader des djounouds et chefs jusque là loyaux mais dont les ambitions les ressentiments ou la simple lassitude ont été exploités.
- Contacter les personnes venues au maquis par la Tunisie et parmi lesquelles certaines ont été envoyées spécialement " en mission " par des personnes en apparence fidèles au F.L.N. mais en fait espions et traîtres au Service de la France.

c) – <u>La destruction de l'A.L.N.</u> : Dans notre Wilaya, elle devait être obtenue de la façon suivante : Au cours de la prochaine réunion de Wilaya (Eté 1958) les chefs loyaux devaient être abattus par les félons à l'exception des plus importants qui devaient si possible être livrés vivants à l'ennemi. Celui-ci averti au préalable

أعدنا تصفيف الوثيقة لتوضيحها أكثر - الناشر -.

du lieu et de la date de réunion devait intervenir rapidement, massivement pour empêcher les unités de protection de remplir leur rôle. Le signale serait alors donné à tous leurs agents dans les Zônes, Régions et Secteurs d'abattre les cadres subalternes loyaux, de dénoncer et faire capturer ou anéantir des unités entières.

Un ravillement de tous les chefs et hommes du complot devait couronner le tout (il aurait même été prévu initialement pour le 3ème voyage du Général de Gaulle en Algérie) cependant que les traîtres FARES Abderrahmane (EX-Président de l'Assemblée Algérienne) et HAMZA Boubakeur (de la Mosquée de Paris ?) devaient faire mine de se rallier à la politique du Général de Gaulle.

Tout en sapant l'A.L.N. les promoteurs de ce complot s'efforçaient de semer le découragement chez la population en la dénonçant à l'ennemi, de créer le mécontentement en se comportant vis-à-vis d'elle d'une façon indigne de révolutionnaires. En certaines régions, ils sont même parvenus à créer des cellules locales clandestines, sous couvert de M.N.A.

3°) – LES ELEMENTS IMPLIQUES DANS CE COMPLOT viennent d'horizons les plus divers que nous pouvons sommairement cataloguer ainsi :

CADRES

1°) – Des éléments instruits, intellectuels, (étudiants, collégiens, médecins, enseignants...) entrés au maquis en 1956 immédiatement après la grève des étudiants par l'entremise de certains responsables F.L.N. de l'époque, ou même plus tard.

2°) – Personnes entrées au maquis après avoir été libérées de prison ou d'un camp d'internement (surtout celles qui avaient une activité politique antérieurement à la REVOLUTION).

3°) – Personnes entrées au maquis par la Tunisie (ou le Maroc ?) – (médecins, instruits...)

4°) – Mouchards professionnels chevronnés (un certain nombre d'entr'eux étaient déjà dans les anciennes formations politiques où ils " travaillaient " au service de la France).

Tous les éléments ci-dessus étaient généralement " chargés de mission " avant d'entrer au maquis. Mais à côté d'eux on peut trouver des chefs entrés purs dans la REVOLUTION et qui par lassitude, ambition ou autre motif personnel ont cédé aux sollicitations de ces suppôts de l'ennemi, se sont laissés insensiblement glisser sur cette pente criminelle pour se retrouver de plain-pied dans la trahison pure et simple.

Comme on le voit, il était assez difficile de suspecter et de détecter ces personnes, d'autant plus qu'elles avaient pour consigne formelle d'accomplir apparemment avec conscience et compétences leurs tâches dans l'A.L.N., de paraître " AU DESSUS DE TOUT SOUPCON ". Tout élément ne remplissant pas cette première condition était écarté, tout au moins des responsabilités importantes.

Les agents d'exécution et les chefs subalternes du complot se recrutaient notamment parmi :

1°) – Les jeunes gens venus d'Alger après la grève de 7 jours (la quasi-totalité de ceux-ci sont suspects, notamment ceux venus sans " laissez-passer " de l'organisation F.L.N. en place à l'époque . Même ceux entrés purs au maquis étaient systématiquement contactés par les agents ennemis qui connaissaient leur inadaptation à la vie dure du maquis et s'efforçaient aussi de leur faire croire qu'ils étaient l'objet de mesures discriminatoires de notre part).

2°) – Les conscrits et goumiers " déserteurs ", même quand ils sont porteurs de leurs armes (Plusieurs d'entr'eux arrêtés et interrogés ont avoué qu'ils étaient envoyés par l'ennemi).

3°) – Les Moniteurs récemment formés en France (Issoire ?) se disant déserteurs mais en fait envoyés par les S.A.S.

4°) – Des djounouds jusque là dévoués à la Révolution qui en ont été détournés à la faveur d'un moment de lassitude, de mécontentement ou sous couvert de M.N.A. ▬▬ quand il s'agit d'anciens militants du M.T.L.D.

4°) – LES METHODES EMPLOYÉES dans notre Wilaya sont les suivantes : Le Service de Santé a été le premier noyauté massivement du fait que certains promoteurs du complot occupaient des responsabilités importantes dans ce service. C'est sous couvert de ce service que le courrier de l'organisation était acheminé, échappant ainsi à toute censure, pendant près d'un an. Le Service de Renseignements & Liaisons était aussi l'objet de toutes leurs attentions. C'est ainsi que dans une zone, il était pratiquement entre

leurs mains de la base au sommet. Les autres services autonomes (Presse, UGTA, Intendance...) étaient aussi visés et sérieusement contaminés. Comme plusieurs responsables A.L.N. à l'échelle secteur, région et Zône étaient dans le complot, ils s'efforçaient de mettre dans leur service, de proposer aux grades supérieurs des hommes qui leur étaient acquis et d'éliminer par des mutations, dégradations, dénonciations à l'ennemi, les hommes qu'ils jugeaient irréductiblement attachés à la REVOLUTION. C'est ainsi qu'au bout de quelques mois, on pouvait trouver facilement dans chaque secteur et région des hommes du complot à des postes de responsabilités et de confiance.

Leurs directives venaient d'Alger par liaison spéciale. Ils contactaient également les SAS dans chaque région grâce à un mot de passe. Des entrevues se sont ainsi déroulées maintes fois entre des Officiers français et " Officiers A.L.N. " du complot. Des fonds étaient fournis par les S.A.S., des armes devaient l'être mais quelques jours seulement avant le déclenchement de l'action, en raison du mauvais souvenir laissé par l'opération " Oiseau Bleu ".

Parmi les hommes arrêtés figurent des Officiers de Zone, Région, des sous-Officiers, djounouds, moussebilines, chefs d'organisations locales (F.L.N. et des civils. De leurs déclarations il ressort que :

a) – L'organisation s'étend à travers toute l'Algérie. Celles des autres Wilayas seraient nettement plus puissantes que celle existant chez nous. " La Wilaya IV serait noyée surtout par les éléments venus d'Alger " nous a-t-on dit. Tout serait en place dans les autres Wilayas et il suffirait d'un signal pour déclencher leur action.

b) – L'ennemi comptait fermement détruire les Etats-Majors F.L.N./A.L.N. avant toute chose, et il misait sur la confusion qui s'en suivrait pour investir les troupes qui pensait-il se diviseraient rapidement. Bref, il espérait faire " place nette " avant le Référendum du 5 Octobre.

c) – L'ennemi comptait parachever son action de nettoyage des maquis par l'envoi massif au bled cet été, de gens habitant les centres urbains, préalablement endoctrinés sous prétexte de retremper dans l'atmosphère du pays. En fait ces gens seraient chargés de recueillir le maximum de renseignements sur l'A.L.N. et de les transmettre à leur retour aux Services Secrets français.

d) – Dans les villes de notre Wilaya la quasi-totalité des employés du bâtiment aurait été embrigadée (on ne sait comment ?) dans l'organisation dite des " Bleu de chauffe ". En serait-il de même ailleurs ?

e) – Les déserteurs de Kobus (Orléansville) ou une partie d'entr'eux pourraient être impliqués dans l'affaire, étant donné que les promoteurs du complot avaient songé un moment à " faire déserter " vers notre Wilaya quelques centaines de Bellounistes, AVEC LEURS ARMES, pour mieux pourrir la Wilaya.

GRACE A DIEU, TOUT DANGER EST MAINTENANT ECARTE, car nous avons agi très <u>rapidement</u>, et <u>énergiquement</u>. Dès les premiers indices, l'état d'■■■ alerte a été proclamé à travers toute la Wilaya, des mesures draconiennes étaient prises en même temps.

1°) – Arrêt du recrutement et contrôle des personnes recrutées pendant les 3 derniers mois.

2°) – Arrestation des goumiers et soldats ayant " déserté " depuis peu l'Armée Française, examen individuel de la situation de chacun d'eux.

3°) – Arrestation de presque tous les djounouds originaires ou venus d'Alger depuis la grève de 7 jours, examen de la situation de chacun d'eux.

4°) – Suppression des permissions, chacun devant rejoindre immédiatement son poste.

5°) – Suppression de toute correspondance privée, contrôle du courrier du service.

6°) – Arrêt de toute circulation, sauf aux personnes titulaires d'un laissez passer délivré par un responsable de WILAYA après le 18 Juin 1958.

7°) – Interdiction des mutations d'une région ou d'une Zone à l'autre. Arrestation de toutes les personnes en provenance d'autres Wilayas et examen sévère de leurs papiers, de leur situation. FERMETURE DES FRONTIERES AVEC LES AUTRES WILAYAS sauf aux agents de liaison DUEMENT ACCREDITES PAR LA WILAYA.

– 4 –

8°) – Arrestation de tous les suspects, de toutes les personnes dénoncées de quelque grade qu'elles soient, et INTERROGATOIRE ENERGIQUE de ceux dont la situation ne paraissait pas très régulière.

C'est grâce à ces premières mesures que nous avons pu mettre au grand jour ce monstrueux complot. Nous souhaitons ardemment que ces indications vous permettront à votre tour de déceler et démanteler le réseau existant chez vous.

Nous ne pouvons cependant vous donner ici les noms des ▬▬▬ Officiers traîtres, pas plus que nous ne pouvons confier à ce papier d'autres noms trop souvent cités dans cette affaire. Et la nécessité d'une réunion inter-wilaya se fait plus que jamais sentir. Nous renouvelons donc notre proposition pour une rencontre à l'échelon supérieur de responsables de Wilaya, dûment accrédités. Une telle rencontre nous permettrait d'échanger toutes nos informations sur cette sombre affaire, de nous entr'aider mutuellement d'une façon plus efficace que dans le passé et de coordonner tous nos efforts, dans tous les domaines, d'intensifier notre combat sur tous les plans jusqu'au triomphe de la REVOLUTION ALGERIENNE.

Dans l'attente d'une réponse que j'espère positive, recevez cher frère les salutations patriotiques de tous les combattants du FRONT et de L'ARMEE DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE, Wilaya III.

Approuvé vingt et un mot nuls rayés à l'encre.
Le Colonel AMIROUCHE
Commandant en Chef la Wilaya III.

7 exemplaires destinés à :
Wilaya I
Wilaya II
Wilaya IV
Wilaya V
Wilaya VI
C.C.E. à Tunis (copie)
La dernière aux archives.

الاتصالات مع الولاية رقم ـ ٣ ـ

الرقم ـ ٥٤ تاريخ الإرسال ـ ٢٧/٩/١٩٥٨.
الباعث ـ المسؤول الثاني للولاية الثانية.
المبعوث له ـ " " الثالثة.

بسم الله قف. وصلتنا برقيتكم رقم ٣٨/٤٧٠ قف. نظرا لخصوصية الظروف التي تعيشها علاقاتنا معكم قف. نطلب منكم أن تحضروا شخصيا قف. مصحوبين بمسؤول [illegible] قف. وإذا كان لكم [illegible] فإننا نقترح أن تخبرونا بتاريخ الاجتماع قف. نترقب جوابكم [illegible] قف.
الإمضاء، المسؤول الثاني [illegible] قف. انتهى.

الرقم ـ ٦٣ تاريخ الإرسال ـ ٤/١٠/١٩٥٨
الباعث ـ المسؤول الأول للولاية رقم ـ ٢ ـ
المبعوث له ـ " " " ـ ٣ ـ

إن [illegible] في [illegible] في نطاق الحدود ولا يمكننا أن نناقش فيه أمور تخص الولايتين الثانية والثالثة. لذلك فلا داعي لحضور الولاية الأولى [illegible] [illegible] [illegible] قف. نطلب ردا مستعجلا. قف.
الإمضاء ـ المسؤول الأول [illegible] قف. انتهى.

الرقم ـ ٦٥ تاريخ الإرسال ـ ٤/١٠/١٩٥٨
الباعث ـ المسؤول الثاني للولاية الثانية.
المبعوث له ـ " " " الثالثة.

إننا نأسف كثيرا عن عدم حضوركم إلى اجتماع ٢٥/١٠/١٩٥٨. هذا وننتهز [illegible] عن [illegible] مع طلبنا [illegible] جدول أعمالكم والقرارات التي نوقشت في هذا الاجتماع بواسطة [illegible] وعدم حضوركم يرجع إلى [illegible] قرارات هامة للاتصالات بالمناطق في التاريخ نفسه [illegible] مقررات [illegible] وإدخال تعديلات في [illegible]
كما [illegible] بهذه القرارات [illegible] خاصة [illegible] الأخير في قسنطينة.
[illegible] في التاريخ المحدد [illegible] ٢٥/١٠/١٩٥٨. قف.
الإمضاء ـ المسؤول الثاني [illegible] قف. انتهى.

[illegible signature]

آ ن علي كافي

برقيات من العقيد علي كافي إلى العقيد عميروش، (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر 1958).

التاريخ ٢٨/١١/١٩٥٨

مصدر الإرسال ■■■

المرسل إليهم: - رئيسا الولاية رقم ٢ ورقم ٣ - السيدان - كافي - عميروش ، وزير القوات المسلحة ونائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية .

نطلب منكم إعلامنا عن المؤامرة التي تستهدف ضد الدولة، وخصوصاً أسماء الضباط والمناضلين الذين ألقيتم عليهم القبض، إذ ربما يكون في ولايتينا -٢- و-٣- أنصارهم فنتمكن من إلقاء القبض عليهم - قف.

بهذه المناسبة نهنئكم على الإجراءات الحاسمة التي اتخذتموها، وثقوا بأننا نؤيدكم ١٠٠٪ - قف.

هل أن يوجد من مشكلة ■■■ تموينيتنا بالسلاح والذخائر الحربية في مستقبل قريب - قف.

ابعثوا لنا أوامر من القيادة العليا للسير بالولاية بعد هذه التطورات - قف.

إننا نخبركم بوجود بعض الاستعلامات لدينا، هي استعلامات خطيرة تتعلق بوجود قوات (مصالية) في الولاية رقم ٣ - ورقم ١ (في أولاد جلال) - قف.

فهذه المشكلة إن صحت فإنها تكون خطرا على الكتلة الوطنية ويجب أن تتخذ ضدها إجراءات حاسمة وعاجلة لإصلاحها وإن أمكن تصفيتها يكون قبل حلول فصل الصيف - قف.

إننا نبعث لكم في بريد تقريرا مفصلا - قف.

العقيدان - عميروش - كافي - قف - انتهى.

برقية من العقيدين علي كافي وعميروش إلى وزير القوات المسلحة، نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، نوفمبر 1958.

Front et Armée de Libération Nationale

Wilaya II —
Nord-Constantinois

Aux Armées le 23 Août 1958.

Le Colonel commandant la Wilaya II
au Colonel commandant la Wilaya III.

Cher frère,

Nous avons étudié avec soin la lettre en date du 3 courant et où vous nous apprenez la découverte d'un vaste complot ourdi contre la Wilaya III. Nous tenons à vous féliciter pour la mise hors d'état de nuire de ce complot.

Après étude de votre message et à la lumière de ce texte, nous voulons avoir de plus amples informations sur cette importante affaire; c'est pour cela que nous vous proposons à ce qu'une réunion urgente ait lieu entre nos deux wilayas en vue d'étudier la situation dans tous les domaines.

Vu la gravité de la situation dans votre wilaya, nous vous demandons de prendre toutes les précautions nécessaires pour sauvegarder la bonne marche de l'organisation et ne pas créer des difficultés qui peuvent porter atteinte à cette bonne marche. Nous espérons que ces conseils seront entendus et que la sagesse et le bon sens l'emporteront. Nous tenons aussi à vous aviser qu'il faut prendre en considération les directives arrêtées par le Congrès du 20 Août 56 et ne prendre des sanctions qu'avec l'accord tacite du C.C.E. Tout officier impliqué dans ce complot ne doit faire l'objet de sanctions que de la part du C.C.E.

Etant donné la gravité de l'affaire, nous vous prions de répondre à notre appel pour pouvoir étudier cette importante question et de trouver les solutions adéquates. Nous vous fixons donc le rendez-vous à Ang. El Ghoul et nous attendons de votre part la fixation de la date pour cette rencontre. Cette réunion servira aussi à préparer une rencontre entre toutes les Wilayas.

En ce qui concerne votre lettre en date du 7 courant, nous nous expliquerons sur cette question lors de notre rencontre.

Dans l'attente d'une réponse urgente et favorable, nous vous adressons nos salutations patriotiques et fraternelles à tous les combattants de votre Wilaya.

Aux Armées [illegible]

Le Commandant en Chef de la Wilaya II.

رسالة من العقيد علي كافي إلى العقيد عميروش. (أوت 1958).

REPUBLIQUE ALGERIENNE
--oOo--
FRONT DE LIBERATION
NATIONALE
--oOo--

P R O C E S - V E R B A L   D E   R E U N I O N

Réunion du 27-11-1958 entre les Sagh-Ethani SI ALI KAFI et SI AMIROUCHE EN présence de Sh. LAMINE.

ORDRE DU JOUR:

1°) Situation de l'Extérieur: cas ABANE et complot de Tunis
2°) Complot ennemi de la Wilaya n°3
3°) Les Messalistes dans la Wilaya n°6
4°) Unification militaire dans les Wilayas n°) 2 et n°) 3
5°) Questions diverses relatives aux frontières des Wilayas.

QUESTION N°1.

CAS ABANE:

- Présentation du cas ABANE par le Sagh-Ethani SI AMIROUCHE
a)-Le Sagh-Awel SI SALAH membre de la Wilaya n°4 de retour de Tunisie, lors de son passage dans la Wilaya n°3 rapporte que le frère ABANE RAMDANE aurait été exécuté affirmant à l'appui de ses doutes, qu'il aurait reçu en réponse à une lettre écrite par lui au Sagh-Ethani OUAMRANE une lettre de ce dernier dans laquelle il lui était dit que " dans l'intérêt national il est trop tard pour faire quelque chose pour ABANE ".
b)-A l'annonce de la mort de Abbane des responsables de la Wilaya faisant en cela crédit à la propagande ennemie, posent des questions sur les circonstances de cette mort.
c)-Déclarations du Dr Si Mohammed responsable du Service Sanitaire de la Wilaya n°3 arrêté pour complot contre-révolutionnaire : "On m'a dit qu'on avait dans notre organisation un membre du C.C.E; je ne l'ai cru qu'à la mort de Abbane."
d)-L'attitude de Abbane nous a paru suspecte dès le 20 Août 1956 par le rôle de division qu'il a joué entre les responsables de la Wilaya n°3.
e)-Les membres du complot contre-révolutionnaire arrêtés en Wilaya n°3 paraissent avoir été pour la plupart sinon tous des amis de Abbane: exemple Benmerzoug Ahmed dit Abdellah chef de la Zone n°2, Wilaya n°3, qui rejoignit à Alger après le Congrès d'Août; et qui actuellement est "Lieutenant-Colonel " dans les rangs ennemis qu'il rallia en Juin 58.

- Sagh-Ethani SI ALI KAFI:
a)-SI SALAH est rentré avec moi de TUNISIE, à cette date Abbane était bien en vie.
b)-A l'époque de l'annonce de la mort de Abbane, de grands accrochages s'étaient déroulés à la ligne Morice
c)-Il est normal que nous soit inconnue la nature exacte des rapports des membres du CCE entre eux, mais il est vrai que Abbane avait été l'objet de sanctions à caractère d'une limitation d'activité
d)-Récit des tentatives d'enlèvement par l'ennemi dont ont été l'objet les frères BENTOBBAL et KRIM à Tunis
e)-On peut s'étonner de l'attitude du frère Si Salah pour le bruit qu'il a répandu à son passage, retour de Tunisie.

Complot de Tunis:

Le Sagh-Ethani SI Ali Kafi:
-Il décrit ce qu'a été la réunion tenue à Tunis entre le CCE et les wilayas où il a été question notamment de la création d'un comité ayant pour but d'unifier les questions militaires.
- Création du C.O.M. comme premier résultat de cette réunion
- Demandes d'armes répétées mais vainement.
- C

محضر اجتماع بين العقيدين علي كافي وعميروش بحضور لمين خان. (نوفمبر 1958).

-Conversation téléphonique avec le ministre de l'Intérieur qui annonce la découverte du complot contre-révolutionnaire (contre le GPRA) et l'arrestation d'officiers de l'ALN qui seraient notamment responsables de la carence du COM, sabotant en premier lieu la rentrée des armes à l'intérieur.

On étudie alors la situation ainsi créée du point de vue des retentissements qu'elle peut avoir en la Wilaya n°I notamment.

Il est convenu:

I°-de s'assurer de l'attitude du GPRA face à la situation ainsi créée et en premier lieu dans la Wilaya n°I.

2°-de demander les noms des éléments arrêtés pour suivre éventuellement cette affaire à l'intérieur

3°-d'adresser un télégramme de félicitations et de soutien au GPRA pour sa vigilance.

QUESTION N°2

Le Sagh-Ethani Si Amirouche fait l'historique de cette affaire découverte en Mai [illegible] et communique le dossier de quelques responsables du complot

QUESTION N°3

- Le Sagh-Ethani Si Amirouche fait état de renseignements alarmants au sujet de la présence de 15 compagnies de messalistes dans les Wilayas n°6 et n°1 (Ouled Djellal) renseignements fournis par Si Mohamed Ben Abderrezak, Sagh-Ethani commandant de la Wilaya n°6 et Si Amar responsable militaire de la même Wilaya

- Cette situation est alors étudiée des points de vue:

I°- de la présence de ces troupes antinationales;

2°- de l'autorité et des possibilités actuelles de la Wilaya n°6

3°- du retentissement du complot de Tunis sur cet état de choses

4°- enfin des mesures susceptibles d'être prises pour y faire face.

Il est convenu d'adresser un rapport écrit au GPRA après l'avoir informé télégraphiquement de cette situation.

QUESTION N°4

-Après la présentation de l'unification nécessaire des méthodes et des activités militaires par le Sagh-Ethani SI Amirouche,

il est convenu de demander au GPRA l'envoi d'une commission de contrôle et d'étude ayant pour objet d'activer l'unification, administrative, financière militaire, etc.. du pays.

-Pour ce qui est des rapports des Wilayas 2 et 3 il est notamment décidé:

1°- l'unification de certaines catégories d'actions militaires; charge à la Wilaya n°2 d'en fixer la nature et la date; à cet effet un code est établi pour en assurer la communication qui devra être faite au moins 20 à 30 jours [illegible] la date prévue.

2°- l'unification d'une partie des écrits : propagande et communiqués à caractère national

3°- échange des bilans des activités militaires, rapports sur la répression etc.

4°- l'étude du livret militaire individuel et de la plaque d'immatriculation.

QUESTION N°5

I°- Instructions spéciales et précises seront données aux chefs de Régions intéressés pour régler les cas de litiges dans le sens de l'intérêt national: liaisons, voies de ravitaillement etc....

2°- Orientation des chefs militaires intéressés pour entreprendre des actions en commun.

3°- les mutations inter-wilayas sont adressées au PC de la Wilaya avec un dossier correspondant. Les mutations accordées seront communiquées à la Wilaya par Radio

4)- Les permissions en dehors des Wilayas sont signées par la Wilaya.

REPUBLIQUE ALGERIENNE
--oOo--
FRONT ET ARMEE DE LIBERATION
NATIONALE
--oOo--

Les Sagh-Athani ALI KAFI et AMIROUCHE commandant les Wilayas 2 et 3

Au frère Vice-Président du Conseil et Ministre des Forces Armées
et au frère Ministre de l'Intérieur.

Chers frères,

Faisant suite à notre télégramme du 15-11-58 ayant trait à la situation dans la Wilaya n°6, nous vous adressons le rapport ci-joint en vous faisant remarquer:

-qu'il importerait de dresser les bilans exactes de cette situation par l'intermédiaire d'une enquête spéciale.

-que cette situation mérite d'être attentivement examinée du côté de la Wilaya N°1

-qu'une action d'assainissement, s'il y a lieu, ne peut être menée à bien que si elle est entreprise assez tôt ceci pour des raisons organiques et climatiques.

Recevez, cher frère, nos salutations patriotiques et fraternelles.

تقرير بعث به علي كافي وعميروش إلى وزيرا الحرب والداخلية قصد إشعارهما بتواجد عناصر مصالية في الولاية 6، (1958).

REPUBLIQUE ALGERIENNE
--o--
ETAT MAJOR ARMEE DE LIBERATION
NATIONALE
--o--

Les Sagh-Ethani ALI KAFI et [illegible] commandant les Wilayas 2 et 3,

au frère Vice Président du Conseil et ministre des Forces Armées
et au frère Ministre de l'Intérieur.

RAPPORT SUR LA PRESENCE DE TROUPES DITES MESSALISTES DANS LA W. n°6

- Des renseignements fournis au Sagh-E [illegible] Amirouche par Si Mohammed Ben Aberrezak chef de la Wilaya n°6 et le Sagh-Ouel Si Amar, responsable militaire de la même Wilaya lors de leur passage en Wilaya n°1 révèlent l'existence de troupes dites messalistes évaluées à 13 compagnies environ, réparties dans les Ouled-Djellal (Wilaya n°1), les Ouled-Ali, Bousaâda et Djelfa (Wilaya n°6).

L'état de ces troupes dont une enquête pourrait révéler la situation exacte au point de vue moral organique et materiel semble pour le moment tout au moins, souffrir d'une absence d'unité organique à laquelle s'ajoutent des rivalités personnelles au niveau des chefs actuels ;

"La présence de ces unités anti-nationales représenterait un danger réel pour l'autorité du Gouvernement provisoire, puisque à tout moment l'ennemi peut s'en servir pour mettre en doute ou en échec cette autorité en cas de négociations pour le cessez-le-feu ou toute autre éventualité

- D'autrepart la répartition de ces troupes sur les contreforts sud de l'Atlas saharien, barre le pays en deux, ce qui, au point de vue stratégique est d'une importance extrême.

- Enfin, la présence d'unités anti-nationales dans les Ouled-Djellal, constitue un appel permanent à la sédition de quelque nature qu'elle soit et en particulier dans la Wilaya n°I où les luttes d'influence personnelle sont faciles à naître et à entretenir. A ce sujet nous ignorons les dispositions prises par le Gouvernement provisoire dans cette partie du territoire national et en particulier après le complot de Tunis.

- Pour ces considérations, nous croyons de notre devoir d'attirer l'attention du Gouvernement Provisoire sur cette situation préoccupante; ceci d'autant plus que la situation de l'ALN dans cette partie du pays ne semble pas se présenter dans les meilleures conditions possibles.

En effet:-la nouvelle de la reddition des 3500 messalistes annoncée en [illegible] ne semble avoir aucun caractère de vérité, ce qui, si le fait est exact, altère considérablement la valeur d'information de l'organisation qui est à l'origine de cette nouvelle.

- Le Sagh-Ethani Si Mohammed Ben Aberrezak fait état d'une incursion en Wilaya n°6 de deux compagnies relevant de l'autorité de la Wilaya n°I, incursion à caractère d'insubordination.

- Les difficultés rencontrées par la Wilaya n°6 au point de vue materiel et de l'autorité font que le comité de cette Wilaya n'a pas pu encore se réunir, à notre connaissance

Il appartient maintenant au Gouvernement Provisoire de la République de mesurer la gravité de la situation et des mesures à prendre pour y faire face.

Nous nous autorisons cependant à suggerer au Gouvernement provisoire de la République que les mesures susceptibles d'être prises pour remédier à la situation nous paraissent résider dans un renforcement du potentiel militaire des wilayas intéressées soit après en avoir renforcé l'autorité et l'organisation interne, soit que toutes les wilayas reçoivent mission d'étudier en commun les dispositions nécessaires à prendre pour nettoyer les parties contaminées.

[signature] [signature]

REPUBLIQUE ALGÉRIENNE

Front & Armée de Libération Nationale

Etat - Major de Guerre

wilaya III

الجمهورية الجزائرية — رسالة من الولاية 3

جبهة وجيش التحرير الوطني — للولاية 3

القيادة العليا للحرب

الولاية رقم 3

تتعلق بغياب الولاية 3 من اجتماع الولايات

ق الجيش ق

Aux Armées, le 15.12.58.

Ref. n°59

Le Colonel Amirouche (wilaya n°3)

Au Colonel Si Ali Kafi (wilaya n°2)

Cher frère.

Avant de quitter votre Wilaya, je tiens à vous et vous écris ces quelques lignes pour vous faire savoir que la santé est florissante et que j'espère que ma présente lettre vous trouvera dans le même état.

Nous vous avons attendu lors de la réunion inter-wilayas, mais en vain. J'ai reçu la lettre dans laquelle vous avez décliné notre invitation sous prétexte d'être occupé. Et je vous dis tout de suite que vous n'avez pas bien fait. Vous étiez à 3 heures de marche de l'endroit où nous avons tenu la réunion et vous ne vous êtes même pas dérangé pour venir au moins voir. Si M'hamed et Si Ahmed Ben Abderrezak respectivement chefs des Wilayas n°4 et 6. Ils ont fait chacun 2 mois de marche et malgré la longueur du trajet, ils se sont donné la peine de venir. Ils ont jugé que la réunion serait fructueuse. Et en effet je crois qu'elle l'est. Et je vous annonce qu'après une étude approfondie des questions intérieures et extérieures, nous avons remarqué que la situation n'est pas si rose qu'on se l'imagine et que nos Wilayas sont dans une

رسالة من العقيد عميروش إلى العقيد علي كافي، (ديسمبر 1958).

situation assez critique.

Sachez que votre absence nous a vraiment touché et qu'ainsi, vous faites remarquer qu'il y a une certaine division au sein de notre organisation; division qui pourrait avoir des conséquences fâcheuses, surtout pendant la période que nous traversons actuellement.

Au lieu de nous unir pour renforcer et aider notre gouvernement qui n'est pas encore stable; vous, vous voulez au contraire vous éloigner de nous. Déjà en étant unis, en nous entraidant les uns les autres, nous avons de la peine à avoir raison de l'ennemi. Et que serait-ce donc, quand la discorde règnera entre nous? Il ne faut pas oublier que nous devons lutter contre deux fronts: le Colonialisme et les perturbateurs qui viennent de se manifester dans diverses parties du territoire national.

Dans l'espoir de voir bientôt cette discorde faire place à l'union; je vous prie d'agréer, cher frère, mes salutations fraternelles et patriotiques.

Veuillez transmettre mon salut à tous les frères combattant pour la cause nationale.

Le Colonel.



(1) <u>Messages</u> :

Expéditeur : Colonel M. Amirouch.
Destinataire : Ministre des forces Armées.

Le 15 Janvier 1959.

<u>Textes</u> :

Patrouille diriger vers vous, munie de Rapports généraux quitté Wilaya 3 - 18 - 1 - 59 pour Wilaya 6.

Plusieurs rapports envoyés pour munitions - Pas de réponse - Situation s'aggrave par manque de munitions -
Aucune aide de wilaya 1 - pour munitions -
Beaucoup de responsables de Wilaya 3 désire rentrer en Algérie, mais empêché par les responsables de base à la Frontière - Demande intervention à ce sujet -
Liaison . Mahdi - Abdelhamid - (actuellement à El-Kef) réclame rentrer à l'Algérie - Mais refusé par des responsables -

Wilaya 6 - Reçoit tous les 15 jours des munitions lui arrivant de Tunisie - Wilaya 3 voulait détruire par l'ennemi - privé de munitions -



رسالة من العقيد عميروش إلى السيد وزير القوات المسلحة، (جانفي 1959).

(1) Messages :

Expéditeur : Colonel Si Amirouche
Destinataire : Ministre des forces armées .

Le 13 janvier 1959.

Wilaya n° 4 :

situation grâve. [illegible] noyotage ennemis - Commendant Azedine - prisonnier par l'ennemi au cours de ratissage à Palestro, relaché quelques jours après - soit disant évadé -

Gouvernement français - cherche contacts locaux denegocier avec les responsables de l'intérieur et écarter le gouvernement -

Envoie du capitaine Si H'cen en Wilaya 4 - pour renseigner de la situation générale -

Demandons - d'envoyer d'urgence une commission de l'extérieur : centraliser le travail et contrôler toutes les Wilayas, avant que la situation ne s'aggrave —





الملحق السادس

الجانب التنظيمي للهيئات المسيرة للثورة

(الوحدة - ١ -)

وزارة القوات المسلحة

مدير الديوان

الديوان المدني - ٢ -

الكاتب العام

الديوان العسكري - ٣ -

المؤونة الخاصة

أركان حرب الجيش * فريق (١)

مساعدة * فيلق

الإدارة المالية - ٤ -

الإدارة - ٥ -

الاتصالات والأمن - ٦ -

التسليحات والتنظيم - ٧ -

التجهيزات - ٨ -

التموين - ٩ -

الصحة - ١٠ -

الرقابة والتفتيش - ١١ -

منظام وزارة القوات المسلحة

(لوحـــة - ب -)

أركان الحـــرب العامــة

رئيس أركان الحرب العامـــة : فريق

رئيس أركان الحرب الغربيــة - [illegible] - لواء

رئيس أركان الحرب الشرقيــة - [illegible] - لواء

رئيس أركان الحرب العامـــة الثاني : فريق

الكتابـــة - ٥ -

المخابـــرات - ١٥ -

الرقابة والتفتيش - ٥ -

(٥) الذين منهم صاغ ثاني وقائد أول وسائر

نظام أركان الحرب العامة

الوحدة ـ ج ـ ١

أركان الحرب الشرقية

ـ رئيس أركان الحرب الشرقية = لــواء

ـ النواب ٢ : ١ ـ لواء للعمليات

٢ ـ [illegible] وآلي لما بين الجيش والشعب

الكتابة ـ ٥ ـ

الإدارة المالية ـ ٥ ـ	الإدارة ـ ٥ ـ	الاستعلامات ـ ٥ ـ	العمليات ـ ٥ ـ
التموين ـ ٥ ـ	المخابرات ـ ٥ ـ	الصحة ـ ٥ ـ	الرقابة والنظام ـ ٥ ـ

(٥) = الذين يتم تعيينهم ضباط ثاني وملازم أول وملازم

نظام أركان الحرب الشرقية

ـ الوحدة رقم ١ ـ

أركان الحرب العربية

ـ رئيس أركان الحرب العربية = لواء

ـ النائب = ١ لواء للعمليات

ـ ١ لواء = والي للتنسيق بين الشعب والجيش

الكتابة ـ ٥ ـ

الإدارة المالية ـ ٥ ـ	الإدارة ـ ٥ ـ	الاتصالات ـ ٥ ـ	العمليات ـ ٥ ـ
التموين ـ ٥ ـ	المخابرات ـ ٥ ـ	الصحة ـ ٥ ـ	الرقابة والتفتيش ـ ٥ ـ

(٥) = الذين منهم ضابط أول وعلام الأول ضابط أول وأربعة أركان.

منظام أركان الحرب العربية

- الوحدة د -

قائد الولاية = صاغ ثاني

مقدم نائب = للعمليات (*)

النواب = مقدم نائب = الإدارة الوحدات

مقدم فوج = الإدارة والخيالي = الإدارة العسكرية

رئيس الكتابة = صاغ أول

جهاز القيادة =

الإدارة المالية = ضابط ثاني

الإدارة الوحدات = صاغ أول

الصحة = ضابط ثاني

الاستعلامات والأمن والاتصالات والمخابرات = صاغ أول

٣ مراقبين = ضابط ثاني وملازم ٣ وضابط أول في من الكتابة

العمليات والتعليم = صاغ أول

(*) المقدم حسب شارات رتب الضباط السويسريين وهي رتبة اليوطنان كولونيل

تنظيم جهاز القيادة للولاية

P R O J E T

CONSTITUTION DE L'ENCADREMENT DANS LES UNITES
DE L'A.L.N.

I.- L'Unité administrative la plus importante dans l'ALN est le bataillon.

Plusieurs bataillons se groupent de sous/groupement tactique pour l'exécution d'une mission opérationnelle déterminée.

Au-dessous du Bataillon il y a :

- La Compagnie
- La Section
- Le groupe

L'équipe de :

a)- Fusilliers
b)- Grenadiers voltigeurs

Plusieurs équipes de fusilliers ou de voltigeurs, ou des équipes mixtes, peuvent être réunies ensemble pour constituer une demie-section (Base de feu - ou échelon d'attaque, ou commando offensif et de manoeuvre: feu et mouvement.)

L'instruction des unités indiquées , la formation des Cadres et des spécialistes est faite sous l'entière responsabilité de leur chef.

Une formation plus spécialisée est donnée dans des écoles.

...../...

مشروع إنشاء تأطير في وحدات جيش التحرير الوطني.

II.- Le sous-groupement tactique est commandé par un Lieutenant-Colonel , qui disposera d'un chef de Bataillon adjoint.

- Il comprendra un groupe de Commandement, de liaisons et de renseignements.
- Un groupe pour les opérations
- Un groupe pour la logistique.

Chacun de ces groupes sera commandé par un lieutenant.

III.- Le Bataillon comprendra :

- Une compagnie de Commandement et des services.
- 3 Compagnies de combat (fusilliers-voltigeurs)-
- Ultérieurement une compagnie d'armes semi-lourdes.

Le bataillon sera commandé par un chef de Bataillon ou Commandant , qui disposera :

- d'un capitaine adjoint pour les Opérations
- Un lieutenant pour la logistique
- Un lieutenant pour les liaisons et renseignements.
- Un lieutenant pour l'administration.

IV.- La compagnie comprendra :

- Une section de commandement
- 3 sections de combat.
- Ultérieurement Une section groupant les moyens semis-lourds (canons , mortiers, mitrailleuses , bazookas et artifices).

Elle sera commandée par un Capitaine.

Un lieutenant secondera le Capitaine et sera chargé des opérations.

Un comptable - sergent-chef sera responsable vis-à-vis du Capitaine de la Gestion des effectifs et des deniers ainsi que du matériel.

Il sera secondé par un sergent comptable chargé du matériel.

V.- <u>La section</u> comprendra :
- Un groupe de commandement
- 3 groupes de combat identiques.

Elle sera commandée par un lieutenant ou s/lieutenant ou aspirant adjudant-chef , adjudant ou sergent-che

Le chef de section sera secondé par un sergent-chef.

VI. <u>Le groupe de combat</u> comprendra : deux équipes :

l'une constituée de fusilliers et
l'autre de grenadiers voltigeurs.

Il sera commandé par un Sergent ou par un caporal ancien (exceptionnellement).

Le chef de groupe disposera pour le seconder du caporal fusillier et du caporal voltigeur.

VII.- Enfin, lorsque plusieurs Sous/groupements tactiques sont réunis pour accomplir en commun une tâche déterminée, ils seront placés sous l'autorité d'un général ou d'un colonel
Celui-ci disposera d'un état-major semblable à celui d'un sous-groupement tactique.
Son adjoint sera un Colonel ou un Lt-Colonel suivant les circonstances.

الملحق السابع

مقاطعة الاستفتاء

الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني

ولاية رقم – ٢ –
شمال قسنطينة

الاستفتاء

رسالة من الولاية 2 إلى الشعب الجزائري لمقاطعة استفتاء 28 سبتمبر 1958.

جبهة وجيش التحرير الوطني

- الجمهورية الجزائرية -

ولاية رقم - ٢ -
شمال قسنطينة

- الأستفتاء -

المحتوى :

مقاطعة الأستفتاءات المقبلة :

نص الرسالة الى ادارة المناطق ، وتحتوي على :

أ/ برنامج العمل .

ب/ كيفية القيام بنشر دعايتنا .

أ / دعاية العدو : قبل الأستفتاءات .

ب / دعايتنا :

1) البوادي .

2) المدن والقرى والمراكز .

ج / عمليات التصويت :

1) البوادي .

2) المدن والقرى والمراكز .

د / موقفنا تجاه المتخلفين والمتخلفات .

هـ / موقف العدو تجاه الذين قاطعوا الأستفتاءات .

- ********** -

" الجمهورية الجزائرية "

****

جبهة وجيش التحرير الوطني

ولاية رقم - ٢ -
شمال قسنطينة

" الاستفتاء "

قد أصاب السكان المسلمين الذهول أمام المجهود الدعائية التي قامت بها الحملة البسيكولوجية للعدو (المكتب الخاص) والاذاعة ولجان السلامة العامة ، وقد كان يخشى أن تسبب هذه الحملة الواسعة النطاق في عواقب وخيمة على سلوك شعب معذب حائر .

لقد كان واضحا أن هدف هذه العملية البسيكولوجية هو ارغام المسلمين أن يأتوا بكثرة أمام الصناديق يوم التصويت ولخلق جو مضطرب وقلق بالضجيج يعطي للمتفرج وللصحافي شبه حقيقي لولاء الأهالي والمزعوم وللسياسة الجديدة التي تمخض عنها حصيان ١٣ ماي .

وان الهم الأساسي للسلطات الفرنسية هو حضور المسلمين أمام مكاتب التصويت وتكوين مواكب تشبه أيام ساحة " الفوروم بالجزائر " ليبينوا لنظامنا الداخلي والخارجي وكذلك الى الرأي الفرنسي والدولي بأن الشعب قد قبل التعامل مع فرنسا وتخلى عن جبهة وجيش التحرير الوطني ان النتيجة العديدة الأصوات " نعم " لا تهم الا قليلا لأن العدد يكتب مسبقا ، وتزوير الاستفتاءات هو " عمل من العادات الفرنسية "

فما يتوجب رد فعل شديد من طرف جيش التحرير الوطني لاحباط هذا الهدف ولمعاكسة مرامي المصالح البسيكولوجية للجيش ولجان السلامة العامة ولهذا الغرض وجهت ادارة الولاية الى جميع المناطق التوجيهات التالية لمقاطعة الاستفتاء .

وهذا النص الكامل للرسالة .

" رسالة الى ادارة المناطق "

التاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٥٨

الموضوع " مقاطعة الانتخابات المقبلة .

اخواننا الأعزاء .

ارسلنا لكم هذه الرسالة لنلفت نظركم الى ضرورية مقاطعة الانتخابات المقبلة .

انكم لا شك تعلمون أن العدو قد نشر حملة شعوذة يريد من ورائها حمل العالم على الايمان بأن هناك أخوة قد انبثقت بين العنصرين الجزائري والفرنسي اثر مظاهرات ١٣ ماي .

فعلينا الآن القيام بهجوم عام مضاد لتحطيم هذه السياسة المضادة الجديدة

- ٢ -

ولذا نطلب من إدارات المناطق أن يبثوا في جميع فروع النظام لتطبيق ما يأتي

أ/ برنامج العمل :

١) تحضير جميع المسؤولين بجميع الدرجات لمقاطعة الانتخابات .
٢) إنشاء لجان تتكلف بنشر ومراقبة الدعاية .
٣) اختيار عناصر أكفاء من جميع طبقات الشعب وجيش التحرير الوطني وخاصة من المناضلين الذين لهم خبرة سياسية .
٤) يجب أن تكون اتصالات دائمة بين مختلف الإدارات بجميع الدرجات . وينبغي أن تكون مستعملة لتنسيق الدعاية وتقويتها .
٥) يجب أن تنتشر الدعاية طبقا للمحتوى المذكور .

يجب أن تكون التقارير الموجهة إلينا واضحة ودقيقة ، مع إعطاء فكرة صحيحة عن الأعمال التي تم تنفيذها . وعلى المسؤولين ، بصفة خاصة تقوية السهول والمدن .

أما ما يخص المدن والقرى ، فينبغي أن توضع المناشير والدعاية إلى جميع طبقات الشعب وصورها كلها مشروحة التقدم والترشح لمثل هذه الانتخابات أو التسجيل في القوائم الانتخابية .

- على الشعب الجزائري أن يبرهن مرة أخرى على نضجه السياسي ، ويلحق بالانتخابات فشلا ذريعا .

- يجب إرسال المناشير من طرف المسؤولين المحليين ومسؤولي الأقسام مرسومة دقيقة قبل توزيعها ، علما أن الاتصالات بينهم يجب أن تكون دائمة ، كما نطلب من المسؤولين تقوية أفواج الفدائيين طيلة هذه المدة للتكلف بمراقبة الدعاية بالمدن والقرى ، وتخصيص ما يلزم من السلاح لتقوية هذه الأفواج .

ب/ كيفية القيام بنشر دعايتنا :

- تعبئة النظام لمقاطعة الانتخابات .
- الاتصال الدائم مع الشعب .
- هجوم نظامي وسياسي ومعنوي لتحقيق وحدة الشعب من جديد حول جبهة التحرير الوطني ، وخاصة على " [illegible] " .
- يجب على كل جزائري أن يلتحق بنشر الدعاية ، وتجميع العناصر المحركة لهذه العملية الواسعة .
- ينبغي أن نبين إلى جميع طبقات الشعب أن هناك مجازرات بين قلة الاستعمار والجيش الفرنسي . فعلينا أن نضاعف العمل لبث الشك والفوضى والتفرقة بين الطبقات الأوروبية .
- إن الحكم الشعب الجزائري أنه لم يتحقق هناك سياسة أو مدني ، بل هناك حركة شاملة ضد المستعمر المشترك ، وتحطيم سياسته الجديدة .
- إن كل جزائري أو جزائرية يتعامل مع الاستعمار ، يعلم بخيانته ، ويتولد من

- ٣ -

الكفاح والتضحية .

- تعيين مراقبين تنحصر أعمالهم في مراقبة وتوجيه أعمال اللجان .

- في الميدان الفرنسي : ثورة الجزائر التي قام بها ضحايا الاستعمار الفرنسي أفقدته هزائم فرنسا المتوالية بالجزائر .

- في الميدان الجزائري : الهزائم العسكرية المتوالية . تقوية وتصليب جيش التحرير الوطني .

- في الميدان الشمال الأفريقي : مؤتمر طنجة وتحقيق الجبهة المغربية .

- في الميدان الدولي : انعزال فرنسا بعد المؤتمرات المتوالية : باندونغ بريوني (يوغوسلافيا) القاهرة - أكرا (غانا)

- يجب استعمال هذه المواضيع في الدعاية التي ستنشر في جميع طبقات الشعب .

ملاحظة هامة :

في الميادين المذكورة أعلاه ، يجب أن تبين دعايتنا الى الشعب الجزائري ، لماذا التجأ الحكام الفرنسيون - الذين تغلبت عليهم الحوادث الحالية - الى الانتخابات .

في الميدان الفرنسي : اخفاء الاختلافات السائدة بفرنسا .

في الميدان الجزائري : اخفاء الهزائم العسكرية ، وتنقيص انتصارات جيش التحرير واحداث الخلافات بين صفوف الشعب .

في الميدان الشمال الأفريقي : تحطيم الوحدة المغربية ، بادماج الجزائر بفرنسا .

في الميدان الدولي : محاولة الخروج من العزلة السياسية والديبلوماسية بتضليل العالم بوجود حل سلمي للمشكل الجزائري .

" انتهت الرسالة " ....

/ دعاية العدو - (قبل الانتخابات)

لقد جرت عمليات التسجيل فهي تشكل تحت الضغط ومراقبة الجيش في جميع أنحاء اقليم الولاية ولكن معدل التسجيلات ليس مرتفعا كما زعمت الصحافة والاذاعة الاستعمارية، وبعد سياسة التجمع المرفقة ، وقام العدو بشن عمليات حصار ومراقبة واسعة النطاق في جميع الأنحاء

- 1 -

مستعملا طائرات الهليكوبتر والسيارات لتجميع سكان البوادي وتسجيلهم . ولكن هذا ضربنا عليه بحدة وسعة أمام السكان فمزقت أوراق تعريفهم . ولذا كانت التسجيلات ضئيلة .

واستنادا الى اتصالاتنا مع الشعب والأخبار الملتقطة من مختلف الطبقات الاجتماعية ، وجدت الأغلبية عزما حقيقيا على مقاطعة الانتخابات التي ما هي الا مناورة تدبرها ديغول . ولكن العدو قام بجهود دعائية جبارة لتحطيم هذه العزيمة ، وحاول تشتيت وحدة الشعب باستعمال مختلف الوسائل من تهديد وترغيب وأكاذيب . وفي الحامة (قسنطينة) أنشأ اجتماعا دعائيا خاطب الأهالي قائلا "لقد قررت دائرة سيزو ودائرة ... المشاركة في الانتخابات ، ولهذا يجب عليكم أن تتفقوا أنتم أيضا" وقد أفادت هذه الحيلة في كثير من الدوائر الأخرى . وقد فقدنا اثر هذه الاجتماعات الثقة المتبادلة التي كان يتمتع بها الشكل المباشر مع القرى والمراكز العسكرية ، وأصبح كل دوار يخشى تخاذل الدوار المجاور .

ان سكان قسنطينة والمدن والقرى الموجودة بالولاية متخوفون ويعيشون في جو من الفزع والتحرش . وزيادة على الدعاية الناطقة (اللافتات والسيارات الاذاعية التي تجهر في الشوارع بلا انقطاع) أرغمت كل عائلة ، والا تعرضت لأقسى العقوبات ، على تسجيل جميع أعضائها الذين لهم سن الانتخاب ، وكذلك أنشئت عمليات تفتيش بالليل والنهار ، وتهديد بالطرد من العمل والتأخير .

وقبل عملية الفرز تشكلت فرق من ضباط الصف والرماة المتمركزين في ثكنة (تيجانيين) بقسنطينة ، للتجول في الدواوير ، وتحوز النساء ، وتقوم بالنشاط البسيكولوجي . ولكن الشعب في الدواوير قد أبدى في كثير من الأحيان مواقف عارمة وخاصة النساء اللاتي رفضن تصويرهن ورمين بالحجارة الجنود الفرنسيين الذين استعملوا معهن العنف .

دعايتنا :-

ان هدف عملنا الرئيسي هو حرمان العدو من الأهالي ومحاولة انتشالهم من تأثير دعايته التي تتمتع بوسائل أعظم مما لدينا في العدد والنوع (عدد مراكز التعليم ، والعلاج ، التوزيع المجاني للحليب والثياب والحلويات واللعب للأطفال وتنظيم حفلات مجانية) ..

ولذا استوجب علينا أن ننوع دعايتنا ونخصصها لكل نوع من سكان الولاية البوادي - المدن والقرى ومراكز التجمع .

1) البوادي : منذ ابتداء النصف الثاني من شهر جويلية 1958 عرفت ادارة المناطق والنواحي والأقسام تطبيق التدابير المضادة للاستفتاء . وبدأت لجان الدعاية المتركبة من جنود ومناضلين من الجبهة ومرشدات اجتماعيات

- ٥ -

في القيام بمهماتهم ، وقد وقع اختيار هؤلاء الأعضاء حسب كفاءاتهم . وتطبيقا للأوامر الرسمية المرسلة الى المناطق ، أخذوا في تحضير أهالي المداشر للقيام بردّ فعل معارض ضد التهديدات المسلطة من طرف العدو الذي يريد ارغامهم على المشاركة في الانتخابات .

ففي جميع القرى والمداشر نظم المسؤولون مهرجانات مضادة للاستفتاء ، كما نظمت المرشدات اجتماعات في جميع المداشر ؛ اجتماعات نسائية تجمعت فيها جماهير غفيرة . وقد خرجت عدة نساء من جميع القرى المجاورة للمناطق الجبلية ليحضرن هذه التجمعات التي تبين لزومها خصوصا أثر السياسة النسائية التي يقوم بها العدو حديثا .

ان خبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتوزيع المناشير السياسية أحدثا نتيجة ايجابية [illegible] . فلقد رحب الشعب بتكوين الحكومة بمنتهى الرضى وبفرح شديد . وان الدعاية البسيكولوجية التي شنت ضد هذا الحدث كانت مهمة جدا ، وان هذا الخبر الذي لا سابق له ، قد استغله [illegible] في حملتهم المضادة للاستفتاء .

وأثناء هذه المدة نفذ برنامج العمليات العسكرية تنفيذا دقيقا . وقد تتابعت هجومات الفدائيين ورجال الاتصال (الكوماندوس) والكمائن ، وأعمال التخريب بلا انقطاع . وتمشيا مع النشاط العسكري ، تواصلت المجهودات السياسية . ووقع توزيع جميع أنواع المناشير المتعلقة بالاستفتاء ، وقد قرأت هذه المنشورات وجرت مناقشتها أثناء تجمعات كبيرة أيام الأسواق الأسبوعية والاجتماعات النسائية .

وقبل الانتخابات بأيام قامت عناصر جيش التحرير بعمليات عسكرية لترحيل السكان المجاورين للمدن والقرى والمراكز العسكرية الى الجبال . الميلية ، المعمرة ، فج مزالة ، ميلة ، ججيجل ، الطاهير .

وقد تطوعت الأغلبية بالالتحاق بالجبال واتخذت مواقف معارضة وجديرة بالثناء ؛ لأن هؤلاء الأهالي قد قبلوا بصبر مغادرة مساكنهم فلم يمسهم الا النزر القليل وسكنوا الأكواخ أو الغابات أثناء الأيام والليالي الممطرة ٢١ و ٢٢ سبتمبر . كما وقع ذلك لأهالي أحواز " المعمر " و" الميلية " وزيادة على مشاركتهم في أعمال تخريب الطرقات طلب سكان النواحي المذكورة أمثلة الأعلمة للمشاركة فيها أثناء أيام التصويت . السما نقية (الميلية) منها بد (سيجل) أولاد القبلة ، وادي القرنة (البدوع) وسول هناية

و) المدن والقرى والمراكز . في هذه النقط التي ضاعف بها العدو نشاطه وقد سجل نشاطنا الدعائي بالاذاعات التي توجهها المحطات الحديثة وبخبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالكيفية السرية التي جرت خلالها عمليات التسجيل .

على أن اهم منظمتنا السياسية قد تمحورت في عملية " توزيع المناشير " رغم تشديد المراقبة التي قام بها العدو (رؤساء المحافظات والنيابات ، أعوان الاستعلامات) . وأمام فاعلية تحرياتنا بالأخطار المحكمة الدعائية للعدو ، على توزيع مناشير استعملت فيها نفس عباراتنا ، الرد علينا .

- ٦ -

والثلاثة مرّات، أدخلت مناشيرنا التي يحملها السكان بلهف، الفرح والسلوى علق النداءات الإسلامية الخاضعة إلى حدّ ما متوقع بالتعاون. هذا وقد وزّع منشور رابع على مدينة قسنطينة ومن جهة أخرى، منعت الحركات التقدمية الأوروبية من القيام بحملتها الدعائية، وقد طرد بعض الفرنسيين وألقي القبض على الآخرين.

٤/ عمليات التصويت :
****

١) السمندو : بالرغم من أن البلاغات الرسمية قد أخبرت بأن عمليات التصويت ستجرى أيام ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ سبتمبر فإنها قد بدأت يومي ٢٤ ، ٢٥ وذلك مفاجأة للسكان في دواويرهم .
وقد استعمل العدو نفس الطريقة في كل النواحي : يقوم بعمليات عسكرية "انتخابية" فتحاصر المشتى بطابور من السيارات (ج م س ، هالف ، مصفحات ، وطائرات الهيليكوبتر بنان ، سيكورسكي) ويتقدم وسط الدائرة المكثف سيارة ج م س يوجد بها الصندوق ، فتجمع العساكر الفرنسية الأهالي بالقوة وترغمهم على وضع بطاقة "نعم" في الصندوق ، وفي غالب الأحيان يكشف الجنود الفرنسيون موضع البطاقة مكان المنتخبين والمنتخبات عموما كما وقع ذلك في المراكز والقرى الموجودة بنواحي القل و [illegible] .
وفي المناطق التي ارتحل سكانها ، استقدم الجيش الفرنسي [illegible] أما بعض العجز من الشيوخ والنساء الذين مكثوا ، فقد رفضوا رفضا باتا المشاركة في التصويت [illegible] وحول [illegible] الانتخابي وسلوك الجنود الفرنسيين [illegible] في اندلاع اشتباكا [illegible] . وقد قتلت عدة نساء وجرح البعض منهن ، وقد [illegible] لرفضهن التصويت وقد وضعت كثيرات منهن حبلى

زرزة (فج مزالة) = ١٤ قتيلة من بينهن فتاة و ١٠ جريحات اللاتي عليهن القبض .
أعنادو (الميلية) = ١٤ ألقي عليهن القبض .
سليانة = ٢٤ ألقي عليهن القبض .
واد العنب (عنابة) = ٣ قتيلات وعدد كبير من الجريحات .

٢) المدن والقرى والمراكز : قام العدو بشنّ عمليات واسعة النطاق بالهيليكوبتر والسيارات على المناطق القريبة من المراكز والقرى والمدن ، فجمع الأهالي ونقلهم يومي ٢٦ و ٢٧ إلى القرى والمدن . وأسكنهم المستشفيات والمقاهي التي حجزت لهذه الظروف . وأثناء الليل يتعرضون إلى أشد ضغط بسيكولوجي على يد ضباط الصاص والساو (الفرق الإدارية الخاصة بالمدن) لإرغامهم على التصويت . ولم يطلق سراحهم إلا بعد وضع بطاقة "نعم" في الصناديق ، بحضور لجان المراقبة المطلوبة على أمرها .

- ٧ -

وفي يوم ٢٨ ، ابتداء من الساعة الخامسة صباحا ، أقامت جيوش العدو الحصار على المدن والقرى وأحوازها ، بينما ينتشر الجنود المقنّعون والمسلّحون في جميع السكان ، وقد استعملت السيارات العسكرية والمدفعية وسيارات نقل الركاب التي حجزها الجيش لنقل الناخبين إلى مكاتب الانتخاب . وفي جميع القطاع برأي أعضاء لجان السلامة العامة والوحدات الأعلى فيه المكاتب الانتخابية وتكلّفوا بحراسة الصناديق . وبعد منتصف النهار ، أخذت الشاحنات العسكرية (مجهّزة بالمدافع وسيارات وأعضاء الوحدات الإقليمية) تتجوّل في الطرقات وترافق المسلمين الذين تم ركوبهم أولا في الانتخابات ، وأثناء هذه التجمّعات ، جرت مظاهرات مرعبة وصاخبة في كثير من الأحيان بها تستعمل القوة المفرطة دائما ، وجميع المسلمين الذين يترددون في السيارات ، يطلقون بها قائلين تطبيقا لأوامر الضابط المكلّف بحراستهم ، إلى الجنود (الأفواج المتنقلة للشرطة البوادي) الذين يتكلّفون بعملية "حشو الصناديق" .

وفي كثير من المكاتب ، ملئت الصناديق مسبقا ، بينما لم تفتح بعض المكاتب أبوابها إلا بعض ساعات فقط ، (أن الصندوق "ملئ" أكثر من اللازم) .

- في تكوت : أما رفض الأهالي ، استعملت السلطات أشد العنف ونتج عن هذا عدد كبير من الجرحى من بينهم امرأتان ، وقتل طفل (١٢ سنة) .

دوار فيل (الخصوصية) - بمشتيا فر - كليرسان - وهليوبوليس ، أسماء الإدارة الفرنسية التي ضربتها السكان الذين رفضوا التصويت ، ملأ العدو الصناديق بعدما استعمل العنف مع الأهالي ، وتسبّب في جرح عدد كبير من هؤلاء السكان .

- وفي مراكز ناحية ليدوع ، جرت عمليات التصويت بنفس الكيفية من تزوير وتهديد ، واستعملت نفس الإجراءات في بوسعادة ، وعين ادلة ، وشرفة ، وقراني ، وضيعات بيرسيون وتارزون ، فنقل العدو الأسرى من الجيش والجبهة إلى المراكز للتصويت جبرا .

- وفي قالمة : أما رفض السكان الصناديق ، الذي اشتمل على ١٥٠ فردا نقلوا إلى الملعب البلدي وتركوا يوما كاملا وقوفا وعراة الرؤوس حتى أتاه الجيش لاستعمال تعذيبهم وأرغمهم على التصويت .

- وفي ميلة : فشلت العملية فشلا ذريعا إثر رمي قنبلة يدوية وسط القرية .

- وفي مراكز ناحية القل وسان شارل : لم يستطع العدو نفسه ، فاقتصر على جميع الأهالي الذين رفضوا التصويت ، شرع في قراءة قائمات قدمها فيها من هو ميت أو مجاهد ، أو غائب في تراب الوطن - ثم صرّح أن هؤلاء قد "انتخبوا" بنعم "وهذه الكيفية عامة" .

- وفي قسنطينة : كلّفت كتيبتان من وحدة القناصة المظليين رقم ١٨ لجلب الأهالي وتنقلهم في السيارات للتصويت ، وعيّن خارج المدينة ضابط وأعضاء القضاء "

- ٨ -

المدني للمراقبة ، والتحقيق في عمليات التصويت ، أي في الحقيقة دق الناخب على البطاقة " نعم " ووضعها في الصندوق بعد تقطيع البطاقة " لا ". كما عينت قوات الشرطة لحفظ الأمن في المدينة ، وأرغمت الجيوش على البقاء داخل الثكنات للتصويت هناك ، بالرغم من أن هذا الواجب الوطني محرم في القوانين العسكرية لهذه البلدة. القيادة العامة للدرك يعتبرون الاحتياطات اللازمة للخارج ، وقد تؤدي لتفرق أخرى "لحماية الأهالي " لأن القيادة الفرنسية كانت تتوقع موقفا معاديا للانتخابات من طرف جيش التحرير الوطني فأقيم حصار حول المدينة وشددت المراقبة في النقط التالية / المحاشة ، عين كرمس ، ناحية الرمالة تيطابير ، ماليغي ، وأقيمت الحدود في جميع الطرقات .

وفي المدينة لاحظنا الشعب مقاطعا بالقوة إلى صناديق التصويت وملتقي هنا وهناك على الأرصفة .

هذا وقد أغلق المقيمون جميع الطرقات وقد أحصي على عدد كبير من النساء والأطفال ، وكان من بينهم عدد من المرضى والشيوخ مكتظين في صمت رهيب ، وقد أصابتهم الفزع واحتلت وجوههم الحيرة ، متفرقين وقد اقتيدوا إلى الصناديق ، ورغم هذا الضغط ، نرى على محياهم رفضا باتا للتصويت ، ومن الأحسن التذكير أن أغلبية الأهالي يجهل موضوع الاستفتاء " .

وبصفة عامة فقد جرت هذه الانتخابات تحت شعار " الضغط ، والتزوير " واللاشرعية وقليل جدا أولئك الذين صوتوا من تلقاء أنفسهم أما الأغلبية التي أجبرت على التصويت ، فالمسيحة إلى الصناديق بخطوات بطيئة ، تبين بوضوح رفضا مضمرا للانتخابات .

٧/ موقفنا تجاه المعتقلين والمسجونين :
****

إن موقفنا تجاه المعتقلين والمسجونين ، كان أيضا للقيادة رقم (-) من الأوامر التي أرسلتها إدارة الولاية إلى إدارة المناطق ، أشير منها : - نوفمبر ١٩٥٤ ومن الأوامر التي أرسلتها

- ... وطرق في السلام والصالحين - يحققون أمام المحكمة العسكرية ، ... في ... فإذا لم يكن لهم أي مبرر ، فالحكم بالإعدام . ولكن إذا كانت مبررات فلا تحكم المحكمة بالإعدام ولكن تختلف المحكوميات حسب الأسباب .

- الأشخاص الذين قاموا بأدوار دعائية في فائدة العدو أيام الانتخابات فموقفهم موقف الخائن ، يحاكم ويطبق عليه حكم الإعدام .

-4-

- الطبقات الشعبية المرغمة على المشاركة - توبيخ -
- الطبقات الشعبية التي شاركت في الانتخابات وهي غير مرغمة فالحكم عليها يعطاها حسب ما تملك ، ثم التوبيخ ؛

هـ / موقف العدو تجاه الذين قاطعوا الانتخابات :
==

ان العدو قد استخدم أشد الانتقام من الذين قاطعوا الانتخابات ، فاستعمل ضد الأهالي بعض أنواع القمع (من قتل وحرق وتأسير) التي سلطها عليهم تحت عمليات التمشيط وقد عم هذا السلوك الوحشي جميع أنحاء الولاية - 1 - .

الملحق الثامن

إدراك دور المرأة في الثورة

Armée de Libération Nationale — Wilaya [illegible]

LE ROLE DE LA FEMME

Vu le rôle important que joue la femme dans la lutte libératrice, l'Organisation lui a réservé des champs d'action où elle peut évoluer sans [illegible]. La femme Moudjahida est placée sous la responsabilité directe du Commissaire Politique de la Zone. En plus des rôles qu'elle a déjà tenus, d'autres lui sont encore réservés.

I – ROLE ORGANIQUE –

Dans ce domaine, la femme Moudjahida doit montrer la nécessité aux femmes Algériennes de s'organiser, en vue d'aider leurs parents, leurs époux, et leurs enfants.

a) Par leur soutien matériel.
b) Soutien moral des Moudjahidines.
c) Aide aux sinistrés – [illegible] des [illegible].
d) Aide aux familles et enfants des [illegible], des prisonniers et des internés.

II – ROLE POLITIQUE –

Dans ce domaine la femme Moudjahida doit initier la femme Algérienne à prendre conscience des problèmes du moment.

Plus particulièrement elle doit s'employer à lui expliquer ce qu'est le Front de Libération Nationale, et l'Armée de Libération Nationale – quels sont les objectifs de la Révolution Algérienne et les perspectives d'avenir.

Elle explique à la femme Algérienne ses devoirs et ses obligations.

III – ROLE SOCIAL –

La femme Moudjahida doit être une véritable assistante sociale au service de la femme Algérienne. Elle doit lui prodiguer tous les conseils nécessaires qui pourront contribuer soit à améliorer, soit à [illegible] les conditions de vie de la femme et de la famille.

Conseils sur sa conduite et son comportement envers les [illegible] et envers autrui.

Sur l'éducation des enfants.

Sur les conditions de propreté et de salubrité.

A – Donner à la femme Algérienne une éducation moderne dans un contexte arabe. Il s'agit donc de lui présenter les avantages de la civilisation arabe contemporaine "sans danger de la [illegible], [illegible] des traditions, [illegible] dans le foyer conjugal, toutes les responsabilités qui lui incombent".

B – Détruire de son esprit, les coutumes [illegible] qui n'ont jamais existé dans notre Organisation sociale.

Lui faire comprendre qu'elle n'est ni un membre atrophié, ni un membre superflu dans notre société.

C – Lui rendre la pleine confiance et lui faire sentir qu'elle est indispensable à la société; au même titre que l'homme, elle a des devoirs qu'elle doit accomplir.

IV – ROLE RELIGIEUX –

Les devoirs de la Moudjahida dans ce domaine sont :

A – Faire comprendre à la femme Algérienne que la religion Musulmane n'est pas [illegible] du paradis et de l'enfer; elle est une organisation sociale avec des règles [illegible]. La récompense est accordée à celui qui suit le droit chemin et la punition à celui qui s'en écarte.

B – Faire comprendre à la femme que la religion est une [illegible] pour ses fidèles. Elle n'est pas un [illegible] ni une prison, c'est un lien.

C – Faire comprendre à la femme que la religion ne fait pas de distinction entre l'homme et la femme dans le domaine social.

La femme arabe a participé aux conquêtes musulmanes; de même, elle a joué un rôle dans les Révolutions [illegible] arabes notamment en Syrie, en Egypte, en Irak et en Afrique du Nord.

إدراك دور المرأة خلال ثورة التحرير من طرف الولاية 3

جيش وجبهة التحرير الوطني

ولاية رقم – ٢ –
شمال قسنطينة

دور المرأة

نظرا لأهمية مشاركة المرأة في الكفاح الوطني ، فإن النظام قد خصص لها ميادين تستطيع العمل فيها بنجاح ، وبالإضافة للأدوار التي قامت بها سابقا فإننا قد خصصنا لها أدوارا أخرى يجب تحديدها ، تقع المرأة المساعدة مباشرة تحت مسؤولية المستشار السياسي للمنطقة .

١) الدور التنظيمي : في هذا الميدان يجب على المساعدة أن تبين للنساء الجزائريات ضرورة تنظيم الشعب بخبر امانة فالتي ما زواجهن وأولادهن . فيجب عليهن :

١- تقديم الاعانات المادية .
٢- ابذال جهدهن لتقوية معنوية المجاهدين .
٣- بغض الخونة وكراهية الفاشلين .
٤- اسعاف عائلات المجاهدين والمساجين والمعتقلين .

٢) الدور السياسي : عمل المساعدة في هذا الميدان ينحصر في بذل الجهود لحث المرأة الجزائرية على ادراك المشاكل الحالية وهي :

١- يجب على المساعدة أن تشرح للمرأة الجزائرية ما هي جبهة التحرير الوطني وما هو جيش التحرير الوطني ؟
٢- ما هي غاية [illegible] الثورة الجزائرية واهدافها ؟ وما هي مشاريع المستقبل
٣- يجب عليها أن تحث المرأة الجزائرية على ادراك مسؤوليتها وواجباتها .

٣) الدور الاجتماعي : يجب أن تكون المساعدة المرشدة الاجتماعية في خدمة المرأة الجزائرية وتقدم لها جميع النصائح والتعاليم وتحسن حياة العائلة .

١- ارشاد المرأة للأخلاق التي يجب أن تتحلى بها داخل عائلتها وخارجها .
٢- تقديم النصائح لتربية الأطفال .
٣- " " " الخاصة بالنظافة والوقاية من الأمراض .
٤- تربية المرأة الجزائرية تربية تقدمية في قالب عربي ، وتحذيرها من ادخال تحسينات على المرأة مقتبسة من الحضارة الغربية المعاصرة " أدب الغناء ، ما سلف الازواج ، ومجاملة الجيران ، استقبال الضيف ... "
٥- ابطال بعض التقاليد ونزعها من ذهن المرأة الجزائرية ، فيجب أن تدرك أن هذه التقاليد لا وجود لها في نظامنا الاجتماعي ، وأن تقويم اسبابها [illegible] لنا نفعا في مجتمعنا .
٦- ارجاع الثقة للمرأة الجزائرية بنفسها ، واشعارها بأنها عنصر لا غنى عنه لمجتمعنا مثلها كالرجل مسؤوليات ملقاة على عاتقها .

٤- الدور الحربي : واجب المساعدة في هذا الميدان هو :

افهام المرأة الجزائرية بأن الحرب لا ينحصر في الحديد والنار ، بل انه [illegible]
من نظام اجتماعي له ترابيته [illegible] فيها الشباب [illegible] الجزائر [illegible]
وفيها [illegible] .

.... ٤ ....

إدراك دور المرأة خلال ثورة التحرير من طرف الولاية 2.

الملحق التاسع

وثائق سرية وتعليمات من الحكومة المؤقتة

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

I-CMC-I

VICE-PRESIDENCE DU CONSEIL
MINISTERE DES FORCES ARMEES
<u>CABINET MILITAIRE.</u>

N° 185/CS/S/MFA.

SECRET/CONFIDENTIEL

J'ai l'honneur de vous adresser un dossier contenant un schéma d'une étude qui vous est demandée sur la portion du Territoire National dont vous avez la responsabilité.

Vous voudrez bien apporter dans les réponses à faire le maximum de concision, de clarté et de précision.

Il reste bien entendu que l'étude ne peut en aucune façon se limiter exclusivement aux points cités et qu'il vous est accordé la latitude de soumettre ou de répondre à toute autre question que vous jugerez nécessaire.

Le dossier complet devra m'être retourné dans les meilleurs délais possibles.

TUNIS, le 19 Juin 1959.

Le Vice-Président du Conseil,
Ministre des Forces Armées.

<u>DESTINATAIRES/</u>

- Wilayas : 1,2,3,4,5 et 6
- Chefs ZM/EST & OUEST
- ARCHIVES
- CHRONO.

وثائق سرية صادرة عن الحكومة المؤقتة خلال سنة 1959.

الحكومـــة المؤقتـــة
الجمهوريـــة الجزائريـــة

نيابـــة رئيس الحكومـــة
ووزارة القـــوات المسلحـــة

الديوان العسكري

رقم / ٠٠٠٠٠ / نظام / وقم ٠

لقد كشف رؤساء الداخل تكرارا عن اهتمامهم لمشاهدة جيش التحرير الوطني متقلدا بتركيب لائق بسمعته ٠

لأجل هذا وضعت دراسات او مشاريع عرضت للقبول على مسؤولي الثورة ٠ لكنها لم تفز بأي مآل ٠ لأن حدوث التضايق على جيش التحرير متزايد كما ان الطاقات ليست طليقة لنقصان تركيب واســـــع ٠

فلتلك الأسباب المختلفة أننا نقدم في طي هذا مشروعا لاصلاح ذلك انه لا يمكن تحقيقه الا بالمراحل المترادفة التي هي :

١) ـ من اول اوت الى ١٣ ديسمبر ١٩٥٩ : تأسيس وزارة القوات المسلحـــة (كما هو مشار اليها)

ـ اركان الحرب العامـــة
ـ اركان الحرب الشرقيـــة
ـ اركان الحرب الغربيـــة

٢) ـ من ١٥ نوفمبر ١٩٥٩ الى اول مارس ١٩٦٠ : تنظيم الولايات والمناطـــق كما هو مشار اليـــــــــــها

٣) ـ من اول جانفي الى ١٩٦٠ الى ١٥ اوت ١٩٦٠ : عمل مماثل للنواحي والاقســـــــــــام

ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٥٩ : تحضير الاطارات الشرعية الكافية وبعد تحقيقنا تقسيم الولايات والنواحي والمناطق والاقسام الى تحصيل على مراقبة ونشاط فعالـــــــــــي ٠

تونس في ١ جويلية ١٩٥٩
عن نائب رئيس الحكومة وزير القوات المسلحة
مديـــر الديـــوان ٠

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

VICE PRESIDENCE DU CONSEIL
MINISTERE DES FORCES ARMEES

---ooo---

GABINET MILITAIRE

N° 54/0R6/5 MFA.



J'ai l'honneur de vous transmettre un projet de structure de l'ALN qui (comme indiq ne peut se réaliser que sur une période assez large.

Je vous demande de bien vouloir l'étudier et me soumettre dans les meilleurs délais possibles les points sujets à critique ainsi que vos suggestions.

Tunis, le 3 Juillet 1959

Pour LE VICE PRESIDENT DU CONSEIL
MINISTRE DES FORCES ARMEES
EN MISSION.

LE DIRECTEUR DUCABINET,




DESTINATAIRES:

- ETAT-MAJOR/EST
- ETAT-MAJOR/OUEST
- WILAYAS - 1,2,3,4,5et 6 -
- ARCHIVES
- CHRONO.

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

VICE PRESIDENCE DU CONSEIL
MINISTERE DES FORCES ARMEES

SECRET

CABINET MILITAIRE

N° 57/ORG/S /MFA.

Le M.F.A. aux Chefs d'Etat-Major EST & OUEST et à tous les Chefs de Wilayas.

J'ai l'honneur de vous adresser un projet de structure concernant les unités de l'A.L.N.

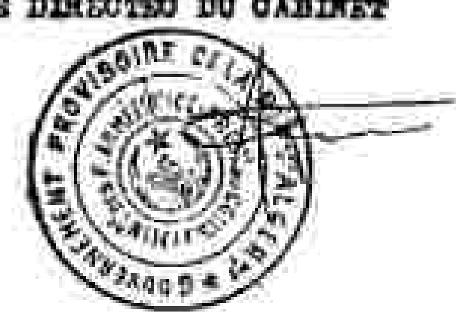
Ce projet quoiqu'intéressant toute l'ALN, doit être mis en expérimentation, dans les bataillons autonomes, constitués à l'extérieur.

Vous voudrez bien l'étudier et me faire connaître vos observations.

Tunis, le 13 Juillet 1959.

Pour LE VICE PRESIDENT DU CONSEIL
MINISTRE DES FORCES ARMEES
EN MISSION.

LE DIRECTEUR DU CABINET



FLASH
SECRET

M E S S A G E

EXPEDITEUR : CHEF MISSION ANKARA

DESTINATAIRES : -BUREAU CNRA TUNIS
-TOUS LES MINISTRES
-TOUS LES MEMBRES CNRA INTERIEUR ET EXTERIEUR
- Ali Kafi, Mahmoud Cherif?, chef Mission Le Caire

TEXTE : AVONS APPRIS NEGOCIATIONS ENGAGEES DEPUIS PLUS DE QUATRE MOIS STOP AUCUNE INFORMATION NI CONSULTATION NI DIRECTIVE DES MEMBRES DU CNRA STOP VOUS MET EN GARDE CONTRE TOUT ACCORD CESSEZ LE FEU SANS DECISION DU CNRA ORGANISME SOUVERAIN STOP CAS CONTRAIRE ME VERRAI DANS OBLIGATION DENONCER PUBLIQUEMENT TOUT LE CPRA STOP ET FIN

SIGNE : OUAMRANE

برقية من السيد أوعمران يحذر فيها من أي اتفاق حول وقف إطلاق النار خارج أي قرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

MINISTERE DE L'INTERIEUR

Réf: 958/62

N O T E S

Rappelons à l'esprit de tous les contenu des Décisions gouvernementales portant sur la création et la mise en place de la section Universitaire du Front de Libération Nationale.

Le volontariat est l'un des principes fondamentaux d'adhésion à la S.U. Tous les étudiants sont placés à l'échelon local sous l'autorité des Comités locaux désignés par le Gouvernement et à l'échelon national sous l'autorité de la Commission Nationale de la S.U.-

La Commission de contact est placée sous l'autorité du Comité local. Elle collabore avec le Comité local et assure particulièrement la tâche syndicale.-

Tous rapports entre étudiants et l'organisation générale du F.L.N, les attachés culturels, les chefs de Mission ou leurs adjoints ne peuvent se faire pour les tâches organiques et l'activité générale que par l'intermédiaire des Commissions de contact.-

Tout rapport direct entre étudiant et un représentant de l'organisation générale du F.L.N. ou de missions ne peut avoir lieu qu'en accord préalable de la Commission de contact dans le cadre syndical et du Comité local dans le cadre organique de l'activité générale.-

Il est demandé instamment aux représentants de l'Organisation générale du F.L.N; et aux chefs de Missions ou leurs adjoints, aux attachés culturels et aux Comités locaux de la S.U. d'appliquer ces Directives à la lettre.

Dans le cadre de la préparation du Congrès, la structuration cellule et groupe doit être dès maintenant complétée par une structuration en Commission qui prépareront activement le Congrès.-

Dans ce cadre des directives de la Commission nationale parviendront dans les plus brefs délais. Les chefs de Missions et les attachés culturels sont priés d'apporter toute leur aide aux Comités locaux dans l'exécution de leur tâche.

Communication de ce message devra être donnée à tous les étudiants.-

DESTINATAIRES/
Tous chefs missions d/s M.A.E.
Attachés Culturels.

Tunis, le 21 Mai 1962
Le Vice-Président du Conseil,
Ministre de l'Intérieur

SIGNATURE: [illegible]

تعليمات من وزارة الداخلية إلى البعثات الخارجية، (21 ماي 1962).



النقيب محمد بوبزاري شقيق عقيلة كافي استشهد عام 1961.



الحسين بوبزاري المعروف بـ[سعيود] (والد عقيلة كافي)، ألقي به من مروحية في شعاب الأخوة قرب خرافة عام 1960.

النقيب محمد بوبزاري مع مجموعة من المجاهدين في ناحية جيجل عام 1955.

الملحق العاشر

وثائق خاصة بعائلة علي كافي

استمارة تخص المسمى أحمد كافي بن مختار

العمر: 65 سنة

المهنة: إمام بمسجد الحروش

الساكن: بالحروش

1 ـ معلومات شخصية :

أحمد كافي بن المتوفى مختار بن علي، ولد حوالي 1873 بالحروش، متزوج، عدد الزوجات اثنتان: بوعنينبة هجيرة بنت أحمد 55 سنة ـ حساني شريفة بنت محمد 50 سنة.

عدد الأولاد: توأمان هما يمينة ومختار 32 سنة، متزوجان غير ملاحقين قضائيا، لم يؤديا الخدمة العسكرية، منتخبان

2 ـ تاريخ أصول الأسرة :

ينتسب أحمد كافي إلى عائلة عريقة من المرابطين، تنحدر من دوار الروائة ببلدية الحروش.

أسرة ثورية بجليلين متعاقبين.

تتمتع حاليا بمكانة أقل مما كانت عليه في الماضي، غير أنها ظلت تحتفظ بتأثيرها الديني المحلي المتوارث عن أجدادها.

تولى أبو أحمد وجده، بالتناوب، مهنة الولي والطالب.

تأثر الأجداد بزعامتها الروحية وتتمتع بأخلاق عالية، أثرت بها على أهالي المنطقة أثناء ممارسة أفرادها الشعائر الدينية.

أحد أعمام أحمد، المسمى مولود كان يعمل مفتيا بمسجد قالمة، مشهور بين أهالي المنطقة لثقافته وتأثيره الديني.

توفي الأب مختار عام 1910 وكان معروفا بولائه للأتراك، له ثلاثة أطفال: السعيد، علي (علاوة)، وأحمد.

أ ـ السعيد : مهنته الحالية طالب وإمام بمسجد الحروش، وهو جدّ حذر في نشاطاته، ويتمتع بنفس مشاعر أخيه الأكبر.

ب ـ علي (علاوة) : مستشار سابق بمجلس بلدية الحروش، وحاليا يلاحظ أنه اعتزل كل نشاط سياسي.

جـ ـ أحمد، وهو المعني بالأمر، الأكثر نشاطا والأكثر خطورة.

3 ـ المستوى التعليمي: لغة عربية، وأمي بالفرنسية.

4 ـ وضعيته العسكرية : لم يشارك في الخدمة العسكرية.

5 ـ مهنته : طالب قرآن، إمام بمسجد الحروش.

6 ـ نشاطاته الإيجابية :

ـ مسؤول محلي لجمعية العلماء المسلمين (الفعّالة)

ـ مسؤول تجمع نجم شمال افريقيا

ـ انضم عام 1933 إلى اصدقاء الأمة، ثم إلى حزب الشعب الجزائري.

ظهر نشاطه السياسي في عدة مناسبات، خاصة أثناء اضطرابات جويلية 1933 إذ كشف عن شخصيته الإسلامية، إذ كان يفصح عن ذلك ويشجع الأهالي بأننا كنا الأكثر عنفا أثناء حدوث الاضطرابات المسجلة.

وانطلاقا من هذه الصفات فإنه كان يتمتع بتأثير ملموس لسلطته الدينية.

وفي عام 1935 كان من الذين صنعوا نجاح الدكتور بن جلول في انتخابات الممثلين المحليين، وكانت له علاقة وطيدة مع هذه الشخصية السياسية في الحملة المناهضة للإدارة الفرنسية التي جرت آنذاك.

ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف أحمد كافي عن مقاطعته لنا داخل ترابنا، بسياسة معادية لسيادتنا.

وكان، في كل مرة، يهتم بسياسة بن جلول، ونشاط جمعية العلماء المسلمين.

وقد أعلمناكم بنشاطاته سنة 1935 في تقرير يحمل رقم 136 المؤرخ في 21 فيفري.

وقام بجمع التبرعات لفائدة جمعية العلماء في نهاية نوفمبر 1936. وسلّم التبرعات إلى وسيط يعمل تاجرا يدعى كربوش الذي كان عضوا في هذه المنظمة السياسية الاسلامية.

وكانت النشاطات تهدف إلى جمع إعانات نقدية توجه مستقبلا إلى المؤسسة المسيرة بقسنطينة من طرف عبد الحميد بن باديس، ويقوم بطبع وتوزيع المنشورات (تقرير رقم 190 المؤرخ في 1 ديسمبر 1936).

ـ كان مسؤولا محليا لجمعية نجم شمال افريقيا المنتسب إليها في عام 1937، وإلى أصدقاء الأمة (تقرير رقم 861 المؤرخ في 12 ماي 1937)، ومسؤول القسم المحلي لحزب الشعب الجزائري، (تقرير 16 افريل 1937 رقم 704).

ـ وقد تمكن رئيس الشرطة المتنقل التابع لفيليبفيل (سكيكدة) السيد بروكادي تفتيش منزله بأمر قضائي في 14 افريل 1938 وسمح لنا هذا التفتيش بأن نكتشف بدقة بأن الإمام كافي يعتبر رئيسا للحركة الوطنية على تراب الحروش.

7 ـ واقعه السلبي، صديق حميم للمستشار البلدي المتوفى أحمد حربي، كانت لديهما نفس الأفكار السياسية التي تجسدت طوال فترة حياتهما، في معارضة الإدارة الفرنسية.

(البطاقة الزرقاء للاستعلامات بتاريخ 20 نوفمبر 1934 تحت رقم 295، وكان مثله منذ 1918 إذ كان يشتبه فيه من طرف الإدارة الفرنسية.

وخلال هذه الفترة عمل طالبا وشغل منصب ولي وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بالشعائر الدينية، فقد لاحظ السيد د. لرويي Leroyer محافظ الحروش تصرفات هذا الطالب بأنها كانت غامضة، وهو متهم بأنه يضمر مشاعر الكراهية والعنف للفرنسيين، وكانت له ميول نحو الاتراك، وكرهه للفرنسيين ظهر جليا عام 1915 في حادث مؤلم.

ففي 2 جانفي 1915 جاءه السيد خوجة عمار (المترجم القضائي بمحكمة قضاء الصلح بالحروش)، وهو مواطن فرنسي بالتجنس، وهو متوفى، وذلك لينجز كالعادة الشكليات الشعائرية لدفن، لكنه رفض رفضا باتا.

الولي الحقيقي لا يستطيع القول، بأنه ضابط متجنس فرنسي، وأكثر من ذلك عنده ابن قتل وهو يحارب الاسلام في تركيا (أحد أبناء المتوفى كان فعلا قد قتل أثناء غزو الدردانيل، وكان أيضا من أجل الثأر من الله، وكانت نهايته في الخندق الفرنسي).

وكان أن ورّط الموالين له، أكثر من أي وقت، بأن يمتنعوا عن السير وراء الجنازة.

هذا التصرف مسجل لدى الإدارة العليا، وطلبنا منها وضع أحمد كافي تحت المراقبة المتخصصة، في البلدية المختلطة بالمسيلة (قرار السيد الحاكم العام المؤرخ في 10 مارس 1915 تحت رقم 4115) مع غلق الزاوية القرآنية التي يديرها.

ولأسباب ما، كانت الفرصة في ماي 1919، إذ تم السماح له بإعادة فتح هذه الزاوية.

اشتغل منذ 1925 في محكمة الحروش، في منصب نائب للسيد خوجة بسبب صداقته بأشاول رئيس دردور سعيد الذي توفي، وهو يحمل مشاعر معادية لفرنسا وكان يفصح عنها علانية، وكذلك سلطة المستشار البلدي أحمد حربي الذي اختير عام 1929 إماما للمسجد الجديد بالحروش.

وكان على رأس هذه المنظمة الدينية أحمد كافي.

ولم يتوقف عن إظهار مشاعره كداعية إسلامي، والتي ظهرت من خلال نضاله كأحد المنافسين لأكثر المنتخبين للسيادة الفرنسية.

الحروش في 27 اكتوبر 1936

نائب الإدارة المفوض

الامضاء

سكيكدة في 1992/11/07

أحسن كافي نجل مصطفى [illegible]
[illegible] - سكيكدة

إلى
السيد العربي علي كافي
رئيس الدولة

الموضوع: تهنئة

سيدي ما أجمل وأشرف أن أحس
[illegible] وأن يسرني أن أوجه إليك في هذه الرسالة بأحر التهاني وأطيب
الأماني بمناسبة انتخابك لقيادة منظمة المجاهدين راجيا لك مزيد النجاح وحسن التوفيق،
لهذه الشريحة الغالية التي تشكل العمود الفقري لجزائر الكفاح المسلح والتي هي بمنزلة الملح
من الطعام في جزائر الاستقلال ذلك أن الملح مطلب أساسي لعامة الناس ولا [illegible]
[illegible] والشيء لا يعرف [illegible] ولا [illegible].

هذه الشريحة صفوة البلاد والمجتمع [illegible] في حقبة الكفاح المسلح للثورة
[illegible] الاستعمار فقد [illegible] أطرافها [illegible] في ساحة الحرب الأمر الذي [illegible]
للطليعة [illegible] إلى الميدان لكي تبرز على الصعيد السياسي [illegible]
المقولة [illegible] الثورات [illegible] المناضلين السابقين [illegible]
[illegible] المشهورون [illegible] وأصحاب الخطابات كما [illegible] قول
الشاعر الحراني:

« لا يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه »

[illegible] هذه الجزائر [illegible] الله [illegible]
[illegible] في كل حقبة [illegible]
(الحيوي) من [illegible] المخلصين الذين [illegible] الله [illegible] المضادات [illegible]
[illegible] الرصيف [illegible] العصر [illegible] عاول الإضرار
بصحة الجزائر [illegible]: « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم
من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم!

وقلت:

لا [illegible] من [illegible]	[illegible] السلام [illegible]
قد رأينا [illegible] يوم [illegible]	[illegible] العين [illegible]
[illegible] غداة [illegible]	[illegible] وأكثر الخمود
فعليهم أن يحمدوا [illegible]	في الجزائر [illegible] في الوجود
[illegible]	[illegible] بالورود!

[illegible] الحديث [illegible] فقد [illegible] إلى عهد الكفاح [illegible]
الدراسة والطلب [illegible] في المغترب حيث [illegible]
[illegible] بالقتيل في سبيل تحقيق ما كنا [illegible] إن شاء الله!

رسالة تهنئة من أحسن كافي إلى ابن عمه علي كافي، 1992.

ذلك العهد الحافل بالذكريات الجميلة التي أحتفظ عليها من الدهر شيوخ عزاز علينا: الشيخ الأخضر الباطري وأحاديثه الهزلية، الشيخ الطيب من الأحمش وتعليقاته السياسية، الشيخ الطاهر بن زعموشة وتفنيده أدلة المعتزلة، الشيخ الزواوي ابن لفقون وعلاقته الملائكية وغيرهم ممن لم تحضرني أسماؤهم، فرحمهم الله رحمة واسعة.

كما ساعدني على تأليف جو الحرية رفقة عناصر صالحة من الطلبة: عبد الحميد ابن هدوقة، محمد الصالح بوخروبة، محمد الصالح شيروف، بلقاسم دبوز، أحمد شهلي، سعيد قنطود، محمد حكيمي، عبد الرحمن عمري، عبد المجيد كحل الراس، صالح بوجمعة، محمد حميدي، لخضر بورزيد، ملاوي معمري بالإضافة إلى ثلة تونسية: علي كافي بشريف، كافي ن، أحسن كافي، فرحم الله من انتقل منهم إلى جوار ربه، وحفظ الله من بقي منهم على قيد الحياة.

كما ساعدني إلى حد كبير في سد الفراغ انسلاكنا في مدرسة المبادئ الثورية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي عززت فينا حبنا الكبير لهذا الوطن ولقنتنا دروسا جليلة في التضحية وإنكار الذات لتحيا الجزائر شامخة الرأس مكللة بالأكاليل.

وخير الكلام ما قل ودل.

ولا يفوتني أن أتمنى الخير كل الخير لك وللأسرتين الصغرى والكبيرة وإلى اللقاء في فرصة أخرى إن شاء الله. والسلام عودا على بدء.

ابن عمك أحسن كافي

الفهرس

فهرس الصور

فهرس الملاحق*

---

* نظرا لكثرة الوثائق أدرجنا البعض منها في عناوين شاملة لتخفيف الفهرس.

طبع دار القصبة للنشر

فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – الجزائر

الهاتف : 08 21 69 (02) / 14 21 69 (02)

الفاكس : 44 20 69 (02)

– 1999 –





مذكرات الرئيس علي كافي

ترصد هذه المذكرات الثورة الجزائرية من الداخل، وتضع، لأول مرة، وثائق ومعلومات وشهادات عن الولاية الثانية، وموقفها من «عملية العصفور» La Bleuite، والحكومة المؤقتة والصراعات بين العقداء العشرة خلال اجتماعات تونس صائفة 1959 واغتيال عبان رمضان.

ويبقى السؤال: لماذا هذه المذكرات؟

يعتقد كاتبها أن الجيل الصاعد أصبح في حاجة ماسة إلى معرفة ما قام به أسلافه من إنجازات عظيمة، وأنه في حاجة إلى الإطلاع على الحقائق والمعلومات عن أفواه أصحابها، لأن شهادات الذين شاركوا في صنع الأحداث تزيل التحريف والتشويه اللذين لحقا بالثورة الجزائرية. ويدعو كاتبها من بقي من رجال الثورة على قيد الحياة إلى التخلي عن «السكوت المبرر» ويحث المؤرخين والباحثين على العمل من أجل تمكين الرأي العام الوطني والدولي من الإطلاع على حقائق الثورة الجزائرية ودورها التاريخي في تحرير الشعوب.

إنها خطوة نحو تسجيل حي لتاريخ الجزائر وقدوة حسنة لتجربة مليئة بالنضال الوطني، وتتجاوز إبراز الجوانب الإيجابية للثورة الجزائرية وقدسية أصحابها.

ولد الرئيس علي كافي سنة 1928 بالحروش عمالة قسنطينة، وبعد إنهاء دراسته بالكتانية انتقل إلى جامعة الزيتونة سنة 1950 لاستكمال دراسته، ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في بداية 1955.

عمل مباشرة مع الشهيد زيغود يوسف، وكلف رفقة زملائه بتحضير 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، وشارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، وفي خريف 1956 عين قائدا عسكريا لها، وفي ربيع 1957 عين على رأس نفس الولاية.

شارك في اجتماع العقداء العشرة في 1959، أصبح عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية. تعين ممثلا لجبهة التحرير في سبتمبر 1961 بالقاهرة والجامعة العربية.

عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992 ثم رئيسا لهذا المجلس، بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف من 02 جويلية 1992 إلى غاية جانفي 1994.

ردمك: 9961 - 64 - 108 - 4

دار القصبة للنشر